الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران 1
Université d'Oran 1
أحمـــد بـن بـلـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل - م - د

تخصص : الترجمة و علم المصطلحات

موسومة بـــــ:

ترجمة المصطلح الاقتصادي بين التوطين والتغريب

-دراسة تطبيقية-

إعداد الطالبة:

بلمختار خيرة

تحت إشراف:

أ.د/ فرقاني جازية

لجنة المناقشة

أ.د/ خليل نصر الدّين	رئيســـا	جامعة وهران1
أ .د/ فرقاني جازية	مشرفا و مقررا	جامعة وهران1
أ .د/ صغور أحلام	عضوا مناقشا	جامعة وهران1
أ .د/ داني فتيحة	عضوا مناقشا	جامعة وهران1
أ.د/ عقاق قادة	عضوا مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
أ.د/ عمّار الساسي	عضوا مناقشا	جامعة البليدة

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلّي و سلّم على سيّدنا محمد و على آل سيّدنا محمد كما صلّيت على سيّدنا إبراهيم و على آل سيّدنا إبراهيم في العالمين إنّك حميد مجيد.

إهداء

إلى أعزّ خلق الله على قلبي

إلى من سأبقى أحبّهم حتّى النّهاية

أمّي شعلة أملي

و أبي فخري في هذه الدنيا

إلى كل من له مكان في قلبي

إلى أحبابي

شكر و عرفان

أحمدك ربي على توفيقي إلى هذا و ما كنت لأُوَفق إليه
لولا نعمتك و فضلك علي
أشكرك أمي على أمل زرعته في قلبي أنار طريقي
أشكرك أبي على دعم لولاه ما كنت لأبلغ ما بلغت
أشكرك أمّي الثانية، أستاذتي الرائعة المحترمة قمّة في
العطاء "فرقاني جازية" على علو قدّمته لي وعلى مجهود
بذلته معي و على عناية لم أكن لأحظى بها سوى بين
يديك، شكرا لك
أشكركم أساتذتي الكرام على كلّ ما قدّمتموه لي
أشكركم إخوتي الأعزاء ، أصدقائي الكرام
شكرا لكل من همس في أذني يوما و قال
سوف تنجحين، و سوف تبلغين ما تريدين
فأنت تستحقّين


مـقـدّمـــة

تهدف التّرجمة إلى تأسيس عملية تواصلية عبر النّص المترجم. وتصطفي هذه العملية مجموعة معيّنة من المصطلحات والمفاهيم، وتصوغ تصوّرات ذات أغراض وأهداف موجّهة. وذلك أنّ ارتباط التّرجمة بعلم اللّسانيات لا ينفي حقيقة أنّها تشمل العديد من العلوم الأخرى، فإذا كان النصُّ الذي بين يدي المترجم في تخصص علم الاجتماع أو علم الاقتصاد أو في السّياسة، كانتِ التّرجمةُ في ذلك التّخصص أيضا. فهي النّاقل لهذه العلوم والمسهم في انتشارها بين الشّعوب وتطوّرها عبر الأزمنة. وعندما تجلّت الأهمية البالغة لترجمة العلوم ظهرت الترجمة المتخصّصة.

جاءت التّرجمة المتخصّصة، والتّي تعنى بترجمة النّصوص والمقالات العلمية المتخصّصة في كل المجالات، لتنير درب المتلقّي وتشبع فضوله من العلم والمعرفة التّي يحظى بها غيره. فبعدما تخصّص المترجمون كلّ في مجاله، وسعوا إلى تطوير كفاءاتهم في هذه التخصّصات، لم تعد مسألة تبادل العلوم والمعارف بين المجتمعات صعبة أو مستحيلة. بل حدثت ثورة من التّبادل و التّلاقح بين المجتمعات والثّقافات التّي باتت تتسابق بغية التّأثير والتّأثّر في بعضها البعض. لم يعد دارس الطّب أو السياسة والاقتصاد أو علم الفضاء الأمريكي يختلف عن دارس هذه العلوم في البلدان والمجتمعات الأخرى، على اعتبار أنّ هذه العلوم تصل إلى كلّ بقاع العالم عن طريق فعل التّرجمة المتخصّصة لكل علم.

تحتل ترجمة علم الاقتصاد في العصور الحديثة مكانة مميّزة بسبب ما يعرفه المجال الاقتصادي من تغيّرات آنية في كلّ مرّة. كما أنّ هذا الاختصاص أصبح من المهمّ جدا الاطلاع عليه و التمكّن فيه حتّى يستوعب المتلقّي ما يحدث من تقلّبات وتغيّرات مفاجئة في مجال الاقتصاد. وخصوصا إذا ما تعلّق الأمر بالأزمات الاقتصادية التّي أصبحت تهدّد الاستقرار الاقتصادي والمالي لجميع الدّول وبدون استثناء.

تتعلّق هذه الدّراسة بالبحث في النّصّ الاقتصادي عامّة والمصطلح الاقتصادي بأنواعه خاصة. إنّنا ندرس في هذا البحث خصائص هذا المصطلح ومميّزاته اللّغوية والمعنوية. كما نحاول كذلك دراسة المنهجية التّي يعتمد عليها المترجمون في ترجمتهم لهذا المصطلح ونقله إلى اللّغات الأخرى. فكما نعلم، أنّ المصطلح الاقتصادي يتميّز بالدقّة والمباشرة التي تخصّ المصطلح العلمي عامة، وكذلك يتميّز بالإيحائية والمجاز في بعض توظيفاته السّياقية. وذلك لأنه ينشأ من المجتمع الذي يعكس واقعه الاقتصادي اليومي ويعبّر عن أفكار أفراده وآراءهم.

تتمحور الإشكالية العامّة لهذه الأطروحة حول ضبط مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها ترجمة المصطلح الاقتصادي ونقله إلى الضّفة الأخرى بأمانة. فالطّبيعة الزّئبقية للمصطلح الاقتصادي جعلت المترجمين يتأرجحون بين تغريب هذا المصطلح وتوطينه في اللّغة المستقبلة. فبينما تدعو بعض النّظريات إلى تغريب المصطلحات المتخصّصة والحفاظ على غرابتها العلمية لدى المتلقّي وجعله دائم البحث في هذه المصطلحات المغرّبة بغية إثراء رصيده المصطلحي في لغته الأم حتّى وإن كان ذلك بمصطلحات مقترضة أو مترجمة ترجمة حرفية، تناهض نظريات أخرى هذه الفكرة وتتمسّك بمنهجية لتوطين المصطلح الاقتصادي بحجّة أنّ المتلقّي يرغب في التعلّم واستقبال المعلومة و التّفاعل معها، و لا يحبّذ إشغال وقته في تلذّذ الغرابة والشّعور بالبعد عن النّص المترجم.

وبين هذه المنهجية وتلك، تقع هذه الأطروحة وتسعى إلى توضيح الرؤية في هذا الشّأن ومحاولة ضبط حدود كلّ من المنهجين في ترجمة النّص الاقتصادي. وحتّى تبلغ الرّسالة مبتغاها جاءت إشكاليتها على النّحو التّالي:

ماهي اللّغة الاقتصادية؟ وما طبيعة العلاقة التي تربط بين علم الاقتصاد واللّغة؟ ما هي الخصائص المعنوية و اللّغوية لهذه اللّغة؟ وما هي مصادرها؟ ما هو تعريف النص الاقتصادي؟ وكيف يبنى؟ وما هي خصائصه النّحوية والتراكبية واللّغوية؟ ما هو المصطلح الاقتصادي ؟ وما هي مميّزاته؟ ما مدى أهميّة تواجد المصطلح الاقتصادي في النّصوص الاقتصادية بأنواعها؟ وكيف يسهم في بناء النّص الاقتصادي؟ ما هي المنهجية الصّحيحة لترجمة المصطلح الاقتصادي؟ هل يجب على مترجم النّص الاقتصادي أن يغرّب هذا المصطلح ويبقيه بعيدا عن اللّغة المستهدفة حتّى يضمن أمانته؟ أو أنّه مجبر على توطينه وخلق نوع من الألفة بينه وبين اللّغة المستهدفة حتّى يستوعبه المتلقّي المستهدف وبالتّالي يقبله؟ ما هو محلّ الأمانة في التّرجمة بين المنهجيتين؟ هل المترجم المغرِّب هو الذي يجب أن ينعت بالأمين لأنّه لم يخن الأصل؟ أم أنّ المترجم الموطِّن هو الذي صان العهد ولم يخن النّص المترجم؟ متّى يتلذّذ المتلقي المستهدف النّص الاقتصادي هل عندما يشعر بالغرابة و البعد أم عندما يحسّ بالألفة و القرب؟

لقد كانت هناك دوافع كثيرة جعلتنا نختار النّصوص الاقتصادية في بحثنا هذا. وربّما يكون الوضع الاقتصادي الراهن هو المحفّز الرئيسي الذّي شجّعنا على اختيار هذا النّوع من اللّغة. فالتّفاوت الكائن بين اقتصادات دول العالم المتقدّم و دول العالم المتخلّف واضح و جلي. ولقد انعكس ذلك على الواقع اللّغوي لهذه الدول. فنلاحظ بأنّ لغات الدول المتطوّرة اقتصاديا هي لغات ثرية وغنية ومتطوّرة وذلك عكس لغات الدول المتخلّفة في المجال الاقتصادي التّي تعرف تدبدبا و فوضى في مصطلحاتها الاقتصادية والمالية.

زيادة على ذلك، فإنّ الفوضى التّي يعرفها المصطلح العربي الاقتصادي المتخصّص عند ترجمته هي التّي دفعتنا إلى أخذ عيّنة من هذه المصطلحات ومحاولة

مقارنتها مع أصولها في اللّغة الإنجليزية بغية التّعرف على المشكلة إذا ما كانت في اختيار آلية التّرجمة المناسبة أم أنّ المصطلحية العربية الاقتصادية فقيرة و عاجزة في الأصل.

يتلقّى الطالب العربي في شعبة التسيير والاقتصاد معظم محاضراته باللّغة الإنجليزية أو الفرنسية، و السّبب في ذلك إمّا أنّ المحاضر نفسه قد تلقّى تعليمه بلغة أجنبية أو أنّ المصادر التّي يعتمد عليها كلّها أجنبية و لا يستطيع أن يثق بما هو مترجم منها. ولقد دفعنا هذا الإشكال هو الآخر إلى البحث في الموضوع و محاولة معرفة الأسباب التّي جعلت ترجمة الكتب الاقتصادية إلى العربية قليلة و غير مزدهرة. هل يعود الأمر إلى انعدام وجود مترجمين متخصّصين أم عدم وجود مصطلحيين متخصّصين؟

عند قراءتنا لبعض الكتب الاقتصادية المترجمة أو بعض المقالات المالية والتّجارية المترجمة لاحظنا أنّ هناك تباين في المصطلحات العربية المعتمدة، فالمصطلح نفسه قد يقترض مرّة و قد يُشرح مرّة أخرى أو يُكيّف. و شجّعنا ذلك على البحث في الأمر محاولة منا لتحديد أو على الأقل اقتراح منهجية معيّنة و موحّدة في ترجمة المصطلحات الاقتصادية إلى اللغة العربية.

إنّ دراستنا للغة الاقتصادية والنّصوص الاقتصادية في مناسبات سابقة جعلنا نتعلّق بهذا النّوع من اللّغات المتخصّصة و نميل إلى البحث في هذا القاموس الذي نرى فيه الحيوية والنشاط و الديناميكية التّي ينبغي أن تتحلّى بها اللغة التي تسعى إلى فرض نفسها والمحافظة على بقاءها وعلى مكانتها بين اللّغات.

لقد تناولت مجموعة من الدّراسات السّابقة ما يشبه هذا البحث من حيث الموضوع. ولقد أسهمت هذه الدّراسات والأبحاث كثيرا في تطوير هذه الدّراسة و السّير بها إلى الأمام في خطوات مدروسة وثابتة. ومن الدّراسات نجد المقال الذي كتبه الأستاذ **عاشور فني** في جامعة الجزائر3 و الذي عنونه بـ "**المصطلح الاقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة:**

حالة اقتصاديات العلم و المعرفة." والذي تناول فيه تطوّر هذا المصطلح و علاقته بالمباحث المعرفية الجديدة. أمّا الدّراسة الثانية فكانت للأستاذ **الأخضر عزّي** الذي قام بدراسة تحليلية لصعوبات التّرجمة التّطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر. والتّي حاول من خلالها دراسة واقع المصطلح الاقتصادي العربي، و كذلك معاينة بعض الصّعوبات التّي تواجه مترجم هذا المصطلح أثناء قيامه بالفعل التّرجمي.

تعلّقت هذه الدراسات بالمصطلح الاقتصادي و ترجمته، وهو الشّطر الأوّل من الرّسالة. أمّا الشّطر الثاني من الرّسالة فهو منهجيتي التّوطين و التّغريب. و لقد سبقنا إليه بالدّراسة و البحث مجموعة كبيرة من الباحثين والدارسين الذين حاولوا تأسيس منهجية واضحة لترجمة النّصوص بمختلف أنواعها. ونجد من أشهرهم الأستاذ "**أنطوان برمان**" في كتابيه "**محنة الغريب**" أو "**الترجمة و الحرف أو مقام البعد**" اللّذين عالج فيهما مسألة دخول الغريب إلى اللّغة المحلية و تخبّطه و معاناته فيها حتّى يفرض نفسه في النّص الجديد. وكذلك نجد "**لورانس فينوتي**" في كتابه "**اختفاء المترجم: تاريخ للترجمة**" الذي يتحدّث فيه عن منهجيتي التّوطين والتّغريب و يرجّح الكفّة لإحداهما عن الأخرى.

لقد واجهنا عدّة صعوبات خلال تتبّعنا لمنهجية ترجمة المصطلح الاقتصادي ومحاولتنا اكتشاف الطّريقة الصّحيحة والأمينة لترجمته. فقلّة المراجع والمصادر الخاصّة بالمصطلح الاقتصادي وتعريفه وطرق توليده وترجمته في مكتبتنا الجامعية والمركزية، صعّب علينا الأمر وعرقل مشوارنا في محطّات عدّة من البحث. ولما كنّا نبحث عن مراجع أجنبية على الشّبكة، لم نكن نجد سوى بعض المقالات التّي تتحدّث عن الموضوع بصفة عامّة. فلم نجد من المراجع ما يسهّل عملية جمع المادّة و تحريرها. أمّا فيما يخصّ موضوع منهجيتي التّوطين والتّغريب فقد كان هناك ما يكفي من المراجع والمصادر التّي استعنا بها على جمع المادة في بحثنا.

عند تقدّمنا في البحث واجهنا مقابلات عديدة لمصطلحي التّغريب والتّوطين في اللّغات الأجنبية وهو ما جعلنا في حيرة من أمرنا في اختيار المقابل المناسب، و لم يتم ذلك إلاّ بعد دراسة وبحث معمّق في كل المقابلات التّي اقترحها المترجمون والباحثون الاقتصاديون. وكذلك كانت هناك بعض المصطلحات الاقتصادية التّي لم تكن سهلة الفهم، بل احتاج فهمها جهدا و بحثا في قواميس عديدة حتّى يتسنّى لنا ضبط المفهوم.

صدرت المدوّنة سنة 1936، وجاءت باللّغة الإنجليزية في الأصل، ولهذا كان علينا الانتباه إلى بعض المصطلحات التّي ربّما تكون غير صالحة لأداء المعنى نفسه في هذه الفترة الزّمنية. وهذا ما أخذ منّا جهدا كبيرا لأنّنا كنا نرجع في كلّ مرّة إلى القواميس والمعاجم حتّى نتأكّد من معنى المصطلح القديم و تطابقه مع المصطلح الجديد. ومع ذلك فإنّنا فلم نجد أي من المصطلحات التي فقدت معناها بل على العكس كان يبدو النّص وكأنّه كتب في هذا العصر.

لقد اتّبعنا في هذه الرّسالة منهجية تمثّلت في تقسيم البحث إلى أربعة فصول، وكلّ فصل كان مقسّما إلى مجموعة من المباحث تراوح عددها ما بين ثلاثة مباحث ومبحثين. فكان الفصل الأوّل تحت عنوان " ماهية النّص الاقتصادي" حيث تمّ فيه الحديث عن ماهية اللّغة الاقتصادية أوّلا ثمّ النّص الاقتصادي، و بعدها درسنا بنية النّص الاقتصادي وحدّدنا موقع المصطلح فيه. لننهي الفصل بعد ذلك بالحديث عن ترجمة المصطلح الاقتصادي ومشاكلها.

أمّا الفصل الثّاني فجاء تحت عنوان " آليتي التّوطين و التّغريب في التّرجمة" أين بدأنا الحديث فيه عن التّرجمة و حوار الثّقافات ثمّ عرّفنا آليتي التّوطين والتّغريب بصفة عامة و في مختلف المجلات. ثمّ حصرناهما في مجال التّرجمة وحاولنا تعريفهما من وجهة نظر علم التّرجمة. أمّا في الفصل الثّالث و الذي كان بعنوان " ترجمة المصطلح الاقتصادي

بين التّوطين والتّغريب" فقد حاولنا حصر عدد من الآليات التّي يتمّ بواسطتها تغريب المصطلح الاقتصادي أو توطينه على حسب ما يفرضه السّياق. ثمّ أنهينا الدّراسة بفصل تطبيقي، حاولنا فيه مدارسة المدوّنة التّي كانت عبارة عن نص غنّي بالمصطلحات الاقتصادية و حاولنا معاينة الأساليب التّرجمية المعتمدة سواء في اللّغة الفرنسية أو اللغة العربية.

لقد اعتمدت الدّراسة على منهج وصفي تحليلي في الفصول النّظرية على اعتبار أنّها كانت عبارة عن مجموعة من التّعاريف و سرد لآراء المنظّرين فيما يتعلّق بالتّغريب والتّوطين في التّرجمة عامة و التّرجمة الاقتصادية خاصّة. ثمّ تغيّر المنهج من وصفي تحليلي إلى منهج مقارن بالدّرجة الأولى في الفصل التّطبيقي. حيث قُورِنت الآليات والأساليب التّرجمية المعتمدة في ترجمة المصطلحات الاقتصادية في نص المدوّنة بين اللّغات الإنجليزية و الفرنسية و العربية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

بلمختار خيرة

الفصـل الأوّل

النّص الاقتصـادي

المبحث الأوّل
ماهية اللّغة الاقتصادية

إنّ ما يشهده العالم اليوم من تحوّلات وتغيرّات على مختلف الأصعدة والمستويات العلميّة منها والسّياسيّة والاقتصادية والعسكريّة، دفع الباحثين والدّارسين في مختلف المجالات إلى السّعي إلى متابعة هذا التّوتر والرّغبة في تحليله وتفسيره ومحاولة إيجاد الحلول التي قد تساعد في ضبطه وتجسيد نوع من الاستقرار والثّبات على مستوى جميع الأصعدة.

إنّه أمر دفع بالباحثين إلى التعمّق أكثر في دراسة هذا المجتمع الكبير بغية تبيان نقاط الاختلاف والتّشابه بين المجتمعات الصغيرة المكوّنة له. فلا يمكن لأحد أن ينكر تلك الميزات العلمية والسياسية والاقتصادية والعسكرية التّي تميّز كل مجتمع عن الآخر، وتجتمع كلّها معا لتكوّن مجتمعا أكبر وأكثر تنوّعا.

إنّ ما يهمّنا في هذه الدّراسة هو الوضع الاقتصادي الذي يعيشه العالم الآن. وبكلمة أخرى، فإنّ ما يهمّنا هو عالم الاقتصاد بكل ما يحتوي عليه من عناصر ومبادئ ومفاهيم. فهو معيار التّقدّم أو التّخلّف في كل مكان وفي كل زمان. ولما كان الأمر كذلك أصبحنا لا نتردّد في القول بأنّ السّياسة الاقتصادية لكل بلد أصبحت تسيطر وتتحكّم في كل السيّاسات الأخرى وحتى السياسة العسكرية منها. فلم يعد تقدّم البلدان وتطوّرها يحسب بقوّتها العسكرية، بل أصبح الأمر يتعلّق باقتصادها ومخزونها المالي وعملتها المتداولة في الأسواق وكذا بنوكها المنتشرة والمحتوية على الأموال الضخمة التّي تملأ خزائن هذا البلد.

يعتبر الاقتصاد، إذن عمود السّيادة الوطنية وعنوان الاستقلالية والسّيطرة على العالم. فقد أدّى هذا التطوّر الّذي عرفه علم الاقتصاد والمكانة التي اكتسبها هذا العلم إلى ظهور العديد من الخبراء والعلماء الرّاغبين في التّخصّص في هذا المجال بغية حصر تلك الأسباب والمبادئ والمقوّمات التي تجعل البلدان تنهض باقتصاداتها وتطوّرها. ولمّا كان الأمر كذلك، توجّب على هؤلاء الاقتصاديين أن يتبنّوا لغة خاصة بهم تجعلهم يتفرّدون عن غيرهم من

الاختصاصات مثل الطّب والفيزياء والرّياضيّات ويعتمدون على معاجم وقواميس خاصّة بهذه اللّغة التّي أصبحت تجمعهم على طاولة العلم نفسه أو التّخصّص نفسه.

أصبح للاقتصاد، إذن، لغة خاصّة به. وأصبحت اللّغة الاقتصادية واحدة من اللّغات المتخصّصة التّي تحتاج إلى الدّراسة والبحث بغية تطويرها وتسهيل استعمالها. كانت اللغات المتخصّصة كلها محلّ نقل وترجمة بين مختلف الشعوب والحضارات في العالم، وهو ما جعل اللغة الاقتصادية أيضا، بوصفها لغة متخصّصة، محل نقل وترجمة بين مختلف الشّعوب واللّغات المنتشرة في العالم.

تلتقي اللّغة الاقتصادية مع اللّغات المتخصّصة الأخرى في تفاصيل كثيرة وتختلف عنها في أخرى. ويحدث الأمر نفسه بين اللّغة الاقتصادية واللّغة العادية حيث أنّهما يشتركان في بعض الخصائص اللّغوية من نحو وتركيب ودلالة و تختلفان في أخرى. ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أنّ هذا الاشتراك لا ينفي تفرّد اللّغة الاقتصادية ببعض الخصائص التي لا نجدها في غيرها من اللّغات الأخرى.

تحتلّ هذه اللّغة بمصطلحاتها العلميّة المتخصّصة مركز اهتمامنا. وهدفنا في هذه الدّراسة هو التّعريف بها و تقديم مجموعة من الأساليب و الطّرق لترجمة مصطلحاتها. ولكن لا يمكننا أن نبدأ الحديث عن اللّغة الاقتصادية أو النّص الاقتصادي أو ترجمتهما من دون أن نستهلّ البحث بالحديث عن اللّغة أوّلا بوصفها ظاهرة اجتماعية وإنسانيّة وعلميّة ونفسيّة متفرّدة، وكذا الحديث عن اللّغة المتخصّصة وعن الاقتصاد وعن عناصر أخرى سيتسلسل الحديث عنها في هذه الدّراسة إلى غاية الوصول إلى الجوهر وهو اللّغة الاقتصادية وإخضاعها إلى عمليّة التّرجمة بكل أنواعها وأساليبها ومذاهبها، ومن أهّم هذه المناهج نجد منهجيّة توطين هذه اللّغة أو تغريبها عن المتلقي أثناء عمليّة التّرجمة.

1. اللّغة:

لقد تعدّدت التّعاريف المنسوبة لهذا المفهوم واختلفت باختلاف وجهات نظر اللّغويين وتنوّع تخصّصاتهم ومجالات تطبيقاتهم. فلا نجد إلّا أحدهم يربطها باللّسانيّات والآخر بعلم الاجتماع وثالث بالفلسفة أو علم النّفس أو غيرها من العلوم ولكن ما يتفّق عليه جميع هؤلاء أن اللّغة في الاصطلاح هي الألفاظ الموضوعة للمعاني. أمّا في اللّغة فهي مأخوذة من لفظ لغا بكذا إذا كلّم1.

إنّ اللّغة إذن هي تلك الوسيلة التّي يعتمدها الأفراد في التّعبير عمّا يجول في تفكيرهم من أفكار ومعلومات مهمّة لإنجاح عملية التّواصل الكائنة بين أفراد المجتمع الواحد. اللّغة هي تلك الألفاظ والكلمات والمفردات التي ينطقها البشر بغية توصيل رسالة معيّنة. أو هي كما قال ابن جنّي في الخصائص "هي ما يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم"2 فلفظة "كل قوم" في هذا المقام تدل على المجتمعات المختلفة التي يمكن أن تتواجد على سطح الكرة الأرضيّة. وأمّا لفظة "أغراضهم" فهي تدلّ على ما يؤمن به هذه المجتمعات من أفكار ومبادئ وانتماءات سياسيّة ودينيّة وعقائديّة واجتماعية وغيرها من المبادئ المكوّنة لكلّ مجتمع على حدى.

إنّ اللّغة هي تلك القناة التّي تصل عن طريقها الأفكار والمعلومات إلى الطرف الآخر أو ما يعرف بالمستَقْبِل قادمة إليه من المرسل. فاللّغة بذلك هي وسيلة التّخاطب والتّحادث بين أفراد المجتمع الواحد، وهي أيضا وسيلتهم المهمّة في تبادل المعارف والأخبار والتّقنيات.

1 ترحيب بن ربيعان الدوسري– مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية– عدد 45 –1329هـ– ص 237.

2 محمد الدّيداوي، التّرجمة والتّعريب، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2002، بيروت، لبنان، ص07.

لم تكتسب اللّغة هذه الأهمّية حديثا، بل كانت تحتلّ مكانة مهمة في القديم كذلك، ولولا الحاجة الملحّة لها لما نشأت هذه اللّغة وتطوّرت.

اعتبرت اللّغة، ونظرا للأهمّية الكبرى التي كانت تملكها في عمليّة التّواصل والتّبادل في القديم، حكرا على مجموعة من البلاغيّين المتمرّسين فيها. فلا يمكن لأيّ كان أن يستعمل هذه اللّغة إلّا إذا كان بليغا و ماهرا فيها. فاللّغة عند القدماء هي مزيّة اختصّ بها بعض النّاس دون الآخرين، لأنّهم اعتبروها من البلاغة أو فنّ الّتحدّث. وقد عرّفها الشّريف الجرجاني أنّها: "ملكة يُقْتَدَرُ بها على تأليف كلام بليغ"1. غير أن المحدّثين من اللّسانيّين واللّغويّين أجمعوا على أنّ اللّغة هي فعلا ملكة ولكن يقتدر بها على تأليف مطلق الكلام سواء كان بليغا أو غير بليغ.

إنّ الملفت للانتباه عند المحدثين هو ذهابهم بعيدا في تعريف اللّغة ومحاولة ربطها بالواقع المعاش، إي المجتمع الّذي تمارس فيه هذه اللّغة، وذهابهم إلى القول بأن اللّغة لا تعتبر مجرّد وسيلة نقل للأفكار بل هي تجسيد لهذه الأفكار في الواقع: "ليست اللّغة مجرّد أداة لجعل الأفكار قابلة للانتقال فيما بين البشر وإنّما هي تجسيد مادّي للأفكار وهي الصّورة الوحيدة لوجودها في واقع الأمر"2 ويدلّ ذلك على الارتباط الوثيق الذي هو كائن بين اللّغة والواقع، ويجسّد ذلك الطّابع الاجتماعي الواقعي للّغة.

فاللّغة، إذن، هي صورة تعكس الواقع والمجتمع الّذي يمارس فيه الفرد هذا الفعل اللّساني. وهي ناتجة عن التّفاعل بين أفراد المجتمع الواحد وبين ممارساتهم اليوميّة المختلفة لها. ولا يفرّق ابن خلدون في حديثه عن اللّغة بين اللّغة واللّسان ولكنّه يستعمل اللّفظين معا

1 أبو الحسن علي الجرجاني، التّعريفات، الدّار التّونسيّة للنّشر، دط، 1971، تونس، ص26.

2 الأخضر أبو العلاء عزّي، دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مداخلة قدّمت في الملتقى الدولي الرابع، جامعة وهران، 2004/11/10، ص02.

للّدلالة على المعنى نفسه والوظيفة نفسها: "أصبحت العلوم كلّها بلغة العرب، ودواوينها المسطّرة بخطّهم واحتاج القائمون بالعلوم إلى معرفة الدّلالات اللّفظية والخطيّة في لسانهم دون ما ساواه من الألسن، لدروسها وذهاب العناية بها"1 والقارئ لهذا الكلام الّذي صدر عن ابن خلدون يلاحظ استعماله لفظتي اللّسان واللّغة بالمعنى نفسه، وهو يرى أنّ ذلك لا يؤثّر على فهمها في إطار مفهومي الاكتساب والتّعلّم الّذين تردّدهما التّعليميّة اليوم. فهو بذلك يجعل اللّغة فعلا لسانيّا ناشئا لوعيه بقابليّتها للتّعلّم والاكتساب.

أمّا إذا ربطنا اللّغة بعلم النّفس فإنّنا سنجد أنفسنا نفسّر ظاهرتي التعلّم والاكتساب اللّتين تتحدّث عنهما التّعليميّة اليوم: "فاللّغة من منظور علم النّفس السّلوكي سلوك يكتسب كما تكتسب السلوكيات غير اللّغوية. والسّلوك اللّغوي ما هو إلّا سلسلة من استجابات كلاميّة للمثير"2، وإذا ما تتبّعنا هذا القول سنجد أنّ اللّغة إنّما تكتسب عن طريق العادة. فكلّما يتكرّر استعمال هذه اللّغة ممّا يجعل الفرد يكتسبها ويتعوّد على استعمالها.

لم يختلف تعريف اللّغة عند اللّسانيين الغربيّين سواء القدماء منهم أو المحدّثون عمّا يقدّمه اللسانيين العرب من تعريفات اللّغة. ولكنّنا نلاحظ أنّهم يركّزون على الجانب اللّساني لهذا المصطلح دون فصله عن المجتمع أو الظّواهر المجتمعية. ولعلّ أهمّ ما يمكن التطرّق إليه هو ما ذهب إليه اللّساني "دي سوسيرF.De Saussure" عندما يرى أنّ اللّغة هي ملكة، لها جانب فردي وآخر اجتماعي، ولا يمكن تصوّر أحدهما دون الآخر. ومع ذلك فإنّه يرى أنّها تفرض دائما نظاما مستقرّا وتطوّرا في الوقت نفسه. وهي في كلّ آن مؤسّسة اجتماعية حاليّة ونتاج للماضي، وقد يبدو لأوّل وهلة أنّه من السّهل التّمييز بين هذا النّظام

1 أحمد الزعبي، دراسة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدّمة، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، دت، ص264.

2المرجع نفسه، ص237.

(اللّغة) وتاريخه أي بين ما هو عليه وبين ما كان عليه.1وفي الحقيقة إنّه يصعب الفصل بين ما كانت عليه هذه اللّغة وما هي عليه الآن، إذا ما لم نأخذ بعين الاعتبار اللّغة المتخصّصة التي ظهرت نتيجة لما يعرفه العالم من تطوّر وتغيّر تكنولوجيّ وعلميّ.

كما يذهب الغربيّون أيضا في تعريف اللّغة إلى الحديث عن الفرق بين اللّغة والكلام؛ حيث إنّ تبيان العلاقة أي نقاط التّشابه ونقاط الاختلاف بين هذين العنصرين كفيل بتعريف اللّغة والإحاطة بمفهومها، ويستعينون في ذلك بثنائيّة دي سوسير F.De Saussure المشهورة Langue et Parole التي تتضمّن تفريقا بين الوجود الكامن لأداة التّخاطب، ووجودها الفعلي، وعلى الباحث في اللّسانيات، بمقتضى هذا التّفريق، ألاّ يخلط بين ما ينتمي إلى المجال الأوّل وما ينتمي إلى المجال الثّاني على مستويات التّحليل اللّغوي المختلفة: الصّوتي والصّرفي والنّحوي، على الرّغم من عدم وضوح الحدود الفارقة بينهما في بعض الأحيان بسبب التّداخل البيني.2

يعطي إدوارد سابير Edward Sapir تعريفا مفصّلا للّغة، يتحدّث فيه عن الطّابع البشري في إبداع اللّغة و يقول أنّها منهج بشري صرف غير غريزي لإبلاغ الأفكار والعواطف والرّغبات بواسطة نظام من الرموز المحدثة اختيارا3.يربط هذا التّعريف اللّغة بثلاثة عناصر تتعلّق كلّها بالبشر وهي الأفكار والعواطف والرّغبات ومهما فسّرنا هذه المصطلحات الثّلاثة وحاولنا توسيع دائرة معانيها ونطاق شموليّتها، فإنّنا سنلاحظ أنّها من

1 Voir : Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale. Pauot, Paris, 1968, p24.

2 ينظر: محمدمحمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007، ص08.

3VoirSapir Edward, Language,Hort court Brace Jovanivish, NewYork and London, 1949, p08.

المستحيل أن تستوعب الكثير ممّا يعبّر عنه باللّغة ولا يندرج تحت هذه المصطلحات. والدليل على ذلك هو وجود ما يعرف بلغة الجسد ولغة العين ولغة الإيماءات.

أمّا المهتمّون بالتّرجمة والمنظّرون لها، وهم على كثرتهم، يميلون أكثر إلى الحديث عن اللّغة بوصفها مجموعة من العناصر اللّسانية المتكوّنة من صور صوتية أو مفاهيم معيّنة. وأحيانا يقولون أنّها وسيلة معرفة وتحليل وفهم وفي حين آخر يرون أنّها مجموعة من الكلمات التي تكوّن كلّها مجتمعة جملا وعبارات ونصوصا مهيّئة للخضوع إلى الفعل التّرجمي. وإذا ما ركّز هؤلاء المترجمون على هذه العناصر دون غيرها، فلأنّهم بحاجة إلى إدراكها والتمكن منها بغية إنجاح العمليّة التّرجميّة بين اللّغات المختلفة، العامّة منها والمتخصّصة.

ركّز فيناي وداربنليJ.P Vinay et J. Darbalnlet في مجال الأسلوبيّة المقارنة في تعريفهما للّغة على أنّها مجموع كلمات:

" Langue ce sont les mots et les constructions à la disposition du sujet parlant".1

"اللّغة هي مجموع الكلمات والتّراكيب الّتي تملكها الذّات المتحدّثة" فاللّغة إذن هي وسيلة من وسائل التّرجمة وهي أيضا أداة لها. فمجموع هذه الكلمات يجب أن يجد له المترجم مقابلات صحيحة ومقبولة في اللّغة المستهدفة.

أمّا ماريان ليديرار فلقد وضّحت وبشكل جيّد ما يحتاج إليه المترجم من اللّغة، وما هو الدّور الّذي تؤدّيه في العمليّة التّرجمية، وقالت بأنّ اللّغة هي مجموع العناصر الشّفهية الّتي

1Jean.Paul Vinay et JeanDorbelnet, la stylistique comparée du Français et de l'anglais, Didier, Nouvelle Edition, 1977, Paris, p30.

تحتكم إلى بعض القواعد المشتركة التي تستفيد منها مجموعة بشريّة معيّنة. فاللّغة بالنّسبة للمترجم هي أداة للمعرفة أكثر مما تكون أداة للتّحليل أو الفهم1. فاللّغة بالنّسبة إلى ليديرار هي وسيلة يجمع بها المترجم معارفه المتعلّقة بالموضوع الذي يحتوي عليه النّص الموجّه للتّرجمة، وحتى وإن كانت هذه اللّغة هي وسيلة تحليل وفهم، فإنّ ذلك سيكون في المرتبة الثّانية بعد جمع المعلومات حول الموضوع.

لقد كانت اللّغة موضوعا للدّراسة والتّحليل من كلّ الجوانب،. كلّ من تلك الدّراسات تناولت الموضوع من الجانب الذي تحتاجه وربطته بالمجال الذي تنتمي إليه هذه الأبحاث. ولكن ما لا يمكن تجاوزه هو تلك الانتقادات التي تعرّضت لها هذه التّعاريف المقترحة للّغة. فهناك من يحصرها بين الرّموز السّمعية والشّفهية مهملا الرّموز الكتابيّة، وهناك من يقول بأنّها ملكة تنتمي إلى البلاغة في التّحدّث ويقصرها على المتحدّث البليغ دون غيره من المتكلّمين العاديّين الذين يستعملون أسلوبا بسيطا، وذلك نجده في تعاريف بعض القدماء العرب من أمثال الجرجاني كما نجده عند بعض اللّسانيّين الغرب من أمثال "هال" و"سابير" Hall et Sapir.

بعد هذه الملاحظات يمكننا أن نستخلص أنّ التّعريف الذي يمكنه مجابهة كلّ هذه الانتقادات هو التّعريف الذي جاء به "ابن جنّي" للّغة والذي يقول فيه بأنّ اللّغة هي مجموعة من الأصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضه. إنّ استعمال "ابن جنّي" لكلمة "أغراض" كفاه مجموع هذه الملاحظات لأنّ هذه الكلمة هي كلمة عامة تشمل كل ما يرمي إليه المتكلّم باستعماله اللّغة.

1 Marianne Lederer, La traduction Aujourd'hui, le modeleInterpretatife, Nouvelle édition, Lettres modernes minard, 2006, p77.

يمكننا انطلاقا من التّعاريف السّابقة والملاحظات التي قدّمت لها أن نصوغ تعريفا بسيطا وشاملا للّغة، ونقول أنّ اللّغة هي نظام من العلامات المتواضع عليها اعتباطا والتي تتّسم بقبولها للتّجزئة، ويتّخذها الفرد عادة وسيلة للتّعبير عن أغراضه، ولتحقيق الاتّصال بالآخرين، وذلك عن طريق الكلام أو الكتابة، فالكلام ما هو إلّا مظهر من مظاهر اللّغة، واللّغة يمكن أن تتجسّد في الكتابة مثلما تتجسّد في الكلام، أي أنّ الكتابة مظهر آخر من مظاهر اللّغة.

2. اللغة المتخصّصة:

لقد سبق وعرّفنا اللّغة بأنّها فعل اجتماعي مشترك بين أفراد المجتمع الواحد. إنّها أيضا القالب أو الصّورة النّهائيّة التي يتجسّد فيها الفكر الإنساني، ولمّا كانت اللّغة مرتبطة بالفكر والثّقافة والعلم، كان التّأثّر بهذه الاختصاصات والمجالات الحياتيّة باديا عليها. فلا ينفكّ الفرد يستعمل لغة معيّنة في كل مناسبة أو بالأحرى في كل مجال من مجالات العلوم. ولقد ظهرت الحاجة إلى التّمييز بين اللّغات على حسب التّخصّصات التي تستعمل فيها بسبب التّدفّق العلميّ الذي تعيشه المجتمعات على اختلافها.

إنّ تعريف اللّغة المتخصّصة، يجبرنا على استحضار التّعاريف التي قدّمناها للّغة العامّة، فهي في المرتبة الأولى لغة عامة قبل أن تصبح لغة خاصة، ولابدّ من وجود عوامل مشتركة بينهما إن لم تكن أغلب الصّفات والمميّزات مشتركة، ولكن ذلك لا ينفي الاختلاف الواضح والبائن بين النّوعين من اللّغة. ولعلّ أهمّ هذه الاختلافات تكمن في التّسمية أصلا، فانتماء هذه اللّغة إلى ميادين مختلفة من العلوم المتخصّصة، جعل اللّسانيّين يسمّونها باللّغات الاختصاص.

إنّ أوّل خطوة في تعريف لغة الاختصاص هي تبيان الفرق بينها وبين اللّغة العاميّة، فبالأضداد تعرف المعاني: "إذا عبّرنا بلغة الاختصاص، فإنّ ذلك يفيد من جهة أخرى وجود لغة عامّة ومن غير اختصاص... لكن الذي يجب إدراكه اللّحظة هو أنّ بين اللّغتين بنية تركيبيّة وخطابيّة واحدة ووحدات إفراديّة مختلفة ومتميّزة في لغة الاختصاص"1، إذن فالحديث عن لغة الاختصاص يوجب لغة عامّة والعكس بالعكس، والأهم في الأمر أن اللّغتين لا تختلفان على مستوى البنى الخطابيّة بقدر ما تختلفان على مستوى الوحدات الإفرادية والتي غالبا ما تكون مصطلحات في اللّغة المتخصّصة مثل اللّغة الطبية أو اللّغة الاقتصادية.

لا يمكن لأحد أن ينكر أنّ اللّغة المتخصّصة إنّما ترتبط بالعلوم والتّقنيات وتعتمد على أسلوب واضح وبسيط وعلى المصطلح. "إنّ اللّغة التّخصّصيّة هي لغة العلوم وهي اللّغة التي تشكّل المصطلحات والقوالب المصطلحيّة الدّعامة الرّئيسيّة لها بالمفاهيم ودقائق المعاني التي تحملها"2 فالمصطلحات والتّعابير الاصطلاحية هي أهم ما يميّز لغة الاختصاص. وهذا ما يقصد به الوحدات الإفراديّة التي تحدّثنا عنها سابقا، فلا وجود للغة متخصّصة خالية من المصطلحات.

تختص اللّغة المتخصّصة بنقل المعارف الخاصّة، وكذلك المعلومات الدّقيقة والإحصائيّات والأرقام. وهي بذلك وسيلة تعبّر بها كلّ جماعة عن أغراضهم الخاصّة. غالبا ما تكون هذه الأغراض مرتبطة بمجال معيّن من العلوم. إنّ المقصود من اللّغة المتخصّصة أو العلميّة هو كما قال القرطاجي إثبات شيء أو إبطاله أو التّعريف بماهيته أو حقيقته3.

1 عمار الساسي، مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاقتصاد، مجلة المترجم، العدد 11 جانفي، جوان 2005، ص115.

2 محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص45.

3محمدمحمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، ص209.

فهي إذن لغة قائمة على إثبات أو نفي الحقائق العلميّة التّقنية بأسلوب لا يشوبه إيحاء أو تلميح.

لا يتحقّق هدف هذه اللّغة ولا غايتها إلاّ إذا اعتمدت على لغة خالية من المشاعر ومحايدة عاطفيّا، بغية الوصول إلى أكبر قدر من الدّقة والموضوعيّة، فإذا كان الأمر يتعلّق بالموضوعات العلميّة البحتة التي لا يقصد بها إلا الإعلام بحقيقة ما، وإقناع المخاطب ببعض الأفكار بطريقة علميّة منطقيّة، فإنّ التّأثير الوجداني لا يؤدّي إلاّ إلى نتائج سلبيّة1 قد تضرّ بالمعنى وتسيء إلى عمليّة التّلقي التي قد تليها عمليّة نقل أو ترجمة إلى لغة أخرى.

كلّما كانت هذه اللّغة جافّة وبسيطة، وتعتمد على أسلوب واضح وسهل، خال من الإيحاءات، كلّما أسهمت في نمو الفكر الدّقيق والعلميّ: "إنّ نمو التّفكير الدّقيق المحدّد للعلم الحديث إنّما تحقّق بقدر كبير جدّا عن طريق التّخلّص من جميع العبارات التي تنقل المواقف الانفعالية، وعن طريق التّقيّد باستعمال العبارات التي تدلّ بطريقة غير انفعاليّة على حقائق موضوعيّة".2

إذا ما أصرّ المختصّون في هذا الحقل بضرورة اعتماد اللّغة المتخصّصة على أسلوب حقيقي بدل الأسلوب الإيحائي وعلى عبارات بسيطة خالية من الانفعالية، فذلك يعني أنّهم يملكون البديل لكل هذا. فهم يعتقدون أنّ مثل هذه اللّغة لا ينبغي أن تعتمد على غير المصطلح الذي يرون أنّه قوامها المستقيم: "الكتابة العلميّة عصبها المصطلح وقوامها

1 ينظر المرجع نفسه، ص209، 210.

2 روبرت هـ . ثالوس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج،تر: حسن الكرمي، مراجعة صدقي عبد الله خطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 1979، ص26.

مفهومه، ولا فرق بينها وبين الكتابة الأصيلة إلا بهما وبكونها ترمي إلى منتهى الدّقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم".1

تعرّف لغة الاختصاص أيضا من خلال إبراز مميّزاتها عن طريق مقارنتها باللّغة الأدبيّة واستحضار مميّزات هذه اللّغة. فإذا كان ينبغي على المترجم الأدبيّ أن يمتلك ثقافة عامّة واسعة تكفي لمواجهة المفاجآت التي يخبّئها له خيال الروائيّين، فإنّ المترجم المختصّ يعكس الآية، لأنّ اللّغة المتخصّصة تتطلّب منه استعمال شيء من الرّطانة بعد أن يفهمها ويحرص على عدم الخلط بين مصطلحاتها: مثل مصطلحي المخرطة Fraisseureوالمثقب Alésseure.2 لأنّ الخلط بين مثل هذه المفاهيم يؤدّي إلى الخلط في توظيف المصطلحات وبالتّالي إلى الفوضى المصطلحيّة.

يتجلى الفرق بين اللّغتين في الكيفيّة التي يحاك بها المعنى في كل من المجالين الأدبيّ والعلميّ (المتخصّص)، فقد لا نصل إلى المعنى المراد من الكلمة أو الجملة الأدبيّة إلاّ عن طريق قرائن إيحائيّة قد تكون لغويّة وقد تكون معنويّة. أمّا المعنى العلميّ أو ما يسمّى في حقل التّرجمة بالرّسالة العلميّة المتخصّصة فلا نصل إليها إلاّ عن طريق أسلوب واضح وبطريقة مباشرة. وتذهب "كريس دوريو" في تعريف لغة الاختصاص إلى أبعد من ذلك حيث لا تستثني منها سوى الشّعر:

1 محمد الديداوي، منهاج المترجم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ص96.

2 ينظر: إدموند كاري، ترجمة عبد النبي ذاكر، الترجمة في العالم الحديث، دار الغرب للنشر والتوزيع، 2004، دت، ص50.

" Il n'est pas faux de dire qui est technique tout texte qui n'est pas de poésie".1

"ليس من الخطأ القول أنّ النّص التّقني هو كلّ نص ليس بشعر" وهي تصرّ على تسميّتها باللّغة التّقنية بدل اللّغة المتخصّصة. كما أنّنا نلاحظ أنّها لا تعتبره خطأ إذا ما اعتبرنا النّص الأدبيّ نصّا متخصّصا، فهي استثنت الشّعر فقط ولم نتحدّث على النّصوص الأدبيّة، وهذا تعتبر نصوصا نقديّة متخصّصة أم لا؟

هناك من يرجع تسمية لغة الاختصاص إلى الحقل اللّساني ويعتقد أنّها مصطلح لساني محض:

Le terme générique (s) langue de spécialité (s) constitue une notion purement linguistique, utilisée depuis les années 1960 pour désigner les langues utilisées dans des situations de communications orales ou écrites qui impliquent la transmission d'une information, d'un champ d'expérience particulier, d'une discipline, d'une science, d'un savoir-faire lie à une profession déterminée, etc.…2".

"إنّ مصطلح لغات الاختصاص يمثّل مفهوما لسانيّا خالصا استعمل منذ سنة 1960 للدّلالة على اللّغات المستعملة في حالات تواصليّة سواء شفهيّة أو مكتوبة والتي تتضمّن نقل

1 Christine Durieux, Fondements Didactiques de la traduction Technique, la maison de dictionnaire, Paris, 2010, p23.

2 Jean Binon, Serge Verlinde. ILT. KV Lenven, Langue (s) de spécialité(s) MYTAE on Réalité ?, p40. www.google.com

معلومة متعلّقة بحقل معيّن أو اختصاص أو علم من العلوم أو مهارة مرتبطة بمهنة محدّدة...الخ". فلغة الاختصاص إذن مثلها مثل اللّغة العامّة تنتمي إلى اللّسانيّات. وإذا ما عدنا إلى التّعاريف السّابقة فإنّ اللّغتين لا تختلفان في الصّيّاغة أو النّحو أو التراكيب، ولكنّ الاختلاف كائن في الأسلوب واعتمادها على المصطلحات.

تعتبر الاقتصاد اللّغوي والتّراكيب أو المصطلحات المتخصّصة، إذن، السّمة الطّاغية على اللّغات المتخصّصة، كما تعتبر الأسلوب المعتمد في مثل هذه النّصوص أسلوبا دقيقا وتقنيّا في أحايين كثيرة:

" Les langues de spécialité se caractériseraient par une syntaxe réduite et un vocabulaire spécialisé(s)".1

"تتميّز لغات الاختصاص بتراكيب مختصرة ومفردات متخصّصة". إضافة إلى ذلك، فإنّ لغة الاختصاص تتميّز بخصائص أخرى لا تقل أهمية هي:

1- **الانسجام في الصّوت:** ويتمثّل ذلك في انسجام مجموعة من العناصر أو الوحدات الصّوتيّة وتواؤمها بائتلاف وتكامل وظيفيّين عند تشكيل المفردة للمعنى. حيث ينسجم التّركيب الصّوتي للمفردة مع التّركيب الوظيفي لها، من أجل أداء وظيفة معنويّة يتّضح من خلالها المعنى والرّسالة التي تهدف المفردة أو العبارة أو الجملة التي يراد إيصالها للمتلقّي.

2- **الإبانة في المفردة:** ويقصد بها الوضوح والبساطة والسّهولة في الأسلوب. وذلك بأن تكون المفردة بائنة وموضّحة وجليّة للقارئ وذلك عن طريق توحيد المصطلحات

1Ibid p 40.

المستعملة في النّصوص المتخصّصة فالإبانة هنا تعني أن يكون لكلّ مصطلح معنى محدّد وأن لا يكون هناك خلط في استعمال المصطلحات للدّلالة على المفاهيم.

3- **الاقتصاد في التّركيب:** والمقصود به أن يكون هناك توازن بين المجهود النّطقي ومردوده. أي التزام المتكلّم بمعايير اللّغة في الصّوت والمفردة والتّركيب في مخاطبة السّامع. فمن المعروف أنّ مفاهيم اللّغة المتخصّصة مختصرة وموجزة لذا من الواجب التّعبير عنها بمصطلحات موجزة أيضا وتفادي الشّرح والإطالة والإطناب في نقل الرّسالة.1

لا يمكننا أن نحيد عن المسار الذي نحن بصدد إقامة هذه الدّراسة فيه، وهو مسار التّرجمة. إن لغة الاختصاص هي من أهم العوامل التي تسهم في نمو الفعل التّرجمي وتطوّره. كما أصبحت الآن هذه اللّغة بمثابة العمود الفقري في عمليّة التّرجمة، فإمّا أن تنهض بها وإمّا أن تدفع بها إلى التأخّر والتخلّف، كما هو حاصل في معظم الدّول العربيّة. لذا كان من الواجب على المترجمين أن يتقنوا الجانب التّقني من هذه اللّغات، لأنّه يحدّد مدى نجاح التّرجمة من فشلها: "إن الأهميّة التّقنيّة الخاصّة بضرب معيّن من التّرجمة تتحكّم في عمل المترجمين في مجالات أخرى أيضا"2 والمقصود بذلك أنّ الجانب التّقني أو المتخصّص من اللّغة هو الذي يحكم عمل المترجم ويؤطّر حدوده، دون أن ننسى أنّه من الممكن أن تتدخّل تخصّصات أخرى أثناء عمليّة التّرجمة وهذا ناتج عن التّرابط والتّكامل الحاصل بين العلوم والتّقنيات.

قد تعاني اللّغة المتخصّصة مثلها مثل اللّغة العامّة من العجز والذي يتمثّل في عدم قدرتها على استيعاب كلما يبدعه الفكر الإنسانيّ، وقد لا نجد أحيانا الكلمات أو

1 عمّار السّاسي، مبدأ الاقتصاد اللّغوي أساس لغة الاقتصاد، مجلة المترجم،ص118-125.

2 إدموند كاري، التّرجمة في العالم الحديث، ترجمة عبد النبي ذاكر، ص50.

المصطلحات التي نعبّر بها في بعض المفاهيم الجديدة التي وصل إليها العقل البشريّ: "لا يوجد تناسب أو تطابق بين عدد المفاهيم العلميّة وعدد المصطلحات التي تعبّر عنها. فعدد الجذور في أيّة لغة لا يتجاوز الآلاف في حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين وهي في ازدياد ونمو مستمرّين"1 والنّتيجة أنّ هذا العجز قد يؤثّر على عمل المترجم فيما بعد، فهو يعتبر قارئا بالدّرجة الأولى ثم مترجما. فإذا واجه المترجم عجزا في الفهم في مرحلة القراءة، فإنّه لن يتمكّن من نقل المعلومة إلى القارئ إلا بعد معاناة.

تتفرّع لغات الاختصاص إلى عدّة أنواع أو عدّة تخصّصات، فنجد اللّغة الطبيّة أو اللغة السّياسيّة أو اللّغة الاشهارية أو اللّغة الاقتصادية التي نحن بصدد إجراء هذه الدراسة في موضوعها. إن اللغة الاقتصادية على غرار اللّغات المتخصّصة الأخرى هي لغة تقنيّة بالدّرجة الأولى، تعتمد على المصطلحات التّقنيّة والعلميّة. إنّ الخوض في هذه اللّغة وأخذها بالمدارسة والبحث يجعلنا نتدرّج في الحديث انطلاقا من الحديث عن العلاقة بين الاقتصاد واللّغة وعن نقاط التّشابه والاختلاف بينهم وصولا إلى الحديث عن ما يسمى باللّغة الاقتصادية والتّي تتضمّن نصوصا اقتصادية أو خطابات اقتصادية مع العلم أنّ هذه التّسمية تشمل مجموعة من النّصوص مثل النّصوص التّسويقيّة والاشهاريّة والنّصوص التي تتعلّق بالبورصة والنّصوص الماليّة والنّصوص التّجاريّة وغيرها.

3. اللّغة الاقتصادية:

1. علم الاقتصاد:

لقد تجسّدت هذه العلاقة بين الاقتصاد واللّغة نظرا للطّبيعة الاجتماعية التي يكتسيها هذا العلم. وليس من الخطأ القول عن الاقتصاد بأنّه علم. فهو يقوم على مقاربات معرفيّة

1 محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، ص46.

ومنهجيّة ونظريّات ومبادئ تؤطّره وتحدّد حدوده ونطاقاته: "علم الاقتصاد هو المقاربة المعرفيّة والمنهجيّة السّائدة التي يعمل على أساسها غالبيّة علماء الاقتصاد الأكاديميّين وفي المؤسّسات الدّوليّة للأبحاث والسّياسات خاصّة البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي"1. إذن فعلم الاقتصاد إنّما هو فرع معرفيّ يقوم أساسه على النّظريّة الوضعيّة العلميّة وهذا ما يجعل اللّغة الاقتصاديّة لغة علميّة دقيقة، وتعتبر السّوق أو الأسواق هي الأولى والمثلى لتوزيع الموارد والثّروات وتجسيد تلك المبادئ والأسس الاقتصادية التي تنادي بها النّظريّات الاقتصادية.

يتميّز هذا العلم بالاتساع والتنوّع في خصائصه وميزاته الاقتصادية ومن أهمّ هذه الخصائص أنّه يعتمد على مبدأين مهمّين جدّا، يتوقّف عليهما تطوّر هذا العلم وازدهاره وهما قانوني العرض والطّلب: "يعتمد الاقتصاد على ميكانيزمات قوى العرض والطّلب لتحقيق التّوازن وهذا يعني اللّجوء إلى قوى السّوق المتمثّلة في قوى العرض والطّلب لتحديد وجهة المتغيّرات الاقتصادية الرّئيسيّة كمستوى الإنتاج والأسعار والطّلب".2 ونظرا لأهميّة هذين المبدأين تمّت تسميتهما بالقانونين اللّذين لا يجوز تخطّيهما أو الدّوس عليهما وإلّا اختلّ النّظام الاقتصادي كلّه.

لقد عرف الاقتصاد تطوّرا كبيرا منذ القدم. فلقد مرّ بمراحل مهمّة جعلت منه علما مستقلّا بذاته ومن أهمّ هذه المراحل، تحوّله من مرحلة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذّاتي وسدّ حاجيات المجتمع الواحد، وهو المجتمع المنتج إلى مرحلة تحقيق الفائض ومحاولة مبادلته مع المجتمعات أو البلدان الأخرى كان النّشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائيّة يتمّ بغرض

1 جنيفر أولمستيد، ترجمة لميس نقّاش، ص01، 18: www. c-olmsted.com.23

2 مولاي لخضر عبد الرزّاق، متطلّبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، ص18.

الاستهلاك الذّاتي وبتطوّر المجتمعات ظهر تقسيم العمل في مرحلته الأولى وكنتيجة لهذا التّقسيم ظهر الفائض في الإنتاج ممّا أدّى إلى ظهور الحاجة إلى المبادلة.1

إنّ تحقيق التطوّر والنموّ الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدّول والشّعوب كلّها. حاول المفكّر والاقتصادي الغربي "آدم سميث" الإجابة عن هذا السؤال من خلال حديثه عن العوامل التي تؤدّي إلى رفاهية الأمم. فتوصّل إلى أنّه: إذا اجتمع قانون ضرائب جيّد، وإدارة حكيمة والعدالة والأمن، فإنّ الشّعوب، سوف تصل إلى ما تصبو إليه من رفاه اقتصادي"2.والمقصود بالإدارة الحكيمة هنا، هو الخضوع التّام والاحترام المطلق لقانوني العرض والطّلب وكذا محاولة تحقيق نسبة كبيرة من المجادلات التّجاريّة على شرط أن تكون نسبة الصّادرات أعلى من نسبة الواردات ليكون الميزان التّجاري رابحا.

لقد تناول ابن خلدون علم الاقتصاد في مقدّمته الضّخمة ولقد استهلّها بالحديث عن هذا العلم وأعطاه من الأهميّة ما يستحقّ وأنشأ ما يسمّى بالفكر الخلدوني الاقتصادي. كان يؤكّد على العلاقة الوطيدة بين الاقتصاد والمجتمع، وكيف كانت اللّغة هي العامل المشترك بينهما. كما أنّه لم يهمل الحديث عن العلاقة بين علم اللّغة وعلم الاقتصاد، حتى وإن كان ذلك غير بادٍ وبطريقة غير مباشرة. يحرص المفكّرون والباحثون على استحضار مصادر الفكر الاقتصادي الخلدوني ربما من أجل فهم تلك النظريّات والمقاربات المنهجيّة والمعرفيّة التي جاء بها ابن خلدون في علم الاقتصاد و تطبيقها على الاقتصاد الحديث.

1ينظرأحمد لهيبات، سعد طبري، محمد الأمين بن الزين، الاقتصاد والمناجمنت، كتاب مدرسي، المستوى النهائي، 2009، ص04.

2 محمد شحدة علي الحروب، معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص35.

يعرّف علم الاقتصاد أيضا بأنّه: "ليس من علم الخطابة الذي يعني بالأقوال المقنعة الفائقة في استمالة الجمهور إلى رأي أو صدّهم عنه. ولا هو أيضا من علم السّياسة المدنيّة التي هي تدبير المنزل أو المدينة، بما يجب بمقتضى الأخلاق والحكمة ليحمل الجمهور على منهاج يكون فيه حفظ النوع وبقاؤه. فقد خالف موضوع هذين الفنّين الّذين ربّما يشبهانه"1. إنّ هذا التّعريف يميل إلى الحديث عن اللّغة أو الأسلوب الاقتصادي أكثر منه إلى تعريف علم الاقتصاد. فهو يشبّهه بفن الخطابة وعلم السّياسة المدينة، لأنّه يحوي أقوالا وأساليب إقناعيّة وحجاجيّة تهدف إلى التّأثير في المتلقّي أحيانا، ويقدّم جملة من النّصائح والتّدابير من أجل السّير الحسن للمنظومة الاقتصادية أحيانا أخرى، فلم يحسم بذلك تصنيفه في أيّ من الفنّين وأبقى عليه شبيها لهما.

2. العلاقة بين اللّغة والاقتصاد:

ترتبط اللّغة بالمجتمع وبأفراد هذا المجتمع تتطوّر بتطوّرهم وتتراجع بتراجعهم. وتختلف باختلاف انشغالاتهم وأغراضهم واختصاصاتهم، لتشكّل أنواعا من اللّغة تتعلق كلّ منها بمجال معيّن. إنّ المتأمّل للعلوم والمعارف والمهن والصّنائع المتجدّدة في المجتمعات، والمتأمّل في أحوالها ومسالكها، يلاحظ بوضوح وجلاء أن لكلّ أهل علم وأهل حرفة ألفاظا يتفاهمون بها، ومصطلحات يتواضعون عليها، ويختصّون بها، بحيث لا يشترك معهم أحد سواهم في استعمالها بالدّلالة والمفهوم نفسهما في الجملة. ولهذا وجدنا من قديم الأزمان وغابر القرون مصطلحات خاصّة بالفلاسفة والحكماء والنحويّين والبلغاء والمحدثين والفقهاء.2

1 شوقي احمد دنيا، علماء المسلمسن و علم الإقتصاد، إبن خلدون مؤسس علم الإقتصاد، ص 121.

2 ينظر نزيه حمّاد، معجم المصطلحات الماليّة والاقتصاديّة في لغة الفقهاء، ط1، 2008، دار القلم، دمشق، ص05.

يعتبر فلوريان كولماس "Florian Coulmas" من الأوائل الّذين خاضوا في مجال اللّغة والاقتصاد وأرسوا مبادئ العلاقة الكائنة بين العلمين. لقد تناول فلوريان كولماس موضوع اللّغة وعلاقتها بالاقتصاد في كتابه "اللّغة والاقتصاد" وأبان عن نقاط التّشابه والاختلاف بين هذين العلمين. فنجده يشبّه كلا منهما بالآخر في مواضع كثيرة. ولعلّ أهمّ هذه المواضع نجد "النّقود" التي ربطها باللّغة ربطا وثيقا: "إنّ الكلمات تسكّ كما تسكّ العملات وتظلّ متداولة ما دامت سارية المفعول"1 وبهذا فهو يعني أن الكلمات والمفردات أو حتى المصطلحات تولّد كما تولّد العملات ويسترسل فلوريان كولماس في الحديث عن العلاقة بين اللّغة والاقتصاد بقوله أنّنا نتحدّث عن الرّصيد اللّغوي والرّصيد المالي، وأنّ الكمبيالة أو السّند شيئان ذا طبيعة لغويّة، وهو بذلك يؤكّد وجهة نظرة القائمة على وجود علاقة ثابتة بين كل من اللّغة والاقتصاد.

ويواصل فلوريان كولماسFlorian Coulmas في الحديث في الشّبه بين الأمرين اللّغة والاقتصاد وهذه المرّة يتحدّث على مصدر كلّ منهما فيقول "التّعبيرات والكلمات الأخرى ذات القيمة العظمى وذات القيمة الدّنيا تخرج من فم المتكلّم تماما مثلما تصدر من الخزانة كل أنواع العملات الذّهبيّة والفضيّة والنّحاسيّة"2 إنّه في هذا القول يتكلّم عن مصدر كل من اللّغة والنّقود وهو يرتّب القيمة الماديّة والمعنويّة لكلّ منهما، فيجعلهما يظهران بالتّرتيب ويشبّه الكلمات بالمعادن، وهذه صورة بيانيّة مأثورة عند العرب. فمن الكلام ما هو ذهب ومنه ما هو فضّة ومنه ما هو نحاس.

1 فلوريان كولماس اللّغة والإقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، دار عالم المعرفة، ط1، 2000، ص6.

2المرجع نفسه، ص06

وبالنّسبة إليه فإنّ الكلمات مثلها مثل العملات المعدنيّة منها والورقيّة. لا تستمدّ هذه الكلمات والعبارات قيمتها ومعناها إلا من الاستعمال الذي يضعه لها هؤلاء الذين يتّخذونها وسيلة لتعاملهم1. فالمصطلحات مثلا تستمد قيمتها من استعمال أهل الاختصاص لها، فكلما كان استعمالها صحيحا ومتواترا كانت حياتها أطول ومعانيها وفيه للتّخصّص الذي وجدت فيه هذه المصطلحات في الأصل. ولعلّ من أهمّ الظّواهر التي تعاني منها ترجمة المصطلحات المتخصّصة هي تلك المتعلّقة بقضيّة الاستعمال الشّائع. فالمصطلح إذا شاع استعماله معرّبا مثلا فلن يكون من السّهل تعويضه بالمصطلح العربي بعد ذلك. والأمثلة على ذلك كثيرة في اللّغة العربيّة ولعلّ من أهمّها: مصطلح القمر الصّناعي الذي تمّ تعويضه بمصطلح "أفلك" ومع ذلك ما يزال النّاس يستعملون المصطلح الأوّل الذي تعوّدوا على استعماله، إذن فكل من اللّغة والعملة تعوزهما القيمة في الاستعمال ويكتسبانها في التّبادل وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون القيمة الشّرائية ويطلق عليه اللّغويّون "المعنى".

إنّ المقارنة بين اللّغة والاقتصاد أو الكلمات والنّقود على وجه التّحديد سوف تلقى الضّوء على الوظائف الاجتماعية لكلّ منهما. فكلّ منهما يكتسب طابعا اجتماعيا. فاللّغات في حدّ ذاتها يمكن أن تعتبر مشروعات استثمار رأسمالي يمكنه تطوير الاقتصاد الوطني لأيّة دولة ويرفع المستوى المعيشي لأيّ مجتمع. وربّما من أهم الاستثمارات التي تراهن عليها المجتمعات والتي تساهم في تحسين الانتفاع اللّغوي هي المعاجم بأنواعها وبرامج معالجة النّصوص وبنوك المعلومات... وغيرها. "إنّ صياغة سياسة لغويّة رشيدة في دولة متعدّدة اللّغات هي في حد ذاتها مسألة اقتصادية، ويجب أن تكون لها أسبقيّة عظيمة مثلها مثل

1 ينظر المرجع نفسه، ص10.

المسائل الاقتصادية الأخرى"1. فعلى حسب وجهة نظر ابن خلدون يمكن للّغة أن تكون هي الأخرى عامل اقتصادي مهم لدى الدّول وأن تساهم في رفع اقتصادها وتطوير مجتمعاتها.

إنّ اللّغة بالنّسبة للاقتصاد الحديث مسألة محوريّة لا تقل أهميّة عن النّقود أو ما سمّي بالعملة الصّعبة، فهي قد تكون مصدر هذه العملة. وتنشأ أهمّيتها الحاسمة من كون النّشاط الاقتصادي يعتمد على الاتصال بالدّرجة الأولى، وأنّ العناصر الأساسيّة للاتصال الاقتصادي عناصر لغويّة بالدّرجة الأولى. ولعلّ من أهم الأنشطة اللّغوية التي أسهمت في الاقتصاد هي التّرجمة. يشبّه فلوريان كولماس عمليّة تبديل النّقود في الاقتصاد على مستوى العملات والسّلع كما يحصل التّبادل نفسه في اللّغة على مستوى الكلمات والجمل والعبارات، فتجدنا نميّز بين اللّغة الأم واللّغة الأجنبيّة وهذا ما يسمى في مجال اللّغة واللّسانيّات بالفعل التّرجمي أو التّرجمة: "إنّ التّرجمة يجب أن تفهم باعتبارها استثمارا طويل الأمد من أجل الحفاظ على قيمتها أو زيادتها"2 وهو يقصد بذلك التّرجمة الاقتصادية أوّلا وجميع أنواع التّرجمات في الدّرجة الثّانية.

4. خصائص اللّغة الاقتصادية:

تعرّف اللّغة الاقتصادية بأنّها لغة علميّة وتقنيّة، تعتمد أسلوبا بسيطا وسهلا خاليا من كل ما يعيق وصول الرّسالة الاقتصادية إلى المتلقّي. إنّها لغة تعتمد في مجملها على الأرقام والنّسب والإحصائيات الاقتصادية، تهتم هذه اللّغة بكل ما يحدث في المجال الاقتصادي من تطوّرات ومستجدّات باعتبارها وسيلة اتصال هامّة بين أصحاب الاختصاص من جهة وبين المواطن العادي والخبراء في هذا المجال من جهة أخرى.

1المرجع السابق، ص113.

2المرجع نفسه، ص95.

إنّ هذه اللّغة وعلى الرّغم من علميّتها ودقّتها فإنّها تحتوي على بعض الأساليب التي تميل إلى البلاغة والإيحاء. ولعلّ أهمّ هذه الأساليب نجد التّشبيه والاستعارة والكناية والتّورية وغيرها. وإن كان ذلك بنسبة قليلة أحيانا ومتفاوتة أحيانا أخرى. لقد اكتسبت هذه اللّغة أهميّة كبرى في الآونة الأخيرة، باعتبارها حقلا خصبا لم تتوغّل فيه الدّراسات ولم تتعمّق بعد كما هو الحال في الأنواع الأخرى مثل اللّغة الأدبيّة أو القانونيّة أو السياسيّة وغيرها من اللّغات المتخصّصة.

إن الحديث عن اللّغة الاقتصادية يدفعنا إلى الحديث أو مقارنتها باللّغة العاديّة وأسلوب اللّغة العاديّة، لنخلص في الأخير إلى بعض الميزات التي تميّز هذه اللّغة عن اللّغة العاديّة: "يختلف أسلوب اللّغة العاديّة عن أسلوب اللّغة التّجارية والاقتصادية في الأرقام فنجد الفرد يتساءل عن الكلفة أو النّسبة المئويّة أو معدّلات الرّبح أو الخسارة أوغيرها... الخ"[1] لذلك نجد النّصوص التّجاريّة أو التّقارير البنكيّة مليئة بالأرقام والنّسب والإحصاءات، وهي تحتاج بدورها إلى أسلوب خاصّ يعبّر عنها ويفسّرها للمواطن البسيط الذي يعتبر هذه النّصوص الوسيلة الوحيدة للاطلاع على كل ما هو جديد في المجال الاقتصادي.

تضم اللّغة الاقتصادية تحت لواءها مجموع النّصوص التّجاريّة والماليّة والنّصوص البنكيّة والتّسويقيّة ونصوص البورصة وحقّ النّصوص الإشهاريّة وغالبا ما تكون هذه النّصوص في شكل تقارير سنويّة لبعض المؤسّسات والقروض الماليّة والدّراسات الاقتصادية وتقارير ومراسلات مختلف البنوك المركزيّة والوثائق الصّادرة عن البنوك والمقالات الصّحفيّة المتخصّصة في الاقتصاد واللّافتات الإشهاريّة وغيرها من النّصوص والتّقارير الصّادرة عن المسيّرين الماليّين إلى زبائنهم ومتعامليهم الخواص. إنّ كلّ هذه الأشكال اللّغويّة والأنواع

1 مارجي فيرني، آني شيفرين وجين فولبي، الصحافة التجارية والاقتصادية، المركز العالمي للصحفيين، ص08. www.ICFJ.com

تعتمد أسلوبا واحدا في عمليّة تحريرها وهو الأسلوب التّقني والعلمي والسهل والبسيط الذي يميّزه الوضوح وقد يشوبه نوع من الإيحاء والبلاغة العفويّة أحيانا والمتعمّدة أحيانا أخرى.

يحتاج المحرّر الاقتصادي والتّجاري في تحريره لمقال اقتصادي إلى مجموعة من المصادر التي يمكنه من خلالها إثبات مصداقيّة المعلومات المتضمّنة في المقال. فمثلا يجب على المحرّر الاقتصادي أن يتحدّث ويقابل أهل الاختصاص أو المعنيّين بالموضوع الذي يريد الكتابة فيه. فإذا كان الحديث عن شركة معيّنة فعليه أن يقابل مديرها العام وكذلك كبير محاسبيها أو مديرها المالي فهؤلاء هم الأشخاص الذين يمكنهم إبراز الاتجاهات التّجاريّة والاقتصادية للشّركة.1

5. أهم المصادر والقطاعات التّجاريّة التي تصدر عنها المقالات الاقتصادية:

- العقارات بيعا وشراء والصّفقات العقاريّة وخصوصا مشاريع البناء الجديدة.
- الأعمال المصرفيّة والماليّة وسياسات الإقراض ونسب الفائدة وإنشاء المصارف الجديدة.
- أعمال الرعايّة الصحيّة، وتشمل المشافي والعيادات والأطبّاء والممرّضات والصّيدليّات.
- قطاع التّجزئة ويشمل محلاّت السّلع الغذائيّة ومحلاّت بيع الملابس والأحذيّة وصالونات التّجميل وغيرها من المحلاّت.
- التّكنولوجيا وخاصّة المبتكرات والاتّجاهات في مختلف الصّناعات الزّراعة والتّصنيع والتّجزئة والعقارات والفنادق.
- العمل ويشمل ذلك تغيّرات سوق العمل من حيث أنواع الوظائف ومن حيث الأجور وكذلك عدد الوظائف.

1المرجع السابق، ص08.

- الفندقة والسّياحة وخاصّة المساعي الجديدة لجذب السيّاح.
- الإفلاسات والتّوسّعات والرّخص ونقص أو قلّة العمالة في صناعات معيّنة.
- الزّراعة والتّصنيع والرّياضة والإعلان والإعلام.1تمثّل هذه القطاعات والمجالات مجموع النّصوص الاقتصادية المتواجدة في الواقع. وهي قطاعات ترتبط بالاقتصاد ارتباطا وثيقا، كما تعتبر هذه القطاعات ركيزة في الحياة اليوميّة للمتلقّي أو ما يسمّى بقطاع الخدمات العموميّة.

إن ّارتباط اللّغة الاقتصادية بالحياة اليوميّة للفرد وتعبيرها عن انشغالاته واهتماماته الاجتماعية يجعل منها لغة تتراوح بين الدّقة والتّقنيّة وبين الإيحاء والأدبيّة:

" La langue économique et financière est en même temps une langue vivante dotée d'une personnalité à part entière, et une langue très technique".2

"إن اللّغة الاقتصادية والماليّة هي لغة حية ذات شخصيّة متكاملة ولغة تقنيّة جدّا في الوقت نفسه" فاللّغة الاقتصادية إذن تتجدّد وتتولّد من المستجدّات الحاصلة في عالم الاقتصاد كما أنّها تحاول تشخيص الواقع الاقتصادي و تمثيله عن طريق اختيار بعض الصّور البيانيّة التي تشخّص الاقتصاد مثل الاستعارة والكناية وغيرها.

غير أنّ النّصوص الاقتصادية تعتمد في الوقت نفسه على مجموعة كبيرة من المصطلحات التّقنيّة التي تجعل من عمليّة القراءة أمرا ليس بالهيّن لدى المتلقّي

1 ينظر المرجع السابق، ص09، 10.

2FredéricHoubert, Problématique de la traduction économique et financière, p01. www.Frederic Houbert.com

البسيط1.فقارئ النّصوص الاقتصادية، وإن كان الأمر لا يبدو بالصّعوبة التي كان عليها، لا يزال يواجه صعوبة واضحة في فهم النّص الاقتصادي واستيعابه إلّا من كان يملك معرفة معمّقة بالمجال الاقتصادي وما يحيط به من تفاصيل.

وعلى هذا الأساس وبعد التّطوّر الهائل الذي عرفته وسائل الاتصال والتّواصل مثل الأنترنت، أصبحت هذه النّصوص متداولة بكثرة ممّا جعل القارئ يتعوّد على بعض المصطلحات التي تأتي في النّصوص الخاصّة بالبورصة مثلا أو البنوك أو المؤسّسات وغيرها. إنّه مجهود معتبر يبذله القائمون على هذا المجال من أجل تسهيل عمليّة الفهم على الجمهور الواسع المتلقّي لهذه النّصوص والمصطلحات المتداولة في اللّغة الاقتصادية.

إنّ اللّغة الاقتصادية باعتبارها لغة متّصلة بالواقع وتأخذ بعين الاعتبار التّطوّر المعاش في المجتمع، إنّها لغة لمجموعة من المستجدّات التي لا تنفكّ تظهر في هذه اللّغة الاقتصادية في كلّ مناسبة إمّا عن طريق التّعريب أو التّرجمة أو عن طريق أساليب أخرى. وتظهر هذه المصطلحات الجديدة نتيجة لظهور مفاهيم جديدة في هذا المجال بسبب التّطوّر الهائل الذي يعرفه عالم الاقتصاد. إنّ الاختراعات والمبتكرات والتّكنولوجيّات الجديدة في المجال الاقتصادي لا تنفكّ تظهر بين الفينة والأخرى وتجرّ معها مجموعة كبيرة من المصطلحات للدّلالة عليها. فإنّنا لا نستغني عن استعمال مصطلحات مثل: البنك الإسلامي أو الخوصصة أو غيرها من المصطلحات.

يحاول المحرّرون الاقتصادي وباستحضار المعارف السّابقة للمتلقّي عن طريق إثارتهم بمصطلحات وتعابير اصطلاحية تكون إمّا منتمية إلى التّراث العربي وتمّ إحياؤها، أو تمّت صياغتها عن طريق التّعريب وإخضاعها لمجموع القواعد والأوزان في اللّغة العربيّة.

1Voir ibid page 02

فيضطرّ القارئ إلى استحضار كل معارفه السّابقة عن الأمر بهدف استيعاب وفهم ما هو بين يديه من مصطلحات وتعابير اصطلاحية.

تشهد اللّغة الاقتصادية في بعض الأحيان عجزا لغويّا، فتجدها مضطرّة إلى اللّجوء إلى الاستعارة من بعض السّجلّات اللّغويّة المختلفة ما يحيلها من التّقنيّة إلى الإيحائيّة:

"La langue économique et financière emprunte en effet a de très nombreux registres".1

"تقترض اللّغة الاقتصادية والماليّة من عديد السّجلّات اللّغوية الأخرى" ومن السّجلّات التي تستجد بها اللّغة الاقتصادية نجد مثلا:

- السّجل البحري: مثل قولنا: يسبح الشّباب على شاطئ البطالة.
- السّجل الطبّي: انتكاسة الأسعار، معالجة الأسواق.
- سجل الأحوال الجويّة: إنذار بعاصفة تضرب الأسواق.

وغيرها من السّجلّات مثل: قولنا تعطّل وتيرة الدّينار وهو ما يقول به الميكانيكي في مجال تصليح السّيارات. وهذا السّجلّات كلّها تساعد اللّغة الاقتصادية على كسب الصّيغة الإيحائيّة. فكلّ تلك المصطلحات والجمل هي عبارة عن استعارات أو كنايات أو تشابيه.

6. الإيحاء في اللّغة الاقتصادية:

1Voir ibid page 03

إنّ أهمّ ما يميّز اللّغة الاقتصادية بأنواعها ويجعلها محور الدّراسات والأبحاث هي طبيعتها الزّئبقيّة. فهي لا تنفكّ أن تكون لغة تقنيّة متخصّصة حتى تصبح لغة إيحائيّة مليئة بالأساليب البلاغيّة والأدبيّة فلا يجد القارئ والمترجم من وسيلة لتصنيفها أو وضع أسس وأساليب واضحة لفهمها ونقلها أو ترجمتها.

وهذا راجع لأسباب عديدة ومتنوّعة. فالاقتصاد كان ولا يزال إلى يومنا هذا مبدأ اجتماعيّا ومعيارا أساسيّا في تطوّر المجتمعات وعلى هذا الأساس كانت اللّغة الاقتصادية مرتبطة بالمجتمع وتعالج قضاياه اليوميّة التي لا يمكنه التّخلي عنها. كما أن هذه اللّغة تهدف إلى توعية المواطن وإعلامه بكلّ ما هو جديد وحصري في حياته الاقتصادية وهي تحاول دائما أن تكون بسيطة وسهلة وواضحة من أجل تسهيل عمليّة الفهم والاستيعاب لدى المتلقّي، وقد تضطرّ أحيانا إلى محاولة تشخيص الكثير من الأمور والمبادئ الاقتصادية بغية التّقرّب من المواطن العادي:

" Les expressions économiques permettent une réelle personnification de l'économie".1

"تسمح بعض العبارات الاقتصادية بتشخيص الاقتصاد تشخيصا واقعيّا" والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعدّدة في اللّغة الاقتصادية. فتجد الصّحفي يقول بتراجع الدّولار، وانحطاط القيمة الشّرائيّة وصرخة الاقتصاد وغيرها كثير، فكلّ هذه الأفعال المستعملة في هذه الجمل أو العبارات إنّما هي متعلّقة بالفعل الإنساني وتمّت استعارتها من قبل المحرّر الاقتصادي قصد إضفاء نوع من البساطة والوضوح على نصه وذلك عن طريق تشخيص هذه الأمور.

1 Salim Djamel, Mécanisme de la terminologie économique et politique, V : 172, 2/97, p33. Meta Erudit.

وقد يكون الهدف الرّئيسي أحيانا من اعتماد النّصوص الاقتصاديّة على الأساليب الإيحائيّة هو التّأثير والإقناع الذين يريد المحرّر إحداثهما في نفسيّة المتلقّي، خصوصا إذا كان الأمر يتعلّق بالإشهار والإعلان لبعض المنتجات أو المبادئ الاقتصاديّة. وفي هذه الحالة نجد المحرّر مصرّا على تقريب المعنى من المتلقّي والتّأثير فيه ما يجعله يلجأ إلى التّشخيص:

"D'autres formules sont tout aussi symptomatiques de cette volonté d'humaris l'économie".1

"وهناك صيغ أخرى عرضيّة تعكس هذه الإرادة في تشخيص الاقتصاد" وتتواصل الأمثلة على هذا النّحو في النّصوص أو المقالات الصّحفية الاقتصادية.

إنّ معظم هذه الأمثلة والجمل والعبارات تمثّل استعارة في اللّغة. ولا يمكن لأحد أن ينكر اعتماد النّصوص الاقتصادية على هذه الصّور البيانيّة وصور أخرى في الحوار الاقتصادي ومن الصّور المهمّة التي تعتمد عليها اللّغة الاقتصادية نجد: الاستعارة والكناية.

1. الاستعارة:

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة تواجد الاستعارة بصورة كبيرة في النّصوص الاقتصادية. وذلك لأسباب متنوّعة، قد تتمثّل في رغبة المحرّر الاقتصادي في التّأثير في المتلقّي وإقناعه بأمور معيّنة وكذلك جلب انتباهه لاتّجاهات يرغب منه المحرّر أن يتبنّاها. إنّ القارئ هو الهدف الأوّل والأخير بالنّسبة لمحرّر هذا النّوع من النّصوص. فالقارئ هو بمثابة المحلّل والنّاقد في الوقت نفسه: "هناك ثلاثة أنواع من القرّاء: الأوّل هو الذي يستمتع دون أن يصدر حكما والثّالث هو الذي يصدر حكما من دون أن يستمتع، وبين هذين

1FredéricHoubert, Problématique de la traduction économique et financière, p03.

النّوعين نوع يصدر الحكم في أثناء استماعه ويستمتع في أثناء إصداره الحكم"1 والقارئ الذي يهتمّ به المحرّر الاقتصادي هو النّوع الثّاني، الذي يصدر حكمه عند استمتاعه بالنّص ويستمتع عندما يصدر الحكم على النّص.

يلجأ المحرّر الاقتصادي إلى توظيف الاستعارة من أجل تحقيق أهداف عديدة سواء معرفيّة أو فنيّة أو إبداعيّة: "الغرض من توظيف الاستعارة مزدوج أساسا: غرض اشاري لوصف عمليّة أو حالة عقليّة أو مفهوم أو شخص أو أشياء بشموليّة ودقّة أكثر ممّا هو في اللّغة الحرفيّة والماديّة. وغرض ذرائعي متزامن مع الغرض الاشاري، يحاكي الأحاسيس أو يثير الاهتمام أو يوضّح أو يمتّع أو يبهج ويدهش أمّا الغرض الأوّل معرفي بينما الثّاني جمالي"2 يوضح هنا نيومارك أنّ الغرض من توظيف الاستعارة قد يكون معرفيّا بالدّرجة الأولى حيث تعمّد إلى وصف حالة اقتصادية معيّنة أو عملية ماليّة تجاريّة من أجل تبليغ معلومة معيّنة للقارئ، كما قد تكون الغاية جماليّة فنيّة تسعى إلى إمتاع القارئ وإبهاجه وإدهاشه وتشترك هاتين الغايتين في المسار نفسه مع مضمون النّص وشكله.

قد يلجأ المحرّر الاقتصادي إلى توظيف هذه الصورة بفرض الارتقاء باللّغة الاقتصادية والعلوّ بمستواها عن طريق التّعقيد الذي تكتسبه هذه اللّغة عند توظيف الاستعارة أو أيّة صورة بيانيّة أخرى: "إنّه يمكن التّعامل مع اللّغة الاقتصادية على أنّها تمثّل تعقيد التّواصل اللّغوي بأكمله"3 والمقصود باللّغة الاقتصادية هنا ليست تلك اللّغة البسيطة التي

---

1 سوزان روبين سليمان، وإنجي روسان، القارئ في النص، تر: د. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، 2007، ط1، ص239.

2 بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، تر: حسن غزاله، سنة 1999، ص114.

3 عبد الله الحراصي، نظرات جديدة في الاستعارة والترجمة، مجلة تروي، العدد 15، www.nizwa.com، ص05، يوم 2014/01/27.

تحدّثنا عنها وإنّما هي لغة مليئة بالبيان والبديع وهو ما يمثّل تعقيدها. ولكن بالمقابل يجب على المحرّر الاقتصادي أن لا يغفل عند استعماله لهذه الأساليب و التّعابير الاستعارية بأنّها قد تشكّل عائقا أمام القارئ البسيط وأمام المترجمين الذين يجدونها أكثر تعقيدا وصعوبة ممّا تعوّدوا عليه.

إنّ الاستعارات التي يعتمدها المحرّر الاقتصادي أو حتى المتحدّث الاقتصادي هي التي تنظّم التّصوّرات العاديّة لثقافتنا وتعكسها في كلامنا اليوميّ1. فالاستعارة إذن موجودة في حياتنا اليوميّة بكثرة، وهي تعكس توجّهاتنا الفكريّة والاجتماعية والثّقافيّة والاقتصادية. ولا يمكن للبشر في أيّ مجتمع كانوا أن يستغنوا عن هذه الصّورة البيانيّة حتّى في كلامهم المتخصّص والتّقني في التّعبير عن أغراضهم الخاصّة. فالاستعارة إذن تحتلّ مكانة مهمّة في حياة الأفراد لأنّها تساعدهم على تشخيص مجموعة من الأفكار التي تجول في خاطرهم والتي قد يكون من الصّعب تجسيدها بالأسلوب الصّريح.

تتواجد الاستعارة في النّصوص الاقتصادية في أشكال عدّة نذكر منها:

1. **المصطلح:** وتسمّى هذه الاستعارة بالاستعارة المصطلحيّة، وهي ليست مجرّد طريقة نطق فحسب وإنّما هي في الأساس طريقة تفكير2 ومن أمثلة ذلك نجد: التّضخّم Inflation/ رأس مال: Capital/ صرّاف: Broker/ فائض: Excès.

1 Voir : George Lakoff, Johnson, les métaphores de la vie quotidienne, Paris, Edition de Minuit– coll, propositions, 1985, p13.

2 Isabelle oliveira, sens figuré et compréhension humaine actes de colloque interdisciplinaire, 2007, p94.

2. **التّعابير الاصطلاحية:** والمقصود بها هي تلك التّعابير التي تتركّب من أكثر من كلمة واحدة ومن أمثلة ذلك نجد: تضخّم سريع Inflation galopante، دين طويل المدى: Crédit à terme، التّدفّق النّقدي: Cash-flow.[1]

3. **المتلازمات اللّفظيّة:** وقد تتواجد الاستعارة أيضا في شكل متلازمات لفظيّة ومن أمثلة ذلك نجد:

- نموّ قويّ: une croissance vigoureuse
- سوق ديناميكيّة: une marché dynamique
- فائض في الإنتاج: un excès de production

وغيرها من المتلازمات اللّفظيّة التي تكون فيها استعارة مكنيّة أو تصريحيّة.

ب-الكناية:

توجد الكناية ،مثلها مثل الاستعارة، في اللّغة الاقتصادية ؛ وإن كانت ليست بالقوّة التي تتواجد بها الاستعارة في هذه اللّغة. فالكناية هي الأخرى تسمح للمحرّر الاقتصادي بتشخيص الاقتصاد وتقريب الصّورة إلى المواطن وهو يحاول من خلال توظيفها الارتقاء باللّغة الاقتصادية من جهة وإضفاء نوع من البساطة والوضوح من جهة أخرى:

" La métonymie est une arme précieuse dans l'arsenal syntaxique du traducteur de textes économiques et financières".[2]

1 ينظر بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، ترجمة حسن غزالة، ص293.

2FredéricHoubert, Problématique de la traduction économique et financière, p13.

"تعتبر الكناية سلاحا ثمينا في خزّان التّراكيب لدى مترجم النّصوص الاقتصادية والماليّة" لأنها تساعده على التّعبير عن بعض الأفكار التي عجزت اللّغة الصّريحة عن التّعبير عنها لسبب أو لآخر.

إنّ اعتماد النّصوص الاقتصادية وخاصّة المقالات الصّحفيّة الاقتصادية على الكناية، دليل على ثراء المواضيع الاقتصادية التي تعالجها هذه المقالات. وكذلك دليل على مدى ارتباط هذه الصّورة البيانيّة بالحياة اليوميّة التي يعيشها الأفراد. قد تكون هذه الكناية مندمجة بصورة جيّدة ومحبوكة بطريقة ممتازة مع اللّغة الصّريحة لدرجة أن القارئ لا يصبح بإمكانه التّفريق بين العبارات الصّريحة والعبارات التّي فيها كناية، ولكن ذلك لا يلغي بلاغة هذه العبارات وجدّتها. وقد يلاحظ الصّحفي أو المحرّر الاقتصادي عامة أنّ الأسلوب المجازي أفضل في التّعبير عن بعض الأمور الاقتصادية من الأسلوب الصّريح:

" Cette technique va, en effet, lui permettre, dans certains cas, d'utiliser une figure de style pour désigner un pays, une monnaie, et. Dont il ne souhaite pas, pour une raison ou pour une autre, utiliser le nom usuel".1

"تسمح هذه التّقنيّة، فعلا، للمترجم في بعض الحالات، باستعمال الأسلوب المجازي للدّلالة على بلد أو عملة...الخ، والتي لا يريد، لسبب أو لآخر، استعمالا لاسم الصّريح لها".

يستعمل المحرّر هذه التّقنيّة لتفادي التّكرار الذي يصادفه في النّصوص الاقتصادية السّابقة مثل استعماله لمصطلح العملة الخضراء أو الورقة الخضراء لتفادي تكرار مصطلح الدّولار الأمريكي. وهناك مجموعة أخرى من المصطلحات الاقتصادية التي تحتوي على

1 Salim Djamel, Mécanisme de la terminologie économique et politique, p34.

الكناية مثل: القارّة العجوز كناية عن قارّة أوربا، وبلد العمّ سام كناية عن قارة أمريكا، بلد الشّمس المرتفعة أو السّاطعة كناية عن اليابان، وكذلك العملة الفخمة كناية عن اللّيرة الإسترلينية، والعملة الفريدة أو الوحيدة كناية عن الأورو. والملاحظ هنا أنّ الكنايات تستعمل بكثرة في حين أنّ المصطلح الصّريح موجود، غير أنه لا ينبغي أن يكرّر كثيرا وإلاّ تمّ نعت الأسلوب المعتمد في النّص بالرّكاكة وعدم الجودة.

سواء تعلّق الأمر بالاستعارة أو الكناية أو التّشبيه أو التّورية، فإنّ اللّغة الاقتصادية كثيرة الاعتماد على هذه الأساليب لأغراض معيّنة معرفيّة أو فنيّة كانت. وإن تميّزت اللّغة الاقتصادية في بداية المطاف بالدّقة والبساطة والسّهولة والوضوح والأسلوب العلمي الدّقيق، فإنها تعتمد أيضا على الصّور البيانيّة والبلاغيّة التي تساعدها في تشخيص المصطلحات الاقتصادية بغرض تقريب الصّورة إلى المواطن وتسهيل عمليّة الفهم والاستيعاب وبالتّالي تحقيق مبدأ التّفاعل بين النّص والقارئ بغية إنتاج نص جديد.

المبحث الثاني

بنية النّص الاقتصادي وموقع المصطلح منه

إنّ اللّغة التي تحدّثنا عنها مطوّلا في المبحث السّابق، إنما هي مجموعة من النّصوص التي تعالج مواضيع مختلفة. و اللّغة الاقتصادية بدورها هي مجموعة من النّصوص والمقالات الاقتصادية التي تعني بقضايا الاقتصاد والتّجارة وبعالم المال والأعمال. إنّها نصوص تتفاوت من حيث الأهميّة، فالتّقارير الرّسمية الصّادرة عن البنوك أو البورصات أو الرّسائل الاقتصادية الرّسمية الصّادرة في الجريدة الرّسمية مثلا ليست مثل المقالات الصّحفيّة أو النّصوص الاقتصادية العاديّة التّي يتناولها المواطن العادي. إنّ الأولى تكتسي أهميّة مصيريّة في تقرير وتطوير الوضع الاقتصادي المحلّي والعالمي، غير أنّ الثّانية فهي وسيلة لتداول الأخبار والمعلومات بين الشّعب العادي، وإن كل ذلك لا ينقص من أهمّيتها بل يجعلها تكتسي أهميّة من نوع خاصّ تتمثل في توجيه الرأي العام وقيادته وتوعيّته.

إنّ النّص الاقتصادي هو جملة المعلومات والإحصائيات والأرقام والنّسب المئوية المعبّر عنها بلغة خاصّة أو بالأحرى بلغة متخصّصة لها خصائصها ومميّزاتها التي تميّزها عن اللّغة العامّة أوّلا وبقية اللّغات المتخصّصة ثانيا. يعتبر النّص الاقتصادي تجسيد واضح للّغة الاقتصادية، فالقارئ أو المترجم لا يقرأ لغة كاملة بل يقرأ نصّا معيّنا يحوي فكرة أو أفكارا معيّنة، فالمترجم لا يترجم لغة كاملة بل يترجم نصا معيّنا محدودا في شكله وأفكاره. فمهما كان النّص طويلا ومتشعّبا في أفكاره، لا يمكنه أن يحتوي على لغة كاملة. وبما أنّ هدف هذه الدّراسة هو النّص الاقتصادي ومصطلحاته المتخصّصة فإنّنا سنحاول الإلمام بمفهوم النّص الاقتصادي وذلك مرورا بمفاهيم عديدة، بدءا بمفهوم النّص عامّة، ومفهوم الخطاب، فمتى نقول نصّا اقتصاديّا ومتى نقول خطابا اقتصاديا ووصولا إلى تحديد الفرق بين النّص والخطاب إذا كان هناك فرق.

1. الفرق بين النّص والخطاب:

إنّ الحديث عن الفرق بين النّص والخطاب هو حديث شيّق ينتابه الكثير من النّقاش والمحاورات. فبيّن أغلبيّة مفرّقة بين النّص والخطاب وبين أقليّة جامعة بينهما بدون ذكر أيّة فروق، هناك كلام كثير يقال. سنحاول حصر القليل من هذه الآراء وتلك، فقط من أجل الوصول إلى الإجابة على سؤال محدّد، يوجّه مسار هذا البحث وهو: هل يقال نص اقتصادي أم خطاب اقتصادي؟ أم أنّه لا ضير في استعمال المصطلحين معا ؟

إنّ النّص هو مجموعة من الجمل والتّراكيب والوحدات اللّغوية المتماسكة فيما بينها وهو مثبّت بالكتابة أو التّحرير. والنّص لهذا المفهوم هو أعقد من الخطاب: "أمّا النّص فهو وحدة معقّدة من الخطاب إذ لا يفهم منه مجرّد الكتابة فحسب وإنّما يفهم منه عمليّة إنتاج الخطاب في عمل محدّد1 والمقصود أنّ النّص يمكنه استيعاب الخطاب، بل يمكننا القول أنّ النّص يحتوي على خطاب مثبّت بالكتابة، فالنّص إنّما هو مجموع البيانات النّسقيّة التي تتضمّن الخطاب ويستوعبه2. وإذا ما عدنا إلى تعريف "فان دايك" النّص. في كتابه النّص والسّياق فسنجده يقول أنّ النّص إنّما هو البناء النّظري التّحتي والقاعدي المجرّد لما يسمّى بالخطاب.3

ركّزت معظم التّعاريف المقدّمة للخطاب على أنّه ملفوظ أو منطوق به في حين أنّ التّعاريف المقدّمة للنّص قالت بأنّه جملة من التّراكيب اللّغويّة المتماسكة، وهذا يعني أنّ

1 محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، دراسة معجم إنجليزي عربي الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط1، 1996، ص19-22.

2 ينظر سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2001، ص12.

3 ينظر محمد الخطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1991، ص29.

الخطاب والنّص يختلفان، يختلفان في كون أنّ أحدهما شفوي وهو الخطاب وثانيهما كتابي وهو النّص. وحتى عندما حاول الباحثون الجمع بينهما بالقول أنّ النّص يحتوي خطابا فإنهم واجهوا الاختلاف الكائن في أنّ النّص هو كل ما جعلت منه الكتابة ثابتا وهذا ما جاء به "بول ريكور": "لنقل النّص هو كل حديث جعلته الكتابة ثابتا... التّثبيت بواسطة الكتابة يشكّل النّص بالذّات"1. إذن فالنّص هو المكتوب وليس الملفوظ أو المنطوق به، ويمكننا الذّهاب بعيدا في هذا القول بأنّ النّص المكتوب إذا ما نطق به أو قُرئ فهو خطاب موجّه إلى سامع.

يمكننا تعريف النّص من خلال إظهار الفرق بينه وبين الخطاب. فبالأضداد تعرف الأشياء. إذا كان النّص والخطاب يشتبهان فإنّ عمليّة تلقّي منهما تختلف، لأنّ النّص لا يحتّم وجود سامع له في اللّحظة التّي ينتج فيها، بينما يعتبر السّامع أو المتلقّي عاملا مهمّا وعنصرا ملحّا في العمليّة الخطابيّة، فلا يصحّ الخطاب ولا يكتمل بدون وجود السّامع: "يمكن تحديد مفهوم النّص من خلال التّفريق بين مستويين في دراسة اللّغة، مستوى البنية ومستوى الخطاب الذي يعدّ فيه الكلام حدثا إعلاميّا يتطلّب عناصر كالمتكلّم والسّامع أو المخاطب والمعلومات التي يعرفها عن الخطاب والمقام الذي يحدث فيه كل ذلك"2.

وكذلك يمكننا دراسة مفهوم النّص من خلال منظومة من المفاهيم والمصطلحات مثل الجملة والكلام والبيان وأنواعه والخطاب والتّبليغ3 إنّ هذه المفاهيم مجتمعة يُمكنها أن توضّح لنا جليّا مفهوم النّص وبالتّالي الفرق بينه وبين الخطاب. فالخطاب هو الموضوع المجسّد

1 بول ريكور، ما هو النص، مجلة العرب والفكر العالمي، خريف، عدد 12، 1990، ص66.

2 بشير إبرير، مفهوم النص، في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق، مجلد 23، العدد1، 2007، ص35.

3 ينظر المرجع نفسه، ص35.

أمامنا كفعل، أما النّص فهو الموضوع المجرّد والمفترض، إنّه نتاج لغتنا العلميّة"1. إذن فالخطاب هو فعل شفوي يفترض وجود مجموعة من العناصر مثل الخطاب والمخاطِب والمخاطَب والمساق أو السّياق، في حين أن النّص هو كل من البنيات اللّغوية والتّراكيب والوحدات التّي ينبغي أن تكون متماسكة ومنسجمة فيما بينها.

أمّا الخطاب وكما جاءت به المعاجم والقواميس فهو المخاطبة ويقال خاطبه خطابا إذا كالمه وحادثه وخاطبه وجّه إليه الكلام، فالخطاب إذن هو الكلام. وفي القرآن الكريم "فقال أكفلنيها وعزّني في الخطاب"2 فمعنى الفعل خَطَبَ إذن هو تكلّم أو تحادث أو تحاور، وكل هذه الأفعال تنجز شفاهة ولا تحدث كتابة وإلّا أصبحت نصّا مكتوبا. وإذا كان ذلك فإنّ وجود السّامع لهذه الخطبة أو المحادثة أو الحوار هو أمر ضروريّ لا يمكن الاستغناء عنه. أمّا في المعاجم الأجنبيّة.

فالخطاب هو مصطلح أجنبي حديث يعني حديث محاضر والخطاب بمعنى خاطب، حادث أو حاضر، ألقى محاضرة وتحدّث إلى..."3. إنّ الملاحظ أنّ كلّ هذه التّعاريف والتّفاسير تصرّ على شفهيّة الخطاب وضرورة وجود سامع له. ولكنّ السّؤال هو هل يوجد نقاط تشابه بين النّص والخطاب بعد هذه الاختلافات؟

إنّ بين الخطاب والنّص علاقة قويّة جدّا ولا يمكن في أية حال من الأحوال فصل كل منهما عن الآخر على الرّغم من وجود بعض النّقاط التّي يختلفان فيها: "فالخطاب مجموعة من النّصوص ذات العلاقات المشتركة، أيّ أنّه تتابع مترابط من صور الاستعمال النصّي،

---

1 سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي، ص12.

2مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مطبعة مصر، ج1، 1960، مادة (خَ ط ب).

3 إلياس أنطوان إلياس، قاموس إلياس العصري، دار الجليل، بيروت، 1972، ص191.

يمكن الرّجوع إليه في وقت لاحق. وإذا كان عالم النّص هو الموازي المعرفي للمعلومات المنقولة والمنشّطة بعد الاقتران في الذاّكرة من خلال استعمال النّص فإنّ عالم الخطاب هو جملة أحداث الخطاب ذات العلاقات المشتركة في جماعة لغويّة أو مجتمع ما... أو جملة الهموم المعرفيّة التي جرى التّعبير عنها في إطار ما"1، ومنه فعلى الرّغم من أنّ الخطاب شفوي والنّص كتابي إلّا أنّ المصطلحين يحتكمان إلى اللّغة نفسها والتّراكيب والوحدات اللّسانيّة نفسها، فالبنية اللّغويّة واحدة ولا يمكن أن تتعدّد إن كانت شفاهة أو كتابة.

لا نعتقد أنّ عمليّة الإخبار أو الإفادة أو الإعلام تصل من الاعتماد على جملة واحدة، وإنّما من مجموعة من الجمل أو وحدة جمليّة ينتجها متخاطبان اثنان على الأقل أو عدّة متخاطبين من أجل التّبليغ وتحقيق التّواصل. نقول هنا إذا تعلّق الأمر بالمشافهة والتّداول الجاري بين متكلّم ومخاطب أمّا إذا تعلّق بالتّحرير والكتابة فإنّه لابدّ أن يتمّ تثبيت ذلك بواسطة الكتابة ليظهر من خلال وحدة لغويّة دلاليّة مكتوبة تسمى النّص: "إنّ بين النّص مكتوبا والخطاب ملفوظا وحدة لغوية ولكنّهم أدركوا أنّ الإنجاز يقف فيصلا بين الطّرفين. وطالما يذكّرنا هذا بنظريّة سوسير في اللّغة والكلام، أو بنظرية تشومسكي في الكفاية والأداء، فالنّص كلام إلّا أنّه يصدر عن ذاتيّته النّصيّة التّي عملت على إنجازه وأدائه. والكلام الآخر غير النّصّي هو كلام أيضا، إلّا أنّه خطاب شفوي عمل الشّخص على إنجازه وأدائه. وهذا يعني أنّ وحدة اللّغة لا تمنع أو لا تحول دون تعدّديّة الإنجاز والأداء".2

إذا فالخلاف بين النّص والخطاب إنّما هو في الكتابة والشّفاهة وضرورة حضور السّامع من عدمه. ولكن البنية اللّغويّة والرسالة المعنويّة إنّما هي واحدة حتّى وإن كانت رسالة النّص تدوم بدوامه ورسالة الخطاب قد تزول بزواله لأنّه شفهي وقد لا يدوم الأثر مثل

1 روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، ط1، 1998، ص06.

2 منذر العياشي، مقالات في الأسلوبية، مقال على شبكة الأنترنت www.google.com، ص202.

النّصوص التّي تتميّز بالخلود والدّوام إلى فترات طويلة، غير أنّه وحتّى الخطاب يمكن أن يدوّن ويدوم طويلا بعد ذلك مثل خطب الرّسول صلى الله عليه وسلّم. ومنه يمكننا أن نقيس على ذلك موضوع النّص الاقتصادي. فإذا قلنا نصّا اقتصاديا فمعنى ذلك أن النّص مكتوب وهو مقالة أو تقرير أو غير ذلك. أمّا إذا قلنا خطاب اقتصادي فهو شفوي من مثل اللّقاء الصّحفي والنّدوة الاقتصادية والخطبة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس سنتقدّم في بحثنا بين الكتابة والشّفاهة الاقتصادية.

2. النّص الاقتصادي:

لقد أصبح لكلّ مجال من مجالات العلوم لغة خاصّة به. لغة تستوعب مفرداته ومصطلحاته و تراكيبه، و هي تستوعب مفاهيمه و نظريّاته و مبادئه التّى تميّزه عن المجالات الأخرى المختلفة أيضا. و على هذا الأساس أصبحنا نسمّي اللّغة على حسب تخصّصاتها فنقول لغة طبيّة و لغة سياسيّة و لغة قانونيّة و لغة اقتصادية. فرضت اللّغة الاقتصادية نفسها، مثل غيرها من اللّغات، في المجتمع بوصفها لغة التّخاطب و التّواصل بين الأفراد في مجال الاقتصاد و كذا لغة التّعليم و التّعلم في المعاهد و الجامعات.

يعتبر النّص الاقتصادي نتيجة حتمية لوجود لغة اقتصادية حقّقت مكانة مهمّة في المجتمع و في عمليّة انتشار العلوم و تلقينها. إنّه نص متخصّص يتميّز بأسلوب مباشر ولغة علميّة دقيقة و مباشرة. و هو نصّ عماده المصطلحات و التّعابير الاصطلاحية التّي تعبّر عن بعض المفاهيم الاقتصادية التّي تقوم عليها اقتصادات الدّول و أسواقها المحليّة والخارجيّة.

يتميّز النّص الاقتصادي بوصفه نصّا متخصّصا باهتمامه بنقل المعلومات والمعارف التّي غالبا ما تكون أرقاما وإحصائيّات و ذلك بلغة مباشرة و دقيقة:"..." أي نصوص تهدف

أساسا إلى حمل معلومة و لا يكون فيها المظهر الجمالي هو المظهر المسيطر "1، أي أنّ ما تقصده "كرستين دوريو" Christine Durieux بقولها أنّ المظهر الجمالي لا يسّيطر على النّصوص المتخصّصة من مثل النّص الاقتصادي هو أنّ لغة هذه النّصوص هي لغة مباشرة و طبيعية و خالية من الإيحاء. و لكن تعاملنا مع بعض هذه النّصوص المتخصّصة جعلنا نفكّر أنّ نظرية دوريو Durieux لا تنطبق على بعض هذه النّصوص بل وعلى مجملها. فكلّنا نعلم بأنّ النّصوص السّياسيّة أو الاقتصادية وغيرها قد يتخلّلها بعض البيان.

تستدلّ كرستين دوريو على كلامها ببعض النّصوص التّقنيّة و العلميّة المتخصّصة بالنّصوص التّجاريّة ' أو المجال التّعاقدي أو القانوني كونها تعتمد على لغة متخصّصة تمارسها مجموعة معيّنة لتستجيب لاحتياجاتها الخاصّة في مجال التّواصل الدّاخلي, إنّ هذه الصّيغة التّواصليّة التّي تمتاز بها النّصوص المتخصّصة 2 هي التّي تجعلها أحيانا تلجأ إلى لغة لا تكاد تكون علميّة محضة بل يتخلّلها شيء من الإيحاء والبيان بفرض خلق جو من التّفاعل مع القارئ :"غير أنّه حتّى النّصوص المتخصّصة قد يتشابك مع غيره و قد تكون له مسحة أبيّة "3 و الدّليل على ذلك ما سيأتي في الحديث عن مميّزات النّص الاقتصادي .

فالنّص الاقتصادي إذن يخضع لعمليّتي التّحليل وإعادة الصّياغة الدّقيقة وذلك بغرض الفهم أولاّ والإفهام ثانياً، حتّى و إن كان ذلك التّحليل و إعادة الصّياغة سطحيّة وبسيطة وليست بذلك العمق الذي تشهده النّصوص الأدبيّة. و الاختلاف ربما يكمن في الهدف من

1كريستين دوريو, أسس تدريس الترجمةالتقنية, ترجمة هدى مقنص – المنطقة العربية للترجمة– بيروت – لبنان ط1– 2007–ص36

2المرجع نفسه ص38

3محمدالديداوي– الترجمة والتعريب–ص .263

توظيف البيان في النّصوص المتخصّصة إنمّا هو المصطلحيّة بحيث يهدف المحرّر إلى إقناع المتلقّي والتّأثير فيه بالدّرجة الأولى وبينما في النّصوص الأدبيّة تكون الغاية جماليّة محضة . و على هذا الأساس فلا يمكننا أن نقول إلّا ما قاله السّويسى: "أو لسنا نجد في لغة العلم سحر البيان و إعجاز الإيجاز ونور الدّقة"1.

يعتبر النّص الاقتصادي خلاصة بعض التّجارب والنّظريات الاقتصادية التّي تخوضها المجتمعات، إنّه عصارة جملة من المبادئ و التّحوّلات الاقتصادية التي يشهدها العالم بين الفينة والأخرى. إنّه مجموع الجمل و العبارات التي تحمل في ثناياها تفاصيل عالم المال و الأعمال وتحيلها إلى الواقع الاقتصادي المتجدّد.إنّ النّص الاقتصادي إنما هو انعكاس لكل العقود الماليّة والمعاملات التّجاريّة والصّفقات الماليّة التي تنظّم سير السّوق وتعاملاته الدّاخليّة والخارجيّة. ومنه فإنّ النّص الاقتصادي هو كلّ متكامل تجتمع فيه الأرقام والإحصائيّات والنّسب الاقتصادية التّي تعتمد عليها الوثائق الاقتصادية المختلفة.

إنّ النّص الاقتصادي هو مجموع المعلومات والحقائق والإحصاءات والتّطورات الاقتصادية المعبّر عنها بلغة اقتصادية. يصف النّص الاقتصادي مجموعة من النّظريّات الاقتصادية بواسطة تراكيب ومفردات ومصطلحات اقتصادية. إنّه ينتج عن طريق التّحليل الاقتصادي لظاهرة اقتصادية معيّنة. وهو يعتبر تركيبة لغويّة تحكمها قواعد ومعايير لسانيّة بالدّرجة الأولى: "هو وحدة دلالية تتوفّر فيها الشّروط النّصيّة المتحقّقة بمجموعة من الوسائل اللّغويّة وغير اللّغويّة تجعل النّص كلّا موحّدا."2 فالنّص الاقتصادي إذن هو كتلة تركيبيّة لغويّة تتميّز بمصطلحاتها المتخصّصة وبعباراتها وجملها المباشرة والبسيطة.

1محمد الديداوي–الترجمة والتواصل–ص25.

2 يوسف إلياس –مقاربة منهجية لتدريس الترجمة المتخصصة–النص الاقتصادي نموذجا–مجلة ترجمان–العدد"2"–طنجة–1992–ص67.

يعتبر النّص الاقتصادي والتّجاري تركيبة لغويّة قبل كلّ شيء، إنّه لا يختلف من حيث العناصر اللّغوية والتّراكيب النّحويّة عن بقية النّصوص المتخصّصة ،فلغته مباشرة وبسيطة وواضحة وعباراته دقيقة وسهلة الاستيعاب،كما أنّ جمله محكمة النّسج والارتباط ،يتميّز بالانسجام والاتساق في أفكاره المتعلّقة بالظّاهرة الاقتصادية. يتميّز النّص الاقتصادي ببنية لغويّة مهمّة تجمع بين صيغ لغويّة مختلفة. إنّه يعتمد وبدرجة أولى على المصطلحات والتّعابير الاصطلاحية وكذلك المتلازمات اللّفظيّة التّي غالبا ما تشكّل مصطلحات مركّبة.

وتعيّن هذه المصطلحات المحرّر الاقتصادي على أن يكون واضحا وصريحا في تعبيره عن الظّواهر الاقتصادية ونقلها إلى المتلقّي

« Le vocabulaire spécialisé des économistes, toutefois, est juste et précis »1

"إنّ اللّغة المتخصّصة للاقتصاديين صحيحة ومحدّدة ". لأنّ المصطلحات التي يعتمد عليها محرّر النّص الاقتصادي هي مصطلحات أقلّ ما يجب أن تكون عليه هو الدّقة والوضوح' والأهمّ من كل ذلك هو أحادية المفهوم التي يجب أن تتميّز بها المصطلحات التّجارية والماليّة والبنكيّة والمحاسبيّة وغيرها من المصطلحات الاقتصادية. وكلّما كان المصطلح مضبوطاّ ومرتبطاّ بمفهوم واحد كلما كان النّص الاقتصادي صحيحا ومقبولا لدى المتلقّي.

إن الحيّاكة الجيّدة لنص اقتصادي تجبر محرّر هذا النّص على حسن انتقاء الكلمات والمفردات التّي تكون في معظم الأحيان عبارة عن مصطلحات متخصّصة، ويخضع هذا الانتقاء إلى جملة من المعايير تتمثّل في طبيعة الموضوع المعالج أوّلا وكذلك

1 Jean Delisle –l'initiation à la traduction–économique–.Meta , www.Erudit.com–p–207.

طبيعة المتلقّي الذي سيتلقّى النّص ثانيا .أما عن طبيعة الموضوع، فإنّه معروف أنّ مواضيع النّصوص الاقتصادية تختلف فيما بينها، فهناك مواضيع بسيطة ومتداولة لدى المتلقّي فلا يحتاج المحرّر إلى تبسيطها من أجل ضمان وصول المعنى. وهناك من المواضيع الاقتصادية ما يحتاج إلى التّبسيط بغية إفهامه للقارئ. فالمتحدّث عن أسعار النّفط أو البورصة أو العُمل المتداولة ليس مثل المتحدّث عن الاقتصاد الإسلامي والتضخّم وغيرها من المصطلحات الاقتصادية الحديثة النّشأة والتي لم يتعوّد القارئ البسيط بعد على فهمها والتّعامل معها، وعلى هذا الأساس يجب على كاتب النّص الاقتصادي أن يراعي مستوى القارئ البسيط عند انتقائه لكلمات ومصطلحات نصّه.

لا يسهل فهم النّص الاقتصادي على المتلقي البسيط، فهو يتضمّن معارف متخصّصة لا يمكن لغير المتخصّص أن يستوعبها. يحتوي النّص الاقتصادي على معلومات ومعارف متخصّصة ممّا يجعل عمليّة فهمه تتطلّب تطبيق مجموعة من النّظريّات من مثل: نظريّة المعنى ونظريّة الهدف وحتّى اللّجوء إلى البحث التّوثيقي1. فالمعلومة الماليّة والتّجاريّة تقدّم على شكل تحليلات وتقارير سنويّة وبيانات صحفيّة وكتب ذات طابع اقتصادي يصعب فهمها من قبل غير المتخصّصين إذا لم يخضعوا هذه النّصوص كلّها إلى التّحليل والتّبسيط من أجل الخلوص إلى نتيجة إيجابيةّ يبلغ من خلالها المحرّر هدفه المنشود.

1 Michel Rochard- compréhension et ré-escpression des textes économique – Elisabeth Lavault – Olléon (éd).traduction spécialisée : protéiques, théories, formations – Peter long. Éd 2007-berm - Allemagne –p-104-

يتواجد النّص الاقتصادي في أشكال مختلفة في حياتنا اليوميّة إنّنا نجده على شكل مقالات صحفيّة وكتب اقتصادية جامعيّة متخصّصة في المجال واتفاقيات وعقود وغيرها من الأشكال التي يتحدّث عنها جون دوليل :

« Ces écrits regroupent, à titre d'exemple, les articles de presse, la correspondance générale, la documentation touristique, les rapports et les documents officiels, bref tout texte générale traitant de la pollution, physique et de économie. »1

"تشمل هذه الكتابات، على سبيل المثال، المقالات الصّحفية والمراسلة العامّة ووثائق السّياحة والتّقارير والوثائق الرّسمية ، باختصار كل نص عام يعالج موضوع التّلوث أو الفيزياء أو الاقتصاد " إنّه بذلك يجعل النّص الاقتصادي نصّا تداوليّا بامتياز إنّه يجمع بينه وبين مختلف النّصوص الأخرى التي يتداولها الفرد.

ونلاحظ تواجد المصطلحات التّقنيّة بكثافة في النّصوص الاقتصادية وهو ما يجعل المعنى يفلت من المترجم أو القارئ غير المتخصّص.2إذن فالنّص الاقتصادي إنما ينبني على المصطلح الذي هو عماده وأساس بنيته اللّغويّة. يعتبر النّص الاقتصادي نصّا براغماتيّا مبنيّا على عناصر لغويّة واضحة تجعل أسلوبه مباشرا وواضحا، غير أنّه لا يمكننا أن ننفي عنه الصّيغة الإيحائيّة في بعض الأحيان والتي قد تتخلّل معانيه بين الفينة والأخرى بغرض الإقناع والتّأثير وتحقيق المصلحة والمنفعة الاقتصادية والتّجاريّة.

---

1 Jean Delisle, l'analyse de discours comme méthode de traduction, SD , p 23.

2 Voir Fréderic houbert. Problématique de la traduction économique et financière.p 04

تتميّز الجملة الاقتصادية بجملة من الخصائص التّي تسهّل عمليّة تلقّيها من قبل القارئ وكذا تيسّر الفعل الاستيعابي لديه. ومن هذه الخصائص نجد السّهولة والسّلاسة في تركيبها وكذلك قصر هذه الجملة وأسلوبها المباشر الذي يفضي إلى المعنى دون أيّ تعقيد أو صعوبة. إنّ بساطة هذه الجمل وسلاسة أسلوبها تجعلها قادرة على التّرابط والانسجام مع بقية الجمل لتكوين نص متّسق الأفكار ومنسجم الفقرات.غير أنّ هذه الجمل لا تخلو من المصطلحات المتخصّصة التي غالبا ما تشكّل عائقا أمام المتلقّي البسيط في تحصيل الفهم والاستيعاب. وقد تحتوي هذه الجمل أيضا على بعض المتلازمات اللّفظيّة بأنواعها والتي قد يتخلّلها أسلوب إيحائي يصعّب عمليّة الفهم أكثر فأكثر. إنّ الحديث عن هذه العناصر يقودنا إلى الحديث عن بنية النّصوص الاقتصادية وطبيعة تشكّلها ليتسنّى لنا الوقوف على خصائص الجملة فيها.

3- بنية النص الاقتصادي:

ويُبْنى النّص الاقتصادي على:

1. المصطلح:

يعتبر المصطلح من المكونات الأساسية للنّصوص الاقتصادية فهو أحد العناصر اللّغويّة التّي يقوم عليها النّص الاقتصادي ، والقارئ للنّصوص الاقتصادية يلاحظ تواجد المصطلحات الاقتصادية المتخصّصة بكثرة :مثل : **العملة الصّعبة والتّضخّم والاقتصاد الإسلامي والخوصصة ورأس المال والشركات المصغرة والمتعاملين الاقتصاديين والتجاريين** وغيرها من المصطلحات التي لا تكاد تخلو منها النّصوص الاقتصادية بأنواعها. يأتي هذا المصطلح مفردة واحدة أو مجموعة من المفردات ليشكّلوا ما يسمّى بالتّعابير الاصطلاحية التّي تكون إمّا مجموعة من الكلمات أو متلازمات لفظيّة.

لا يختلف المصطلح الاقتصادي في الوظيفة أو الموقع عن المصطلح العام أي أنّه لا يختلف عن المصطلح الذي تقوم عليه اللّغات المتخصّصة كلّها. ويتّخذ المصطلح الاقتصادي في النّص الاقتصادي مواقع كثيرة ومختلفة في الجملة وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

-موقع الفاعل:

حيث يكون هذا المصطلح فاعلا قائما بالفعل من مثل:

- حقّقت **الشّركات المصغّرة** ربحا واسعا في السّوق المحليّة هذا العام.

-موقع المفعول به:

- ضمنت الحكومة **ميزانا** تجاريّا رابحا هذه السّنة بسبب ارتفاع اسعار البترول.

-موقع الاسم المجرور:

- حصلت المؤسّسة على **أسهم** في **البورصة**.

-موقع مبتدأ أو إسما لـ"إنّ"أو"كان":من مثل:

- إنّ **التّضخّم** يساعد في توسيع مديونيّة الدّول واستمرارها.

-موقع خبر أوخبر"إن"أو "كان":من مثل:

- كانت ظاهرة **المديونيّة** شبحا يلاحق اقتصادات الدّول منذ القدم.

-موقع الفعل:من مثل:

- **تدفّقت** الأموال على البنوك العالميّة في حين كانت بنوك أخرى تعاني من العجز.

وهناك مواقع أخرى كثيرة ومتنوّعة يمكن للمصطلح أن يحتلّها لتأدية وظيفته اللّغوية و المفاهيميّة المنوطة به. يتجلّى الهدف من الوقوف على مواقع المصطلح في النّص الاقتصادي في تبيان السّيطرة التي يفرضها هذا المصطلح على جميع نواحي النّص. فهو ما ترك منطقة من مناطق النّص الاقتصادي إلاّ وتواجد فيها. وهو ما ساعده على اكتساب مكانة هامّة في هذا النّص.

إنّ المصطلح الاقتصادي مثل غيره من المصطلحات ،هو لفظة اتّفقت عليها جماعة معنية لأداء مفهوم معيّن في مجال الاقتصاد وهو بذلك لا يختلف عن بقية المصطلحات، وإنّما يستنبط تعريفه من تعريف المصطلح عامّة. والمصطلح هو ما اتفق عليه العلماء من كلمات أو مفردات أو عبارات للدّلالة على مفهوم واحد ومعيّن في مجال من المجالات العلميّة: "إنّ كلّ طائفة من العلماء لهم ألفاظ يستعملونها فيما بينهم انفردوا بها عن سواهم تواطؤوا عليها, لأغراض لهم فيها ,من تقريب الفهم على المخاطبين بها أو تسهيله على أهل تلك الصّنعة في الوقوف على معانيهم بإطلاقها "**1** فهم بذلك يضعون حدودا معلومة لمجموعة من المفاهيم الأساسيّة التي تؤطّر كلّ علم من العلوم وتشمل عمليّة تداوله بين ذوي الاختصاص وعامّة القرّاء . فالمصطلح الاقتصادي هو عبارة عن المفتاح الذي يسهّل عمليّة التّواصل بين الاقتصاديين أولّا وعامّة النّاس في مرتبة ثانية.2

إنّ علم المصطلح أو المصطلحيّة هو الذي يوضّح مفهوم المصطلح وآليّات اشتغاله وأهميته في النّصوص. ولقد توضّح مفهوم المصطلح وتبيّن من خلال تناوله من قبل هذا العلم والتّفصيل فيه بغرض تسهيل توظيفه و استعماله من طرف المتخصّصين. فالمصطلح لغة خاصّة أو معجم قطاعي يسهم في تشييد بناءه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع

11 محمد الديداوي مفاهيم الترجمة المركز الثقافي العربي ط1 .2007 الدار البيضاء المغرب ص80

2ينظر علاء رنوش –ورقة بحث عن إشكالية المصطلح– www.ta5atub.com 28/09/2016.

معرفي معيّن مثل الاقتصاد ، إلّا أنّ هذه اللّغة الإقطاعيّة تتصّل باللّغة العامّة المشتركة ،ولا تكاد تخرج عن الأصول التي تتحكّم فيها كما أنّ هذا المعجم الإقطاعي، أي مجموعة المصطلحات الخاصّة بقطاع معيّن، يصدق عليه كثير مما يصدق على المعجم العام من ضوابط صرفيّة ودلاليّة وتركيبيّة وصوتيّة .

يعتبر المصطلح استعارة للكلمة و نقلها من حدودها اللّغوية إلى حيّز جديد ودلالة جديدة ،و هناك علاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللّغوي والتي سهّلت هذا النّقل1 والأمثلة في المصطلحات الاقتصادية من مثل مصطلح **المبادلات** أو **الشّراكة** أو **الميزان** أو **الرأس** أوغيرها من المصطلحات التي انزاحت عن معانيها الأصليّة لتدلّ على معنى اقتصادي جديد. ولكن السّؤال هو كيف يتمّ اختيار اللّفظة المناسبة للمفهوم الجديد؟

إنّ مسألة اختيار اللّفظة المناسبة للمفهوم المناسب لا تحدث اعتباطا أو عشوائيّا بل لابدّ من وجود علاقة مشَابَهةٍ أو مشاركة بين المعنى اللّغوي الذي وضعت الكلمة للدّلالة عليه في الأصل. وبين المعنى الاصطلاحي الذي يراد تحميله لهذه الكلمة للدّلالة عليه ومثال ذلك مصطلح **رأس المال** مثلا الذي يتكوّن من لفظتين –رأس و مال–إنّ لفظة رأس كانت ولا تزال تحيل على جزء من أجزاء جسم الإنسان و هو الرّأس موقع العقل و المخ ولكنّه استعير للدّلالة على ما يريد أن يستثمره التّاجر أو رجل الأعمال من مال في المشاريع، وتتجلّى المشابهة بين المفهومين هنا في كون كلّ منهما مهمّ في موقعه. فكما يعتبر الرّأس جزءا مهمّا في جسم الإنسان، ولا يستطيع الإنسان مواصلة العيش بدونه، كذلك يعتبر المال مهما في أي عمليّة تجاريّة أو استثمارية. ومثال ذلك كثير في اللّغة الاقتصادية.

1ينظر هشام خالدي –المصطلحات اللغوية بين الدقة والغموض –مجلة المصطلح–العدد–02–2003–ص286–

زيادة على ذلك فإنّ الشّرط الأساسي في المصطلحات المتخصّصة والاقتصادية منها أن يكون للمفهوم الواحد سواء كان اسم معنى أو اسم ذات، لفظة اصطلاحية واحدة يتفّق عليها أهل الاختصاص، وأمّا إذا كان للمفهوم الواحد عدّة ألفاظ أو دلّ اللّفظ على عدّة مفاهيم فإنّ التّواصل الفكري يضطرب و ينعدم التّفاهم بين النّاس1 وأمثلة ذلك مصطلح الخوصصة الذي تعدّدت المصطلحات الدّالة عليه مثل **الخوصصة** و**الخصخصة** و**الخاصية** وغيرها من المصطلحات. إنّ تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد أو تعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد لا يؤدّي سوى إلى الاضطراب المصطلحي أو ما يسمّى بالفوضى المصطلحيّة في توظيف المصطلحات وتصنيفها و تنظيمها و توحيدها.

إنّ المصطلح يختزل الفكر، و هو أيضا الوعاء الذي يحمل الثّقافة والحضارة والعلم الذي يتميّز به كل مجتمع عن الآخر.والمصطلح الاقتصادي بدوره هو عماد النّص الاقتصادي ولبنة من لبناته المهمّة التي تسهم في تكوينه و بنائه اللّغوي والمعنوي. إنّ المصطلح، و بالمواقع التي يحتلّها في النّص الاقتصادي، يسيطر على النّص الاقتصادي ويفرض نفسه فيه. و قد يكون هذا المصطلح مركبّا من مجموعة من المفردات أو من الكلمات و هو ما يسمّى بالعبارات الاصطلاحية من مثل **تضخّم سريع** و**دين طويل المدى** و**التّدفق النّقدي** و غيرها من المصطلحات. وتتواجد هذه المصطلحات بكثرة في المقالات أو التّقارير الاقتصادية و غالبا ما تكون مصطلحات مستحدثة فرضت نفسها بقوة في وسط الإعلام الاقتصادي. قد يكون هذا المصطلح أو التعابير الاصطلاحيةموحيا أي أنّه يتضمّن أساليب إيحائيّة مثل الاستعارة أو الكناية كما هو الحال في **رأس المال–أو التضخم أو دين طويل المدى** أو غيرها.

1ينظر شحادة الخوري –دراسات في الترجمة و المصطلح و التعريب– –دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر – ط1– 1989ص–172–

2. المتلازمات اللّفظية:

يتكوّن النّص الاقتصادي كذلك من المتلازمات اللّفظية التي تحتل مكانة مهمّة في بناء هذا النّص. إنّها تسهم في وصف الظّاهرة الاقتصادية و التّفصيل في حيثيّاتها من خلال التّعبير عن المصطلحات الاقتصادية و ضبطها للمتلقّي. إنّ المتلازمات اللّفظيّة هي ميزة تتميّز بها اللّغة الاقتصادية ويكتسب من خلالها الأسلوب التّجاري نوعا من البساطة والمباشرة:

« Comme toute langue spécialisée ; la langue économique et financière est faite de collocations »1

"تتركب اللّغة الاقتصادية، مثلها في ذلك مثل غيرها من لغات الاختصاص، من المتلازمات اللّفظية." إذن فالمتلازمات اللّفظية هي ميزة اللّغات الخاصّة كلّها واللّغة الاقتصادية خاصّة، وهي تكوّن الجمل الاقتصادية و تحتلّ مكانة مهمّة فيها.يعرف التّلازم اللّفظي بأنّه الورود الاعتيادي للكلمات المفردة في شكل ثنائيّات،و تكتسب هذه الألفاظ بعد التّالف معنى جديدا غالبا ما يكون مختلفا عن المعنى الأول الذي تملكه هذه الألفاظ متفصّلة2 .إنّها تكتسي أهميّة بالغة في الخطاب الاقتصادي بحيث تستهلّ عمليّة الفهم والقراءة على عكس الجمل الطّويلة والمعقّدة،لأنّها تحمل عددا أوسع من المعاني بأقل عدد من الكلمات و لما كان هدف اللّغة الاقتصادية جلب المتلقّي كان عليها أن تعتمد على المتلازمات اللّفظيّة.إنّها تسهم في جعل اللّغة الاقتصادية لغة تداوليّة أكثر سلسلة ممّا سهّل التّعامل بين أفراد المجتمع الاقتصادي،كما تجعل الأسلوب أكثر إنسانيّة ومصداقيّة في وصف الحدث الاقتصادي و تجسيده.

1 Fréderic Haubert –problématique de la Traduction économique et financière –p15

2 ينظر بيتر نيومارك–الجامع في الترجمة– ترجمة حسن غزالة –ص293.

لا تكاد تخلو جملة من الجمل التّجارية من التّلازم اللّفظي، وإن كان ذلك ليس حكرا على الاقتصاد فقط، بل في اللّغات المتخصّصة الأخرى،و لكنّ اللّغة الماليّة والتّجاريّة هي لغة وفيرة التّلازم اللّفظي، وذلك راجع الى المفاهيم الجديدة التي نقابلها كل يوم في مجالات الاقتصاد.فاللّغة الماليّة هي لغة تمتاز بالمستجدّات المصطلحيّة وذلك بغية استيعاب المفاهيم المتجدّدة في الاقتصاد.لقد أصبح الاقتصاد أو ما يعرف بالسّياسة الاقتصادية مركز اهتمام أكبر المنظّمات العالميّة والهيئات المختلفة لما يخلّفه هذا المجال من ايجابيّات وسلبيّات على تطوّر البلدان وازدهارها، وعلى هذا الأساس تعتبر اللّغة الاقتصادية لغة متغيّرة ومتجدّدة على مدى العصور فالمصطلحات والتّلازمات اللّفظية المستعملة في حقبة زمنيّة معيّنة قد لا تصلح للاستعمال في حقبة أخرى مختلفة ، بسبب التّحولّات الاقتصادية الحاصلة.ولّمّا حاولت اللّغة الاقتصادية إنقاذ نفسها من العجز الذي قد يلحق بها كان عليها الاعتماد على نفسها في مصطلحاتها سواء كان ذلك على مستوى المصطلح المفرد أو على مستوى التّلازمات اللّفظيّة.

إنّ المتلازمات اللّفظيّة إنّما تساعد محرر النّص الاقتصادي على تجسيد بعض الظواهر الاقتصادية المتواجدة على أرض الواقع،وهي بذلك تكتسي أهميّة كبرى في بناء النّص الاقتصادي بأنواعه، فعندما نقول: "**نموّ قويّ**"مثلا فإنّنا بصدد وصف حالة اقتصادية محضة وهي حالة النّمو الذي قد يكون في مستويات مختلفة في الاقتصاد.أو عندما نقول: "سوق ديناميكيّة "إنّنا بصدد تجسيد ووصف حالة السّوق التي قد تتحوّل من الديناميكيّة إلى الرّكود. وغيرها من الأمثلة من مثل: تعرف السّوق مخاضا عسيرا أو هناك فائض في الإنتاج أو غير ذلك كثيرة فالمتلازمات اللّفظيّة إذن هي مهمّة حالها حال المصطلح في النّص الاقتصادي و بنائه اللّغوي الذي يعكسه مضمونه المعرفيّ والمعلوماتيّ.

لقد أصبحت هذه المتلازمات اللّفظيّة تميّز الإعلام الاقتصادي و لكن لا يمكننا أن ننكر الصّعوبة التي قد يواجهها المترجم أثناء ترجمته لهذه المصطلحات. وينبغي أن نشير

إلى أنّه تتواجد المتلازمات في النّصوص الاقتصادية بأنواعها بصور مختلفة، ونجد من ذلك:

1/صفة و اسم:و أمثلة ذلك كثيرة،حيث تصف الصّفة الاسم الذي يحاذيها من مثل:

-تضخّم سريع = inflation galopante

_ضغط تضخّمي = une pression inflationniste

-وضع اقتصادي =situation économique

-الوضعيّة الماليّة =situation financière

2/اسم+اسم:ربّما لا نصادف هذا النّوع من المتلازمات اللّفظية كثيرا و لكنّه موجود في بعض النّصوص مثل قولنا:

-خليّة اقتصاد =cellule de l'économie

-تدابير الاقتصاد =effets de l'économie

-لوحة تسويق =tableau de marketing

3/فعل+مفعول به:من قولنا:

-يحرز نموّا =remporter une croissance

-حقّق تقدّما =réaliser un développement1

تعتبر المتلازمات اللّفظيّة إذن من التّراكيب الأساسيّة التي تدخل في بناء النّص الاقتصادي وتكوينه،وهي لا تقل أهميّة عن المصطلح الاقتصادي الذي يطغى على تكوين النّص ويحتلّ فيه مكانة مهمّة.

1المرجع السابق.

3. الاستعارة و الكناية:

إنّ أهمّ ما يميّز المصطلح الاقتصادي أو المتلازمات اللّفظيّة الاقتصادية هو اعتمادها أسلوبا إيحائيا أكثر منه صريحا. إنّ معظم المتلازمات التي تمّ ذكرها هي ألفاظ مستعارة من مجالات مختلفة في الحياة، و قد تحتوي على كناية في طيآتها و لمّا كانت الاستعارة ، وكما عرّفتها أمّهات الكتب العربيّة،1استعمال اللّفظ في غير ما وضع له من معنى. فإنّ الجملة الاقتصادية غالبا ما تتبني على عبارات اصطلاحية مستعارة من مجالات أخرى مثل قولنا:" جبهة البطالة" " 2 « front de chômage » حيث شبّهت البطالة بساحة الحرب أو جبهة القتال نظرا للخطر الذي قد تلحقه البطالة بالمجتمع أوّلا والاقتصاد ثانيا. و أيضا قولنا "إنذار بعاصفة في الأسواق"3 هو سجلّ متعلق بالأحوال الجويّة ولقد تمّت استعارته بغرض التّصوير لحالة الأجواء المتوتّرة في الأسواق.

_ إنّ هذه التّعابير المستعارة إنّما هي وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها محرّر النّص الاقتصادي في تصويره للظّاهرة الاقتصادية و ذلك لأغراض عديدة منها الرّغبة في الإقناع والتّأثير في المتلقّي و كذلك جلب انتباهه خاصّة فيما يتعلّق بالنّصوص الإشهاريّة والتّسويقيّة التي تقوم على كسب الزّبائن وضمان ولاءهم.

وهناك بعض التّعابير الاصطلاحية التي تحتوي كناية مثل: **الذّهب الأسود** وهي كناية عن البترول، أو **العملة الخضراء** التي هي كناية عن الدولار وكذلك **البلد المعجزة** وهي كناية عن اليابان وغيرها من الكنايات التي تدخل في تكوين النّص الاقتصادي.

---

1 الصحاح للجوهري – اسرار البلاغة عبد القاهر الجرجاني– الخصائص لإبنجنّي– البيان و التبيين للجاحظ و غيرها....

2 Voir F. Houbert– problématique de la traduction économique et financière– p 05.

3 Voir. Ibid, p 05.

ويعود سبب ذلك إلى التّحوّلات التي تشهدها اللّغة الاقتصادية بسبب التّحوّلات التي تحدث في عالم الاقتصاد. ولكي تواكب اللّغة التّجاريّة والماليّة هذا التّطور كان عليها الاقتراض من مجالات أخرى تختلف عنها تماما، مجسّدة في الاستعارات أو الكنايات. إن الكناية هي صورة بلاغيّة يحتاج توظيفها إلى تقنيّة عاليّة واحترافية في استخدام اللّغة والتّلاعب عليها من أجل ضمان التّركيب الجيّد والموفّق للجملة أو العبارة الاقتصادية.

إنّ كلا من الاستعارة والكناية والتّوريّة هي أساليب بلاغيّة محكمة النّسيج. ولا يكون توظيفها في النّص المتخصّص أمرا سهلا. إنّها تحتاج إلى عمليّة تخطيط واضحة المعالم، من أجل معرفة الموقع الذي ينبغي أن تحتلّه الكناية في النّص الاقتصادي ، لأنّ توظيفها يفسّر العلاقة التي تربط الاقتصاد بمجالات مختلفة في الحياة وتأثيره فيها، بل وسيطرته عليها وإسهامه في تطوّرها وازدهارها والتحاقها بالرّكب الحضاري الذي لا ينفكّ يتطوّر ويتقدّم يوما بعد يوم.

تؤثّر هذه الصّور البيانيّة على الأسلوب الاقتصادي، أو أسلوب النّص الاقتصادي ، فهي تنزاح به من العلميّة والتّقنيّة إلى نوع من الإيحاء والبلاغة، لأنّ هذه الصّور تضفي على الأسلوب شيئا من التّكلّف في وصف المظهر الاقتصادي الرّاهن. فعلى الرّغم من أنّ الأسلوب الاقتصادي يتميّز بالعلميّة ويعتمد على الرّيّاضيّات ويحتل فيه نقل المعلومة أولويّة واضحة، إلّا أنّ هذه الصّور تضفي عليه نوعا من الأدبيّة والجماليّة النّثريّة التي تمتاز بأسلوب جميل برّاق وواضح. وعلى محرّر النّص الاقتصادي أن يتقن استعمال هذه الصّور ويتمكّن منها بغرض الحفاظ على هذا الأسلوب المتوازن والمتميّز الذي لا يسيء لعلميّة اللّغة الاقتصادية و تقنيّتها.

4- خصائص النّص الاقتصادي:

يُصنّف النّص الاقتصادي ،على حسب وظيفته، في خانة النّصوص التّداوليّة التي تعبّر عن الواقع المعاش من قبل المواطن والتي يتداولها بكثرة بغرض كسب المعلومة والحصول على المعارف. أمّا كتارينا رايس **Katarina Reis** فتصنّفه في خانة النّصوص الإخباريّة التي يكون الهدف منها الإعلام والإخبار وإيصال المعلومة. وقد يصنّف أحيانا في خانة النّصوص التّأثيريّة إذا ما كثرت فيه الصّور البيانيّة مثل الاستعارة والكناية التي يكون الهدف منها التّأثير والإقناع1. أما جون دوليل فيقترح تصنيفا آخر للنّصوص ويقسّمها إلى نصوص أدبيّة وتداوليّة. ويجعل النّص الاقتصادي من النّصوص التّداوليّة التي تهدف إلى نقل المعلومة وتبادل الأفكار. وتضمّ أنواعا مختلفة مثل ما جاء في قوله بأن هذه الكتابات إنمّا تجمع أنواعا مختلفة من النّصوص2. ويتميّز النّص الاقتصادي بمجموعة من الخصائص اللّغوية نذكر منها:

1/ السّمة العالميّة: لقد اكتسب النّص الاقتصادي الصّبغة العالميّة وذلك بسبب أنّ أغلب المصطلحات الاقتصادية هي مصطلحات إنجليزيّة في الأصل وذلك راجع إلى أنّ الاقتصاد الإنجليزي والأمريكي هي من الاقتصادات المتطوّرة في العالم، بل إنّها تسيطر على اقتصاد العالم كلّه.

1/ خضوعه للتبسيط العلمي:إنّ المصطلح الاقتصادي العلمي المحض يشكّل عائقا أمام المواطن البسيط وخصوصا إذا ما تعلّق الأمر بالاختصارات أو المصطلحات المقترضة أو

1 محمد عناني، نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، الشركة المصرية العالمية، لونجمان، مصر، 2003، ص115، 116.

2 Jean Delisle, l'analyse de discours comme méthode de traduction, , p23.

المحاكاة من اللّغة الإنجليزيّة، وهذا ما جعل المحرّر الاقتصادي يفكر في تبسيط النّص الاقتصادي ومحاولة أقلمته وتكييفه مع المستوى العام للمواطن البسيط.

2/ سيطرة المرادفات والمتشابهات المعروفة بـ Les Faux amis: والتي قد تحدث لبسا واضطرابا في المعنى أو الرّسالة الاقتصادية. ومن ذلك لفظة commodities في الإنجليزية والتي تعني السلع ولفظة Commodités بالفرنسية التي تعني الرفاهية في حين أنّ المقابل الصحيح هو Marchandise في اللّغة الفرنسية1.

3/ وفرة المصطلحات الاقتصادية: يحتوي النّص الاقتصادي على عدد كبير من المصطلحات الاقتصادية المختلفة الماليّة منها والتّجاريّة والتّسويقيّة والبنكيّة والإشهاريّة وكل ما يعرف بمصطلحات رجال المال والأعمال. والأمثلة على هذه المصطلحات كثيرة ومتنوّعة من مثل: السّجل التّجاري، الواردات، الصادرات، الفائدة و غيرها من المصطلحات الاقتصادية.

4/ سجلّ لغوي مختلط:إنّ الميزة الأساسيّة للّغة الاقتصادية إنّما تكمن في اختلاط هذه اللّغة باللّغات الأخرى من مجالات مختلفة بهدف إثراء قاموسها اللّغوي. و هي تستعير مصطلحات من سجّلات لغويّة أخرى مثل الطّب والأرصاد الجويّة أو الحرب مثل: "الإنذار بعاصفة في الأسواق" أو "استئصال ناجح للرّشوة في مجال الصّفقات المفتوحة" أو "جبهة البطالة" وغيرها من المصطلحات والتّعابير الاصطلاحية المستعارة من اختصاصات مختلفة.

5/ اعتمادها على المستجدات في المجال الاقتصادي: إنّ التّحوّلات الاقتصادية المستمرّة تجعل اللّغة بحاجة ماسّة إلى التّجديد والتّوليد دائما. ومن ذلك المستجدّات التّي تميّز

1 Voir, site de traduction http/ //www.euro texte.fr/ traduction/ tips. Faux amis. Shtml.sp

النّصوص الماليّة والتّجاريّة والتي تظهر بين الفينة والأخرى لسد ثغرة من الثّغرات اللّغويّة. ومثال ذلك: الاقتصاد الجديد، أو الاقتصاد الصافي أو الاقتصاد الإلكتروني.

6/ الاقتصاد في اللّغة: إنّنا نلاحظ في النّصوص الاقتصادية أنّ جملها قصيرة وبسيطة وغير مركّبة إلّا ما استدعى ذلك فعلا، وذلك لأنّها لغة مباشرة تسعى إلى نقل معلومة محدّدة إلى متلقّ معيّن، فهي لا تطنب في ذلك أو تطول بل تقتصد في الكلمات التي تستعملها لنقل المعلومة الاقتصادية، وهي تحاول إحداث توازن بين حجم المعلومات المراد نقلها وحجم الألفاظ التي يتم نقلها بواسطتها.

7/ الوضوح والبساطة و المباشرة: يتّبع المحرّر الاقتصادي أسلوبا واضحا ومباشرا في تحريره للنّص الاقتصادي، بحيث يساعد هذا الأسلوب القارئ على الفهم والاستيعاب وبالتّالي التّفاعل مع الحدث الاقتصادي. إنّ الوضوح والبساطة هي سماتان أساسيّتان في اللّغة الاقتصادية ينبغي على المحرّر الاقتصادي أن يأخذهما بعين الاعتبار.

8/ الاعتماد على بعض التّعابير البيانيّة والبلاغيّة: فبحكم اختلاط النّص الاقتصادي بنصوص أخرى تختلف مصطلحاتها وتعابيرها الاصطلاحية عنه، فإنّه يكتسب بعض الأساليب والتّعابير البلاغيّة مثل الكناية والاستعارة والتّوريّة. إنّ استعارة النّصوص الماليّة لبعض المصطلحات من السّجلّات اللّغويّة المختلفة جعل هذه المصطلحات تؤدّي معنى غير المعنى الذي صيغت من أجله ، ممّا أدّى بها إلى الانزياح واحتواء معنى آخر من مجال الاقتصاد.

9/ الاختصارات: تشغل الاختصارات حيّزا مهمّا في النّص الاقتصادي إلّا أنّها تعتبر المفاتيح المعتمدة من قبل المختصّين في وصف المشكلة ، وهي تستعمل بغية اختصار بعض التّعابير المصطلحيّة الطّويلة من أجل تبسيط الرّسالة والاقتصاد في اللّغة.1

5- أهمية المصطلح في النّص الاقتصادي:

يكتسي المصطلح أهميّة كبرى في النّصوص المتخصّصة بعامّة والنّصوص الاقتصادية بأنواعها المختلفة بخاصّة. فهو يعتبر مفتاح هذه النّصوص ومختزل فكرها ومفاهيمها ومبادئها. إنّ المصطلح هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر المعنويّة المشكّلة للمفهوم ويمكّن من انتظامها في قالب يمتلك قوّة تجميعيّة لما يبدو لنا أنّه مشتّت في التّصوّر. إنّه يجعل الأفكار تتجسّد على أرض الواقع ويحوّلها إلى تصوّرات ملموسة بعدما كانت مجرّد معان تطفو على سطح الفكر: "إنّ المصطلح هو كلمة أومجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللّفظيّة والمعجميّة إلى تأطير تصوّرات فكريّة وتسميّتها في إطار معيّن وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة في لحظات معيّنة"2.

إنّ المصطلح عنصر لغوي مهمّ في تكوين النّص المتخصّص بعامّة والنّص الاقتصادي بخاصّة إنّه يطوّر اللّغة ويثريها وينهض بها. كما أنّه يجعل اللّغة أكثر تخصّصا ودقّة وينتج عن التّمكّن منه وتطويره وتوحيده الوضوح و البساطة في اللّغة الاقتصادية بحيث يساعد المحرّر الاقتصادي على نقل المعلومة وإيصالها إلى المتلقّي بأمان: "وعلى هذا الأساس فالمصطلحات العلميّة هي الرّافد الأساسي للمعاجم والنّهوض باللّغة على وجه

1 Voir, Fréderic Houbert, problématique de la traduction économique et Financière, p03, 04, 05.

2بوعناني سعاد آمنة، بين المفهوم والمصطلح "المصطلح اللساني نموذجا"، مجلة المترجم، عدد1، 2002، ص224.

العموم وهي تشمل ألفاظ الحضارة الحديثة في شتّى فروعها: في المعرفة النّظريّة وفي التّطبيقات العلميّة"1، فالمصطلحات الاقتصادية هي التي تزيد من أهميّة الخطاب الاقتصادي وترفع من شأنه أمام الخطابات الأخرى المختلفة.

يستعمل المختصّون في علم الاقتصاد المصطلح بوصفه وسيلة مهمة في تثبيت العلوم وترسيمها فهو: "وحدة من وحدات لغة العلم التي تسعى إلى إثبات حصاد البحث والتجريب، أي إثبات المعارف، وهو أيضا لبنة من لبنات نسيج النشاط المعرفي المجتمعي للتحقيق تجريبيا أو نظريا من العالم وبه تتحدّد المفاهيم بدقة وإيجاز واتساق"2 فهو يوجّه المفهوم أو التصور الاقتصادي إلى الوجهة التي يسير نحوها مفهوم النص ومعناه. كما تعتبر الدقة والاقتصاد اللغوي والاتساق من بين أهم العناصر التي تؤكد أهمية المصطلح في النص الاقتصادي.

يعرّف المصطلح بالاعتماد على أهميّته بأنّه روح النّص العلمي وقلبه النّابض، ولا يتأتى التّفاهم والتّطوير إلّا بتحديد مفهومه ودلالته عن طريق التّخطيط له وتنسيق نشاطه وتوحيده وتنميطه وتعريفه وتنظيمه وتصنيفه. فاللّغة الاقتصادية إنّما تميّزت بالجدّيّة والرّسميّة والعلميّة بعدما أولاه واضعو هذا المصطلح من أهميّة وعناية له على الرّغم من بعض النّواقص التي لا تزال تحتاج إلى الدّراسة والبحث. إنّ المصطلح هو نص مكثّف يصلح لبناء نص متكامل أكبر، هيكله النّحو والإعراب والفصاحة والبلاغة والبيان. فالمصطلح لا يمنع ورود الأساليب البلاغيّة أو البيانيّة، ولا يقلّل ذلك من دقّته أو علميّته إطلاقا، بل على العكس من ذلك إنّها تسهم في تكوين النّصوص واكتمال بنائها، وخير مثال على ذلك هو

1 هشام خالدي، المصطلحات اللغوية بين الدقة والغموض، ص286.

2 محمد الديداوي، الترجمة والتعريب، ص275.

النّص الاقتصادي، ففي حين أنّ المصطلح هو نصيص، فإنّ تعريفه هو نص أدنى لا يكتمل إلّا باكتماله أي بتحديد مفهومه وآليّة اشتغاله1.

إنّ المصطلح إنّما هو ناظم للتّواصل بين النّاس في شتّى الميادين والمجالات والتّخصّصات وجامع للمعرفة والعلم. وتكمن أهميّة المصطلح عامّة والمصطلح الاقتصادي خاصّة فيما يلي:

1- تنظيم المعرفة على أساس العلاقات بين المفاهيم فلا يحدث الخلط بين المفاهيم الاقتصادية والسّياسيّة أو الطّبية مثلا وبالتّالي بين العلوم.

2- الإسهام في نقل المعرفة وتبادل الخبرات والتّجارب الميدانيّة.

3- صياغة المعلومة التّقنيّة والعلميّة و نشرها بحيث تنفرد المعلومة بصيغة معيّنة.

4- ترجمة النّصوص العلميّة والتّقنيّة لأنّ توحيد المصطلح يسهّل عمليّة التّرجمة.

5- استخلاص المعلومات و إيجازها لأنّ الإيجاز في نقل المعلومة يسهّل عمليّة الاستيعاب.

6- تخزين واسترجاع المعلومات العلميّة والتّقنيّة لأنّ الاصطلاح يساعد في تنظيم وترتيب المعلومة وبالتّالي تخزينها 2.

لقد اكتسب المصطلح هذه الأهميّة لأسباب متعدّدة فرضها الواقع العلمي من جهة والواقع اللّغوي من جهة أخرى. فاستحداث برامج تدريبيّة لعدد وفير من الأخصائيّين والحاجة الماسّة إلى الاقتصاد المعرفي جعلتا الأخصائيّين يضطرّون إلى استعمال هذه المصطلحات

1 محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسيته، مكتب الأمم المتحدة في جونيف، ص04 www.google.com

2 محمد الديداوي، الترجمة والتعريب،ص276.

واللّجوء إليها من أجل التّخاطب وضرورة زيادة الاستعلام والاطلاع1، وتعتبر هذه الأسباب مهمّة للاهتمام بالمصطلح وإعطائه مكانة يستحقّها بين مفردات وجمل النّصوص المتخصّصة عامّة والنّص الاقتصادي خاصّة. "فبقدر ما انتظم المصطلح وتوضّحت دلالته وتعدّدت استعمالاته ينمو الفكر نموّا مؤكّدا وسريعا"2. وتتوضّح مقاصده وأهدافه التي يسعى لتجسيدها وبلورتها في الواقع.

1 محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، ص46.

2 محمد الديداوي، الترجمة بين النظرية والتطبيق، المركز الثقافي العربي، ط1، 2007، ص101.

المبحث الثالث

ترجمة المصطلح الاقتصادي

إنّ وجود لغات الاختصاص أو اللّغات المتخصّصة حتّم وجود ترجمة متخصّصة على حسب تخصّص اللّغة وتوجّهاتها. لأنّ ترجمة هذه اللغات تختلف عن ترجمة اللّغة العادية التي يتشارك فيها أفراد المجتمع البسيط. تختلف آليات التّرجمة المعتمدة في التّرجمة العامّة عن الآليات التي يستخدمها المترجمون المتخصّصون و ذلك بحكم ما تفرضه لغة الاختصاص من قواعد و نظم تركيبية و نحوية و كذلك معرفية. وكانت نتيجة ذلك ظهور حقل الترجمة المتخصّصة الذي يضمّ ترجمة كل أنواع النّصوص المتخصّصة سواء نصوص في العلوم الإنسانية أو العلوم الدقيقة.

1. التّرجمة المتخصّصة:

تعرّف التّرجمة المتخصّصة بأنّها ترجمة النّصوص التّقنيّة والعلميّة التي شاع استعمالها في عصر التّطوّر التّكنولوجي الهائل الذي يعرفه العالم الحديث. ولما كانت الحاجة إلى التّواصل والتّفاهم بين أفراد المجتمع الواحد من جهة وبين الشّعوب المختلفة من جهة أخرى، كان على المختصّين تطوير هذه التّرجمة والارتقاء بها. تعتبر النّصوص القانونيّة والطّبيّة والاقتصادية والسّياسيّة وغيرها من الميادين، نصوصا مهمّة في العمليّة التّواصليّة، وبذلك فهي تمثّل النّسبة الأعلى في ترجمة النّصوص المتخصّصة. لا يمكن لأحد أن ينكر الرّهانات الاقتصادية المعتبرة الملقاة على عاتق التّرجمة المتخصّصة بوصفها أكثر أنواع التّرجمة ممارسة على أرض الواقع.

تهتمّ مكاتب التّرجمة والمؤسّسات الخاصّة والحكوميّة المختصّة بالتّرجمة المتخصّصة أكثر وذلك نظرا لتزايد الطّلب على هذا النّوع. وإذا ما حاولنا فهم السّبب فسنجده يعود إلى الحاجة الملحّة لهذه النّصوص في حياتهم اليوميّة وفي قضاء حوائجهم المختلفة. لقد تزايد التّواصل والتّعامل مع الشّعوب الغربيّة في مسائل مختلفة، لا سيما السّياسيّة والقانونيّة

والاقتصادية وعلى هذا الأساس تزايدت الحاجة إلى ترجمة هذا النّوع من النّصوص بغية تبادل المعارف والمصالح بين الأمم المختلفة.

تتطلّب التّرجمة المتخصّصة والمترجم المتخصّص نفسه تكوينا معيّنا وخاصّا. فلا يمكن لأيّ مترجم أن يترجم هذا النّوع من النّصوص الشّديدة التّخصّص والتّقنيّة أحيانا، وذلك لما تحويه هذه النّصوص من مصطلحات تقنيّة معقّدة وصعبة تحتاج إلى العمل الجاد والبحث المعمّق حتّى تسهّل ترجمتها. ولذلك نلاحظ أنّ التّرجمة المتخصّصة وعلى عكس التّرجمة الأدبيّة تواجه صعوبة كبيرة ومشاكل جمّة. فإذا كانت صعوبة النّصوص الأدبيّة تكمن في الاختلاف الثّقافي والحضاري والأيديولوجي بين المتلقّين فإنّ التّرجمة المتخصّصة وإضافة إلى هذه الصّعوبات تواجه صعوبة ترجمة المصطلح وضبطه وإيجاد المقابل الصّحيح له في اللّغة المستهدفة.

تتميّز اللّغة المتخصّصة بأسلوبها المباشر والبسيط ، وهو ما يساعد المترجم على إعادة التّعبير بسهولة في اللّغة المستهدفة ، ولكن هذا الأسلوب قد يكون مصحوبا بكمّ هائل من المصطلحات التي تتميّز بالدّقة ، وتحتاج إلى مقابل دقيق في اللّغة الأخرى: "إنّ ترجمة المصطلح في غاية الصّعوبة لأنها ليست محصورة فقط في ابتكاره إنّما أيضا في تعدّد المصطلحات للمرجع الواحد وذلك حسب نوعيّة النّص العلمي والتّقني الذي ستترجمه"[1] فالمشكلة إذن لا تكمن في صناعة المصطلح أو توليده فحسب، و إنّما تكمن في مسألة إيجاد المقابل الدّقيق والوحيد للمصطلح المقصود أيضا.

إنّ موضوع التّخصّص في مجال معيّن من المجالات العلميّة و كذلك إتقان مصطلحات هذا العلم و قواعد اللّغة المستقبلة للنّص و أسلوبها يقلّل من حدّة الصّعوبة في

1 محمد أحمد طجو، الترجمة أنواع... نظريات... صعوبات، مجلة القرآن الكريم. www.aleflam.net /2011/09/20 16:43، ص8.

ترجمة النّصوص المتخصّصة : "أمّا صعوبة ترجمة النّصوص العلميّة المتخصّصة فتكمن في موضوع التّخصّص والمصطلح وقواعد اللّغة والأسلوب فهي نصوص جافّة تخلو من الجماليّات والتّنميق والزّخرفة خشية ضياع المعنى"1 و من هذا المنطلق ظهرت الضّرورة الملحّة للتّثقّف و البحث في المجال الذي سيترجم فيه المترجم سواء في ما تعلّق بالجانب العلمي أو اللّغوي.

إنّ المشاكل التي يعاني منها المصطلح المتخصّص من غموض ولبس وتعدّد في المفاهيم والمرادفات تنعكس على التّرجمة: "إنّه من البديهي القول أنّ المصطلح إذا كان ملتبسا أو غامضا ومضطربا فإنّه يؤثّر تأثيرا سلبيّا على المتلقّي، فلا يكون العلم الذي يروم تحصيله إلّا مضطربا وملتبسا أو غامضا وبالتّالي لا يتمكّن من التّعمّق فيه ليصل إلى مرحلة الإبداع والإنتاج التي تلي مرحلة الفهم والاستيعاب"2. فالأجدر بنا إذا ضبط المصطلح أولّا و تنظيمه وتوحيده ثم محاولة ترجمته ونقله إلى اللّغة المستهدفة نقلا صحيحا وكاملا.

لا زالت الصّعوبة في التّرجمة المتخصّصة لم تعالج بعد، بما أنّ مسألة المصطلحات لم تحل بعد. إنّ المصطلح إنّما ينتج التّواجد الفعلي للمفهوم المراد التّعبير عنه في اللّغة، لكن هذا المفهوم إنّما هو ناتج عن حالة معيّنة في ميدان معيّن من العلوم في أمّة معيّنة من الأمم، فكيف يمكن للمترجم أن ينقل هذا المصطلح إلى أمّة لم تعرف هذا المفهوم إطلاقا ولم تعش هذه الحالة بتاتا: "إنّ الصّعوبة التي سيواجهها المترجم هي ذات طبيعة مصطلحيّة: كيف يصوغ باللّغة العربيّة صيغة أو مفهوما متعلّقا بأحد العلوم وينقله إلى الغرب؟ ويمثّل

1المرجع نفسه، ص8.

2 محمد الديداوي، الترجمة والتعريب، ص275.

ذلك مواجهة أولى بين نظامين ثقافيّين على الصّعيد التّواصلي"1 فميلاد المصطلح إذا مقرون بميلاد المفهوم ولا يمكن للمترجم نقل المصطلح إذا لم يتمكّن من نقل المفهوم أولّا.

كما قد تكمن الصّعوبة أيضا في ترجمة المصطلح عن لغة وسيطة، فتكون ترجمته إلى اللّغة الهدف هي ترجمة ثانية وخصوصا إذا كانت تشوب التّرجمة الأولى بعض الشّكوك أو المشاكل على أيّ من المستويات اللّغوية أو المفاهيميّة والسّياقيّة. على الرّغم من أنّ التّرجمة هي وسيلة من وسائل اشتقاق المصطلح وتوليده إلّا أنّها قد تسهم في تأخّره وتعدّد مقابلاته إذا لم تكن مرتبطة بجملة من المعايير والمقاييس المأطّرة للفعل التّرجمي والموضّحة لحدوده ومساره العملي.

تعتبر التّرجمة الاقتصادية من بين أهمّ أنواع التّرجمة المتخصّصة، ولقد ظهرت الحاجة إلى هذه التّرجمة بسبب تزايد الطّلب على الصّفقات والمعاملات الاقتصادية بين الدّول والشّعوب من أجل تحقيق التّبادلات والمصالح الاقتصادية. وتشمل التّرجمة الاقتصادية مجموعة كبيرة من أنواع النّصوص وهي تحتاج إلى أدوات معيّنة يستعين بها المترجم في أداء عمله التّرجمي، كما قد يواجه إشكالا في ترجمة مصطلحاتها التّقنيّة التي قد يشوبها شيء من البيان بين الفينة والأخرى.

2. التّرجمة الاقتصادية:

إنّ المكانة المهمّة التي بات يحتلّها الاقتصاد في الدّول وفي عمليّة التّطوّر واكتساب القوّة جعلت من أفراد هذه الدّول والمجتمعات يطوّرون أساليب التّواصل بينهم، بغية تحقيق التّطوّر والمنافع والمصالح الخاصّة بينهم. و مهما حصل من تطور تكنولوجي وعلمي على مستوى وسائل الاتصال والتّواصل فإنّ اللّغة تبقى هي الوسيلة الأهمّ في تحقيق التّواصل بين

1 محمد خير البقاعي، الترجمة المتخصصة، فرنسي عربي، عمل المترجم www.google.com. 2014/08/08.

الشّعوب. وعلى هذا الأساس اكتسب الاقتصاد لغة خاصّة به تساعده على تحقيق المصالح الاقتصادية بين الأطراف المختلفة. ازدادت الحاجة إلى اللّغة الماليّة والتّجاريّة وازدادت معها حتميّة ترجمة هذه النّصوص والاتفاقيات والعقود الاقتصادية والماليّة والتّجاريّة. لقد غدت التّرجمة الاقتصادية مجالا مهمّا من مجالات التّرجمة وأنواعها المتخصّصة. وأصبح لديها رهانات اقتصادية مهمّة في الاقتصاد الوطني، بل إنّها أصبحت استثمارا مهمّا يراهن عليه أصحاب المكاتب والمؤسّسات الخاصّة بالتّرجمة.

إنّ المسألة في مجال التّرجمة الاقتصادية وبالإضافة إلى أنّها مسألة لغة وتخصّص هي مسألة تعاون وشراكة دوليّة مهمّة بين الشّعوب. كما تفرض طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الشّعوب على مكاتب التّرجمة الاهتمام بهذا النّوع من التّرجمة المتخصّصة، بل أصبحت الجامعات العالميّة والمعاهد الدولية تكوّن مترجمين متخصّصين في التّرجمة الماليّة والاقتصادية بغية تسهيل عمليّة تبادل التّجارب والخبرات المتعلّقة بمجال الاقتصاد من أجل ضمان السّير الحسن للمعاملات التّجاريّة والاتفاقيات الاقتصادية بين الحكومات. لا يمكن لأحد أن ينكر أهميّة التّرجمة الاقتصادية في بناء اقتصاد متوازن ومواكب للاقتصادات الأخرى بفضل ما تقدّمه عملية ترجمة النّصوص الاقتصادية من معلومات ومبادئ اقتصادية جديدة تسهم في نمو العلاقات التّجاريّة وتطوّرها.

يتميّز الأسلوب التّجاري والاقتصادي بالاختصار والأرقام والتّحليل و الجداول والرّسوم البيانيّة واستعمال المصطلحات والاختصارات الخاصّة ولذلك كان يجب على المترجم أن يعدّ العدّة لمواجهة هذه النّصوص. إنّ النّصوص الاقتصادية هي نصوص تقنيّة تغزوها المصطلحات وهي أيضا معرّضة للاختراق من قبل بعض الإيحاء والبيان. ولذلك كان على المترجم الاقتصادي أن يملك الخلفيّة العلميّة والخبرة الفنيّة الكافيّة والاستعانة بالقواميس

والمراجع المتخصّصة في هذا النّوع من العلوم1 قصد الوصول إلى ترجمة مقبولة في اللّغة المستهدفة.

قد تشكّل هذه المصطلحات المستعارة مشكلة كبيرة تصل إلى حد الخلط بين المعاني والسّياقات. وذلك لأنّ المترجم قد لا يدرك في أحايين كثيرة الفرق بين المعنى الذي تؤدّيه هذه المصطلحات في الاستعمال المتداول والمعاني التي تؤدّيها المصطلحات نفسها في المجال أو اللّغة الاقتصادية. يجب على المترجم أن يفرّق بين الاستعمال المتخصّص لهذه المصطلحات وبين الاستعمال المتداول لها قصد التّخفيف من كثرة الأسباب التي تؤدي بالمترجم إلى إنتاج نص غير متناسق لأنّ لغته غير مستساغة وبالتّالي إنتاج ترجمة أقلّ ما يمكن أن يقال عنها أنّها بعيدة كلّ البعد عن النّص الأصلي.

تختصّ التّرجمة الاقتصادية وتعنى بترجمة المقالات الصّحفيّة الاقتصادية والكتب الاقتصادية والمعاهدات والاتفاقيات والعقود الاقتصادية ولوحات الإشهار والمؤتمرات والنّدوات والاجتماعات الاقتصادية. إنّها لا تستثني بذلك كلّ نصٍّ أو خطاب اختص بالاقتصاد أو التّجارة أو المال. وإنّ لكل هذه النّصوص خصائصها ومشاكلها في التّرجمة. فالنّصوص التي تقبل التّأويل قد لا تقبل التّرجمة الحرفيّة و العكس بالعكس.

إنّ هذه النّصوص تختلف باختلاف تخصّصاتها الاقتصادية، وكذلك باختلاف الظّروف التي كتبت فيها والمتلقّي الذي هي موجّهة له؛ فالنّصوص الموجّهة إلى المختصّين والخبراء في المجال هي نصوص ذات طابع مصطلحي محض لا تقبل التّأويل أو التّحوير، إذ هي ليست بحاجة إليها، أمّا النّصوص الموجّهة لعامّة النّاس فهي بحاجة دائما إلى

1 ينظر عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة www.MedNodjib.com

التّكييف والأقلمة على حسب مستوى المتلقّي وعلى حسب البيئة الاجتماعية والثّقافيّة والحضاريّة التي ينتمي إليها.

لا بدّ من الإشارة إلى أمر مهمّ في التّرجمة الاقتصادية، فهي تعتبر وسيلة من وسائل التّعاون الاقتصادي والمعاملات التّجاريّة بين الدّول. لذلك كان يجب على المتخصّصين فيها أن يهتمّوا بها، و يسهروا على ضمان جودتها وصحّتها لتفادي سوء الفهم بين المتعاملين الاقتصاديين. إنّ احتواء هذه اللّغة والنّصوص على مجموعة كبيرة من المصطلحات جعل مسألة ضمان النّوعية والجودة أمرا نسبيّا متعلّقا بمهارات المترجم وإحترافيّته ومؤهّلاته.

لا بأس بهذه المصطلحات المتخصّصة إذا ما استخدمها خبراء الاقتصاد والتّجارة ورجال المال والأعمال فيما بينهم، فهم يفهمون بعضهم البعض، أو على الأقل يتظاهرون بذلك، ولكن بالنّسبة للقارئ العادي، تعتبر هذه المصطلحات الاقتصادية المتخصّصة في مجال الاقتصاد مثيرة للبلبلة وباعثة على الجدل1 لأنّ الهدف من هذه النّصوص والمقالات هو إيصال المعلومة للمتلقّي العادي، وإذا كانت النّصوص بهذه الصّعوبة والتّعقيد فإنّ المعلومة لن تصل إليه ولن يستفيد منها وبالتّالي لن تتحقّق الوظيفة التّواصليّة التي هي غاية هذا النّوع من النّصوص.

يمكن للمحرّر الاقتصادي أن يلجأ إلى عدة طرق بغرض التّخفيف من شدّة تعقيد هذه المصطلحات وغرابتها عن القارئ البسيط. فقد يلجأ أحيانا إلى تبسيطها وأحيانا أخرى إلى تعريفها وجعلها واضحة للمتلقّي وهذا ما يسهّل عمل المترجم في نقل النّص إلى لغة أخرى: "تنطوي ترجمة المصطلحات المتخصّصة على خطر تبسيطها أكثر من اللّازم لدرجة تشويهها ولكن يمكن إنجاز عمليّة التّرجمة على نحو سليم إذا توقّف المرء وفكّر في المعنى

1 عصام رفعت، فن وأساليب الصحافة المالية والاقتصادية، جريدة الأهرام الاقتصادية، 2006، PSE، ص2.

الحقيقي للمصطلحات المتخصّصة"1 فالعمليّة التّبسيطيّة إذن هي الأخرى لها مساوئها التي يمكن أن تؤثّر على عمل المترجم وبالتّالي على مدى إقبال المتلقّي على هذه النّصوص واستفادته منها.

إنّ المحرّر الاقتصادي مجبر على إعداد قائمة بالتّعاريف سلفا وقبل شروعه في تحرير مقاله بحيث يمكن وبسهولة إدراجها ضمن المقال عند استخدام مصطلح معيّن بغية مساعدة المتلقّي على الفهم والاستيعاب، وهو بذلك يساعده على إثراء لغته الاقتصادية وقاموسه المالي والاقتصادي. كما يمكن لمحرّر النّص الاقتصادي أيضا إضفاء الطّابع الإنساني على نصّه و تأسيس علاقة بين المتلقّي والنّص رغبة منه في إحداث نوع من التّأثير2 فعلم الاقتصاد هو علم من العلوم الإنسانيّة التي تنبع عن المجتمع و تعكس واقعه المعاش.

إنّ التّغييرات التي يحدثها المترجم على النّص الاقتصادي أثناء ترجمته له غالبا ما تكون بسبب الحاجة إليها والتي تفرضها كل من اللّغة المستهدفة والمتلقّي المستهدف أيضا. فهو إنّما يقوم بهذه التّغييرات الشّكليّة بغية المحافظة على الرّسالة والمعنى نفسه. فنجده يترجم بعض الصّفات بأسماء وهو ما يعرف في التّرجمة بالإبدال الذي يمكن أن يكون اختياريّا كما يمكن أن يكون إجباريّا. يسهم هذا الأسلوب في التّرجمة في تفادي التّكرار في النّص المستهدف خصوصا إذا كان النّص الأصلي مليء بالصّفات، كما يمكن أن يسهّل عمليّة صياغة النّص بطريقة صحيحة وسلسلة وسهلة في القراءة. وذلك شريطة أن يحترم المترجم الإجبارات اللّسانيّة للّغة المستهدفة ولا يخلّ بنظامها اللّغوي المتعارف عليه.

1المرجع نفسه، ص9.

2 ينظر المرجع نفسه، ص9- 11.

لا يضّر التّرجمة في شيء إذا غيّر المترجم ترتيب عناصر الجملة، فيقدّم ويؤخّر ما دام الأسلوب والإجبارات اللّسانية للّغة المستهدفة تتطلب ذلك، فإنّ ذلك لا يسيء للتّرجمة الاقتصادية ولا يقلّل من شأنها. ويمكننا أن نسمّي ذلك النّوع من التّرجمة بالتّرجمة عن طريق إحداث انزياح تراكيبي Glissement syntaxique.1كما يستطيع المترجم أن يخضع النّص الاقتصادي إلى التّرجمة المختصرة أو ما يسمّى "Traduction Abrégée"؛ وذلك بترجمته لمحتوى النّص والمعلومات الموجودة فيه بغض النّظر عمّا ساواها من أشكال البلاغة وأنواع الأساليب والصّيغ الجماليّة الحاضرة في النّص الأصل. وذلك بهدف ربح الوقت وتفادي ما تسبّبه هذه التّغييرات من مشاكل للمترجم الاقتصادي2.

تتطلّب ترجمة نص مالي أو تجاري حنكة واحترافية كبيرتين من المترجم. وعلى هذا الأساس يجمع المختصّون في هذا المجال على ضرورة تخصّص المترجمون في هذا الحقل والتّعمق فيه من أجل ضمان النّوعيّة الجيّدة للنّصوص المترجمة. فعلى الرّغم من سهولة اللّغة وبساطة الأسلوب الاقتصادي إلّا أنّ المترجم نفسه قد يجد نفسه في أحايين كثيرة في حيرة من أمره في اختيار المقابلات المناسبة والصّحيحة، لأنّ هذه اللّغة ونظرا لطبيعتها الإنسانيّة والاجتماعية قد تسلك طريقا ملتويّا في نقلها للمعلومة خصوصا إذا ما تعلّق الأمر بغاية في التّأثير والإقناع.

وفي هذه الحالة يواجه المترجم بعض الأفكار التي لم تعبر عنها اللّغة الأصليّة بصراحة، وهو ما يصعّب عليه عمليّة إيجاد المقابلات: "فبمقدور الصّيغ أن تتنوّع، وبمقدور

1 Voir, FredericHoubert, problématique de la traduction économique et financière. WWW.Houbert@nol.net

2 Voir, Hanna Bouzine, les stratégies de productivité adoptés par traducteurs isolés. AL Mutargim .N : 24, 07, 09, 2011, p97, 98, 99.

الانشغالات الفعليّة أن تتّخذ مظاهر شديدة التّعارض، لكنّ ما يوحّد المترجمين جميعا هو جنون تصيّد التّرادف. وهو تعقّب طافح بالكمائن وأوكار الذّئاب. إنّه تعقّب اللّامتحقّق وولع بالرّهان المتمثّل في تحويل تمثال إلى موسيقى، ومعبد إلى قصيدة، ولا شك أنّ هذا الجنون هو ما يوحّد كلّ المترجمين"1، وإذا ما أجاز المنظرون تحويل تمثال إلى موسيقى أو قصيدة إلى مسرحيّة، فلا بأس إذا من تحويل اسم إلى فعل، أو فعل إلى اسم فاعل أو اسم مفعول في النّص الاقتصادي.

على الرّغم ممّا تعرفه التّرجمة الماليّة والاقتصادية من تطوّر واهتمام إلاّ أنّها لازالت تعاني من مشاكل و عوائق تختلف مصادرها وأسبابها. و على الرّغم من ذلك لا تنفكّ هذه اللّغة من التّطور والتّجدّد، ولا تكاد المصطلحات الاقتصادية تتوقّف على الظّهور، ولا تكاد المفاهيم الاقتصادية المتعلّقة بالثّقافة الاقتصادية والتّجاريّة تتولّد تفرض نفسها على أرض الواقع، بل وتفرض على المحرّر الاقتصادي أولّا والمترجم الاقتصادي ثانيا تعلّمها وفهمها وحسن استعمالها وبالتّالي دقّة نقلها إلى المتلقّي.

3. مشاكل التّرجمة الاقتصادية:

قد لا يمكننا تصنيف هذه المشاكل والعوائق إلى أصناف وأنواع معيّنة، ولكن لابدّ من دراستها و البحث فيها بغية محاولة الفصل فيها والتّخفيف منها من أجل توفير ظروف أنسب وأفضل للتّرجمة الماليّة التي أصبحت تشغل حيّزا كبيرا من وقت وجهد المترجم المتخصّص ومكاتب التّرجمة والمترجمين الفوريّين في المؤتمرات والملتقيات الاجتماعية الدّوليّة بين مختلف المؤسّسات العالميّة. وإذا ما صرفنا النّظر عن هذا الجانب وعن هذه المشاكل فستكون النّتائج وخيمة على التّرجمة المتخصّصة عامّة والاقتصادية خاصّة. لأنّها ستسهم

1 إدمون كاري، الترجمة في العالم الحديث، ص52.

في فشل العديد من التّرجمات وتؤدّي إلى رداءتها حيث لا تصل إلى المتلقّي الرّسالة المطلوبة.

لعلّ أهمّ مشكلة يواجهها حقل التّرجمة الاقتصادية هي عدم تلقّي مترجمي النّصوص الاقتصادية لتكوين أكاديمي في هذا المجال. فعلى الرّغم من المحاولات المريرة للبلدان العربيّة إلى تطوير حقل التّرجمة والنّهوض به، فإنّها لم تصل إلى مستوى التّكوين المتخصّص للمترجمين في مجالات علميّة معيّنة، ولقد اقتصر ذلك على محاولات المترجمين أنفسهم في تكوين أنفسهم بصفة عصاميّة.

يواجه المترجم الاقتصادي مشكلة ثانية لا تقل أهميّة عن الأولى. إنّ النّص الاقتصادي على غرار النّصوص الأخرى يحتاج إلى القراءة بكل مراحلها، والفهم والاستيعاب وفي أحيان كثيرة يحتاج إلى البحث التّوثيقي لبعض مصطلحاته وتعابيره الاصطلاحية التّي قد يصعب فهمها و بالتّالي تصعب عمليّة نقلها إلى المتلقّي. بيد أن الوقت المحدّد من الزّبون أو الهيئة المعنيّة بالأمر لترجمة هذا النّص غالبا ما يكون قصيرا وغير كاف لأداء هذه التّرجمة، وهذا ما ينتج عنه، وفي مرّات عديدة، ترجمة أقلّ ما يمكن أن يقال عنها أنّها غير مقبولة أو ذات معنى مضطرب لا يكاد المتلقّي يفهمه.

فالأجدر إذا بصاحب النّص الأصلي أن يأخذ في حسبانه عامل الزّمن أو الوقت ويمهل المترجم الوقت الذي يحتاجه فعلا في ترجمة هذا النّص ترجمة صحيحة ومطابقة للأصل من حيث المعنى. فالعارفون بالمجال يؤكّدون على ضرورة احترام عامل الوقت وكذا الظّروف المختلفة الأخرى التي قد تصادف المترجم المالي في أثناء أداءه للفعل التّرجمي، على اعتبار أنّها تشكّل أهميّة قصوى في إنجاح التّرجمة وتحقيقها للمعنى المطلوب.

لا يمكن للمترجم مهما بلغت احترافيّته أن يغيّر بعض العناصر والمعاني في النّص الأصلي، بل إنّه مجبر على احترامها كما جاءت في النّص الأصلي، ومن ذلك الوظيفة

اللّغوية أو المستوى اللّغوي الذي جاء فيه النّص. فلا يمكن للمترجم أن يترجم نصّا جاء بلغة رديئة إلى نص مكتوب بلغة راقية. وعلى هذا الأساس يجب على المحرّر الاقتصادي أن يحرّر نصّه بطريقة يسهل معها ترجمة النّص وإعادة صياغته بلغة لا تختلف عن اللّغة التي كتب فيها الأصل.

والإشكال يكمن في أنّ المترجم المالي قد يواجه نصوصا مكتوبة أصلا بأسلوب غير صحيح في اللّغة الأصليّة و ذلك لأسباب أو لأخرى فما عساه يفعل أمام مثل هذه النّصوص؟ هل يترجمها كما هي أم أنّه مسموح له بتصحيحها؟ إنّ المطلوب من المحرّر الاقتصادي هو تحديد معانيه ومفاهيمه الاقتصادية أولّا ثم تجسيدها على أرض الواقع بالاعتماد على المصطلحات والمفردات التي وضعتها اللّغة في خدمته حتّى يسهّل على المترجم عمليّة نقل النّص.

على الرّغم من اختلاف النّصّوص المترجمة وتنوّع مواضيعها إلّا أنّ مراحل ترجمتها لا تختلف باختلاف التّخصّصات. إنّ القراءة ثمّ الفهم ثمّ إعادة التّعبير هي مراحل يمرّ بها كلّ نصّ خضع إلى عمليّة التّرجمة. فالمترجم هو قارئ أوّل، لا يمكنه الشّروع في ترجمة النّص قبل قراءته بغية فهمه، فكلّما استطاع المترجم فهم النّص الأصلي جيّدا، كّلما سهلت عليه عمليّة إفهامه للمتلقّي وجعله يتفاعل معه. غير أنّ الإشكال قد لا يكون على مستوى العبارة نفسها أو اللّغة المستعملة نفسها، بل يكون على مستوى الفكر الذي تطرحه هذه اللّغة، فتجد المترجم غير قادر على استيعاب طريقة تفكير المحرّر نفسه وذلك يؤدي إلى عدم إدراك قصد هذا المحرّر وهدفه من النّص وهو ما يسمّى في الأدب والنّقد بقصديّة الكاتب.

حتّى وإن لم تشكّل الجمل و العبارات و المصطلحات عائقا لسانيّا للمترجم، فإنّه سيجد نفسه أمام عائق آخر وهو فهم طريقة تفكير الكاتب أو طريقة وقوع الأحداث التي تستدعي منه الاستعانة بحمولته المعرفيّة و معارفه السّابقة حول بعض المواضيع المختصّة

في المجال من مثل: ميكانيزمات سوق التّبادل، أو قانون العرض والطّلب كما يستدعي ذلك استحضار خلاصات علميّة ويجد المترجم نفسه في هذه الحالة مستعينا بنظريّة المعنى ونظريّة تحليل الخطاب ومجموعة أخرى من النّظريّات1.

إنّ ارتباط علم الاقتصاد بالمجتمع وطريقة تفكير أفراده، نتج عنه اختلاف في طريقة التّعبير عن الأفكار والمبادئ والمعاني الاقتصادية من مجتمع إلى آخر، والمقصود من ذلك هو اختلاف اللّغة المستعملة في الحديث عن الاقتصاد من مجتمع إلى آخر ومن فئة إلى أخرى، كلٌّ حسب طريقة تفكيره وتقديره للأشياء. وأمام هذا الوضع يجد المترجم نفسه في أحيان كثيرة عاجزا أمام اختيار المفردات والكلمات والمصطلحات المناسبة لإعادة التّعبير عن النّص في اللّغة المستهدفة: "في بعض الأحيان يجد المترجم في اللّغة الاقتصادية المتطوّرة والرّاقية نفسه في حيرة من أمره من باب اختيار المفردات الدّالة وذات المعاني الارتكازية"2. وما يتعيّن على المترجم في هذه الحالة، هو إدراك هذه الاختلافات الكائنة على مستوى الصّياغة أو المفردة بغية القضاء على حيرته في انتقاء للّفظ الصّحيح في المقام المناسب.

تجعل مشكلة تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد المترجم يقف عاجزا في أحيان كثيرة عن إيجاد المقابل تارة أو انتقاءه من بين مجموعة من المقابلات تارة أخرى. ولهذا السّبب كان على كاتب النّص الاقتصادي أو محرّره أن يكون واضحا ومحدّدا في اختيار مصطلحاته، بغية تمهيد الطّريق وتسهيله أمام المترجم الذي غالبا ما يكون مقيّدا بالوقت في ترجمته.

---

1 Voir, Michael Rechard, la metroconception entre compréhension et me-expression des textes économiques ,ollion , edBetter long. Bern 2007 – ed : 01 , p104.

2 الأخضر عزّي، دراسة تحليلية لترجمة الكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مجلة ديوان العرب. ص2.

قد لا تكون هذه المشاكل هي كلّ ما تعاني منه التّرجمة الاقتصادية، ولكنّنا حاولنا الحديث عن أهمّ ما يصادف المترجم الاقتصادي في أثناء أداءه للعمليّة التّرجميّة دون أن ننسى أنّ هناك مشاكل أخرى قد يواجهها المترجم في مجال التّرجمة الاقتصادية والتي قد يكون لها الأثر البالغ على مردوده التّرجمي. إلاّ أنّ تمتّع المترجم الاقتصادي ببعض الميزات والمؤهّلات العمليّة قد يخفّف من هذه المشاكل ويخلّصه من أخرى. إنّها مجموعة من المبادئ والحيل التي من شأنها أن تجعل مترجم النّصوص الاقتصادية ينجح في نقل الرّسالة الاقتصادية إلى المتلقّي.

4. مؤهلات المترجم الاقتصادي:

يلاحظ المتأمّل لمعظم المشاكل والصّعوبات التي تعاني منها التّرجمة المتخصّصة بعامّة والتّرجمة الاقتصادية بخاصّة أنّ معظمها ناتج عن النّقائص التي تعرفها عمليّة تأهيل المترجمين الاقتصاديين. و عليه فإنّ معظم المشاكل التي يشهدها هذا النّوع من التّرجمة يمكن معالجتها عن طريق التّأهيل الجيّد للمترجم المتخصّص في التّرجمة الاقتصادية. فاكتساب المترجم لبعض المؤهّلات اللّغوية والموضوعاتيّة يمكّنه من فكّ شفرات هذا النوّع من النّصوص التي تغزوها المصطلحات التّقنيّة المتخصّصة.

وعلى هذا الأساس يمكن للمترجم الاقتصادي أن يحقّق نجاحا باهرا ونوعيّة رفيعة من النّصوص الاقتصادية والماليّة المترجمة بطريقة محكمة وصحيحة تحقّق المعايير النّصيّة المنطوقة بها من مقروئيّة ومفهوميّة ومقبوليّة لدى المتلقّي التي غالبا ما تكون مستوياته اللّغوية والموضوعاتيّة محدودة.

وكذلك تعتبر القراءة الجيّدة عاملا من العوامل التي تقاس بها احترافية المترجم. فالقراءة الصّحيحة هي أوّل المؤهلات التي ينبغي أن يكتسبها المترجم الاقتصادي وغيره على

اعتبار أنّها المفتاح الذي يسمح له بالولوج في النّص والغوص في معناه. فالقراءة هي العثور على الطّريقة التي كتبت فيها النّص في شكله وليس في معناه. إنّ القراءة هي أن نراقب الإنتاج وليس المنتج1. إذا فقراءة المترجم حسب رولان بارت يجب أن تركّز على النّص نفسه وتحاول فهمه واستيعاب أفكاره بدلا من التّركيز على كاتب النّص ومنتجه، وهو بذلك يساند فكرة مهمّة نادى بها علماء التّناص والتّناصيّة وهي فكرة موت الكاتب بمجرد انتهاء كتابه للنّص وظهور كاتب جديد لكلّ نص مع كل قراءة أو ترجمة أو اقتباس لهذا النّص.

كما يجب على قراءة المترجم الاقتصادي أن تكون متنوّعة وعامّة وشاملة لكلّ ما يمكن أن تكون له علاقة بمجال الاقتصاد بغرض اكتساب كمّ هائل من المعارف الاقتصادية والماليّة والتّجاريّة. ومن أجل تحقيق هذه المعلومات كان ينبغي على مترجم النّصوص الاقتصادية أن يستعين بمطالعة كلّ ما يتعلّق بعلم الاقتصاد من كتب ومجلاّت ومقالات صحفيّة لاكتساب كمّ هائل من المصطلحات والمفردات الاقتصادية التي تعينه على الفهم وإعادة إنتاج الخطاب مجدّدا2.

إنّ ما يمكن أن يجعل هذه القراءة فعّالة ومنتجة هو الفهم. فعمليّة الفهم تثبت مدى قدرة المترجم على قراءة النّص قراءة صحيحة وسليمة ساعدته على فهم النّص وميكانزمات عمله. ولا يمكن للمترجم مهما بلغت أقدميّته وحرفيّته أن يشرع في عمليّة التّرجمة دون فهمه للنّص وتمكّنه من موضوعه ومن مفاهيم مصطلحاته.

فالغرض من التّرجمة أو النّقل هو إفهام الرّسالة للمتلقّي الغريب ولا يمكن لعمليّة الإفهام أن تتحقّق قبل عمليّة الفهم، فلا يستطيع المترجم أن يفهم القارئ بما لم يفهمه

1 Voir, R. Barthes l’aventure in the figaro littéraire, 27 juillet 1974, ed du Senil

2 Voir, John Delisle, l'initation à la traduction économique, p208.

هو:"Traduire c'est avant tout comprendre"1، "أن تترجم هي أن تفهم أوّلا". إنّ الفهم هو نشاط ذهني تستدعي مجموعة من المهارات والعناصر اللّغوية وغير اللّغوية:

"la compréhension d'un texte fait intervenir des connaissances aussi bien linguistiques qu'extra linguistiques"2

"إنّ عمليّة فهم نص تستدعي معارف لسانيّة وأخرى غير لسانيّة". والمقصود بالمعارف غير اللّسانيّة هو مجموع المعارف المتعلّقة بموضوع النّص نفسه والظّروف الخارجة عن اللّغة المتعلّقة بالنّص مثل المجتمع أو الفئة الموجّه لها النّص وفترة كتابة النّص وأسبابها وغيرها من التّفاصيل التي تساعد في عمليّة إنتاج النّص في اللّغة الأخرى.

يعدّ عنصر الفهم من أهمّ المؤهّلات التي ينبغي على المترجم أن يتمتّع بها ويتقنها، خصوصا إذا ما تعلّق الأمر بالنّصوص التّقنيّة واللّغة المتخصّصة التي تعني اللّغة الاقتصادية: "أمّا إذا كان النّص يعالج موضوعا تقنيّا بلغة متخصّصة، فيتعيّن على القارئ لقيام بتمرين منقسم إلى مراحل متتالية حتى يتمكّن من الفهم. وهذه المراحل هي: فك رموز الوحدات اللّغوية، البحث على الحقائق التي يشير إليها تركيب العناصر التي فهمت بشكل إفرادي عن طريق ربطها بمعلومات مكتسبة سلفا والتقاط معنى المنطوق في النّهاية"3. إذن فاكتساب مهارة الفهم والاستيعاب هما دليل على احترافية المترجم المتخصّص وتمكّنه من النّصّوص العلميّة الدّقيقة.

1FredericHoubert, problématique de la traduction économique et Financière, p9.

2 Marianne lédérére, la traduction aujourd'hui.

3 كريستين دوريو، أسس تدريس الترجمة التقنية، تر هدى مقنص، المنظمة ص112.

يجب على المترجم أيضا أن يعرف كيفيّة تحديد الوظائف اللّغويّة التي تحويها النّصوص. إنّه مجبر على تعيين الوظائف في البداية بعد عمليّة القراءة والفهم. وأن يحرص على عدم وجود خلل في تحقيق الوظيفة اللّغوية نفسها في اللّغة المستهدفة. وإلّا وصفت ترجمته بالفاشلة، أو الخاطئة وغير المقبولة.

يعتبر غياب التّكافؤ الوظيفي دليل على اهتمام المترجم بالنّص الهدف وإهماله للنّص الأصل والمقصود بذلك مستوى الأسلوب والاستعارات والكنايات. إنّه الشّبكة التي يتوصّل إليها المترجم الذي لا يرى سوى عمق أو النّص أو مضمونه متناسيا الأسلوب والتّركيب اللّغويّين وغيرهما من العناصر التي تسهم في بناء الوظيفة اللّغويّة للنّص، ملوّثا بذلك الرّسالة ومشوّها مناها الأصلي1.

فتحقيق التّكافؤ الوظيفي في اللّغة المستهدفة هو شرط من شروط التّرجمة الصّحيحة فلا يجب أن يهمل المترجم كلا النّصّين الأصلي والمستهدف ويراعي العناصر اللّغوية المكوّنة للوظيفة اللّغويّة في كلا النّصّين.

هناك مهارة أخرى ينبغي على المترجم المتخصّص سواء في الاقتصاد أو في ميادين أخرى أن يتمكّن منها، وهي ضرورة حسن التّصرف مع بعض النّصوص التي تشوبها بعض الأخطاء اللّغوية والأسلوبيّة وغيرها من الأخطاء. إنّنا لسنا بصدد إصدار حكم جزاف على بعض المقالات الصّحفيّة الاقتصادية المنشورة في الجرائد والصّحف الاقتصادية أو مواقع الأنترنت المتخصّصة في الاقتصاد، ولكن علينا أن نشير إلى أننا نلاحظ فيها وبكثرة مجموعة من الأخطاء الشّائعة سواء على مستوى اللّغة أو على مستوى التّركيب أو على مستوى الأسلوب.

1 Voir, Michael Rechard, la metroconception entre compréhension et me-expression des textes économiques, p104.

ولا ينبغي على المترجم أن يرتكب الأخطاء نفسها، بل يجب عليه أن يكون فطنا في التّعامل معها: "ومع ذلك ينبغي أن يكون له أسلوب غير منحطّ وغير مملّ وله طابع شخصي، وبإمكان الأصل أن ينطوي على السّهو والأخطاء الكتابيّة لكنّ ذلك لا يغتفر للمترجم. ومع ذلك يجب عليه أن يعرف كيف يبقى في كل لحظة وفيّا لنهج الأصل، كما ينبغي أن يكون تدخّله خفيّا"1، ومنه فإن حسن تعامل المترجم المالي والاقتصادي مع هذا النّوع من النّصوص يعتبر قمّة الاحترافية والتّأهيل.

يعتبر المصطلح عماد النّص الاقتصادي مثله مثل النّصوص المتخصّصة الأخرى. لكن هذا المصطلح، ولأسباب عديدة، شكّل ولا زال يشكّل عائقا أمام المترجم الاقتصادي وسببا في الصّعوبة التي تشهدها التّرجمات الاقتصادية. ويعتبر البحث التّوثيقي طريقة ناجعة ومهمّة في فكّ شفرات هذا المصطلح وتوضيحه وتفسيره للمترجم ومن ثمّ للقارئ.

إنّ المترجم الاقتصادي كثيرا ما يجري بحثا توثيقيّا معمّقا؛ ولكن ظروف عمله وخصوصا عائق الزّمن لا يسمحان له بجمع كمّ كبير من المعلومات حول معظم أو كل المصطلحات المذكورة في النّص، فنجده يقوم ببحث توثيقي آني لحل مشكلة المصطلح أو العبارة الاصطلاحية التي هو بصدد ترجمتها2. و في هذه الحالة يكون لذاكرة التّرجمة أهمية قصوى حيث يتمكّن المترجم من تسجيل و حفظ المقابلات التي يجدها من أجل استعمالها مرّة أخرى.

يلجأ المترجم إلى هذا البحث التّوثيقي من أجل حل العديد من المشاكل المتعلّقة بالمصطلح، ويقترح العاملون في حقل التّرجمة ما يسمّى بالجذاذة المصطلحيّة التي تحتوي

1 إدموند كاري، الترجمة في العالم الحديث، ترجمة عبد النبي ذاكر، ص52.

2 Voir, Christinne Durieux, la recherche Terminologie en traduction pour une approache hypertextuelle, Meto, Vol. 42, N04 1997, p677. www.Erudit. Org.

على المعلومات الخاصّة بالمصطلح وبظروف نشأته وعوامل تطوّره واستعمالاته. يجب أن يشكّل البحث التّوثيقي عنصرا مهمّا في عمليّة تأهيل المترجم المتخصّص وتكوينه بغية الإحاطة بتفاصيل المصطلح المهمّة والمساعدة في بناء الفكرة والنّص.

خلاصة القول و اعتمادا على ما جاء به جون دوليل يمكننا تلخيص الكفاءات والمؤهّلات التي يجب أن يتميّز بها المترجم الجيّد في أربعة كفاءات هي:

1/ الكفاءة اللّسانيّة: وهي معرفة قواعد النّظام اللّغوي للّغتين الأصل والهدف و إتقانها.

2/ الكفاءة الموسوعيّة: وهي معرفة العالم ومكوّناته الفيزيائيّة والفكريّة

3/ الكفاءة الفهم: القدرة على تأويل النّص وتفسيره.

4/ كفاءة إعادة التّعبير: بالقدرة على التّحكّم في تقنيات التّعبير والتّحرير 1.

وإذا ما اكتسب المترجم هذه المؤهّلات والكفاءات فإنّه سيكون بإمكانه السّيطرة على النّص والتّمتع بنقله إلى اللّغة المستهدفة دون أيّة مشاكل أو صعوبات تذكر.

5. إشكاليّة ترجمة المصطلح الاقتصادي:

بعد أن تعرّضنا لبعض المشاكل التي تعاني منها التّرجمة الاقتصادية وتحدّثنا عن بعض أسبابها ونتائجها على فعل التّرجمة، تبيّن لنا أنّ المعضلة الأكثر صعوبة وتعقيدا في ترجمة هذا النّوع من النّصوص هي معضلة المصطلح أو التّعابير الاصطلاحية التي تحمل في طيّاتها أكبر نسبة ممكنة من المعنى الكلّي أو العام للنّص. إنّ المصطلح إنّما يكتسب أهميّة كبرى في النّص الاقتصادي وعلى هذا الأساس ينبغي لمحرّر النّص الاقتصادي ومترجمه أن يأخذ بعين الاعتبار في أثناء عمليّة تحريره أو ترجمته للنّص الاقتصادي.

1 ينظر سعيدة كحيل، كيف تكون مترجما للمؤسسة، مجلة المترجم، العدد 24 جويلية، سبتمبر 2011، ص27.

وكذلك تدريس التّرجمة يخدم المصطلح لأنّ ترجمة المصطلح من أهمّ وسائل استنباطه وإيجاده، إن لم تكن من أهمّها في الوقت الحاضر"1 فتعلّم تقنيّات التّعامل مع المصطلح الاقتصادي هي واحدة من الطّرق التي يمكن من خلالها التّمكّن من التّرجمة الاقتصادية وتعلّمها، لأنّ المصطلح إنّما هو نصيص يختزل نصّا كاملا بأفكاره ومعلوماته ورسائله التّواصلية.

إنّ الفوضى المصطلحيّة وعدم توحيد المصطلحات وتقييسها وتعدّد المفاهيم والاشتراك اللّفظي هي مشاكل متنوّعة تعاني منها ترجمة المصطلح الاقتصادي مثلها في ذلك مثل باقي لغات التّخصّص. وبوصف اللّغة الاقتصادية لغة حيّة نامية ومتطوّرة ومواكبة لعصر النّهضة والتّطوّر والتّغيّرات الحاصلة في علم الاقتصاد فإنّ التّغيّرات الحاصلة في مصطلحاتها تعقّد عمليّة ضبط المصطلح الاقتصادي.

يتحمّل المحرّر الاقتصادي جزءا من المسؤوليّة بوصفه المركّب الأوّل للنّص قبل أن يصل هذا النّص إلى المترجم أو القارئ: "على المحرّر الاقتصادي أن يعرف المصطلح المتخصّص الذي هو بصدد استخدامه وذلك بغرض التّوضيح، فعلية دائما أن يتكرّر أنّ هذه المصطلحات لا تزال تمثّل شفرة غامضة بالنّسبة لمعظم النّاس، لذلك يجب عليه أن يفكّ رموز هذه الشّفرة"2، لأنّ أصعب مشكلة يمكن أن يواجهها المترجم في ترجمته للمصطلح هي مشكلة الفهم، لأنّ غاية النّقل هي الإفهام فكيف ستحقّق هذه الغاية إذا لم يستوعب المترجم هذا المصطلح.

1 محمد الديداوي، منهاج المترجم، ص133.

2 عصام رفعت، فن وأساليب الصحافة المالية والاقتصادية، ص3.

يواجه المترجم العربي في كثير من الأحيان نصوصا حرّرها مختصون يستخدمون للحديث عن مجال تخصصهم أداة مفهومية يرون أنّها ضرورية لنجاح تحليلهم، يلجؤون أيضا إلى عبارة مختصّة توفّر للمعلومة العلميّة الصّرامة المطلوبة1. إنّ استخدام المصطلحيّين لهذه المصطلحات الدّقيقة يصعّب على المترجم عمليّة استيعابها وفهمها، وهذا ما يفرض عليه اللّجوء إلى طريقة خاصّة في التّعامل مع المصطلحات الدّقيقة. تتولّد المصطلحات في مجال الاقتصاد بصفة يوميّة تقريبا فلا يكاد القارئ أن يتعرّف على مصطلح ويتمكّن من فهمه واستعماله حتى يولد مصطلحا آخر يحمل مفهوما آخر، ينبغي على القارئ والمترجم فهمه وحسن التّعامل معه.

إنّ مبدأ الاصطلاح هو المصطلح الواحد للمفهوم الواحد، وذلك يعني التّطابق بين المفهوم والمصطلح الدال عليه دون وجود مفهوم ثابت للمصطلح الواحد أو مصطلح ثان للمفهوم الواحد. ولكنّ مشكلة تعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد تسبّب عدم التّوحيد وتعدّد المقابلات للمصطلح الواحد: "إنّ مقتضيات العصر الحديث، فرضت ضرورة التّطابق الأحادي من المصطلحات اللّغويّة والمراجع التي تحيل إليها فاللّغة المرجعيّة يجب أن تضمّ رصيدا من الكلمات والمصطلحات بقدر عدد العناصر المحال إليها في العالم المحسوس والمدرك"2 لأنّ الفوضى وعدم التّنظيم في تخزين المصطلحات وتنظيمها يجرّ إلى الفوضى في استعمالها وهو الرّاهن الذي تعاني منه التّرجمة المتخصّصة في الدّول العربيّة ومن مثلها التّرجمة الاقتصادية.

1 ينظر محمد أحمد طجو، محمد خير البقاعي، الترجمة المتخصصة فرنسي عربي، مقال على شبكة الأنترنت، 2014/08/08، ص2.

2 خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي، الحدود والآفاق، مجلة دراسات، www.atida.org، ص1، أفريل، 2014.

إنّ التّعامل مع المصطلح يفرض على المترجم أن يكون على بيّنة منه وأن يلتزم بمعرفة دخيلته المعنويّة واللّغويّة والإحاطة بملابساته1 وذلك بغية فكّ شفراته والوصول إلى لبّه وبالتّالي اختيار المقابل الأنسب له من بين قائمة المقابلات التي غالبا ما تضعها أمامنا القواميس المتخصّصة بمجرّد الشّروع في عملية البحث عن المقابل.

لا ينفكّ المترجم يحارب مشكلة تعدّد المقابلات للمصطلح الواحد حتى تواجهه مشكلة انعدام المقابل تماما، ففي بعض الأحيان يجد المترجم نفسه مجبرا على أخذ مكان المصطلحي الذي من واجبه توليد المصطلحات أو صناعتها، لأنّه مضطر إلى إنجاز التّرجمة بطريقة دقيقة تسمح للمتلقّي بفهم النّص المترجم كما فهمه المتلقّي الأصلي، وعلى هذا الأساس يكون المترجم مجبرا لا مخيّرا على صناعة المصطلح وتوليده.

قد تلتبس بعض المصطلحات الاقتصادية على المترجم في معناها وبالتّالي تصعب عليه عمليّة نقلها من مثل مصطلح "Univers" الإنجليزي الذي هو في اللّغة الإنجليزية الأسواق العالميّة التي تشكل جزءا من فئة الأسواق الجديدة التي برزت في الاقتصاد الحديث Les marchés Emengew مثل دول أمريكا اللّاتينيّة ولا يمكن وضع المصطلح الفرنسي Univers مقابلا له2.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ مشكلة الاشتراك اللّفظي La polysémie تعدّ من العوائق التي تتعب كاهل المترجم الاقتصادي من مثل قولنا "Community" التي تعني فئة أو مجتمعا ما، والتي تتعدّد مقابلاتها العربيّة مثل طائفة أو اتحاد، وإلى جانب ذلك تعاني المنظومة المصطلحيّة من مشكل التّرادف Synonyme الذي يظهر في اللّغة العربيّة بوجه

1

2 Voir, FredericHoubert, problématique de la traduction economique et financière.

خاص، فلكلّ قطر مفرداته ومصطلحاته التي يستعملها في التّعبير عن مفاهيمه من مثل مصطلح management الذي يترجم في المشرق بـ"الإدارة" أما في المغرب بـ"التدبير"1.

تبقى مسألة تقبّل هذه المصطلحات من قبل المستخدمين والقرّاء مسألة تنسيق بين الهيئات المختصّة وأهل الاختصاص حتى يقبله المستخدمون له. ويجب على المترجم أن لا يقف حائرا عاجزا أمام هذه المشاكل بل يجب عليه السّعي إلى حلّها والبحث عن طريقة أو وسيلة لسدّ الثّغرات التي تخلقها هذه المشاكل والعوائق. إنّ المصطلح الاقتصادي هو مصطلح دقيق ومتخصّص يتطلّب الدّقّة والوضوح في نقله إلى اللّغة المستهدفة. كما تعتبر التّرجمة الجيّدة لهذا المصطلح دليل على احترافية المترجم وتمكّنه من النّص الاقتصادي.

1 ينظر محمد الديداوي، الترجمة والتواصل، ص58.

الفصل الثاني

آليتا التّوطين والتّغريب في التّرجمة

المبحث الأوّل
أهمية التّوطين والتّغريب في تفعيل الحوار بين الثّقافات

تختلف أفكار النّاس واعتقاداتهم باختلاف حضاراتهم وعرفهم الذي يؤمنون به. فلكلّ شعب من الشّعوب حضارة معنيّة وتقاليد خاصّة تميّزهم عن بقيّة الشّعوب ، بل إنّ كلّ فئة أو قبيلة أو مجموعة من البشر مهما كانت صغيرة ومهما كان أعضاءها قليلون إلّا أنّها قد تتمسّك بمجموعة من المبادئ وتبني حياتها اليوميّة على أساسها . فشعوب العالم على اختلاف توجّهاتهم وانتماءاتهم السّياسية والاجتماعية والدّينيّة ، يسعون إلى تطوير ثقافاتهم وحضاراتهم وإعطاءها مكانة رفيعة بين المجتمعات الأخرى التي تختلف عنها.

تبني الشّعوب ثقافاتها على أساس مجموعة من التّجارب والوضعيّات التي تصادفها في حياتها اليوميّة. فالثّقافة والحضارة والقيم والمبادئ والعادات والتقاليد لم تولد مع الإنسان بل اكتسبها من خلال تجاربه القاسيّة أحيانا في مواجهة هذه الحياة. فالإنسان البدائي الذي كان يرتدي أوراق الأشجار ليستر بها عورته، ويصطاد الحيوانات ليتغذّى بها ويستعمل إشارات يديه أو صوته أو الرّسومات على جدران الكهوف من أجل التّواصل ، لم يكن يتصوّر أنّ هذه الممارسات البسيطة في حياته اليوميّة ، ستصبح يوما محطّ أنظار الباحثين والمؤرّخين في جميع أنحاء العالم. إنّه لم يكد يدرك أنّها بوادر عصر من النّهضة والتّقدم والازدهار في حياة الإنسان.

تعتبر العناصر الثّقافيّة والحضاريّة عاملا مهمّا في تحديد هويّة الفرد وتمييزه عن غيره من الأفراد. فهي تجعل منه مستقلّا بذاته ، معتزّا بها غير مستعدّ في أحايين كثيرة لتغييرها أو استبدالها بعناصر أخرى قد تشوّه ثقافته أو حضارته التي فطر على احترامها والدّفاع عنها والحفاظ عليها من كلّ غريب أو دخيل. وينبغي علينا الاعتراف بأنّ هويّة الأفراد إنّما تتوضّح و تظهر للعيان عن طريق عاداته وقيمه التي يعيش عليها، ومعنى ذلك أنّه لا يمكننا التّفريق بين العربي والفرنسي مثلا أو الآسيوي أو الأمريكي إلّا بعد النّظر والتّعرف

على ثقافة كلّ من هؤلاء الشّعوب والتّوغل في معرفة ممارساتهم الثّقافيّة والحضاريّة والاجتماعية والعقائديّة

تعتزّ المجتمعات على اختلاف مشاربها الحضاريّة والتّراثيّة بهذه القيم والمبادئ، على أساس أنّها لم تخلق من العدم، بل هي نتاج سعيهم الحثيث في التّطوّر والتّقدّم لجعل حياتهم أسهل وأكثر ليونة من السّابق. بل هي أحيانا نتاج مجموعة من الحروب والصّراعات والقتالات القويّة لإثبات الذّات. إنّهم يعتبرونها وساما على صدر كلّ فرد منهم، يتذكّر كلّما نظر إليه بأنّه ينتمي إلى مجتمعه، وحضارته وثقافته وقيمه التي يعتبرها أسمى القيم و أرفعها مكانة بين جميع ثقافات العالم و حضاراته.

فعلا إنّ هذه الثّقافات والحضارات التي تختلف من وطن لآخر إنّما هي نتيجة كفاح مستمرّ ورغبة دائمة في جعل حياة الفرد أسهل وأجمل، هي أيضا نتيجة صراع دام طويلا اختلفت أطرافه، فتارة كان بين الفرد وحياته القاسية ، وأخرى كان بين الفرد وأخيه الفرد وتارة ثالثة كان بين الفرد وكل غريب أو دخيل يسعى إلى ولوج حضارته النّقية وتلويثها.

لا ينكر رقيّ وأهميّة وثراء الثّقافة العربيّة إلا جاحد.إنّها من بين أهمّ وأعرق الثّقافات والحضارات العالميّة، بل هي كانت في فترة من الفترات منبع إلهام ومصدر ثراء وتنوّع لثقافات أخرى مختلفة عبر أنحاء العالم. إنّها نتاج عصور طويلة من النّهضة والتّطور والتّربع على عرش العلوم والآداب وغيرها.

لقد انعزلت الثّقافة العربيّة على نفسها فترة معيّنة لتحافظ على خصائصها وتحميها من الاختلاط. فباتت ترفض كلّ حوار أو لقاء مع أيّ ثقافة أو حضارة أخرى تختلف عنها خشية التّأثّر بها أو التّأثير فيها. ولكنّ الزّمن تغيّر بعدها وعرف الإنسان أنّ الثّقافة إنّما تكبر وتتوسّع عندما تنتشر ويعرفها الجميع ،حتى الغرباء.

أصبحت الثّقافات إذن تتحاور وتتلاقح وأصبح الأخذ والعطاء بينها مبدأ لا يمكن التّخلي عنه، غير أنّه لم يكن بموافقة الجميع ، فلا زال هناك من يدعون إلى الحصار أو العزلة بغية الحفاظ على الثّقافات وحمايتها من الغريب الذي يمكن أن يختلط بها .هناك من يرفض مبدأ التّأثير والتّأثر بين الحضارات والثّقافات ،وهناك من يؤيّده ويجعل منه مبدأ مهمّا للتّبادل الثّقافي والحضاري بين الشّعوب.

وتكمن الإشكاليّة هنا فيما إذا كان الحوار بين الثّقافات وقبول الآخر عاملا لتقدّم الحضارة أم أنّه عامل لتلويثها وفقدانها لهويّتها الأصليّة ؟ هل على الشّعوب أن تقبل الآخر كما هو في طيّات ثقافتها وحضارتها وتراثها والابقاء عليه أصيلا ؟

1. التّرجمة والمثاقفة:

بعدما نجحت الشّعوب في بناء ثقافتها الخاصّة وتشييد حضارتها المتأصّلة في التّاريخ ،وأثبتت هويّتها الخاصّة بها وأسّست مبادئها وقيمها المتفرّدة عن البقيّة ،فرضت على نفسها عزلة الغاية منها الحفاظ على هذه الثّقافة والحضارة وأصالتها وحمايتها من الاختلاط مع غيرها من الحضارات لأن ذلك كان يعني بالنّسبة لهم أن تفقد ثقافتهم السّامية عذريّتها وتختلط بثقافات أخرى أقلّ سموّ ورفعة. هكذا كان النّاس يفكّرون،فعاداتهم وآدابهم وعلومهم تقتصر عليهم فقط وهم وحدهم من يحقّ لهم الانتفاع بها والاستفادة منها. لم يكونوا يظنّون أنّها أنانيّة واضحة من قبلهم، بل يعتقدون أنّه من حق كل قوم أن يحتفظوا بحضارتهم لأنفسهم بوصف ذلك علامة من علامات العزّة والشّرف والعظمة والأصالة والحفاظ على الهويّة الوطنية.

غير أنّه وبعد مرور الزّمن على هذه الثّقافات والحضارات المنعزلة أصبحت هذه الحضارات لا تتحرّك من مكانها، وإنّها الأدب نفسه و العلوم نفسها و الطّابع نفسه رغم مرور الزّمن وتغيّر الأجيال. إنه المنطق نفسه يحكم القوم على الرّغم من التّغيّر الذي شهدته الحضارات

المجاورة والتي كانت متفتّحة على غيرها من الحضارات. جاءت الغزوات والحروب واستعمرت الشّعوب شعوبا أخرى واستوطنتهم وتزوّجت وأنجبت منهم فكان لابدّ من الاختلاط العميق بهم وكان لابد على المغلوب أن يتبع سيرة الغالب ويقلّد طبائعه وأخلاقه وتصرّفاته.فهو الأقوى وهو الأكثر تطوّرا، ورغبة من المغلوب في الاقتداء بغالبه كان عليه تقليده و السّير على خطاه . و بعد هذا الاختلاط بدأت الحضارات بالتّقدم والتّطور والتّغيّر نحو الأفضل.

لا يقتصر مفهوم الثّقافة على مجال المعاني والقيم فحسب إنّما تشمل السّلوك وكافّة النّشاطات الفكريّة والاجتماعية والممارسات اليوميّة من تربية وتعليم وتنمية وحضارة ومأكل وملبس وآداب وفنون. وهكذا تنقّل الإنسان من مفهوم الثّقافة إلى مفهوم المثاقفة أو التّثاقف الذي ظهر في أواخر القرن التّاسع عشر في حقل الأنثروبولوجيا وهو مصطلح فضفاض يصعب حصره وتعريفه، فهو يفيد في الوقت نفسه الاستيعاب الثّقافي للثّقافات الأخرى والتّحوّل الثّقافي إليها ، والانصهار والذّوبان الثّقافي فيها حسب الأوضاع التي نشأ فيها هذا اللّفظ. [1]

إنّ دراسة مجموعة العلاقات والصّلات والتّدخّلات الحاصلة بين الثّقافات المختلفة يساعد على فهم الظّاهرة والتّمكن من مفهومها وحصره. وكذلك التّمعن في المراحل التي تمرّ بها عمليّة المثاقفة أو فعل التّثاقف يجعله أوضح وأكثر سهولة في الاستيعاب. ويمكن تلخيص مراحل التّثاقف بين الحضارات والثّقافات كالتّالي:

1 تريا اقبال – الترجمة و المثاقفة – من كتاب ل محمود أمين عبد ربه – فن الترجمة والتنوع الثّقافي – ط1 دار الكتاب الحديث د ن – ص287– 288 – 289.

1- مرحلة الاصطدام و المواجهة:

-إنّها مرحلة أولى يحدث فيها نوع من أنواع التّعارف بين الحضارة المستقبليّة والحضارة المهيمنة.

2- مرحلة الضّبط:

- مع استمرار التّواصل تقوم الحضارة المستقبلة بفرز بعض جوانب الثّقافة المهيمنة وإدماجها في المشهد الثّقافي الجديد الذي يكون في طور التّكوين و التّشكيل.

3- مرحلة الانصهار والدّمج :

بما أنّ الأخذ بين حضارتين لا يكون أحاديا فإنّ هذا التّبادل يسفر عن هويّة جديدة توفّق بين قيم الثّقافتين.[1]

تعتبر التّرجمة واحدة من أهمّ العوامل التي تساعد على عمليّة التّثاقف . ومنذ أن يبدأ الشّعوب في ترجمة تراثها وثقافتها بدأت عمليّة المثاقفة في التّطور والانتشار. فباتت الآداب والفنون والعلوم تنتقل من لغة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى.

فالتّرجمة هي الوسط الذي من خلاله تتلاقح الثّقافات وهي الجسر الذي تسير عليه أفكار وقيم وتراث قوم ما نحو قوم آخرين. ولعل ثراء الثّقافة العربيّة بعدما تمّت ترجمة أعمال أدبيّة وفنيّة يونانيّة أو فارسيّة هو الدّليل على ذلك ، فلقد عرفت الحضارة العربيّة انتعاشه كبيرة بعدما سمحت لمجموعة الحضارات الأخرى بالاختلاط بها على الرّغم من وجود من يعارض ذلك . بل وينكر هذه الانتعاشة ويتّهم كل من ساهم فيها بالخيانة والذّل أحيانا .

1ينظر المرجع السابق ص 288 - 289

وخلاصة القول أنّه من البديهي جدّا أنّ تحدّث المثاقفة شيء من التّغيير في الأنماط والأساليب الثّقافيّة للمجتمعات ذات الثّقافات المختلفة سواء كانت هذه التّغيّرات طفيفة إذا ما تعلّق الأمر بحضارات متقاربة الثّقافات أو جوهريّة إذا ما كانت القيم الحضاريّة والثّقافيّة المتّصلة ببعضها متباينة وشديدة الاختلاف والخصوصيّة.

ينطلق مبدأ المثاقفة من الانفتاح على الغير واكتشاف عالم جديد يدعو إلى التّلاقح والتّبادل وقبول الدّخيل عن طريقة لقاء حضارتين الذي يمرّ بالضرورة عبر تقابل لغتين وهو ما تحقّقه عمليّة التّرجمة عند نقل النّصوص التي تحتوي على شحنات وأبعاد ثقافيّة وتراثيّة وحضاريّة من لغة إلى أخرى ، بل من عالم إلى عالم آخر أكثر اختلافا وأشدّ تباينا عن الثّقافة الأصليّة التي ورد فيها النّص الأصلي.

2. الثّقافة الاقتصادية في المجتمع :

تختلف أنواع الثّقافات وتتعدّد في المجتمع الواحد فتجد الثّقافة السّياسيّة والثّقافة الدّينيّة والثّقافيّة التّاريخيّة والثّقافة الاقتصادية ، وذلك بحسب المجالات والميادين التي تحتاجها المجتمعات في تكوينها .كلّ مجال من المجالات التي ذكرناها تحتاج إلى أن يكون المواطن ذو ثقافة فيها كي يستطيع أن يتعايش مع أفراد مجتمعه ويصبح بإمكانه فرض نفسه وتسهيل عمليّة الاندماج في المجتمع والتّعاطي مع أفراد هذا المجتمع وجماعاته . فالحياة الاجتماعية هي عبارة عن سلسلة متكاملة من المعارف والمعلومات التي ينبغي على المواطن أن يعرفها حتى يحترمها ويسّهل عمليّة تطوّر مجتمعه وازدهاره وتعاطيه مع المجتمعات الأخرى المجاورة.

نعني بالثّقافة الاقتصادية ، أن يكون الفرد والمجتمع مثقّفا اقتصاديا ، ويكاد يتّفق العلماء المعنيّون ، على أنّ الاقتصاد يشكّل حجر الأساس في تطوّر الدّول والمجتمعات ويؤكّد هؤلاء معادلة تقول : كلّما كان الاقتصاد قويّا متبيّنا ومتوازيا ، قائما على العلميّة

والحرفية كلّما كانت الدّولة أقوى وأكثر تطوّرا. و لما كان الأمر كذلك كان على المواطن الصّالح أن يسعى إلى اكتساب ثقافة واسعة في مجال الاقتصاد بغية المساهمة في تطوير مجتمعه واقتصاده أو على الأقل عدم الوقوف حجر عثرة أمام مركب التّطور والازدهار.

لكي يكتسب المواطن ثقافة اقتصادية عليه أن يحاول التّطلّع إلى ما هو جديد ومحدث في الاقتصاد الذي يعتبر ميدانا مليئا بالحيويّة والتّجديد ، فهو لا يتوقّف على احتضان مبادئ اقتصادية جديدة ومصطلحات اقتصادية أكثر جدّة وغرابة أحيانا ، لذلك كان على المواطن أن يواكب هذه الجدّة كي يتمكّن من تسيير ذاته وعائلته بطريقة صحيحة تسمح له بتحقيق التّكامل الاقتصادي العائلي الذي ينقل بعدها إلى المجتمع ككل. إنّ الثّقافة تؤدّي وظيفة مهمّة جدّا في عمليّة التّنمية الاقتصادية والاجتماعية إنّها بمثابة الرّكيزة الأساسيّة في تحقيق النمو الفكري الاقتصادي الجيّد للأفراد والجماعات الاجتماعية.

تتمثّل الثّقافة الاقتصادية أيضا في اكتساب الفرد لسلوك اقتصادي حسن مبنيّ على ثقافة تجاريّة وماليّة عالية ،وكذا عليه أن يتعلّم طرق الاستهلاك الصّحيحة والتي تحيله من الاستهلاك إلى الإنتاج تشمل هذه الثّقافة الكوادر والنّخب التي تقود المجتمع ، وليس فقط المواطن البسيط" علما أنّ الثّقافة الاقتصادية ينبغي أن تكون شاملة لأنّ الجميع يحتاجها، بما في ذلك المثقّفون أنفسهم"[1] . من هنا تبرز قيمة المواطن المثقّف اقتصاديا بوصفه اللّبنة الصّغرى لبناء مجتمع مثقّف في مجال الاقتصاد، وهو ما يسمح بنشأة قادة اقتصاديين مميّزين.

إنّ معرفة المواطن للأوضاع الاقتصادية التي يعيشها بلده، وقدرته على فهم ما يحصل في الأسواق المحليّة والعالميّة يساعده على حسن التّدبير الاقتصادي داخل عائلته

1 Télérama– me /nabara – neurs – le 03/10/2016 à 21.16

أوّلا وفي وسط الجماعة ثانيا، لأنّ التّنمية الثّقافيّة تسهم مساهمة قويّة وشديدة ومباشرة في النّمو الاقتصادي[1]. يستطيع المواطن المثقّف أن يتحيّن الفرص الاقتصادية ويجيد إدارة استمارته مهما كانت بسيطة وصغيرة . ويمكنه كذلك التّحكم في مشاريعه الماليّة ومدّخراته ويحسن التّصرف بها. كما أنّ المواطن المثقّف اقتصاديا يزيل همّا كبيرا عن الدّولة في مجال التّوعية المستمرة.

تأثر الثّقافة الاقتصادية الواسعة لدى الفرد على المجتمع تأثيرا إيجابيّا واضحا. يتبدّى للعين من خلال المظاهر الاجتماعية العامّة ، فهي تحسّن طرق التعامل للمواطن مع التّطورات السّريعة والكبيرة في عالم الاقتصاد في جميع الأنشطة مثل حركة الاستثمار والادخار واستخدام البطاقات الائتمانيّة والدّخول في أسواق رأس المال والمضاربة بالأسهم والسّندات ..... إلخ. حيث يصبح بإمكان الفرد أن يدبّر تعاملاته الاقتصادية بدون صعوبة تذكر ، بل يصبح محترف في تصيّد الفرص والمناسبات لإثراء وتطوير تجارته.

وتساعد الثّقافة الاقتصادية المواطن على اختيار الفرص المهمّة لاستثمار مدّخراته وتوسيعها. وتشكل الثقافة الاقتصادية عاملا أساسيا في فهم العلاقات التّجاريّة الخارجيّة وحركة الاستيراد والتّصدير والتّأثيرات السّياسيّة الضّريبيّة والجمركيّة. وتساعده في عمليّة فتح الاعتمادات وتعلّمه الاحتراس والحيطة من الأزمات الاقتصادية بأنواعها ، لأنّ المواطن عندما يكون على دراية بأوضاع السّوق وتقلّباته يمكنه توقّع ما قد يحصل بعد ذلك.ومنه فإنّ الثّقافة الاقتصادية عند المواطن هي عامل مهمّ من عوامل التّطور والقّوة الاقتصادية للبلد، ولكن المشكلة هي كيف تنقل هذه الثّقافة إلى لغة أخرى جزاء التّرجمة

زينب الطحان – ما المقصود بالثقافة الاقتصادية مجلة موقع العائلة – 2016/10/04

www.lafomille.IB.2015/11/011

3. المتلقّي و حوار الثّقافات :

عند حديثنا عن الثّقافة في البداية، قلنا أنّها مجموعة القيم والمعارف والمهارات التي يتمتّع بها الفرد في المجتمع. إنّها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأفراد، فالفرد هو الذي يبني هذه الثّقافة ويطوّرها مع مرور الزّمن، لأنّه يعتبرها مقوّما هامّا في بناء شخصيّته وهويّته الاجتماعية. ولكن التّساؤل الذي خطر على بالنا هو إلى أيّ مدى يكون هذا الفرد مستعدّا للتّأثّر بالآخر من أجل إثراء ثقافته ؟ وهل هو مستعدّ للتّحاور مع الآخر القريب والبعيد عنه كلّ البعد من أجل الرّقي بثقافته ونفض الغبار عنها ؟ أم أنّه سيكتفي بما ينتجه هو من معارف ومهارات وعلوم وفنون بغية الحفاظ على ثقافتها الأصليّة ؟

للإجابة على مجموع هذه التّساؤلات يجب علينا أوّلا أن نحدّد مفهوم الحوار الذي ينبغي أن يكون بين الثّقافات. وماهي أدواته ومبادئه على الأقل ؟ . فالحوار إنّما يختلف باختلاف المادّة التي يناقشها وكذا باختلاف أطراف هذا الحوار ومدى توافقهم أو اختلافهم. إنّه يختلف باختلاف الهدف منه . هل يهدف هذا الحوار الثّقافي والحضاري إلى إثراء الثّقافات وتبادل المعارف والفنون والعلوم ، أم أنّه يسعى إلى تبيان نقاط الضّعف في بعض الثّقافات ، ونقاط القّوة في البعض الآخر بغية تفضيل حضارة عن حضارة أو مجتمع عن مجتمع آخر ، بكلمة أخرى ، هل هذا الحوار هو بناء منتج أم أنّه حوار لاذع يهدف إلى احتقار بعض الثّقافات والحطّ من قيمتها.

وهناك نوع آخر من التّساؤل الذي يجب أن نطرحه وهو هل يقصد بالحوار بين الثّقافات ذلك الحوار الذي يتمّ من خلال التّرجمة ؟ وهل يقصد به حوار ثقافتنا العربيّة والشّرقيّة مع الثّقافات والحضارات الأخرى مثل الثّقافة اليابانيّة والصّينيّة وغيرها أم أنّه حوار بين الثّقافة

العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة فقط [1]. وإذا ما كان هذا هو المقصد فعلا فالمشكلة تصبح أعمق وأكثر حدّة . لأنّ التّساؤل بعد ذلك سيتحوّل إلى تساؤل عن عدد الكتب والأعمال المترجمة إلى العربيّة ومنها نحو اللّغات والثّقافات الأخرى ؟ إنّه لعدد قليل جدّا مقارنة بما يحصل بين الدّول العربيّة من تبادل وتثاقف . والأدهى والأمرّ من ذلك هو ما إذا كان الحوار بين ثقافتنا والثّقافات الأخرى الذي يتمّ عبر المترجمين والمثقّفين غالبا يحلّ مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والسّياسيّة ويفعّل علاقتنا مع الآخر ؟

يعتبر المتلقّي الكنزة الأساسيّة لأيّ نوع من أنواع الحوار. لأنّه هو الذي يقيّم هذا الحوار وهو الذي يختار ما الذي يأخذه من غيره وما الذي يتركه.كذلك يختار ما الذي يعطيه لغيره وما الذي يحتفظ به. إنّ المتلقّي يختلف باختلاف المجتمعات ، فهناك مجتمعات ترحّب بهذا النّوع من التّلاقح والأخذ والعطاء بين الثّقافات وهناك من ترفضه رفضا قاطعا. إلّا أنّ الواقع المعاش يفرضه ويجعل منه ضرورة ملحّة : " إنّ التّعبير المتداول اليوم الذي يصف العالم بالقرية الصّغيرة أصبح من الأدبيّات التي أنتجتها العولمة الإعلاميّة ، وبهذا التّعبير نتمكّن من ملامسة مستويات الاندماج والانفتاح التي أصبحت تتمّ بين كل المجتمعات بما فيها الانفتاح الثّقافي "[2] فقد يعتبر البعض أنّه الاختيار أمام المتلقّي المتعصّب الذي يريد العزلة الثّقافيّة .

قد يرغب المتلقّي بالحفاظ على الثّقافة وعدم اختلاطها بالثّقافات الأخرى لأنّه يرفض كلّ غريب فيها مهما حاول المختصّون توطينه أو ضمّه إلى هذه الثّقافة. وذلك لأنّه يعتبر أنّ

1 محمود أمين عبد ربه وآخرون – فن الترجمةوالتّنوع الثقافي – الترجمة من التفاعل الى الفعل الثقافي – بول شاؤول– دار الكتاب الحديث –ط1– ذ ت – ص 178

2 تيسير شيخ الأرض .التّرجمه بين الفعل والأنفعال الثّقافي مجلة الوحدة العدد 61–62 أكتوبر ونوفمبر – المجلس القومي للثقافة العربية – الربط 1989 ص 11

ذلك إنّما هو تلويث لثقافته وخطر عليها : " لذلك كان من الواجب أن نحصّن أنفسنا ونقوّي ذواتنا لمجابهة الخطر المحدق بنا ، والذّي يسعى بكلّ ما أوتي من قوّة إلى ضمّنا إليه وتغيير الصّبغة المحليّة والوطنيّة والقوميّة بصبغات أجنبيّة وأعجميّة ودخيلة، لنظل حائرين وتائهين بين ثقافة الغالب وثقافة المغلوب " [1] لأنّه يعتبر أنّ الأخذ من الثّقافات الأخرى والتّشبّه بالشّعوب الأخرى والاختلاط يسبّب التّشوّه لثقافته ويجعلها تفقد هويّتها الأصليّة التي تفتخر بها.

قليلا ما يعترف الإنسان بضعفه وتخلّفه ، وكثيرا ما يعتزّ بنفسه وهويّته وحضارته. ولعلّ رفض المتلقّي للتّلاقح مع الثّقافات الأخرى هي تفسير لرفضه أن يكون مستعبدا أو مقيّدا من قبل حضارة أخرى أو شعب آخر ،إنّه يرفض الاعتراف بعجزه عن التّطوّر والرّقي في غنى عن الثّقافات الأخرى ظنّا منه أنّ المغلوبين على أمرهم هم فقط من يرضون بالحوار مع الآخر : " المغلوب مولوع بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وفوائده " [2] و لعلّه لا يدرك أنّ مغلوب اليوم قد يكون هو الغالب غدا . فالشّعوب الغربيّة التي تشهد ثقافاتها تطوّرا باهرا اليوم كانت شعوبا مغلوبة من قبل العرب في زمن النّهضة والازدهار العربي. ولمتكن لتصل إلى ما وصلت إليه لولا نهلها من الثّقافة العربيّة والتّأثّر بها.

غالبا ما تنعت ذات هذا المتلقّي بالذّات المليئة المكتفية بما لديها. فهي تفيض على نفسها ولا تحتاج إلّا إلى تفاصيلها وألوانها وأشكالها ودروبها المحفّزة ، ولمعارفها المحفوظة ولا ترى الآخر سوى مجرّد زيادة لا فائدة ترجي منها. فالآخر إمّا أن يكون مثلها ،

1ينظر مزيان عبد المجيد – عوائق التعايش بين ثقافة الغالب و ثقافة المغلوب – مجلة الثقافة – العدد 71-10-1982 – الجزائر ص 65

2عبد الرحمن بن محمد بن خلدون – مقدمة ابن خلدون دار الفكر العربي – بيروث 1982 ص 255

وإمّا نموذجها أو يكون الآخر عندها غير موجود. والأنا الفرديّة والجماعيّة عاجزة، حتى النّرجسيّة والاكتمال والكمال[1] إنّها ترفض كل ما هو مخالف لها أو متميّز عنها لأنّها تعتبر نفسها الأفضل بين الجميع بما تمتلكه مهما كانت نوعيّته.

إذا ما أدركنا أنّ كل ثقافة إنسانيّة مهما كان نوعها أو مجالها، شأنها شأن كلّ لغة، هي كلّ متكامل لا تنفصل تفاصيلها ومعطياتها عن بعضها البعض. إذن نستطيع أن نرى أنّ الأفراد أو الجماعات البشريّة إذا ما كان لابدّ أن يتغيروا فعليهم أن يتحوّلوا من نمط كلّي متكامل إلى نمط كلّي متكامل آخر[2] لأنّ الثّقافات الإنسانيّة هي بحاجة فعلا إلى التّبادل فيما بينها من أجل أن تصبح أكثر ثراء من حيث المعارف والعلوم والفنون خاصّة.

إنّ التطوّر العقلي والفكري والثّقافي الذي عرفه الإنسان في فترة من الزّمن أدّى إلى تسخير وتوظيف هذه القدرات في تسخير ثروات البيئة والمحيط الذي يعيش فيه لقضاء حوائجه وسد متطلّبات عيشه ، فجاءت الثّورة الصّناعيّة وهو ما ساعد على الانتقال من معنى الثّقافة التي كانت ينظر إليها أنذاك على أنّها صفات مكتسبة إلى معنى آخر أكثر شموليّة يرتبط بالحضارة أي بالجانب المادّي من حياتنا. ولقد أجبر هذا الجانب المادّي الفرد على التّعاطي مع غيره من الغرباء عنه من أجل مواكبة الرّكب الحضاري فلم يكن من خيار أمام المتلقّي سوى مرافقة القافلة حتى لا يبقى وحده في صحراء قاحلة ولربّما كان في ذلك خير له ولثقافة ولو عرف بعض النّاس بعضهم الآخر لاحترم النّاس بعضهم الآخر.[3]

---

1 ينظر محمود أمين عبد ربه و اخرون – فن الترجمة و التنوع الثقافي _ص 178.

2 مايكل كاريدس ، لماذا ينفرد الانسان بالثقافة ، الثقافات البشرية نشأنها و تنوعها – ترشوقي جلال ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الادب (سلسلة كتب ثقافة شهرية) ، كويت ، يناير 1998 ، ص 37 – 38

3 ينظر محمود أمين عبد ربه و آخرون – فن الترجمة و التنوع الثقافي –ص 81 .

4. إشكالية نقل البعد الثّقافي في ترجمة النّصوص الاقتصادية :

في معرض حديثنا عن اللّغة الاقتصادية تحدّثنا عن الصّعوبات التي يواجهها المترجم الاقتصادي أثناء عمليّة التّرجمة. ولأنّ النّص الاقتصادي هو نصّ مميّز ومنفرد بخصائصه، كان على المترجم الاقتصادي أخذ الحيطة والحذر أثناء الفعل التّرجمي . فاللّغة الاقتصادية هي لغة تمتاز بالعلميّة والدّقة والبراغماتيّة إلّا أنّها تحتوي على مجموعة من الإيجابيّات والعناصر الثّقافيّة التي تميّز حياة الأفراد والجماعات معا . ولذلك يعرف على التّرجمة الاقتصادية أنّها خاصّة وتحتاج مهارات معيّنة تجمع بين مهارات المترجم الأدبي ومهارات المترجم العلمي.

إنّ النّص الاقتصادي هو نص أنتجه المجتمع، وهو موجّه للمجتمع، والمجتمع مبني على عناصر ثقافيّة وحضاريّة تتحكّم في حياة الأفراد اليوميّة. إنّه نصّ يراد منه نقل المعلومات والمعارف الاقتصادية أو كلمة أخرى يراد منه نقل ثقافة اقتصادية إلى أفراد المجتمع وجعلهم على وعي ومعرفة بكل ما يحصل في مجتمعهم في الحياة أو المجال الاقتصادي. فكيف يمكن إذن ترجمة هذا النّص إلى مجتمع آخر إذا كانت عمليّة إنتاجه أصلا وتوجيهه إلى أفراد مجتمعه تحتاج إلى دقّة وعناية في اختيار الألفاظ و الأسلوب المراد نقله به.

من المعروف أنّ النّص أو المقال الاقتصادي قد يحمل في طيّاته مجموعة من الصّور البيانيّة من مثل الكناية أو الاستعارة أو التّشبيه وهي صور إنّما يختارها المحرّر بغاية إقناع المتلقّي تارة وتسهيل الأسلوب والنّزول به إلى مستوى المواطن البسيط تارة أخرى . بل يمكننا أن نجد حتى بعض الأمثال والحكم التي تتصدّر عناوين بعض المقالات الاقتصادية وهي إنّما تحمل شحنة ثقافيّة كبيرة لها علاقة بالثّقافة التي يعيش فيها الفرد، والإشكال هنا هو كيف يتمكّن المترجم بعد ذلك من نقل هذا النّص على اعتبار أنّ المستوى

اللّغوي والوظيفة اللغويّة لابّد من أن تكون محترمة من قبل المترجم إذا ما أخذ بعين الاعتبار نظريّتي الهدفskopos و النّظريّة الوظيفيّة في التّرجمة ؟

نفرض اللّغة على المتكلّمين بها طريقة خاصّة في رواية العالم وتحليل واقعه ، وقد يصطدم المترجم عند نقله لرسالة من لغة إلى لغة أخرى ببعض الحقائق والعناصر الثّقافيّة المنفردة في اللّغة أو الثقافة الأصليّة أي في حالة اللّاترجمة الثّقافية مما يؤدّي إلى مقاومتها لعمليّة التّرجمة[1] فيجد المترجم نفسه حائرا بين توطين المعطيات الثّقافيّة وجعلها أكثر قربا من الثّقافة الأصليّة أو تركها غربيّة وسط العناصر الثّقافيّة الأصليّة وهو ما قد يجعل المتلقّي يفرّ منها ويرفضها جملة وتفصيلا إلى يخاطر المترجم في هذه الحالة بعدم احترام النّظريّة الوظيفيّة للتّرجمة فلا يفعل النّص المترجم من نفس المتلقّي ما يفعله النّص الأصلي .

إنّ البعد الثّقافي في النّصوص الاقتصادية يأخذ حيّزا واسعا لأنّ هذا النّوع من النّصوص يرتبط بالمجتمع و لأنّ المجتمعات تختلف فإنّه لا وجود لثقافات متماثلة وليس هناك من ثقافيتين متشابهتين أو لغتين متشابهتين بشكل كاف لكي يتمّ عدّهما ممثّلين لواقع اجتماعي واحد و العوالم التي تعيش فيها مجتمعات هي عوالم متميّزة وليست مجرّد عوالم متطابقة [2]فالاختلاف وارد بين الثّقافات بل أنّه حتميّة تجعل من عمليّة النّقل صعبة ومعقّدة . وقد تدفع المترجم أحيانا لدراسة المجتمع المستقبل والبحث في الثّقافة الاقتصادية ومعطياتها الاقتصادية من أجل أن ينجح في إحداث الأثر نفسه في نفس المتمرّد المستهدف مثله مثل الأثر الذي أحدثه النّص في الملتقّى الأصلي.

1Voir Paul Bensi mon traduire la culture, palimpsestes N°11 presses de la Sorbonne nouvelle 1998 P10

2محمد شاهين – نظريات الترجمة و تطبيقها في تدريس الترجمة من العربية و الانجليزية و بالعكس ، ط1 ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الاردن 1998– ص38.

لا تعتبر عمليّة نقل البعد الثّقافي والحضاري في النّصوص الاقتصادية عمليّة سهلة، ولكن بشيء من الحرص والحرفيّة يمكن للمترجم أن ينقل بعض العناصر الثّقافيّة بطريقة صحيحة إلى الملتقّي المستقبل لهذه النّصوص.

5.بين حتميّة التّأثير في الآخر وإمكانيّة التّأثّر به:

لازالت في أيّامنا هذه ، وعلى الرّغم من الانفتاح الذي عرفته الثّقافة العربيّة على الثّقافات الأخرى، بعض الأصوات التي ترفض كل نوع من الانفتاح على الآخر بحجّة أنّه مضرّ بالثّقافة العربيّة أكثر منه نافعا لها. غير أنّ ما يشهده العالم من تطوّر تكنولوجي وعلميّ يلغي هذا الرّفض أو على الأقل يقلّل من حدّته. فلا يمكن لأيّ حضارة أو لغة أن تنعزل على نفسها أو تفرض الحصار على نفسها في ظلّ هذه الثّورات العلميّة الحاصلة عبر العالم.

إنّ التّجاور بين الشّعوب ينتج فرصا شتّى للتّأثّر والتّأثير بين اللّغات والثّقافات. ففي الحرب مثلا تكون عوامل الاحتكاك كثيرة، فقد يتأثّر المغلوب بالغالب. أمّا في حالة حسن الجوار، فتأخذ اللّغات من بعضها البعض دون أن تتعرّض شخصيّتها المستقلّة إلى ما يهدم بناءها أو يفتّت عضدها وإنّما تصهر ما تأخذه في ذاتها و تصيغه مهما كبرت كميّته وعظم شأنه[1].

لا يمكن لأيّ ثقافة مهما كانت متأصّلة جذورها في التّاريخ ومهما بلغ سموّها أن تنجو من التّأثّر بالظروف الحضاريّة والثّقافيّة المحيطة بها. فهي إنما تنشأ عن طريق التّعايش والتّبادل بين الحضارات والتّراث. ولكن يبقى هناك دائما بعض الذّوات التي ترفض كل غريب عنها، لأنّها ذات مليئة تكتفي بما تملكه فهي ليست بحاجة إلى الإضافة ولا تتّسع للاستزادة

1 ينظر – عبد الواحد الوافي – علم اللغة– دار نهضة مصر – 2004– ط 9 – ص 225.

والاختلاف، إنّها ذات خارج كل مشروع، مشروعها الوحيد أن تعبر من النّقطة عندها إلى النّقطة عندها نفسها[1] لأنّها لا ترحب بالغرابة مهما كان نوعها فهي نفس أو ذات منغلقة لا يمكنها أن تنتظر شيئا من الآخر ولا أن تتأثّر به أو تقلّده.

إنّها ذات لا تريد أن تمشي أو تتحرّك، لا تريد أن تغيّر من هيئتها أو ملبسها أو حتى مساحيقها وأقنعتها. إنّها تبقى دائما على خشبة واحدة وديكور واحد وشخصيّة واحدة ونص واحد وحتّى الجمهور يبقى هو نفسه واحد الموت واحد أيضا فكيف يمكن لهذه الذّات أن تقبل التغيّير بهذه البساطة التي نتوقّعها.

إنّ عملية التّأثير والتّأثر تفرض على هذه الذّات المنغلقة أن تتفتّح على الآخر، وأن تسعى لمعرفته، لأنّها وما دامت تتناسل في واحديّتها ولا تريد الخروج منها، لأنّها تخاف الخروج وترفض كل ما يمتّ له بصلة، فإنّها لن تتطوّر ولن تحيى في خضم هذه التّغييرات التي تشهدها حضارات العالم. إنّ توهّمها بأنّها تحفظ وجودها في نفي الخروج هو الذي قد يؤدّي بها إلى اندثارها. إنّه ما يسمّى بالانحطاط الذي تنعت به الحضارات والثّقافات والنّهضات عبر الزّمن. إنّ التّأثّر بالآخر لم يكن يوما عيبا وكذا التّأثير فيه هو نتيجة حتميّة بعد التّأثر به.

عندما نريد التّحدّث عن عمليّة التّأثير والتّأثّر بين اللّغات والحضارات والثّقافات فإنّنا ينبغي أن نتحدّث عن أطراف هذه العمليّة والتي هي اللّغة. لقد سمّى الباحثون والدّارسون لظاهرة التّأثير والتّأثّر هذه اللّغة باللّغة الغالبة حينما تأثّر واللّغة المغلوبة حين تتأثّر. ثم اختلفت التّسمية حديثا لتصبح هناك اللّغة العليا واللّغة الدّنيا أي السّفلى. و تعود هذه التّسميّات إلى حالات الغزو والفتوحات والحرب، حيث تكون لغة الغازي هي العليا ولغة المغزو هي السّفلى

1 ينظر بول شاؤول،التّرجمة من التّفاعل إلى الفعل الثّقافي، محمود أمين عبد ربه، فن التّرجمة والتّنوّع الثّقافي، دار الكتاب الحديث– ص 177.

أو الدّنيا مثلها مثل لغة الأفراد والجماعات المهاجرين الذين يجدون أنفسهم مجبرين على تعلّم لغة القوم الذين يحطّون رحالهم عندهم هي اللّغة الدّنيا.

وهكذا فإنّ اللّغة الغالبة إذا كانت ذات حضارة وتراث راق، فإنّها تفرض نفسها وتصبح لغة الغالب والمغلوب معا. وذلك شريطة أن تحافظ على غالبيّتها وانتصارها لمدّة تسمح لها بالتّوغّل في المجتمع المغلوب وفرض نفسها حتّى وإن كان عدد الغالبين قليل، بل وأقل بكثير من عدد المغلوبين. ليس هذا فقط، بل قد يحدث أن تتغلّب لغة المغلوبين على لغة الغالبين إذا كانت أرقى منها حضارة وأعرق أصلا. وفي هذه الحالة تكون لغة المغلوبين هي الغالبة لغويّا[1]ومنه فإنّه لا يمكننا أن نعتبر التّأثّر بالآخر ضعفا إنّما هو حالة طبيعيّة ناتجة عن الاحتكاك بطرق شتّى ولأسباب عديدة.

إنّ معظم الألفاظ التي تقترحها اللّغة العليا هي أسماء أماكن وأعلام وأشياء تتميّز بها البيئة الجديدة.و من ناحية أخرى، يمكننا القول أنّه إذا شاعت اللّغة الدّنيا فلأنّها تحمل آثار الصّراع فتأخذ من اللّغة التي صارعتها الشّيء الكثير، ألفاظا وتراكيب وعادات نطقية ولغوية، وعادات ثقافية وتقاليد وأعراف مختلفة. وتتجدّر هذه الأشياء في اللّغة المغلوبة بقدر ما بقيت اللّغة الغالبة محافظة على غالبيتها وهيمنتها على جميع المستويات في المجتمع المغلوب الذي لا يجد من حل سوى اتباع غالبيته.

إنّ الثّقافة واللّغة العربية لم تكن تقبل بهذا التأثّر باللغات والحضارات الأخرى ولا حتّى التأثير فيها. ولكن الدّين الإسلامي جاء ليزيل، أو على الأقل ليخفّف من احتمالات الإصابة بتورّم ذاتي أو بشعور تفوقي يؤدّيان إلى الافتقار وإعادة إنتاج الذات بشروط المعطيات النهائية، بل و قد يؤدّي على المدى الطويل إلى طمس الذات باسم التّمسك بها،

1 ينظر عبد الواحد وافي – علم اللغة– ص 231.

وإعدام الأنا باسم التشبّث بها بوصفها حقيقة مطلقة[1] فالحصار الذي تفرضه الثّقافة العربية على نفسها قد يؤدّي إلى هلاكها و إلى طمس معالم هويتها التّي تتحجّج بالمحافظة عليها عن طريق فرض عزلة ثقافية على تراثها ولغتها وعلومها وأثارها وغيرها من العناصر المكوّنة للمجتمع والحضارة معا.

تعتبر الترجمة أحد المعابر الأولى التي تسهم في عملية التأثير والتأثر وتعبر بالثقافات من حالة الثبات والسكون والجمود الثقافي إلى حالة الحركة والمشي وأحيانا الهرولة نحو الآخر. من حالة الإخلاص إلى النموذج الذاتي إلى حالة الخيانة النموذج نفسه. من حالة الغفوة إلى حالة الصحوة، من حالة الركون والركود والانحطاط إلى حالة النهوض والازدهار ، من حالة التكرار إلى حالة التجاوز، ذلك أنّها فعل خروج عن المألوف إلى الغريب وإنّها أيضا إدراك عميق بلا جدوى للاكتفاء الذاتي، إنّها حالة تحوّل من الأحادية إلى التعددية.[2] فترجمة تراث الأمم وثقافتهم وعلومهم الإنسانية يجعله سهل التداول بينهم ما يسهّل عملية التبادل و الفعل التّثاقفي بين الشّعوب على اختلافها.

لم ينشأ رفض الثقافة و اللغة العربية للتأثير و التأثّر من العدم، فهناك عوامل عديدة جعلتها لا تقبل الآخر ولا تؤمن بالغرابة أبدا. فالعامل الديني مثلا يزيد من قوّة رفض لغة معيّنة للانفتاح عن الآخر وقبول الغريب. فوجود كنيسة مثلا عظيمة أو مسجد مقدّس قد يزيد من رغبة اللغة في عدم التأثر لتحافظ على نقاءها وعفّتها. كما أنّه من أسباب محافظة

1 ينظر بول شاؤول – الترجمة من التفاعل إلى الفعل الثقافي – فن الترجمة و التنوع الثقافي–ص 177.

2 ينظر المرجع نفسه – ص 180.

اللغة العربية على نفسها و قلّة تفشي الألفاظ الغريبة فيها بالنسبة لغيرها من اللغات نابع عن كونها لغة القرآن الكريم و لغة الدين الإسلامي الحنيف[1]

و نجد عاملا آخر له بالغ الأثر في رفض الكلام الأجنبي و هو عامل الأصالة الحضارية أو التاريخية أو غير ذلك. فاللغة العريقة ذات الأصالة لا تقبل على نفسها أن تحتضن غريبا بين ألفاظها أو شاردا بين كلماتها، فتحتقر اللفظ الأجنبي و تمنعه من دخول حماها. و ثمة عامل التفوق الثقافي أو الحضاري فحتّى بين أولئك المهاجرين إلى أمريكا تحتفظ العائلات المثقفة منهم بلغتها لعدّة أجيال دون كبير التأثّر[2] و لطالما افتخر العرب برقي لغتهم و فصاحتها و عفّتها فلم يسمحوا لها بالتأثير أو التأثّر.

إنّ العلاقات الثقافية و الحضارية تبيّن لنا ما تعلمته أمة من أمة أخرى و هي تنتقل من لغة إلى لغة أخرى كما تفعل العوامل التجارية و غيرها من العوامل. فالعلاقة التجارية مثلا تسفر عن انتقال أسماء المنتجات من لغة إلى أخرى و ذلك أنّ منتجات كل شعب تحمل معها أسماءها الأصلية فلا تلبث أن تنتشر بين أفراد الشعب الآخر وتمزج بمتن لغته، و كثرة الاحتكاك التجاري بين أفراد الشعبين ينقل إلى كل منهما آثارا من اللغة الأخرى.

وكذلك أسماء الصناعات المختلفة أسماؤها في لغة المناطق التي صنعت فيها لأوّل مرّة إلى لغات البلاد الأخرى المجاورة لها أو البعيدة عنها على حد سواء. ولا يكاد يولد اسم لحدث في الصناعة أو التجارة حتّى يشيع فيما جاور. و للعلاقات الاقتصادية والمصالح العملية دور كبير في نقل الحدود اللغوية إلى الجهة الاخرى التي تأتي منها هذه العلاقات

ينظر سميح أبو مغلي – تغريب الالفاظ و المصطلحات و أثره في اللغة و الأدب – دار البداية خبراء الكتاب الاكاديمي 1– 2011 – ط1 –عمان – ص 18.

2 ينظر المرجع نفسه ص 20 .

والمصالح. حيث إنّه لا مناص من التأثّر بهذه الجهة لغويا طالما أنّه وجد التأثّر الاقتصادي والعلمي بها.

لقد أدّت ظاهرة التأثير و التأثّر بين اللّغات إلى الشكّ في كثير من الألفاظ و خاصة تلك الألفاظ الغريبة و قليلة الاستعمال. وكثيرا ما وجد اللّغويون أو المشتغلون في حقل اللّغات، أنّ بعض الألفاظ التي ذهبت بهم الظّنون على أنّها أجنبية مقترضة، هي في واقع الأمر كلمات أصيلة ذهبت إلى لغات أخرى ثمّ عادت إلى لغتها الأصلية. فلم تعد مسألة الهوية أو الأصالة الوطنية والقومية مسألة غير قابلة للنّقاش كما كانت، أي أنّ الهوية الذاتيةلم تعد معطى مغلقا، خائفا مهووسا باحتمال الانكسار و التشتّت بقدر ما صارت أفقا يتّسع لكل احتمالات التهجين إنّها الهوية المهجّنة.

6. أسباب التأثير والتأثّر وعوامله:

لقد تعددت الأسباب و الدوافع التي دفعت الأمم للتأثّر ببعضها البعض. فالحاجة الملحّة إلى كل جديد و محدث و الاضطرار إلى إدخال مصطلحات و مفاهيم جديدة إلى اللّغات طغت على كلّ الثّقافات و خاصة تلك التي تشهد شيئا من التّخلف و الضّعف الثّقافي أو العلمي. فأصبح المتلقي لا يستطيع فهم و استيعاب بعض المفاهيم المنقولة إليه من اللّغات الأخرى إلاّ إذا ارتقى بفكره إلى مستوى اللّغة العربية و حاول فهم المصطلح أوالمفهوم في غرابته التي جاءت معه من اللغة الأخرى.

كما أنّ إعجاب المتلقي و افتخاره بكل ما ينتج من جدّة في العالم، و سعيه لتقليده الآخر المتطوّر و المتقدّم جعله يسعى إلى التأثّر به. فالتأثّر قد يكون ناتجا عن إعجاب المتلقي بثقافة وحضارة و تراث و لغة الآخر. كما أنّ افتخار الآخر بثقافته يجعلها محطّ أنظار المتلقي، و يجعله هو يحرص على انتشارها و فرضها على الأمم الأخرى بغية تحقيق نوع

من الشّهرة و السّيطرة الثّقافية و فرض بصمته الحضارية على الشّعوب الأخرى، فالشّهرة الثّقافية و الحضارية في اعتباره هي مفتاح القوّة الاقتصادية والعسكرية و السّياسية.

إنّ النّاس عبيد كل جديد و لهم ولع بالتّقليد، وهنا ليست الحاجة أو الضّرورة هي التي تدفعنا إلى التأثر وإنّما الرغبة في التّقليد فيصبح للمعنى الواحد لفظين أحدهما أصيل والثّاني دخيل يعيشان جنبا إلى جنب لفترة زمنية ثمّ يتلاشى الأصيل[1] ويسيطر الغريب الدّخيل على السّاحة وينفرد بالمفهوم، وهو حال معظم المصطلحات والمفاهيم في اللّغة العربية في وقتنا الحاضر. وهناك أسباب أخرى عديدة مثل الاستعارة من أجل القافية في الشّعر عند العرب قديما. و عدم شيوع اللّفظ الأصيل، أو التخلّص من مشكلة الاشتراك اللّفظي أو إيجاد مرادف غيرها.

أمّا عن عوامل التّأثير والتأثّر فهي تصنّف إلى صنفين.

الأولى: عوامل تعود إلى الاتصال بين الشّعوب في أوقات السّلم. فنجد منها عامل حسن الجوار بينهم و كذا توثّق العلاقات التّجارية أو الثّقافية أو الاجتماعية أو الرياضية أو الاقتصادية أو غيرها.

الثانية: و هي عوامل تعود إلى عملية الاندماج التي تحصل بين شعبين و لكن يكون ذلك تحت ضغط مثل الغزو أو الفتح أو التسلّط من أي نوع. أو إلى اشتباك شعبين أو أكثر في حرب طويلة الأمد مما ينتج عنها الاحتكاك بين الثّقافتين المعنيتين[2].

و من عوامل التّأثير و التّأثّر بين الشّعوب نجد:

1 ينظر سميح أبو مغلي – تعريب الالفاظ و المصطلحات و اثره في اللغة و الأدب– ص 30 – 31 .

2 ينظر المرجع السابق – ص 22.

1/ طول مدّة الالتقاء أو الاحتكاك بين الشّعوب و بالتّالي الثّقافات.

2/ موقف أهل اللّغات القومية من اللّغات الأجنبية. أي مدى تقبّل اللّغات الأجنبية لعامل القومية أو الوطنية أو الدينية و مدى تقبّله للاختلاط بالآخر.

3/ الكلمات الوافدة من دون احتكاك من وسائل التّواصل الحديثة من مثل التلفزيون، السنما، الأنترنت وغيرها.

وخلاصة القول أنّ عملية التّأثير و التأثّر بين الشّعوب هي عملية حتمية في ظل التبادل المعرفي و العلمي الذي يشهده العالم عبر الوسائل المتقدّمة و التكنولوجية العالية، فما وصل إليه الإنسان من علم جعله يدرك أنّ نشر هذا العلم و تبليغه للجميع هو أمر حتمي.

7.أهمية التّوطين و التّغريب في إثراء الحوار الثّقافي بين الشّعوب:

يقصد بالحفاظ على الهوية، التمسّك بكل ما يرتبط بها من القيم والأخلاق وثقافة ودين وعرف وغيرها من العناصر المحددة للهوية. الهوية هي الانتماء إلى مجموعة بشرية معينة، هي احتضان مجموع العناصر الثّقافية والحضارية والدينية التّي تؤمن بها هذه المجموعة. والهوية أيضا هي الذاتية وهي الخصوصية وهي القيم و المثل والمبادئ التي تشكّل الأساس للشّخصية الفردية أوالمجتمع.وهوية الفرد هي عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه، وكذلك هوية المجتمع هي الرّوح المعنوية والجوهر الأصيل لكيان الأمة. الهوية أيضا هي الوعي بالذّات الاجتماعية والثّقافية. وهي ليست ثابتة وإنّما تتحول تبعا لتحوّل الواقع، بل أكثر من ذلك ، فهي ليست معطى قبلي بل إن الإنسان هو الذي يخلقها وفق ضرورة التحوّل[1].

1 ينظر – الأستاذ عبد الرحمان خميس –khamis102@gmail.comهيوشت تكساس ص1 كتب يوم 2009/11/09 تمت زيادة الموقع يوم 2016/10/08 15.30

إذا كانت هوية الفرد هي كل هذا فكيف يمكنه ان يحافظ عليها ؟ بل مما يجب عليه أن يحافظ عليها؟ ما هو الخطر الذي يمكن أن يهدّدها ؟ إذا كانت كل جماعة وكل شعب أو حضارة تتماشى مع تاريخها الخاص وتتعرّف على ذاتها من خلاله ومن خلال مجموعة مكوّناتها الاجتماعية و الثّقافية. لما كل هذا الخوف إذا ما كانت الهوية مبنية أساسا على التّغاير والتّماهي وفق ضرورة التّحول أو ما يعرف بالواقع المتغيّر حسب الظروف. هل الحفاظ على الهوية يقصد به عدم الاختلاط بالآخر و رفض الغريب أم أنّه يقصد به التّمسّك بها والسّعي إلى أقلمتها مع كل جديد مع الحفاظ على أصالتها في ظلّ الحراك الواسع والتّماهي بين الثّقافات والهويات المختلفة.

تتمتّع كل ثّقافة أو حضارة بمجموعة من الثّوابت والمتغيّرات. فأمّا المتغيّرات فهي مجموعة العناصر التّي تسمح للفرد بالاطلاع على المجموعات الإنسانية الأخرى والتأثّر بها، كذلك تمنعه من عزل ثقافته عن بقية الثّقافات. أمّا الثّوابت فهي ما تجعله يحافظ على ثقافته و يسمو بها عن كل تّغيرات أو تأثير من مثل العقيدة و العرف وغيرها. إن مجموع العناصر المتغيرّة تدفع الفرد إلى الانفتاح على الآخر والنّهل من معارفه وعلومه قصد التّطوّر. ففي ظل ما يحدث في العالم من تغيير و تبدّل لم يعد هناك مجال لأحد أن يزعم القدرة على أن يحافظ على كيانه فيؤثّر في الآخرين دون أن يتأثّر هو بهم.

إنّ مفهوم الانفتاح على الآخر لا ينفصل عن مفهوم المحافظة على الذات الحضارية والانتماء المتميّز لهذه الذّات .بما يتضمّنه من تاريخ وقيم ورجال تمكنّوا في الأرض[1]. لأن الانفتاح على الآخرين والتّعرف عليهم لا يعني بالضّرورة التّخلي عن الهوية الفردية أو الاجتماعية بل هو حالة ذهنية لا تعني الخروج عن أنفسنا بقدر ما تعني أن نبنيها

1 ينظر محمد كحفوظ – في معنى الانفتاح على الغرب – مجلة الرياتي – 2016/10/08 العدد .13945 – www.alriyobh.com

على أسس متينة. إنّه يعني التّساؤل عن الملائم من الأشياء وغير الملائم منها في عاداتنا وتقاليدنا وسلوكياتنا وقوانيننا وطريقة حياتنا. إنّه يحدّد واجبات الفرد وحقوقه ونموّه وتطوّره وسعادته وهو يعني الانفتاح على مبدأ التّساؤل والتّغيّر وطريقة تحققّه في ظل رؤية للمستقبل منطلقها أن الفرد في كل مجتمع هو البنية الأساسية للتّطوع والنموّ[1]

كان العرب ينظرون لانفتاح على الغرب بمثابة الاستعمار الذي يهدّد عذرية ثقافتهم وتراثهم وتاريخهم الأصيل. لقد كانوا يخاطبون بعضهم البعض في كل أعمالهم التراثية وشعرهم ونثرهم، لم يكونوا يشعرون أن هناك أقوام أخرى تسعى لفهم خطابهم والانتفاع به. لقد كانوا كما قال ابن خلدون يشعرون على رغم كل ذلك أنهم لم يكونوا يخاطبون إلا قراء يتقنون اللغة العربية، والتّرجمة الوحيدة التي كانوا يتصوّرونها هي إمّا النّقل إلى العربية أوالشّرح و التّعليق والحاشية.

ويعتبر ذلك ترجمة داخل اللّغة نفسها إمّا بغرض التّفسير أو الشّرح [2] فلم يكونوا على استعداد أبدا لاحتواء الغريب أو الانفتاح عليه. لأنهم ربطوا ذلك بهو يّتهم العربية الأصلية التي لا يجوز تلوثيها بأي من الآداب أو الفنون اليونانية أوالإغريقية أو حتّى الفارسية التي ذاع صيتها آنذاك.

إن الهوية العربية المتأصّلة في التّاريخ كان ينبغي أن تمسك بهذا المجد و تسعى إلى تخليده في نظر العرب القدامى. لم يكونوا يحسبون أبدا أن غيرهم من الحضارات أوالثّقافات يمكن أن تفوتهم تحضّرا ورقيا ما يدعوهم للتّعرف عليها والأخذ منها." إنّ شعور

1 ينظر شفيق الغبرا – الانفتاح أهمية – ضروراته للعالم – مجلة منير الحرية www.minbarelhaurriyya.ory – 27 دحنبر كانون 2010/1.

2 ينظر عبد السلام عبد العالي ، فن التّرجمة ، ترجمة كمال التّومي و مراجعة و تقديم عبد الفتاح كيليطو – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء – ط1 ، 2006 ص 61.

القدماء بنوع من الاكتفاء الذاتي، وبأن أدبهم لا يهمّ في مجمله إلاّ من يتقن العربية جعلهم يعمدون إلى ضرب الحصار على ثقافتهم، ولم يكتفوا بالاستهانة بالترجمة و نبذها من تفكيرهم، بل يخيّل إلينا أنّهم حرصوا، عن غير عمد، على جعل مؤلفاتهم غير قابلة للتّحويل" [1] لأنهم اعتقدوا أنّ ترجمة أدبهم وتحويله إلى أمم وشعوب أخرى تختلف عنهم في الثّقافة قد ينقص من قيمته ويحطّ من رفعته بين الآداب و الفنون.

تطوّرت الثّقافات والحضارات وازدهرت بعد حركة التّغيير التّي شهدها الواقع الثّقافي في جميع أنحاء العالم. وبقيت الحضارة العربية التّي فرضت على نفسها، أو بالأحرى فرض عليها أهلها الحصار و العزلة، تراوح مكانها. فأصبح الفرد العربي يتطلّع إلى الجديد من حوله فلا يجد له أثرا، لا يجد سوى مجموع العلوم والفنون و المعارف التّي خلّفها أجداده، يحاول استغلالها واستثمارها في حياته فلا يجد لها علاقة بواقعه الذي تغيّر تغيرا واضحا. لم يجد المثقّف العربي من حل سوى التعرّف على الآخر و محاولة التّأثير به ولكن بحرص شديد وحيطة كبيرة، فلا يجب أن يبقي على صيغة الغرابة في كل ما قد يأخذه من الآخر بل عليه أن يجعله عنصرا من ثقافته ويضمّه إليها.

رأى المثقّف العربي أن الحلّ هو في احتواء كل ما هو غريب وتدوينه وضمّه لحضارته حتىّ لا يشعر بغرابته عنها. ويتحدّث شليغل« fredencschegel »عن الولع المرضي عند العرب بإتلاف الأصول و القضاء عليها بمجرد أن تتمّ التّرجمة. وهو يقصد بذلك أن الثّقافة العربية الكلاسيكية كانت عندما تنقل النّص إلى لغتها، تأقلّمه وتضمّه إليها، كانت ترضخه إلى قواعدها و أسلوبها و تقضي على عنصر الغرابة فيه فتبتلعه وتدخله في

1 عبد الفتاح كيليطو – لن نتكلم لغتي – دار الطليعة للطباعة و النشر – بيروت – ط 1 – 2002– ص 24.

دائرة الأنا شعورا منها أنّه لم يعد آخر بل أصبح أنا. لذا فسرعان ما تستغني عنه كأصل بعد أن ترقى به إلى لغتها.[1]

تميّزت إذن الثّقافة العربية الكلاسيكية بذوبان الآخر في أناها و ذاتها الأصيلة فأصبح الذوبان الآخر في الأنا العربية مكشوفا وأصبحت هذه الثّقافة أكثر حيوية، ففي قلب الاختلاف تسكن الهوية وفي صميم كل هجرة وتنقّل يقطن الاستقرار والعمارة وفي قلب قوة التّفريق وخلق التّباعد هناك دوما قوة أيضا، وفي قلب العمل اللّغوي هناك دوما عمل فكري، وفي ثنايا مهمة التّرجمة تقبع مهمة الفكر حتى يغدو العمل المترجم هو ذاته العمل الأصلي [2] فمهمة إذابة الآخر في الأنا العربية لم تكن بالمهمة السّهلة نظرا للاختلاف والتّباين الثّقافي والحضاري واللّغوي الذي يميّز الذّات العربية عن غيرها من الذوات.

ماذا عسانا نقول إذن عن الهوية العربية بعدما أصبح ذوبان الأخر في الأنا العربية معكوسا في الثّقافة المعاصرة. فأصبح العربي لا يتلقى النّص إلا إذا كان مترجما. أي إنه يستحسن، بل ينبغي أن ينتقل إليه النّص عبر لغة أخرى. فعلى عكس الموقف الأوّل، هنا لا بد أن يتدخل الآخر وسيطا بين العربي المؤلف و العربي القارئ بين العربي المبدع والعربي النّاقد. فكان المثّقف العربي اليوم لا يمرّ إلى ذاته إلاّ عبر الآخر ولا يتكلّم لغته إلا عبر لغة الآخر.[3]فلم تعد الثّقافة العربية اليوم تستوعب ذاتها وتدركها إلاّ عن طريق إعجابها بالآخر إدراكها له أو إدراك الآخر لها.

---

1 Voir fredenichschelegel, fragrunts de L'Athenaeunr(fragnents 229), in phillipelacoure –(1) labarthe / Jaen – Luc Nancy, l'bsoluliteraire , seuil , 1978 , p131.

2 ينظر عيد السلام عبدالعالي – في الترجمة ص 72.

3 عبد الله العروي – خواطر الصباح – جريدة – 1973–1967 –2001

لم يعد الحديث الآن عن ثنائية الهوية والانفتاح بل أصبحت القضية هي من يأخذ من من؟ هل العربي المتأصّل المتعصّب إلى ثقافته ولغته هو الذي يأخذ من الغريب أم العكس ؟ من الذي يحدّد هوية من؟ بعد حركة التّغريب الذي اجتاحت الثّقافة العربية المعاصرة أصبح القارئ العربي لا يدرك ثقافته إلا بعد إدراكه لثقافة الآخر، إنّه لا يطّلع على كتاباته الأصلية إلّا بعد أن يربطها بنصوص أوروبية. فهو لا يقرأ "**حي بن يقظان**" إلاّ ليقارنه" **بروبنسون كروزو**"، ولا يقرأ "**المتنبّي**" إلا ليبحث فيه عن "**نيتشه**" ولا "**رسالة الغفران**" إلاّ ليجد فيها "**الكوميديا الإلهية**"، ولا "**اللزوميات**" إلا بحثا عن "**شوبنهاور**", ولا "**دلائل الإعجاز**" إلا بحثا عن "**سوسور**"، و"**المنقذ من الظلال**" إلا بحثا عن "**ديكارت**" ولا "**المقدمة**" إلّا بعين "**أوغست كونت**"، وويل للمؤلفين الذين لا تجد من يقابلهم عند الأوروبيين.[1]

ارتبطت إذن الهوية بالانفتاح على الآخر والتّعرف عليه، فلم تعد هوية الأفراد تتحدّد إلاّ عبر ذات الآخر ولكن شريطة أن يكون هذا الانفتاح مؤطرا ومنظما. فلا يمكن لأحد أن ينكر ما ألحقه الانفتاح العشوائي على الآخر في المجتمع العربي مثلا من نتائج. لقد خلق له أزمة هوية،كما سبّب له فوضى في المصطلحات والبنية النّظرية والتّغييّر المفاجئ في الثّقافة الاجتماعية والاقتصادية والبني الثّقافية وهجرة الأدمغة والعقول. كما أنّ هذا الانفتاح اللاّمتناهي عن الغرابة بشتّى أنواعها وأشكالها، لا يسهّل المهمّة على المترجم، وإنّما يضع عل عاتقه مسؤولية عسيرة تتساوى والمسؤولية الملقاة على عاتق كلّ مبدع أدبيّ وفكري .

1ينظر عبد السلام بن عبد العالي – في الترجمة – ترجمة كمال تومي ، ص 64.

المبحث الثاني

آليات التّوطين والتّغريب في التّرجمة

إنّ الحياة العملية للفرد تفرض عليه تجربة أمور جديدة و غريبة عنه في أغلب الأحيان. وهو معرّض بصفة مستمرّة إلى التّعامل مع أشخاص جدد و أفكار جديدة قد تكون بعيدة كل البعد عن ما يألفه عقله و يستوعبه تفكيره. لابد له من إيجاد طريقة للتّعامل مع هذه المستجدّات التي يجب أن تشغل حيّزا معيّنا من حياته لا محالة. إنّه دائم التّساؤل عمّا إذا كان مجبرا على قبول هذه التّفاصيل كما هي في الأصل أو دمجها في واقعه المحلّي ومحاولة تكييفها معه.

إنّها مسألة حوار مع الذّات، فنحن دائما نتساءل عمّا نراه ونسمعه من معلومات وأفكار لم نتعوّد على سماعها، نتساءل عن موقعها في حياتنا الخاصة، الحياة التي تعوّدنا على رسم حدودها و عناصرها الثّابتة التّي لا تقبل التّغيير الذي يمسّ بأمانتها ومصداقيتها ودقّتها. ولكنّنا سرعان ما نخضع لغريزة التطفّل فينا ونحاول فهم هذا و التّعرف على ذاك، ولو من بعيد، لنخضعه للمقارنة مع ما نملك نحن من زاد معرفي وثقافيّ وحضاري و علمي، مقارنة غالبا ما تنتهي برغبة جامحة من المغلوب في تقليد غالبه.

اعتبر ظاهرة التأثّر بالآخر وتقليده أحيانا ظاهرة اجتماعية وإنسانية طبيعية ناتجة عن عملية الاتصال والتّواصل بين الفئات المختلفة في المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة في الكوكب الواحد. إنّها وليدة الرّغبة الحقيقية للشّعوب في التطوّر والتقّدم على جميع الأصعدة. ولقد جاءت التّرجمة لتأكّد هذه الضّرورة وترسي نتائجها الحسنة على الحضارات. فبات هذا العلم باب من أبواب التّبادل العلمي والثّقافي بين مشارق الأرض ومغاربها. و لم يعد العتب قائما على من يسعى إلى الانفتاح على الجانب الآخر واستغلال بعض معارفه بغية النّهوض بحضارته و دفعها للنّمو والازدهار.

وتجسّد التّرجمة فعل التّواصل الحضاري بوصفه سلوكا حضاريا بالمفهوم العميق للحضارة. أي أنه علامة من علامات التّحضر والرّقي. والعالم اليوم في أشدّ الحاجة إلى

هذه الأنماط من السّلوكيات و الممارسات المتحضّرة التي تعبّر عن تخلقه وتمدّنه، والتّي من شأنها أن تخفّف من أجواء التوتّر و تفتح المجال أمام تعزيز التّعاون الدولي عن طريق حوار الثّقافات و تحالف الحضارات تدعيما للسّلام العالمي بهدف تلاقح الثّقافات الإنسانية وتحقيقا للاندماج و التّناغم الاجتماعي عن طريق تبادل معرفي و تقني[1].

لابد من الاعتراف بضرورة تفعيل الحوار العلمي، على الأقل، بين اللّغات والتّأكيد على محاسنه بغية إرساء نوع من العدالة العلمية بين الشعوب، فلا يصبح هناك وجود لمصطلح الدول المتخلّفة علميا أوتكنولوجيا. و لكن تكلفة هذا التّفعيل قد تكون باهضة في نظر بعضهم، ببساطة لأنه يستدعي التّخلي عن بعض المبادئ والأسس التّي تبني عليها بعض اللّغات شخصيتها المستقلة و المختلفة عن الآخر الغريب. و على قدر أهمية هذه المبادئ و الأسس في بناء الشّخصية الوطنية على قدر رفض بعض اللّغات والحضارات لها. و بين رافض و قابل للإفادة والاستفادة يبقى الإشكال مطروحا.

تسعى التّرجمة بكل أنواعها، العلمية منها والأدبية، إلى إنجاح العملية التّواصلية بين الشّعوب على اختلاف أفكارهم و حضاراتهم بهدف تحقيق تبادل علمي وأدبي راقي بين المجتمعات. فهي بذلك تساعد على التّلاقح المفروض بين الثّقافات والذي غالبا ما ينتج عنه تغيير في طريقة التّفكير و التّعامل مع الآخر. إنّ نقل الموروث الأدبي والعلمي و ما تعلّق بالعلوم الإنسانية إلى مجتمع مختلف عن المجتمع الذي نشأ فيه يجعله يعيش نوعا من الانتعاشة والاستفاقة أحيانا لأنّه يكون بذلك قد تخلّص من رفوف المكتبات المخزّن فيها بحجة قدسية التّراث المحلي وضرورة الحفاظ عليه و صيانته من ما هو دخيل و غريب.

1 ينظر مالك ابن نبي – شروط النّهضة – دار الفكر للنشر والتّوزيع– 2004 – ص 23.

كما أن الاطلاع على ما هو مترجم من تراث الشّعوب الأخرى وعلومها ومعارفها من شأنه أن يضفي الحيوية والحركية على التّراث المحلي ما يجعله قابلا للاندماج والانصهار مع ما يتوافد عليه من الضّفة الأخرى. ولكن الإشكال يكمن في مدى قابلية كل من الطرفين سواء المترجم عنه أو المستقبل للترجمة لهذا الاندماج والانصهار والتّداخل الكائن بين اللّغتان والمجتمعان والثقافتان والديانتان وغيرها من محامل اللغة الواحدة.

1. الترجمة محرّك البحث و التّلاقح بين الحضارات:

لم يشهد الكون، منذ خلقه الأول، تشابها تاما في كل عناصره الطبيعية أوالإنسانية، بل كان هناك دائما، و منذ الأزل، اختلاف على مستويات عديدة. تواصل تطوّر الإنسان وظهور الحضارات و نموّها عبر الزمن إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. وخلال هذا التطوّر كان الإنسان في كل مرّة يسعى إلى فرض نفسه و السّيطرة على ما حوله عن طريق فرض أفكاره ومعارفه و علومه على من حوله، و لكن ما هي الوسيلة التي بإمكانه أن يعتمد عليها في توصيل رسائله إلى الآخر الذي كان يراه بعيدا عنه و غريبا عنه أيضا؟

إنّ التّغيير هو عملية ضرورية لتحقيق التوازن الحضاري و خلق نوع من التكامل والترابط بين الحضارات العالمية. كما يعتبر الركيزة الأولى في إرساء الإبداع والابتكار في مختلف جوانب الحياة:" إنّ التغيير هو قاعدة عامة في كل حركة تاريخية حضارية، فهو يجدد و يطوّر و يصنع الإبداع و الابتكار و التقدّم في مختلف جوانب حياة الإنسان الفكرية والاجتماعية والمادية. وعدّة الحضارة هو الإنسان الذي يتحرّك بدافع الرّوح الدّينية فينتج الأفكار والأشياء لحماية الحضارة"[1]. هذه الحماية التي تكون عن طريق فتح سبل التّغيير.

1 محمد يوسف – إبن خلدون إنجاز فكري متجدّد – ط1 – مكتبة الإسكندرية – مصر – 2008 – ص 9 .

تعبّر كل لغة عن فئة معيّنة من الأفراد الذين يشتركون في صفات وميزات كثيرة فيما بينهم، و لكنهم يختلفون في صفات و ميزات أخرى عن غيرهم من الفئات الاجتماعية. وعلى الرّغم من ذلك فهم بحاجة إلى التّكافل و التّضامن و التّعاون فيما بينهم ولو كان ذلك في أبسط الأمور. وعلى الرّغم كذلك من بعد المسافة أحيانا والاختلاف الشّاسع في اللّغة إلاّ أنّ هذا التّواصل يحدث بين هذه الفئات المختلفة و يكون لفن التّرجمة حينها الأسبقية في ربط أصول التّشارك والتّقارب في شتّى المجالات.

لم تكن التّرجمة يوما مجرّد فك لرموز لغة معيّنة وحصر لمجموعة من المفردات أو المصطلحات المتخصّصة و مقابلاتها في اللّغة الأخرى فحسب؛ بل إنّها نقل و تحويل كامل لنّص يحتوي على قيم إنسانية و اجتماعية و خلقية و دينية و عرفية ولغوية ، و غيرها من القيم التّي تتبني عليها المجتمعات، من لغة أولى مسماة لغة المصدر إلى لغة ثانية مسماة اللّغة المستهدفة. ليصل بعد ذلك الفعل الترّجمي إلى مرحلة حطّ الرّحال باللّغة المستهدفة والتّي ينبغي عليه أن يسلك سياسة رشيدة وخطّة محكمة في إرساء هذا النّص وإعادة بنائه أو صياغته بحيث يحافظ على وظيفته ومعناه الأصليين، بغض النّظر عن الأسلوب المنتهج في ذلك.

تتعلّق ترجمة الأعمال الأدبية و الفكرية و العلمية وترجمة التّراث بالهوية القومية للفرد. لأنها عندما كانت أصول كانت تعبّر عن الهوية القومية لمجموعة الأفراد التي تنتمي إليها وعندما أصبحت ترجمات فهي، من المفروض، تعبّر عن هوية المنقول له. فهي لا تفترق إذن عن الهوية مهما حدث، فإمّا أن تعبر عن هوية الأصل و قوميته قبل الانتقال وبعده و إما أن تعبّر عن قومية المستقبل بعد النقل وفي كلتا الحالتين" الترجمة هي نافذة

فكرية و مدخل حضاري يضمن لهويتنا القومية المزيد من التّواصل مع الآخر في كل مجالات إبداعه"[1].

يقوم المترجم في هذه الحالة بدور ناشر العلم و المعرفة والمسهم في تطوير العقول وإنعاش الفكر. وهو بذلك يعدّ عنصرا مهما في نقل العلوم ونشرها وتبسيطها للمتلقّي، ومحاولة إحداث نوع من العدالة في توزيع العلم و المعرفة والفكر والأدب وغيرها من الحقول المعرفية بين الأفراد." المترجمون هم رسل التنوير وبريد "خيول" التنوير"[2]. أي أنّ المترجم والناقل للنّصوص إنمّا يتبوأ مكانة المعلم الذي يسعى إلى الأخذ من كل العلوم والتشبّع بها.

وما يقال عن التّرجمة في الحقول المتعدّدة يقال عنها في المجال الاقتصادي. لأنّ سبب انتشار المعارف والمعلومات الاقتصادية بين الشّعوب هو التّرجمة، التي يلجأ إليها الاقتصاديون على اختلاف تخصّصاتهم المالية والتّجارية والبنكية وغيرها بوصفها محرّك بحث في العلوم الاقتصادية وأداة تواصل بين العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف مصالحهم وفوائدهم. وما هذا التطوّر والتّشارك والتّعاون الاقتصادي الحاصل في أنحاء العالم إلاّ بفضل التّرجمة الاقتصادية.

وما يمكننا أن نقيس به مدى أهمية التّرجمة في تطوير وإنجاح العملية التّواصلية في المجال الاقتصادي هو مجموع العمليات الاقتصادية والاتفاقيات والاستثمارات والتّعاملات التّجارية الحاصلة بين بلدان مختلفة اللغة والفكر والدّيانة والعرف. فما الذي أسهم في تعارف هذه الدّول والقارّات لدرجة إبرامها لمعاهدات واتفاقيات بهذه الأهمية؟ ومالذي جعلها تثق في بعضها و تتّفق على مجموعة من الشّروط التّي تضمن مصلحة كل الأطراف ؟ ثمّ ،والأهم

1 محمد العبد الله الكفري – التواصل بين الشعوب بواسطة الترجمة – مجلة الألوكة – www.alukah.net/culture – 2013- 11- 20 – على الساعة 13:00.

2 ينظر المصدر نفسه – ص نفسها .

من ذلك كلّه، ما هي الوسيلة التّي سهّلت عملية التّفاهم والتّبادل الفكري الاقتصادي بين هؤلاء الأطراف؟ طبعا إنّها التّرجمة.

وفي خضم ما يشهده العالم من صراعات فكرية واقتصادية واستراتيجية، تبرز الحاجة الماسّة إلى الحوار لتمهيد طريق التّواصل وإرساء ودعم منهج التّقارب والتّعارف بين الحضارات المختلفة وتشجيع البحث عن إيجاد الإطار الحضاري الذي يقوم على عناصر القوّة المستمدّة من خلاصة التّجارب الحضارية للبشرية جمعاء[1] و التّي لا يمكن مشاركتها مع الآخر إلاّ إذا تمّت ترجمتها إلى لغات عديدة ومختلفة باختلاف شعوب العالم.

ومما لا شك فيه أنّ التّرجمة هي الجسر الرّابط بين الأمم على اختلاف مشاربها. و هي الوسيلة الناجعة في نقل المعارف و العلوم و تحقيق التّوازن بين الحضارات. التّرجمة هي الجامع الأكبر و العامل المشترك الأهم بين الأمم و الحضارات. و لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية التّرجمة في تحقيق التّلاقح الثّقافي في مختلف المجالات، إلاّ إذا كان لا يعرف من الهوية و القومية غير التعصّب و الأنانية العلمية، و لا يعترف بكل ما يتعلّق بالحوار الثّقافي و العلمي و الحضاري.

يفرض هذا الاحتكاك على المترجم انتهاج منهجين في التّرجمة لا ثالث لهما. إمّا أن يعمل على تذويب اللّغتين و الثّقافتين الأصلية و المستهدفة في بعضهما لينتج لنا نصا مألوفا لدى المتلقي المستهدف، و هي منهجية التّوطين أو التدجين. أو أن يحرص على أن لا يحدث أي نوع من الاختلاط أو الامتزاج بين اللّغتين و الثّقافتين الأصلية و المستهدفة ويحافظ على كل ما هو غريب كما هو دون تعديل أو تغيير و هو ما يعرف بالتّغريب في التّرجمة. ولكي يختار المترجم بين المنهجيتين كان عليه أن يفهم النّص الذي بين يديه حتّى

1 ينظر وهيبة بوربعين – التواصل الحضاري في عالم متغيّر – مجلة عود الند – مجلة ثقافية فصلية – العدد 99 – الناشر العدلي الهواري – 2017 –www.audenad.net .

يمكنه بعد ذلك تحديد المنهجية التّي تساعده على إفهامه للمتلقي و هي الغاية الأسمى من الفعل الترجمي ككل.

2. النص بين الفهم و الإفهام و تحديد منهجية الترجمة.

لابد من أن نوضّح للقارئ العلاقة الكائنة بين عمليتي الفهم والإفهام وبين عملية اختيار المنهجية الصحيحة للتّرجمة قبل أن نخوض في تجسيدها. وذلك قصد توضيح الغموض الذي قد يشوب العنوان المقترح. ثمّ ينبغي أن نشير إلى أنّ المقصود بالمناهج هنا هما منهجيتي التوطين والتغريب و آلياتهما بصفة عامة.

تتفق نظريات التّرجمة في مجملها على أنّ المترجم هو المتلقي الأوّل للنّص. ولذلك كان ينبغي عليه أن يستوعب النّص و يفهم تفاصيله الدّقيقة حتّى يتسنّى له إعادة صياغته من جديد محافظا على الحمولة المعنوية نفسها. كما يجب عليه كذلك أن يتمكّن من دواخل النّص ومكنوناته التي لم يستطع الكاتب البوح بها بصفة مباشرة سواء كان ذلك بقصد أوبغير قصد، و يعمل على نقلها كما جاءت أو كما أرادها الكاتب الأصلي للنّص أن تكون.

وبعد أن يقرأ المترجم النّص و يفهمه و يتمكّن منه بصفة كليّة، ينتقل إلى مرحلة تجريد هذا النّص من كلماته و أشكاله اللّغوية الأصلية. و يحاول أن يحرّر معنى النّص من كلمات اللّغة الأصلية و مفرداتها حتّى يتسنّى له إعادة صياغة هذا النّص والرّسالة التي يحملها إلى الضفّة الأخرى. و يكون الغرض عند ذلك هو إفهام المتلقي. وليس المترجم حرّا في اختيار الألفاظ والتّعابير والسّياقات التّي تروق له، إنّه مقيّد بلغة و ثقافة وحضارة أصلية من جهة و بلغة وثقافة وحضارة مستقبلة تختلف عنها أشّد الاختلاف من جهة أخرى .

يعتبر الكاتب الأصلي للنّص مسؤولا ، أو على الأقل واحد من العوامل المسؤولة، عن تحقيق الوضوح و البساطة للنّص. فهو ينبغي عليه أن لا يختار طريق الغموض واللّبس

عند بناءه لنصّه. و حتّى عندما يختار أسلوب الغموض عليه أن يجعل له قرائن جلية في النّص حتّى يفهمه القارئ و خاصة عندما يتعلّق الأمر بالنّصوص المتخصّصة. ويتجلّى ذلك الغموض عندما يعجز المتلقي عن استيعاب الرّسالة و فهمها:

« Un auteur est obscur quand il est impossible pour le lecteur d'apprécier avec exactitude en quoi consiste la thèse qu'il défend ».[1]

" يكون الكاتب غامضا إذا استحال على القارئ التّمكن من كنه الفرضية التي يدافع عنها وبدقّة". لأنّ الغموض في هذه الحالة لا يطول المبنى فقط بل يتعدّاه إلى المعنى الذي تصبح الإحاطة به صعبة.

ولكن السؤال المطروح هنا هو أين هو دور القارئ ؟ أقصد بذلك القارئ أو المتلقي الإيجابي أو المنتج الذي تمجّده نظرية التّلقي. كيف نثبت في هذه الحالة أنّ الكاتب هو المسؤول الوحيد عن هذا العجز؟ ما هو الجهد الذي يفترض بالقارئ أن يبذله حتّى يحاول الفهم؟ إنّها مجموعة من الأسئلة التي ينبغي على المتلقي ، و بما في ذلك المترجم ، أن يطرحها على نفسه، ليس بغرض نفي المسؤولية عن الكاتب وإنّما من أجل التّنويه بالجهد الذي يجب على المتلقي عامة والمترجم خاصة أن يقوم به من أجل الفهم الصحيح.

يترجم المترجم النّصوص و ينقلها إلى المتلقي الأجنبي بغاية اطلاعه على ما يدور في ثقافة النّص الأصلي. لأنّ العلم و المعرفة و الثّقافة لا يمكنها الانتشار بدون ترجمة. و لا يمكن للقارئ أن يفهم الرّسالة إذا لم تكن مكتوبة و منقولة باللّغة التي يفهمها. ومن هنا يظهر العمل المهم والشّاق الذي يقوم به المترجم حتّى يعطي للمتلقي أينما كان فرصة الاطلاع على المعلومة مهما اختلفت لغته و ثقافته. و من هذا الباب فإنّ التّرجمة لم

1Voir – op cit – p 15.

تكن يوما مجرد نقل جاف لمفردات في اللّغة الأصلية إلى مفردات في اللّغة المستهدفة. وإنّما هي نقل روح موجودة في اللغة "أ" إلى اللّغة "ب".

إنّ الهدف من الفعل التّرجمي هو الإفهام. و بغية حصول ذلك يجب على المترجم اختيار المنهجية التي تساعده على ذلك. فإمّا أن يساعد القارئ على فهم النّص بتقريبه إليه، أو أن يحافظ على غرابة هذا النّص ويشجّع القارئ على التّفاعل معه، فيتحمّس له و يدفعه الفضول إلى البحث فيه و الغوص في متنه.

لم تكن التّرجمة يوما مجرّد فكّ للرّموز الشّكلية للغة الأصلية و نقلها للغة المستهدفة:

« …selon cette approche, le processus de traduction n'est pas un simple transcodage de mots et de phrases. La traduction est considérée plutôt comme un acte complexe au cours duquel le traducteur reformule le message original en l'adaptant aux besoins de la culture cible » [1]

" إسنادا إلى هذه المقاربة، فإنّ عملية الترجمة ليست مجرّد فك رموز الكلمات و الجمل، بل إنّها تعتبر بمثابة فعل معقّد يقوم المترجم من خلاله بإعادة صياغة الرسالة الأصلية متأقلما إيّاها واحتياجات الثقافة المستهدفة". ومن هنا نستشف مدى أهمية العلاقة بين ما يفهمه المترجم و ما يجب أن يُفهِمه للآخر وما هي المنهجية التي يعتمد عليها لفعل ذلك.

إنّ عملية اختيار المنهجية الملائمة لترجمة النّصوص مهما كان نوعها، هي عملية ليست بالسّهلة، نظرا لدقّة النّصوص و احتوائها على الكثير من التّفاصيل التي لا تظهر للعيان.

1CF. Michel Espagne les transferts culturels franco-allemands – paris – PUF – 1999 – p 11.

وخصوصا إذا تعلّق الأمر بالنّصوص المتخصّصة التي تخضع عملية ترجمتها إلى مجموعة من القواعد و الأسس التي تتعلّق بالدّقة و السّهولة و البساطة و غيرها من مميّزات النّصوص العلمية أو المتخصّصة. فما هي المنهجية الأنجع في نقل هذه النّصوص ؟ أهي توطينها أم تغريبها؟

إنّ أهمّ ما يميّز النّصوص المتخصّصة هو الطابع المصطلحي الذي يطغى عليها. و نقصد بذلك انّه على المترجم أن يفهم المصطلح و يحسن التّعامل معه ليصبح بإمكانه انتقاء المنهجية المثلى في التّرجمة: " للمصطلح دور مهم في البنية الثّقافية للغتين المصدر و الهدف. و هو ما يجعل المترجم أمام اختيار صعب عند تعامله مع مفاهيم المصطلحات أثناء عملية التّرجمة" [1]. و تكمن الصّعوبة في عملية اختيار المقابلات إتّباعا للمنهجية التي سينتهجها في ترجمة المصطلحات خاصة و النّص ككل عامة.

إنّ ما يجعل مهمة المترجم صعبة في اختيار الأساليب المناسبة لترجمة النّصوص المتخصّصة هو ذلك الطّابع العلمي و الدّقيق الذي يطغى على أغلبها حتّى النّصوص التي تنتمي إلى العلوم الإنسانية مثل النّصوص السياسة و النصوص الاقتصادية والمالية. فالنّص الاقتصادي معروف أنّه يجمع بين العلمية التي تمثّلها الأرقام والإحصائيات و النّسب والبيانات، و بين الأسلوب الليّن والبسيط الذي يسمح للمواطن البسيط بفهم هذا النّوع من النّصوص والتّفاعل معها. و قد يتخلّل هذا الأسلوب بعض التّجسيد والتّشبيه والاستعارة قصد التّوضيح.

وخلاصة القول إنّ اختيار المنهجية المناسبة لترجمة أيّ نص إنما تقوم على مدى فهم المترجم للنص وقدرته على إفهامه للمتلقي المستهدف. والنص الاقتصادي إنما تحتاج عملية

1 د. عامر الزناقي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح – مجلة البحوث و الدراسات القرآنية – العدد التاسع السنة الخامسة و السادسة– ص 64 .

ترجمته إلى الفهم الصّحيح و الكلّي لجميع تفاصيله و خباياه، وانتهاج،بعد ذلك، الطريق الصّحيح في ترجمته. فإمّا أن يسلك المترجم طريق التّبسيط والتّقريب والأقلمة ليوصل المعلومة للقارئ، أو يسلك طريق الغرابة والبعد والالتصاق بالأصل حدّ النسخ.

3. مفهوم التوطين:

تطرّقنا في معرض حديثا عن الهوية و الانفتاح على الآخر إلى عملية ذوبان الآخر في الأنا العربية. تحدثنا عمن يفضّل الاحتفاظ بهذا الآخر كما هو في اللّغة و الثّقافة بغية الوفاء للأصل. وبين الائتلاف والاختلاف نجد التّوطين و التّغريب في عملية الانفتاح على الآخر الغريب. فالبعض يجيد جعل الغريب البعيد مألوفا و البعض يفضل الحفاظ على رقي الثّقافة ورفعتها. وبين هذا وذاك نطرح السؤال التالي: ما هو التّوطين و ما هو التّغريب؟

أ. لغة :

- الوطن : منزل الإقامة , و مربط البقر و الغنم
- وجمعه: أوطان. ووطن به وأوطن: أي أقام وأوطنه و استوطنه = اتخذه وطنا.
- ومواطن مكة أي = موقفها

وتوطين النّفس أي : تمهيدها , وتوطنها تمهّدها و الميطان بالكسر : الغاية و موضع يوطن لترمل منه الخيل في السباق .

وأوطنه على الأمر واقفة[1]وطن : الوطن : محل الإنسان وقد نفقة رؤية يقول (الرجز)

- وأوطان الغنم = مرابضها

1 ينظر مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيزوزا بادي – القاموس المحيط– تحقيق انس محمد الشامي و زكريا جابر احمد – دار الحديث ، القاهر 1429 هـ . 2008 م ص 1763.

- وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا ، واستوطنتها ، أي اتّخذها وطنا ، وكذلك الإتّطان وهو افتعال منه. وتوطين النّفس على الشّيء كالتّمهيد .

- ويقال : من أين ميطانك , أي غايتك والميطان الموضع الذي يوطن لترسل منه الخيل في السّباق وهو أوّل الغاية.

- و الوطن :المشهد من مشاهد الحرب .

قال تعالى: " لقد نصركم الله في مواطن كثيرة " التوبة 25 قال طرفة (الطويل)

على موطن يخشى الفتى عنده الردى

متى تعترك فيه الفرائض ترعد [1]

" وطن بالمكان = يظن وطنا = أقام به

- أوطن المكان = وطن به اتخذه ، وطنا ، وطب نفسه عل كذا = مهد هالة ورضاها به.

- وطّنه على الأمر = أستمر فعله معه و وافقه عليه.

- واطن القوم = عاش معهم في وطن واحد (محدثة)

وطن بالبلد: اتخذه محلا وسكنا يقيم فيه، ووطن نفسه على الأمر . وله حملها عليه.

– اتّطن البلد: اتخذه وطنا.

– توطن : مطاوع وطن : يقال : توطنت نفسه على الشيء ذلت و تمهدت له.

وتوطن الأرض وما بها: اتخذها وطن.

1أبو نصر اسماعيل ابن حماد الجوهري – الصحاح . لتحقيق محمد محمد تامر – دار الحديث القاهر – 1430 هـ – 2009 م ص 1254.

- استوطن البلد: توطنه.

- الموطن: الوطن. وكل مكان أقام به الإنسان لأمر والمجلس والمشهد من مشاهد الحرب (ج) مواطن.[1]

- (وطن) الواو و الطاء و النّون: كلمة صحيحة، فالوطن محل الإنسان. وأوطان الغنم: مرابضها. وأوطنت الأرض (اتخذتها وطن، و الميطان : الغاية.) [2]

ب. تعريف التّوطين إصطلاحا:

يعرّف مصطلح التّوطين على أنّه تكييف منتج أو تطبيق أو محتوى، أو ملف مع لغة وثقافة و متطلّبات أخرى لجمهور معين. ولا تقتصر كلمة التّوطين على ترجمة واجهة المستخدم والوثائق بل تتعدى ذلك إلى عدة مسائل أخرى معقدة. قد تحتاج عملية التّوطين لإعادة صّياغة الفكرة، والتّصميم المرئي، و طريقة العرض إذا كان أسلوب التّعامل التّجاري (مثل المحاسبة) أوأسلوب التّعليم (مثل التركيز على الفريق) عوض الشّخص، في الثّقافة المستهدفة يختلفان عنهم في ثقافة المصدر.

وكذلك إنّ مفهوم التّوطين اصطلاحا لا يختلف كثيرا عن المفهوم اللّغوي بل إنّه تطبيق له على أرض الواقع.إنّ قولنا توطين البدو أي نقلهم من الحياة الترحيل إلى حياة التّمدن والتّحضّر. وأنّ توطّنه موطنا آخر مختلف وبمعنى أن تنقله من بيئته الأصلية إلى بيئة أخرى مختلفة. و ثمة عبارة (التوطين الدّين) bebtdomestication التي توظّف

1 المعجم الوسيط – ط4 ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية – جمهورية مصر العربية – 1425 هـ 2004 م ص 1042.

2أبو الحسن احمد بن فارسي بن زكريا – معجم مقاييس اللغة – ج6– تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة ، و النشر و التوزيع – القاهر – 1399هـ – 1979 م ص 120.

في ميدان المبادلات التّجارية ، والتّي يقصد بها تحويل الدين بعملة أجنبية إلى دين بعمله محلية .

إنّ التّوطين هو الاقتراض الثّقافي من الثّقافات والحضارات واللغات الأخرى ولكن يجب أن يذوب هذا المقترض وينصهر في الثّقافة المستقبلية حتى يصبح منها ولا نجد فيه شيء من الغرابة. فالتّوطين هو أن تكيّف الأفكار والألفاظ والأسماء على حسب الثّقافة المستقبلية، إنّه عملية انصهار المظاهر اللّغوية والفكرية والثّقافية للنّص في النّص المستهدف. التّوطين هو مسح الغرابة، عم تم أخذه من الثّقافة الأخرى، إنّه أيضا إضفاء الصّيغة المحلية و الوطنية عل مجموع المأخوذات من الثّقافة أو الحضارة الأخرى. التّوطين هو تأصيل مجموعة المدخلات الثّقافية وفصلها عن أصولها فصلا تاما.

يعرّف التّوطين أيضا بأنّه الجعل من البعيد الغريب مألوفا قريب[1]، فهو يحتضن الغريب الذي يكون بعيدا عن الثّقافة و الحضارة المستهدفة ويضمه إليه جاعلا منه مألوفا وقريبا من هذه الثّقافة. التّوطين أيضا هو عملية ضمّ بعض المعطيات الثّقافية و الحضارية والعلمية والمعرفية والأخلاقية و التّاريخية و الدّينية في ثنايا الثّقافة المستقبلة. وخلاصة القول إنّ عملية توطين الثّقافة أواللغة أوالحضارة إنمّا هي عملية تأثيرية بين ثقافتين أو لغتين أو حضارتين تكونان محل تبادل معرفي سواء من خلال التّرجمة أو من خلال وسيلة أخرى.

4. أثار التّوطين على الثقافة المحلية :

إنّ محاولة العرب خاصة والشّعوب الأخرى عامة توطين ثقافتهم و الحفاظ عليها في الوقت نفسه من خلال الانفتاح عن الآخر من جهة وإزالة الغرابة و البعد عنه من جهة

1 ينظر عيد الفتاح كيليطو – الادب و الغرابة – دراسات بنيوية في الادب العربي – دار الطليعة – بيروت– ط 3 – نوفمبر 1997 ص 58.

أخرى. كان لها الأثر الكبير على الثّقافة العربية و التّراث العربي، إمّا بالإيجاب أوبالسّلب. فالفعل الثّقافي لا يقتصر على تحوّل المتلقّي فحسب بل تحوّل النّص موضوع التّلقي. إنّها التّبادلية الخصبة، بل كأنها في بعض المقاربات عودة الذّات (عبر الآخر) إلى مكامن الذّات لكن محملة بأدوات جديدة إذا اعتبرنا أو(اعتبر سوانا), أنّ هناك ذات كونية (أونصا كونيا) متراكم ويشاركه في صنعه عبر العصور مختلف الشّعوب والأمم[1]. إنّ هذا الغريب الثّقافي وبعد خضوعه لعملية التّوطين في الثّقافة المستهدفة ينصهر فيها ويذوب ممّا لا يجعل للغرابة من مكان في النّص أو الثّقافة الهدف.

هناك من يعتقد بأنّ توطين الثّقافات والعلوم و المعارف والفنون والآداب في الثّقافة المحلية هو طهارة لها، ورقيّ لمبادئها وقيمها السّامية. إنّه بذلك' أي بتوطين العلوم، إنّما يحافظ على أصالة ثقافته وعذريتهما من الاختلاط بالآخر الغربي الذي لطالما اعتبره رديئا أو على الأقلّ غير مناسب. لايمكن للمترجم أو المثقّف أن ينقل أدبا أو فنّا أو تراثا آخر أو يقتبس منه دون أن يخضعه لعملية التّدجين الإجبارية، و إلاّ سيجد المتلقّي صعوبة في تلقّي النّص أو المعلومات لأنّه سيكون مجبرا على الارتفاع إلى مستوى هذه الغرابة لفهمها والتّعاطي معها.

هناك من يرى أنّ ذهاب المتلقي إلى هذه الغرابة في الثّقافة التي يتلقاها ارتقاء ورفعة إلى مستوى أعلى بغية اكتشاف الجديد. وهناك من يرى أن هذه الحركة إنما هي عجز من قبل النّاقل أو المترجم الذي لم يستطع النّزول إلى مرتبة القارئ المستهدف، بل وقد يتّهم بالخيانة للواقع الذي يعيشه المتلقي و لثقافته المستقبلة. وبين هذا وذلك يمكننا أن ننعت أثر التّوطين هنا بالإيجابي اذا اعتبرنا الحفاظ على عنصر الغرابة عجزا من قبل النّاقل،

1 ينظر بول شاؤول – الترجمة من التفاعل الى العفل الثقافي – محمود امين عبد ربه– ص 182.

ويمكننا اعتباره أثرا سلبيا إذا ما كانت الغرابة في النّص المستهدف تؤدّي إلى الانحراف عن مسار الرسالة الأصلية.

ينعت بعض المؤرخين المرحلة التي انعزلت فيها الحضارة العربية بمرحلة الانحطاط. فيقولون إنّ كل عصور الانحطاط مشابهة تتلخّص بالتخلّي عن رغبة الخروج والاكتفاء بالدوران حول الذّات و تقديسها و نزع عن كل ما يؤدّي إلي التّهجين عبر التّفاعل. غير أنّ اللّغة أحيانا تحافظ على نفسها من التأثر، ويكون وراء ذلك سبب آخر غير الرّغبة في عدم الانفتاح عن الغربي، فنفور شعب ما من دولة مجاورة له يجعله ينفر من أيّة لفظة قد تأتيه غبر حدود معها.[1] غير أنّ البعض يري انّه مهما تعدّدت الأسباب واختلفت فهي لا تعتبر حجّة لرفض الآخر و الهروب منه.

يعتقد الفريق الآخر أنّ عزل الثّقافة وحصر اللّغة ومنع كل جديد عنها إنمّا هو تفويض لها للابتذال و السّقوط و الانحطاط. لأنّها عند ما تفتح أبوابها للمفردات الجديد والعبارات الحديثة والأسماء والحكم و الأمثال وغيرهم فإنّها بذلك تسمح للآخر بإثرائها وإغناء ثرائها اللّغوي والحضاري والعلمي وغيرها : " ...تجنب الابتذال والسّقوط يكون باستعمال الكلمات الغربية والمجازات و المحسنات ... "[2]. فتوطين هذه الكلمات الغربية والأساليب سيؤدّي إلى الابتذال في اللّغة و الرّداءة في مستواها، كونها كائن حي يسعى للتّطور والتّحول و التّغيّر دائما.

وخلاصة القول أنه للتّوطين آثارا تتراوح بين السّلب والإيجاب حسب أهل الاختصاص. وحسن استغلال هذه التّقنية يفعّل عملية التّثاقف وتنظيم استعمالها يثري اللّغة

1سميح أبو مغلي – تعريب الألفاظ والمصطلحات وأثره في اللغة و الأدب. دار البداية خبراء الكتاب الأكاديمي – 2011 ط1 عثاد ص 18

2 عبد الفتاح كيليطو – الأدب و الغراية – دراسات بنيوية في الأدب العربي –ص 58.

ويحافظ على أصالتها في نفس الوقت، فمفهوم الانفتاح إنمّا يتوضّح في ظلّ مفهوم المحافظة على الأصالة و التّراث.

5. آلية التوطين في الترجمة.

يتأسّس حقل التّرجمة على مجموعة من الأساليب و المناهج والطرق التي يسير عليها المترجم أثناء قيامه بالتّرجمة. وذلك بغية الحصول على ترجمة صحيحة أوّلا ونص جميل وأنيق ثانيا. لأنّ هذه الأساليب هي التّي تضبط عملية اختيار المقابلات والمكافئات التّي تتلاءم والإجبارات اللّسانية والمعنوية والثّقافية للّغة المستهدفة.

منذ عهد اللّسانيين الكنديين "**فيناي و داربنلي**"، اللّذان أسّسا لأساليب التّرجمة، وهي تتوالى الأساليب و الطّرق المقترحة للتّرجمة، كل حسب ما مرّ به من تجارب تطبيقية أو نظرية. ويعتبر أهمّ ما ميّز هذه الأساليب هو اختلافها، ويكون ذلك إمّا على حسب الهدف من الترجمة و يسبقه الهدف من النص الأصلي، أو نوع النّص من مثل النّصوص المتخصّصة مثلا، أو نوع المتلقي المعني باستقبال النّص و الذي يفترض به التّفاعل معه.

لقد قسّمت هذه الأساليب و المنهجيات المتبّعة في عملية التّرجمة إلى تقاسيم عديدة ومختلفة. و لعلّ من أهم التّقاسيم التّي تهمّنا، في هذا الصّدد، هي تلك التّصنيفات التّي تأتي على أساس الاهتمام بإحدى اللّغتين، أو أحد النّصين. فإنّنا لو أحصينا أساليب ومناهج التّرجمة كلّها دون استثناء، لوجدنا أن بعض هذه الأساليب تهتم و تحترم اللّغة الأصلية و تسعى و تدعو إلى الرّجوع و الالتصاق التاّم بالنّص الأصلي و لغته الأصلية أثناء فعل التّرجمة، بل و تزيد على ذلك بأن تجعله مرجعية حتمية لكل فعل ترجمة. بينما ما تبقّى من الأساليب فهي تهتم و تحترم اللغة المستهدفة و النّص المترجم و تدعو إلى احترام الثّقافة و الفكر المستهدف.

ويمكننا بذلك أنّ نقول إنّ المجموعة الأولى تحبذّ الحفاظ على الشّكل اللّغوي واللّساني و الثّقافي و الفكري للنّص الأصلي، و تسعى إلى الإبقاء على تلك الغرابة التّي يحملها النّص الأصلي معه إلى النّص المستهدف. في حين أنّ المجموعة الثانية من الأساليب تفضّل أقلمة وتكييف و توطين النّص الأصلي و جعله خاضعا للإجبارات اللّسانية واللّغوية و الثّقافية والفكرية للغة المستهدفة. وكل منهما يتحجّج بعملية الفهم التي ينبغي أن تحدث عند المتلقي عند اصطدامه أو تلقيه للنّص المترجم.

إنّ منهجية التّوطين في التّرجمة تفرض على المترجم أن يتّبع أساليب معيّنة تعينه على تكييف مضمون النّص وشكله اللّغوي وجعله قابلا للاندماج في اللّغة المستهدفة. لأنّ التّرجمة التّوطينية هي ترجمة النّصوص بطريقة تسمح للمتلقي أن يشعر بالألفة والقرابة مع النّص المترجم. فلا يحسّ بأنّه غريب عن لغته أو فكره أو علمه، ما يجعله متفاعلا مع النّص، راغبا في تلقّيه والشّعور بلذّته.

يعتبر التّوطين أسلوبا من أساليب التّرجمة التّي يعتمد عليها المترجم في نقله لمختلف أنواع النّصوص، المتخصّصة منها والأدبية. والهدف منه تقريب المسافات واختصارها بل محوها أحيانا بين اللّغتين الأصلية والمستهدفة. والتّوطين هو تبسيط وتطبيع كلّ ما هو أجنبي وجعله مألوفا أو بعبارة أخرى هو استبدال عناصر ثقافية ونماذج لغوية جاءت في الأصل بعناصر ونماذج أخرى لتحقيق المفهومية والمقبولية في الثّقافة المستهدفة.

لقد ظهر كل من مصطلحي التّوطين والتّغريب في التّرجمة على يد الباحث "**لورانس فينوتي**" « **LawrenceVenuti** » **في** كتابه « The Translator's Invisibility– a History of translation » و الذي ترجم ب " اختفاء المترجم – تاريخ الترجمة" والذي اختار لهما المقابلين الأجنبيين « Domestication and

« Foreignizing وذلك في سير حديثه عن شفافية أو لا مرئية المترجم في النّص المترجم. لأنّه ربط هذا الأمر بالمنهجية التّي يختارها المترجم في ترجمته للنّصوص.

لقد ظهرت نظريات التّوطين والتّغريب أوّل ما ظهرت في الثّقافة الأنجلو-أمريكية والتّي كانت تدعو إلى ترجمة سلسة ، في نظرها، لا تشوبها الشّوائب.

« Anglo- American culture, in contrast, has long been dominated by domesticating theories that recommend fluent translating by producing the illusion of transparency…"[1]

" وفي المقابل، لقد سيطرت نظريات التّوطين، ومنذ زمن بعيد جدّا على الثّقافة الأنجلو-أمريكية. تدعو تلك النّظريات إلى ترجمة سلسة عن طريق إنتاج وهم الشّفافية...". وما نفهمه من هذا القول أنّ منهجية التّوطين تعتمد على سلاسة التّرجمة و صحّتها من حيث الدّلالة.

يسعى منهج التّوطين إلى حذف جميع مظاهر الغرابة في اللّغة المنقول إليها وإخفاء المترجم عن السّاحة كي لا يبدو النّص نصا مترجما وإنّما نصا أصليا. غالبا ما يوظّف المترجم التّوطين للإشارة إلى تكييف وأقلمة السّياق الثّقافي أو المدوّنة اللّغوية لثقافة ما في ثقافة أخرى مختلفة. إذ يقتضي هذا الأسلوب دائما تعويض معالم اللّغة الأصل بمثيلاتها في اللّغة الهدف بغية تحقيق الألفة والقرابة بين الضّفتين الأصلية والمستهدفة.

يعمد المترجم المنتهج لاستراتيجية التوطين إلى إنتاج نص سهل القراءة، والتزامه بتوظيف ما هو شائع في اللّغة. والعمل على إتمام الجمل النّاقصة واستخدام التّراكيب التّي توفّر الوحدة العضوية للنّص، وإعادة بناء الجمل ذات البناء الغريب أو الملتوي بما يتماشى

1 Lawrence Venuti – translator's invisibility – a history of translation – Routledge – 1995 – p 20 .

و التّراكيب في اللّغة المنقول إليها. و الإصرار على إزالة الغموض بالتّركيز على معنى واحد مما قد يوحي به النّص من معان متعدّدة.[1]كلّ هذه المرامي يسعى المترجم لتحقيقها من خلال اعتماده على منهجية التّوطين والحصول في الأخير على ترجمة سلسة.

إنّ توطين النّص عند ترجمته يقتضي من المترجم أن ينزل بالنّص إلى المتلقي. أي أنّه يجيء بالكاتب إلى المتلقي، فنجد المتلقّي لا يتحرّك من مكانه ويبقى ثابتا فيه ينتظر قدوم الكاتب الأصلي للنّص. " لقد شبّه أنطوان برمان المترجم برجل له صديقان يريد أن يعرّف أحدهما على الآخر، بحيث يملك في ذلك خيارين: إمّا أن يدفع بالأوّل إلى زيارة الثّاني و إمّا أن يحثّ الثاني على زيارة الأوّل".[2] و في حالة التّوطين يجد المترجم نفسه مجبرا على الدّفع باللغة الأصلية إلى اللغة الهدف و مزجهما مع بعض و إزالة كل غريب لا يتوافق و اللّغة المستهدفة.

إنّ التّرجمة هي عملية نقل حضاري و ثقافي، و على هذا الأساس تعتبر عملية التّوطين واحدة من الوسائل المساعدة في تحقيق هذا النّقل الحضاري والثّقافي بين الأمم:

« La traduction comme transfert culturel, représente donc un processus d’assimilation ou d’appropriation qui rend possible la

1See Lawrence Venuti op cit p 13.

2 جينا أبو فاضل – المترجم في عمارتي النص – الشكل سمة الدخول إلى المعنى– سلسلة المصدر الهدف – مدرسة الترجمة – كلية الآداب و العلوم الانسانية – جامعة القديس يوسف – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان – 2005 è– ص 180.

présentation de l'étranger conformément aux besoins de la culture cible »[1]

" تمثّل الترّجمة، بوصفها نقلا ثقافيا،إذن عملية الفهم أو التّمكّن التّي تجعل من عملية تمثيل الغريب طبقا لاحتياجات الثّقافة المستهدفة ممكنة". والمقصود بتمثيل الغريب طبقا للغة الثقافة المستهدفة هو التّعبير عنه ولكن بطريقة تتطابق واحتياجات الثّقافة المستهدفة.

إنّ الحديث عن ضرورة نقل البعد الثّقافي في ترجمة النّصوص، يجعلنا نعتمد على تقنية التّوطين؛ لأنّ التّرجمة ما هي إلاّ عملية تحويل لمضمون ثقافي مختلف كان لابدّ على المترجم أن يدمجه في الثّقافة المنقول إليها و يخلق فيها جوا يساعد على فهمه:

« Comment traduire en Maya, dit-il (en pleine zone tropicale à deux saisons, à la sèche et l'humide) la notions de nos quatre saisons différenciées toutes autrement par rapport aux températures, aux précipitations, aux cycles de végétations. »[2]

" كيف يمكننا أن نترجم إلى لغة المايا، الذين يعيشون في منطقة استوائية بها فصلين اثنين أحدهما رطب والآخر جاف، مفهوم فصولنا الأربعة المتباينة بطريقة مختلفة على حسب درجات الحرارة وهطول الأمطار ودورات حياة النّباتات". وهنا تظهر أهمية التّوطين في تعديل النّص وتقريبه للقارئ.

1Heidi Aschenberg – la traduction comme transfert culturel – a propos des textes sur la shoah –p 25.

2Georges Mounin – les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963. P 44.

وقد يعتبر البعض أنّ التّوطين هو عملية إحياء في اللّغة والثّقافة المستهدفة لما جاء في اللّغة و الثّقافة الأصلية:

« Traduire consisterait à faire revivre ailleurs, à rendre présent sous une autre enveloppe matérielle, l'être premier que constituait l'original »[1]

" أن تترجم يعني إعادة إحياء الأصل واستحضاره تحت ظرف مادي مختلف في مكان آخر". فالترجمة إذن هي إعطاء الحياة مجدّدا للأصل ولكن في ظل ثقافة أخرى وحمى لغة وفكر مختلفين عن طريق توطينه وتدجينه.

يعتبر التّوطين منهجية قائمة بحدّ ذاتها، وهي في خدمة عبقرية اللّغة المستهدفة إلى أقصى حد. لأنّ المترجم الذي يعتمد على هذه المنهجية في ترجمته يهدف إلى احترام هذه اللّغة والإبقاء على خصائصها وذلك من خلال تكييف كل التّفاصيل الغربية التّي تدخل إليها:

« Parfois, tous les cas de domestication sont indispensables, justement pour rendre le texte conforme au génie de la langue de destination »[2]

1Francice Kaufman – la copresence de l'original et de sa traduction – identité, altérité, équivalence– la traductions comme relation – Fortunatoisrael – lettres modernes Minard – paris – 2002 – p 325.

2Amberto Eco – dire presque la même chose – expériences de traduction – traduit de L'Italien par Meriem Boubcher – Bernard Grasset – Paris 2003 – p 209.

" أحيانا، كل حالات التّوطين تكون مسخّرة لجعل النّص مطابقا لعبقرية اللّغة المستهدفة". ولما كانت الغاية الوصول إلى ترجمة سلسة وصحيحة كان على المترجم أن ينتهج نهج التّرجمة التّوطينية لمختلف النّصوص.

فالتّوطين إذن هو إزالة الإبهام والغموض والصّعوبة والتّعقيد والعمق الناتجة عن الغرابة الموجودة في الثّقافة والحضارة في اللّغة المستهدفة، وتعويضه بالوضوح والبساطة والسّهولة والسّطحية والسّلاسة والشّفافية الناتجة عن الألفة والقرب من الثّقافة المستهدفة وفكرها وحضارتها.

6. مفهوم التّغريب.

أ. لغة:

-غرّب : الغرب و المغرب بمعنى واحد.

-الغرب : خلاف الشرق، و هو المغرب ، وقوله تعالى " ربّ المشرقين وربّ المغربين". أحد المغربين أقصى ما تنتهي إليه في الشّتاء، وأحد المشرقين أقصى ما تشرق منه في الشّمس في الصّيف. وأقصى ما تشرق منه في الشّتاء. وبين المغرب الأقصى والمغرب الأدنى مائة و ثمانون مغربا.

- المغرّب : الذي يأخذ في ناحية المغرب.

- وغرّب القوم : ذهبوا في المغرب، و أغربوا أتوا الغرب.

- وتغرّب: أتى من قبل الغرب. و الغربيّ من الشّجرة ما أصابته الشّمس بحرها عند أفولها. وفي التّنزيل العزيز " زيتونة لا شرقية و لا غربية".

– والمغرب : الذّهاب و التّنحي عن النّاس، و قد غرب عنّا يغرب غربا ، و غرّب و أغرب وغرّبه و أغربه : نحّاه.

– والغربة و الغرب النوّى و البعد، و قد تغرّب .

– والتغريب النّفي عن البلد

– و غرُب أي بعُد : ، و يقال : أغرب عنّي أي تباعد.

– و غرّبه و غرّب عليه: تركه بعدا.

– و الغُربة و الغُرب : النزوح عن الوطن و الاغتراب.

– و الاغتراب و التغرّب ، نقول منه: تغرّب و اغترب و قد غرّبه الدهر و رجل – غربٌ وغريب بعيد عن وطنه. و جمعها غرباء و الأنثى غريبة.

– و الغريب الغامض من الكلام يقال كلمة غريبة.

– و أغرب الرّجل جاء بشيء غريب.[1]

– (غرب) : الغين و الراء و الباء أصل صحيح، و كلمة غير منقاصة لكنّها متجانسة ، فلذلك كتبناه على جهته من غير طلب لقياسه.

– فالغرب حدّ الشيء يقال هذا غرب السيف و يقولون كففت عن غربه، أي أكلت حدّه، وقولهم ، استغرب الرجل إذا بالغ في الضحك ، ممكن أن يكون من هذا ، كأنّه بلغ أخر حدّ الضحك.

– و الغرب : الدلو العظيمة

1 ينظر ابو الفضل بن مكرم ابن منظور– لسان العرب– مج (1) – ص 637 – 641.

– و الغربان من العين : مقدّمتها و مؤخّرتها و غروب الاسنان ماؤها ، فأما الغروب فمجازي العين.

– و الغرب : شجر و يقولون و الله أعلم بصحّته إنّ الغرب إناء من فضة أو ذهب.

– و يقولون الغربة هي البعد عن الوطن.

– و الغريب الأسود ، كأنّه مشتقّ من لون الغراب و المغرب الأبيض الأشفار من كل شيء. والغربيّ : الفصيح من البشر ينبذ و الغربي : صبغ أحمر [1].

ب. اصطلاحا:

أمّا في الاصطلاح فمعاني التّغريب عديدة و من بين ما يعنيه هو ذلك التّغيير الذي يطرأ على بعض العادات و التّقاليد و الأعراف فتقول عنها أنّها أصبحت مغرّبة، أي شاذة وغريبة مقارنة بالمجتمع و الثّقافة الموجودة فيها. و قد يكون التّغريب أي بمعنى النّفي عقوبة جنائية لبعض الجرائم ، و هي أن ينفي المتّهم من البلاد من غير تحديد مكان إقامته. كما أنّ التّغريب حالة من الشّعور بالاستلاب و الضّياع. و هو ما يعبّر عنه باغتراب النّفس فمرض (الاغتراب الذهني) مرض يحوّل سلوك المريض من سلوك عادي و سوي إلى سلوك غريب و كأنّه يعيش حالة من الغربة بين أهله وفي عزلة عنهم.

وهناك معاني أخرى كثيرة لمصطلح التّغريب. فنجد عبارة (الملحق الاغترابي) المتداول بها في الشّؤون الديبلوماسية التي تعني تكليف أحد أفراد البعثة الديبلوماسية بمهام تدبير شؤون المغتربين و مصالحهم في بلد أجنبي ما.

1 ينظر أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا – معجم مقاييس اللغة – الجزء الرابع 04 – ص 422 – 422– و ينظر أيضا مجد الدين بن يعقوب الفيروزابادي– القاموس المحيط – ص 1178 – 1180 . و ينظر أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح – ص 840 – 842 – و المعجم الوسيط – ص 647 – 648.

ونجد في الحقل التّجاري مفهوم التّسويق التّغريبي المتطوّر جدّا الذي يسعى إلى شدّ المستهلك من خلال تغريب حواسه بما هو خارج عن المألوف من صور وروائح وأذواق. والتغريب في الدّين إنّما هو العمل بكلّ منهى عنه، و في السنّة الإتيان بالمحدثات والبدع وعدّها من السّنن التي جاء بها الرّسول عليه الصلاة و السلام.[1]

والتغريب الثّقافي أو الحضاري أو اللغوي إنّما هو اقتراض المفاهيم التّراثية أوالمصطلحات العلمية و إدخالها إلى الثّقافة أو اللّغة المقصودة بالتّغريب. إنّه دخول ذلك الآخر الغريب الشّاذ إلى الهوية المستهدفة أو الذّات المراد تغريبها. إنّ عملية التّغريب تكون غالبا نتيجة الحاجة الملحّة إلى إثراء اللّغة و إيجاد المقابلات للمفاهيم الجديدة التي تغزو المجتمعات و هي ظاهرة تضطرّ إليها المجتمعات من أجل إيجاد ذاتها التي ضاعت وتاهت بين مجموع الذوات المتصارعة التي تسعى إلى إيجاد نفسها والاستقرار بها. فالكثير يعتقد أنّ الهوية إنّما تتحدّد عبر الهويّات الأخرى والذات إنّما تتوضّح معالمها من خلال توضيح معالم الذّوات الأخرى.

إنّ اللّغة تؤثّر في الثّقافة وتساعدها ليس فقط على وصف الواقع، و إنّما أيضا على نمذجته، و يعدّ البعض الآخر أنّ اللّغة تعكس الثّقافة، و إنّها ناطق فعلي باسم تجلياتها و قيمها، ووسيط من جملة الوسطاء الآخرين. و هكذا لا يمكن إنكار العلاقات بين اللغة والثقافة ولكن الحقل اللّغوي و الحقل الثّقافي يبدوان حقلين متميّزين و مستقلين عن بعضهما البعض[2] فاللّغة إذن هي إحدى طرائق التّغريب الحاصل في الثّقافات لأنّها وسيلة يمكن من خلالها نقل المفاهيم والمصطلحات الغريبة إلى الثّقافة أو الحضارة القومية.

---

1 ينظر دريس محمد أمين – رسالة دكتوراه – استراتيجيتا التدجين و التغريب في الترجمة . ص 269.

1 ما تيوغيدار – الثقافة و التواصل و الترجمة – تلر جمة محمد أحمد طجو – مجلّة الآداب الأجنبية – العدد 140 – اتحاد الكتاب العرب – دمشق – خريف – 2009 – ص 04.

إنّ التّغريب إنّما يكون عن طريق التّرجمة ، و التّرجمة هي ترجمة اللّغات ومن هنا تنشأ العلاقة بين التّغريب والتّرجمة واللّغة. تتّصل التّرجمة إذن بمسألة نقل الآخر المغاير و إكسابه صبغة محلية، لكنّها بالمقابل تمنح المترجم أيضا إمكانية أن تقضي على عناصر الرّتابة فيها و تهبها وجها جديدا عن طريق الحفاظ على عنصر الغرابة عند نقل الآخر إلى الثّقافة المحلية.

7. أثر التّغريب على الثّقافة المحلية:

إنّ لظاهرة التّغريب أثرا بالغا على الثّقافة المحلية. وتختلف الآراء بين مؤيّد ومعارض لهذه الآلية. و لكل حججه وبراهينه التّي يدافع بها عن رأيه. فهناك من يعتقد بأنّ السّماح للآخر بالدّخول إلى الحضارة والتّراث المحلّي إنّما هو تخلي عن أصالته وعفّته. وهناك من يعتقد بأنّ الأمر لا يتعدّى مسألة إثراء اللّغة و الثّقافة واطلاعها على كلّ جديد.

يعتقد بعض المختصّين أنّ قبول الغريب و خلطه مع القريب إنّما هو خيانة له وتخلي عن أصالته و طهارته بل وعن قدسيته أحيانا. فلطالما قدّس العرب شعرهم ومعلّقاتهم وأدبهم ورفضوا تعليمها للغير أو التّجديد فيها. بل هناك من يذهب إلى القول أنّ التّغريب هو طمس للهوية الوطنية و القومية. وتخلي عن الذّات التّي لطالما حارب أصحابها للحفاظ عليها نقية وطاهرة وخالية من كل غريب. وهناك من يعتقد أنّها اعتراف بالعجز والضّعف والتخلّف الذي تعاني منه الثّقافة والتّراث واللّغة المستقبلة و على هذا الأساس يرفضون كل غريب بل و يرفضون حتّى التعرّف عليه مخافة التأثّر به أو التأثير فيه.

وهناك من يعتقد العكس، ذلك أنّ الذّات لا يمكن أن تكتشف نفسها إلاّ بحركة الخروج من الذّات نفسها. الخروج نحو الآخر ، الذي هو، مهما تعدّد، ليس سوى وجها من احتمالاتها، أو من انتظاراها. أو بالأحرى ليس سوى الذّات نفسها تبحث عن وجوهها، ومعارفها، وإمكانياتها ، وخرائطها في عبورها اللاّمتناهي إلى الآخر. وعندها يصبح هذا

الآخر جزءا من تكوينها. وعلى هذا الأساس لا يحدث أي تطوّر أو تقدّم أو تجاوز عند الأشخاص و الشّعوب إلاّ عندما يكسر النّموذج التّاريخي أو الدّيني أو أي بنية مغلقة ، أونظام نهائي بحثا عن سيرورة تتحرّك في هذا اللّقاء الحي مع الآخر[1].

لو نظرنا إلى تاريخ النّهضات والحضارات العالمية على مرّ التّاريخ، لوجدنا أنّ من شروطها الأولى بوصفها نهضة أن تعبّر من تاريخها الخاص و فعلها الخاص إلى ما هو خارجي وإلى ما هو أبعد منها، كي يتماهى بها على قدر ما يصادمها و على قدر ما يتلقّفها. و يحوّلها من مواد وكتل مغلقة إلى مفردات و أجزاء و عناصر ذاتية. فالعرب لم يخصّبوا حضارتهم الجاهلية والإسلامية إلاّ بفعل ترجماتهم الثّقافية العميقة، سواء في نهضتهم الأولى أو في العصر العباسي و تحديدا الأوّل، أو في نهضتهم الثانية منذ قرنين.[2]

إنّ الدّين الإسلامي هو دين صالح لكل مكان و زمان. و انطلاقا من ذلك كان ظهوره خروجا كبيرا عن المألوف من تلك الذّات القبلية بقيمها السّائدة ممّا أوجد حالات من التحرّك الجماعي نحو أمكنة أخرى من الإيمان و الحضارة و العقل و الانتماء. أوجد هذا المنحنى التّجاوزي السّائد في الوقت ذاته حاجات للتّجاوز إلى الآخر البعيد والمجهول والمغيّب. وهكذا كان خروج الإسلام من الجزيرة بداية وعي الشّروط الذاتية و الحضارية والثّقافية والدّينية.

إنّ الشّعور بالحاجة الملحة إلى الانتقال أو إلى الحركة لابدّ من أن تتوفّر له تراكمات خاصّة. تجعل منه ضرورة وشرطا من شروط إثبات الذّات من جهة و إثبات أنّ الآخر جزء من الذّات من جهة أخرى. فاللّجوء إلى الغريب يزيد من جمال الذّات ومن قوّة الهويّة. كما

1 ينظر بول شاؤول – الترجمة من التفاعل إلى الفعل الثقافي – محمود أمين عبد ربه و آخرون – فن الترجمة و التنوّع الثقافي– ص 179.

2 ينظر المرجع نفسه – ص 180 .

أنّه يزيد من جمال وأهمية الثّقافة والتّراث حسب بعضهم:" إنّ اللجوء إلى الغريب يشعرك بالدّهشة والتعجّب، فإنّ العجيبات إنّما تكنّ من البعيدات وما يحدث العجب يحدث اللذة"[1]. فكل عجيب وغريب وبعيد هو جميل و فيه لذة و متعة عند المتلقّي.

8. آلية التّغريب في الترجمة:

وعلى عكس التّرجمة التّوطينية هناك ما يسمّى عند المنظّرين في حقل التّرجمة بالتّرجمة التّغريبية. وهي تلك الطّريقة أو المنهجية المعتمدة في التّرجمة والتّي تحترم النّص المصدر وتسعى بكل ما لديها من آليات و أساليب و طرق للحفاظ على خصائصه ومكوّناته اللّغوية والأسلوبية والثّقافية والفكرية حتّى لو أثار الأمر شيئا من الغرابة والبعد اللّذان قد يشوّهان النّص المستهدف بكل تفاصيله.

لم تسمح هذه التّرجمة لعملية التّأثير والتأثّر التّي تحدث بين النّصوص والثّقافات عادة، أن تدلي بدلوها في هذا المجال. بل إنّ التّرجمة التّغريبية للنّصوص بكلّ أنواعها، والتّي نقصد بها انتهاج منهج التّغريب في أثناء عملية التّرجمة، دعت المترجم إلى فرض نفسه و العمل على عدم الاختفاء أبدا أثناء التّرجمة، و ذلك بأن ينقل النّص كما هو حتّى لو بدا للقارئ أنّه نص مترجم وأنّه لا يتوافق مع محيطه على سائر المستويات.

لقد عرفت منهجية التّغريب في التّرجمة في بداياتها في الثّقافة الألمانية خلال الفترتين الكلاسيكية و الرومانسية لا سيما عن طريق الفيلسوف و عالم اللاّهوت الألماني "**فريديريك شلايمخر**" الذي قال أنّه ليس أمام المترجم سوى طريقتين اثنتين خلال عملية الترجمة. إمّا أن يبتعد المترجم عن كاتب النّص الأصلي ما استطاع إلى ذلك سبيلا كي

1 عبد الفتاح كيليطو – الأدب و الغرابة – دراسات بنيوية – في الأدب العربي، ص 60.

يقرّب قارئ نص الوصول من الكاتب الأصلي. أو أن يقترب من كاتب النّص الأصلي ما استطاع إلى ذلك سبيلا حتّى يبعد قارئ نص الوصول عن كاتب النّص الأصلي.[1]

إنّ الاقتراض الحاصل بين اللّغات سواء على مستوى المفردات أو الأساليب أوالتّعابير أوغيرها هو أمر حتمي في نظر دعاة منهج التّغريب. لأنّ اللّغة، في نظرهم، لا تتطوّر إذا لم تقبل دخول عناصر أجنبية ضمن عناصرها المألوفة: "إنّ تبادل التّأثير و التّأثّر بين اللّغات قانون اجتماعي إنساني و إنّ اقتراض بعض اللّغات من ظاهرة إنسانية أقام عليها فقهاء اللّغة المحدثون أدلة لا تحصى"[2].

وفي ظلّ هذا التّبادل الثّقافي والفكري والعلمي خاصّة، يجد المترجم نفسه في حيرة من أمره، لأنّه ستختلط عليه الأفكار والرّؤى والدّيانات والأعراف فلا يجد من وسيلة لنقلها سوى أن يجد لها مقابلا يكافئها في اللّغة المستهدفة، وهو ما لايقبله دعاة التّغريب، أو أن يحافظ على هذه العناصر كما هي دون تغيير ويجد لها مكانا في اللّغة المستهدفة محترما جزئية الغرابة فيها، و هو ما يحبّذه دعاة التّغريب.

لا يؤذي الأجنبيّ دائما النّص المترجم. ولا يمحو الغريب دائما هوية النّص المترجم. بل و على العكس من ذلك، فإنّه يثريه ويحييه و يغنيه و يجعله قادرا على استيعاب كل ما هو جديد. فنحن نكاد نعجز عن تنقية اللّغات من كل غريب: " لا نكاد نظفر بتلك

1See Mona Baker – the Rout ledge Encyclopedia of translation – studies, assisted by Kristen Malmkjaer– London and New york– 2005– p 242.

2 الدكتور سميح أبو مغلي– تعريب الألفاظ و المصطلحات و أثره في اللغة والأدب–ص 17 .

اللّغة التي تعدّ خالية من أيّ عنصر أجنبي" [1] لأنّه و بكل بساطة فإنّ المجتمعات إنمّا تكمّل بعضها عن طريق تفكيرها وعلمها وثقافتها.

يعرّف التّغريب على أنّه منهج من مناهج التّرجمة التي تعني أن يعمل المترجم على تقريب القارئ من كاتب النّص الأصلي بتخليه عن الطّابع العرقي للغته وثقافته، أي اللغة المنقول إليها. و بإظهاره و تأكيده على الفروقات الكائنة بين النص الأجنبي وقيم ثقافة لغة الوصول : " إنّ أي ترجمة تغريبية تقوم على نحو كبير بإخراج القول غير مخرج العادة"[2] فنقرأ الكلام نفسه والفكرة نفسها والقيمة الثّقافية نفسها ولكن في مكان آخر غير المكان الذي وجد فيه أصلا.

إنّ التّغريب هو ترجمة النّص على أساس الاختلافات الثّقافية، فتبعث شعورا بالغرابة عند المتلقّي وتربطه بسياقات ثقافية مختلفة عن ثقافته الأم. يمكن اعتبار التّغريب شكلا من أشكال المقاومة الصّريحة للتّمركز العرقي والنرجسية الثّقافية و الإمبريالية في سبيل إرساء الدّيموقراطية أساسا للعلاقات السّياسية بين الأمم[3]، لأنّ اللّغة التي لا تقبل الآخر هي بذلك لا تقبل الانفتاح والتقدّم والسّيطرة.

لم تلقى تقنية تغريب النصوص والابتعاد بها عن اللغة المستهدفة بكل تفاصيلها قبولا واسعا في مجال التّرجمة. و لقد نُعِتَ ذلك بالتّضحية في سبيل الارتقاء بالتّرجمة وإفهام المتلقي. إنّ التّرجمة لابدّ لها أن تحصل ضمن سياق من التوقّعات التي مفادها أنّ المرء سوف يحصل مقابل خضوعه على اعتراف الآخر بقيمه وكلامه وسلوكه وبهذه الطّريقة يجد

1 الدكتور إبراهيم أنيس – ص 147.

2كيليطو عبد الفتاح – الأدب و الغرابة – دراسات بنيوية في الادب العربي – ص 66 .

3 ينظرأنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – عز الدّين الخطابي– ص 76 – 92.

لنفسه مكانا على الخريطة الاجتماعية[1] التي تُرْسَم بحبر خليط من الثّقافات والحضارات والأعراف وحتّى الديانات.

لقد ركّز المنظّر لورانس فينوتي Lawrence Ventis في دراساته عن التّرجمة التغريبية، أو منهج التّغريب على ضرورة فرض المترجم لنفسه، و خلقه للمكانة التي تليق به في العمل التّرجمي. أي أنّه فضّل بروز المترجم ووضوح الأثر الذي يخلفه على النّص المترجم ، وهو ما لا تحبّذه كثيرا التّرجمة التّوطينية. لقد دعا أن يكون المترجم "ظاهرا" في اللّغة المنقول إليها لا "مختفيا" وأن يبقى النّص المترجم "نصا مترجما" بكل ما لهذا المفهوم من معنى و أن يحتفظ باستقلاليته الخاصة التي تميّزه.

يشير منهج التّغريب إلى الحفاظ على السّياق الثّقافي الأصلي بجميع مكوّناته، في حين أنّ التّوطين يشير إلى احترام السّياق الثّقافي المستهدف بجميع تفاصيله. لهذا فإنّ الاختلاف الجوهري بين ما اقترحه فينوتي من استراتيجيات وكل الاستراتيجيات الأخرى في التّرجمة في أنّ استراتيجيتي التّوطين والتّغريب تأخذان بعين الاعتبار تأثّر العوامل الثّقافية والأيديولوجية في التّرجمة وتراعيان تأثير التّرجمات على القرّاء المستقبلين وعلى الثّقافات.

بعد البحث في ماهية كل من تقنيتي التّوطين والتّغريب، فإنّه قد يحيلك الأمر إلى مصطلحين اثنين آخرين متداولين في علم التّرجمة، وهما التّرجمة الحرفية والتّرجمة الحرّة. فبينما عنت التّرجمة الحرّة الابتعاد عن الأصل والاقتراب من الوصول واحترامه. فإنّ التّرجمة التّغريبية، وانطلاقا من أصولها في التّقاليد الألمانية، تعني الالتصاق الشّديد بالنّص الأجنبي، والترّجمة

1 ينظر دوغلاس روبنسون – التّرجمة الإمبراطورية – ترجمة ثائر علي الدّيب – دار الفرقد – ط 2 – سورية – دمشق – 2009 – ص 32.

الحرفية التي من شأنها أن تجلب أشكالا ثقافية أجنبية وتنمية اللّغات المحلية وخطابات غير متجانسة.[1]

قد يكون النص الذي سيخضع للترجمة التغريبية ، نصا غريبا في أصله، أي أنّه لا يمتّ للثقافة والأيديولوجية الأصلية بتلك الصلة القوية التي تجعله نابعا منها و مستخلصا من رحمها. وهناك من يسمي هذا النّص، بالنّص الهامشي، بل ويقول أنّ منهج التّغريب يقوم أساسا على اختيار نص هامشي في ثقافة الوصول أي أنّه لا يقوم على القواعد والأسس والقيم الثّقافية السّائدة في لغة الوصول:

“Foreignizing entails choosing a foreign text and developing a translation method along lines which are excluded by dominant cultural values in the target language”[2]

" يقوم التغريب على اختيار نص أجنبي وابتداع منهجية في التّرجمة على طول الخط والتّي تقوم على أسس لا تتضمّنها القيم الثّقافية السّائدة في اللّغة المترجم إليها".

يعتبر فينوتي أن التغريب هو وسيلة من وسائل الارتقاء بالتّرجمة والنّهوض بها، وجعل النّصوص المحلية نصوصا عالمية بكل مكوّناتها العلمية و المعرفية والثّقافية والايديولوجية. ومن دون التّغريب تسقط الثّقافة في هوّة الرضا المبالغ فيه عن الذات والنرجسية، وتصبح مرتعا خصبا لممارسات أيديولوجية خطرة، مثل النزاعات القومية والأصولية.

1See Mona Backer – the rout ledge encyclopedia of translation studies p 242.

2 See Mona Backer – ibid p 242.

إنّ منهج التغريب، إذن، إنّما هو طريقة علمية في نقل فحوى النّصوص ومكنوناتها الغريبة إلى اللغة المستهدفة. إنّه مجموع الأساليب المقترحة في التّرجمة والتي تسعى إلى الحفاظ على الشّكل الغريب للنّص عند نقله إلى الضّفة الأخرى. هو اقتراض ما يجب اقتراضه من علم و معرفة وفكر وقيم حضارية، وهو كذلك رسم لثقافة وفكر أجنبي بحروف لغة محلية قصد تقديمه للقارئ مستهدف في الثّقافة المستهدفة.

وخلاصة القول إنّ التّرجمة التّغريبية هي ترجمة تهدف إلى تطوير اللّغة وانتعاشها وتحيين علمها و معارفها و فكرها عن طريق إيجاد السّبل المثلى لإدخال الأجنبي والغريب إلى هذه اللغة وإدماجه فيها وتحقيق الانسجام بين ما هو غريب و ما هو مألوف في اللّغة، شريطة أن يبقى الغريب غريبا ولا تسعى لتّوطينه أو جعله مألوفا بأية صورة من الصور.

الفصل الثالث

آليات التّوطين والتّغريب في ترجمة المصطلح الاقتصادي

المبحث الأوّل

مناهج وآليات توطين المصطلح الاقتصادي

تتميّز التّرجمة الاقتصادية بالسّهولة والمرونة عندما يكون النّص سهلا وبسيطا ومكتوبا بأسلوب مباشر وواضح. كما قد تتميّز بالصّعوبة و التّعقيد إذا ما كان النّص معقّدا وصعب الفهم و مكتوبا بأسلوب إيحائي يتخلّله مجاز بكل أنواعه.

فالنّص الاقتصادي يختلف أسلوبه ولغته باختلاف وظيفته التي كتب من أجلها في الأصل. فإذا كان النّص تعليميا موجّها للطلبة بغية تعريفهم بعلم الاقتصاد وتمكينهم من مبادئه وقوانينه وأسسه النّظرية. أو إذا كان النّص عبارة عن مجموع التّقارير والرّسائل الرّسمية والاتفاقيات وغيرها ممّا يتداوله أهل الاختصاص ورجال المال والأعمال بينهم من نصوص ، كان أسلوبه مباشرا وسهلا وواضحا لا يحتاج مترجمه سوى مجموعة الأساليب التي قرّرها المنظّرون والمترجمون واتفقوا عليها لترجمة النّصوص المتخّصّصة والمباشرة من مثل هذا النّص.

أمّا إذا كانت وظيفة النّص الاقتصادي تأثيرية أو إقناعيه أو تعبيرية ، الغرض منها التّأثير في المتلقّي أو إقناعه بفكرة اقتصادية معيّنة أو كانت تعابيره موحية ومزخرفة بالبيان والبديع على مختلف الأشكال و الألوان من مثل الاستعارة و الكناية والتورية والتّشبيه والمجاز المرسل بعلاقاته المختلفة، وجب على المترجم حينها الحرص والحذر أثناء الترجمة، فلا فائدة تذكر عندها إذا ما اعتمد في ترجمته على الأساليب المباشرة للترّجمة.

إنّ ترجمة تقرير اقتصادي أو عقد أو اتفاقية تجارية يختلف تماما عن ترجمة نص تسويقي لمنتوج معيّن أو إشهار مغرٍ لمادّة معيّنة أو آلة معيّنة أو مقال صحفي يروّج لمجموعة من المبادئ والنّظريات الاقتصادية أو التّجارية التي يسعى صاحبها إلى ترسيخها في ذهن المتلقّي.

1.تطوّر المصطلح الاقتصادي:

إنّ المصطلح العلمي و المتخصّص بأنواعه هو نواة النّص العلمي المتخصّص وهو أساس بناءه اللّغوي و الأسلوبي والمعنوي. و هو كما قال عنه "**بيير لوغا**" " **Pierre Lerat**" :

" le terme est un symbole, stimulus physique représentant conventionnellement une notion ou un objet individuel »[1]

" المصطلح هو رمز و حافز مادي يمثّل و بطريقة تقليدية فكرة أو شيء فردي"ولما كان هذا هو المصطلح ، كان لابدّ له من مواكبة المستجدّات والتطوّرات الحاصلة في المجتمع.

يتميّز أسلوب النّص الاقتصادي عموما بالاختصار و الشّرح و الدّقة في تبليغ المعلومة. و بالأرقام و البيانات و استعمال المصطلحات و الاختصارات و هو أسلوب إخباري إجمالا. كما أنّ اللّغة الاقتصادية هي لغة منفتحة تواكب التّطوّرات الحاصلة في علم الاقتصاد لتتكيّف معها[2]. و هذا ما جعل الكتابة الاقتصادية تتراوح بين المباشرة و الإيحاء وبين السّطحية و العمق و بين البساطة و التّعقيد.

إنّ المحرّر الاقتصادي يتحدّث بلغة الاجتماعيين ويحلّل بلغة الإحصائيين والرياضيين، و يفسّر الظواهر بلغة الفلاسفة و المنظّرين، و يصوّر المعاني بلغة الأدباء والمبدعين. وقد يصادف المترجم هذه اللّغات مجتمعة في نص واحد، ما يجعله مجبرا على

1 Pierre lerat – les langues spécialisées – DUF– paris– France – 1ere édition– 1995 – p 20

2 ليلي لعيمش – معرفة النمط النصّي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة ، النص الإقتصاديأنموذجا، مجلة المترجم – العدد 30 – يناير ، جوان 2915 – ص 116 و 117 .

توخّي الحذر في التّعامل معها بغية تحديد المنهج أو المناهج الأنسب لإنجاح التّرجمة[1].لأن التمكّن من هذه الجوانب يساعد المترجم في إيجاد الأسلوب الأنجع في عملية التّرجمة الصّحيحة و المقبولة من قبل المتلقّي.

يتطوّر المصطلح الاقتصادي بالموازاة مع التّطوّرات التّي يعرفها الاقتصاد وكذا التي تعرفها اللّغة في حدّ ذاتها لكي يصبح أكثر دقّة و تصبح دلالته أكثر وضوحا مثل مصطلح: les pays sous-développement ومقابله في اللّغة العربية هو الدول المتخلّفة. ولقد عرف هذا المصطلح تطوّرا عبر الزّمن حتّى وصل إلى المعنى الذي يحمله اليوم.

لقد استعمل الرّئيس "ترومان Truman" هذا المصطلح في سنة 1947 بهذا المعنى. ثمّ أصبح pays du tiers monde و ترجمت بدول العالم الثالث الذي استعمله "ألفريد صوفيAlfred Sauvy" في مقاله الصادر سنة 1952 في مجلّة""L'observateur". إنّ ما يظهر على هذا المصطلح، و هو ما لاحظه مستعمليه و أهل الاختصاص، أنّه يجسّد لنوع من العنصرية و التّفرقة بين دول العالم؛ حيث صنّفها إلى دول العالم الثّالث و دول العالم الآخر المتقدّم. فأصبح الاقتصاديون اليوم يستعملون مصطلح pays en développement و الذي ترجم بالدول النّامية بعدما كانوا قد استعملوا قبلها مصطلح pays en voie de développement و الذي ترجم بدول في طور النمو[2].

لا ينتج تطوّر المصطلح و تغيّره من العدم، بل إنّه يستند في ذلك إلى خلفية نظرية تحدّد محتواه و تبيّن حدوده و تقيّد استعمالاته ممّا يتطلّب معرفة بالخلفية النّظرية

1المرجع نفسه ص 121.د

2Voir Jeanne Dancette – le vocabulaire économique et social : entre termes, formules discursives et nons propres- Meta- 2003 – érudit – www.erudit – volume 58 n° 02 p 12

وبتطوّر الفكر الاقتصادي والاستعمالات الجارية للمصطلحات الاقتصادية[1]. و هي عوامل تسمح له بمسايرة الرّكب واحتواء العديد من الأفكار و المعلومات ولاكتشافات الجديدة التي تطرأ على السّاحة العلمية المتخصّصة.

إنّ اللّغة الاقتصادية هي لغة تعبّر عن واقع دائم التطوّر ، لذا فهي لا تكتفي بمصطلحاتها التّقنية بل تسعى إلى توليد المستجدّات الكثيرة كلّما اقتضت التّطوّرات الاقتصادية والمالية ذلك. وكذلك تبدو نصوص الفكر الاقتصادي التي قوامها المصطلح عموما ذات أبعاد عديدة فلسفية وتاريخية وأدبية واجتماعية وغيرها. تستدعي هذه النّصوص من المترجم أن يقف عندها بتأنّ و حذر وأن يستحضر كل معارفه غير اللّسانية الضّرورية لإنجاح التّرجمة[2].

يعتقد بعض الدّارسين في حقل التّرجمة أنّ هذا النّوع من النّصوص يحتاج إلى إجراءات ترجمية تراعي الثّقافة والحضارة والفكر المستهدفون و من ثمّ اللغة و الأسلوب المستهدفان. و الأرجح حسبهم أن يلجأ المترجم في هذا النوع من النصوص إلى مناهج الترجمة التفهيمية والإدراكية والتبليغية إلى جانب التّوصيلية و ربّما يجرّ تعقيد النّص المترجم إلى الترجمة الحرّة و ذلك كلّه حتّى يضمن المترجم وصول الرّسالة إلى المتلقّي.

1 ينظر عاشور فنّي – المصطلح الإقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة حالة إقتصاديات الإعلام و المعرفة – www.isat-al.org ص 02.

2 ليلي لعيمش – معرفة النمط النصّي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة ، النص الإقتصاديأنموذجا– ص 117 .و 121.

2. عوامل تطوّر المصطلح الاقتصادي:

لقد شجّعت عوامل كثيرة تطوّر المصطلح الاقتصادي ونمّوه للإحاطة بالمفاهيم الاقتصادية التي تفرضها النظرية الاقتصادية. و هو يتطوّر كذلك بتطوّر النّظرية الاقتصادية التي تستخلص من الواقع الاقتصادي المعاش والتّطوّر التّكنولوجي والبحث العلمي المتواصل و كذا تعدّد الفاعلين في المجال الاقتصادي. و لقد أسهمت هذه العناصر في التّطور كالتالي:

1- تطوّر النظرية الاقتصادية:

يتعلّق تطوّر النّظرية الاقتصادية ويستند إلى مدى تقدّم الواقع الاقتصادي الذي يعيشه الأفراد، والذي تتكفّل هذه النّظرية بدراسته وتحليله والبحث في عناصره وكذلك بتطوّر النّظريات العلمية في كل عصر. لقد قدّمت هذه النّظرية طرق علمية عديدة ومتنوّعة لتفسير الظواهر الاقتصادية بدراسة العلاقات الثّابتة بين الظّواهر و بين جوانب عديدة من ظاهرة واحدة وذلك من خلال مفاهيم تتطلّب إيجاد مصطلحات للدّلالة على مفهومها[1].

و لقد ذهبت هذه النّظرية أبعد من ذلك في تطوير المصطلح الاقتصادي فقدّمت له مجموعة من الأدوات للتدخّل في النّشاط الاقتصادي بواسطة السّياسة الاقتصادية وكل ذلك يتطلّب إيجاد مصطلحات ملائمة تحمل مضمون تلك المفاهيم و العلاقات والمؤشّرات والمتغيّرات.

2- تطوّر الواقع الاقتصادي :

1 ينظر عاشور فنّي – المصطلح الإقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة حالة إقتصاديات الإعلام و المعرفة –ص 02.

يرتبط الاقتصاد بكل أصنافه بالمجتمع و تفاصيله المتغيّرة ولذلك فهو لا يكفّ عن التّطوّر الذي يجعل مصطلحاته تتطوّر بسرعة وتتغيّر بحكم الظّروف. لقد تغيّر الواقع الاقتصادي وهو ما سبّب تغيير محتوى النّشاط الاقتصادي وكذا التّطوّر التّنظيمي للمؤسسات الإنتاجية ولأسواق المبادلات على حدّ سواء.

ولقد خلق هذا التّطوّر أيضا واقعا جديدا تطلّب تحليلا مغايرا ومصطلحات ملائمة لوصفه. و قد يعاكس هذا الواقع النّظرية الاقتصادية فيغيّر بعض المصطلحات التّقليدية التي فرضتها بمصطلحاته أخرى يفرضها الواقع الذي تعيشه هذه النّظرية نفسها[1].

3- التقدّم التكنولوجي و توسّع النشاط الاقتصادي:

لا يستطيع أحد أن يغضّ الطّرف على ما تحدثه التّكنولوجيا من تغيّر في الواقع في جميع الميادين دون استثناء. و هو ما حصل مع مجال الاقتصاد والتّجارة و المال والأعمال حيث إنّ التّأثير البالغ الذي تخلّفه تكنولوجيات الإعلام والاتصال على طبيعة الأنشطة الاقتصادية سبّب ارتفاع رأس المال الرّمزي وزيادة دور المعرفة في النّشاط وتغيّر مكوّناته.

وأصبحت المعرفة والأعمال والإبداع و التّنظيم تمثّل الأرضية الخصبة ومجالات البحث الاقتصادي وهكذا ظهرت مباحث جديدة في الاقتصاد ولقد طرحت هذه المباحث الجديدة مسألة صياغة المصطلحات الملائمة لوصف تلك التطوّرات.[2] و هذا ما دعا إلى صناعة جادّة للمصطلح الاقتصادي في اللغة الأصلية وكذلك اختيار المنهجية الأنسب لترجمة هذه المصطلحات التّي تحمل في طيّاتها العلمية المتخصّصة صورا بيانية و أسلوبا إيحائيا أحيانا.

---

1 ينظر المرجع نفسه ص 05 .

2 ينظر المرجع نفسه ص 05 ، 06 .

4- البحث العلمي في المجال الاقتصادي سواء كان ذلك نظريا أو تطبيقيا و هو ما يثري المصطلح و يجعله أكثر قوّة و وضوح في نفس الوقت.

5 – كثرة الفاعلين في السّاحة الاقتصادية قد أسهم في تطوّر المصطلح الاقتصادي حيث يطوّر هؤلاء مصطلحات مختلفة تتلاءم و موقعهم و تعكس مكانتهم في ساحة النّشاطات الاقتصادية.

وخلاصة القول إنّ هناك مستجدّات تطرأ على لغة المال والاقتصاد واللغة التّجارية و صياغات جديدة على المحرّر الاقتصادي بأنواعه أن يواكبها حتّى لا تكون نصوصه غريبة عن الواقع، و هو ما يعرف بالمجلاّت المتخصّصة و المحكمة والمعروفة باسم الدوريات.[1] لأنّها تعتبر من بين الوسائل الهامّة في نشر المصطلح و تعويد القارئ على استعماله بأحسن طريقة.

3. تبسيط المصطلح الاقتصادي:

إنّ تبسيط النّصوص العلمية يعني أقلمتها و تكييفها مع المستوى العلمي لمتلقّي هذه النّصوص. وكذلك هو الأمر بالنّسبة للنّص الاقتصادي، فتبسيطه وتسهيله يعني توطينه من النّاحية العلمية و المصطلحية و جعله يتلاءم و مستوى القارئ العادي.

يمكن أن يعرّف التّبسيط العلمي بأنّه حركة تحوّل وانتقال ممّا هو صعب و معقّد ودقيق إلى ما هو بسيط و سهل و قابل للاستيعاب. إنّه عبارة عن تدرّج منظّم و مؤطّر بين المستويات المعرفية للملتقى على اختلافها. وهو كذلك همزة وصل بين العالم المتخصّص المتمرّس في

1ينظر الأخضر أبو علاء عزّي دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التّطبيقية للكتب الإقتصادية الجامعية في الجزائر–ص2

اختصاصه والقارئ البسيط الذي يسعى إلى تلقي العلوم و تعلّمها. و يقال أيضا بأنّ "التبسيط العلمي هو فكرة تقليل العلاقات المعقّدة و الكيانات إلى مجموع أجزائها الأساسية"[1].

إنّ التّبسيط العلمي للنصوص العلمية و المتخصّصة من مثل النص الطبّي أو النص الفيزيائي أو النص الاقتصادي والتّجاري وغيرها من النّصوص، يمثّل آلية ضرورية لإقامة جسر من التواصل بين الباحثين العلميين و لغتهم المتخصّصة و بقية أفراد المجتمع. ومن الممكن اعتبار التّبسيط عملية ترجمة من لغة النخبة و المقصود بها أهل اختصاص معيّن إلى لغة العوام. أي من اللغة المتخصّصة إلى اللغة الشائعة.

إنّ التّبسيط هو عملية نشر المعرفة كما أنّه عملية تواصلية معرفية تحدث بين الكاتب والقارئ وكذلك الباحث نفسه والقارئ. وحتّى نتفادى الصعوبات و العوائق التي تواجه المترجم بوصفه متلقّ أوّل للنّص الاقتصادي يتعيّن علينا اختيار الكلمات والمصطلحات الأكثر تعبيرا و تأثيرا و هذا يتعلّق بطبيعة الحال بالنّصوص المالية ونصوص الفكر الاقتصادي عامة[2].

تشترط العملية التبسيطية للنّصوص العلمية عامّة الفهم الجيّد للرّسالة التي تتضمّنها هذه النّصوص. وأمّا في النّص الاقتصادي فيجب على من يريد تبسيطه أن يفهمه ويفهم مصطلحاته الاقتصادية بدقّة. ينبغي على من يريد تبسيط النّص الاقتصادي أن يتساءل دائما، ماذا يعني هذا المصطلح؟ و ماذا تعني هذه الجملة؟ و ما هو المقصود من

1 التبسيط العلمي ، مقال بدون كاتب – ترجمة أثير العطّار و تدقيق فاطمة القريشي – سلسلة فلسفة العلم – يوم 01 نوفبر 2014 –www.iraqi.translation ص 01.

2 ينظر الأخضر أبو علاء عزّي دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الإقتصادية الجامعية في الجزائر – ص 2.

الفقرة كلها؟[1]حتّى يتمكّن المترجم من اختيار المنهجية التي ينقل بها هذا النّص والتي تحافظ على دقة المصطلح والوظيفة المعنوية للنّص.

تتعدّد أهداف العملية التبسيطية التّي يخضع لها النص الاقتصادي وهي تتمثّل في:

1. تسهيل عملية نشر المعارف و العلوم الاقتصادية والتحقّق من وصولها إلى جميع أفراد المجتمع.

2. تحقيق شيء من العدالة و المساواة فبالمعرفة الاقتصادية حيث تتاح الفرصة للجميع في تلقي العلوم و الاستفادة من كل ما هو جديد في علم المال و الأعمال و تحقيق الاستثمارات و بناء علاقات تجارية قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص.

3. تسهيل عملية التّبادل الاقتصادي ونقل النّصوص وترجمتها إلى لغات مختلفة بما فيها اللّغات التي تنتمي إلى مجتمعات متخلّفة وبعيدة عن موكب العلوم.

4. اختراقا لانغلاق الذي تكون عليه الجماعة الاقتصادية وتأمين التّواصل بين المختصّين وغير المختصّين في مجال الاقتصاد.

5. إنّ التّبسيط الجيّد و الصّحيح للنّصوص الاقتصادية المتخصّصة يؤدّي إلى الحصول على ترجمات علمية دقيقة صحيحة من حيث الحقائق العلمية و المصطلحات المعبّر عنها.

وخلاصة القول إنّ التّبسيط في مجال العلوم الاقتصادية يساعد على تسهيل عملية التعلّم و نشر العلم كما يساعد على الخلوص إلى ترجمة صحيحة و قادرة على نقل العلوم الاقتصادية والمعارف التّجارية بين المجتمعات، فلا يضيع جهده في عملية الشّرح والتّفسير بل يركّز على فعل التّرجمة في حدّ ذاته.

---

1 ينظر المرجع نفسه ص 02 و 03 .

4.صناعة المصطلح الاقتصادي:

تعتبر صناعة المصطلح العلمي المتخصّص عامة والاقتصادي أو التّجاري أوالبنكي أوالمالي خاصة هي الحل الذي يقف عنده الكثير من الباحثين والمصطلحيين العرب للفوضى التّي يعاني منها المصطلح العلمي العربي المتخصّص عامّة. لأنّ الصّناعة المصطلحية هي التّي تنتج المصطلح و تأطّر استعماله وتنظّم تواجده في اللّغة المتخصّصة.

ولقد أدّى تسرّع بعض الصنّاع المصطلحيين إلى إثارة شيء من الفوضى في استعمال المصطلح. فكثيرا ما يخطر على بال واضع القواميس وضع مصطلحات جديدة دون أن يبحث في الأمر و دون أن يتشاور مع زملاءه في هذا المجال فيتسبّب في اضطراب مصطلحي إمّا لجهله دقائق الموضوع العلمي و إمّا لضعف حمولته المعرفية في المفردات العربية المتعلّقة بهذا العلم وإمّا لعدم معرفته بالوسائل الواجب الاعتماد عليها في وضع المصطلح و صناعته في اللّغة العربية ولهذا السّبب كثرت الأخطاء[1].

ويجب الاعتراف بأن فوضى المصطلح في مختلف المجالات إنّما هي وليدة الارتجال في صياغة المصطلح و عدم احترام الشّروط الدّقيقة في صناعة هذا المصطلح ثم عدم توحيده وما انعكس سلبا على الترجمة[2].وخلق نوعا من الاختلال في اختيار المقابلات الصّحيحة والدّقيقة للمصطلح الأجنبي بسبب عدم اختيار الأسلوب أو الآلية الصّحيحة في التّرجمة التي يجب اعتمادها لنقل المصطلح.

1 ينظر الأخضر أبو علاء عزّي دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الإقتصادية الجامعية في الجزائر – ص 07.

2 ينظر د. فرقاني جازية – فوضى المصطلح في الترجمة – مجلّة القلم – العدد التاسع جويلية 2009 ص 143.

وإذا ما توغّلنا في اللغة الاقتصادية بأنواعها سنجد الكثير من الأمثلة على هذه الفوضى وهذا الاضطراب. فتجد المترجم الاقتصادي أو المحرّر يستعمل مصطلح بنك مقابلا لمصطلح Bank بدل استعمال مصطلح مصرف. وكذلك مصطلح بترول مقابلا لمصطلح pétrole بدل مصطلح النفط و مصطلح البيروقراطية مقابلا لمصطلح bureaucratie بدل مصطلح المكتبية أو الديوانية. والدّارس هنا ينتابه شيء من الحيرة والتّساؤل، لماذا لا يستعمل المترجم أو المحرّر الألفاظ العربية بدل المقترضة أو المعرّبة ما دامت موجودة.

إنّ اللّغة العربية غنية بمفرداتها و صيغها، دقيقة في التّمييز بين الصّيغ في حدّ ذاتها، قادرة عن طريق وسائل التّوليد المختلفة على احتواء المصطلحات ثمّ ترجمتها[1]. كما أنّها تسطّر مجموعة من الآليات و الطّرق و القواعد التي تسهم في الصّياغة الصّحيحة والأصيلة للمصطلح ودليل على بلاغة وحكمة اللّغة العربية.

يتعلّق الأمر هنا بمجموعة من الطّرق المعتمدة في صناعة المصطلح العربي، وهي عبارة عن مجموعة من القرارات اللّغوية المجمعية أو الاجتهادات الفردية. وقد أسهمت في صناعة المصطلح وفق قواعد اللغة العربية وخصائصها و رفعت من رصيد اللغة العربية في مجال المصطلحات و ساعدت المترجمين في ترجمة الكتب والمراجع المتخصّصة التي قاموا بنقلها عن اللغات الأخرى[2]. و من هذه الطرق نجد مايلي:

1 ينظر الجيلالي حلام – ترجمة المصطلح أهميّتها و وسائل تنميتها– مجلّة المترجم – العدد 1 – دار الغرب – جوان 2001 – ص 149 –

2 حسن العايب – إشكالية المصطلح العلمي و أثرها في دقّة الترجمة – مجلة المترجم – العدد 01 – يناير جوان 2001 – ص 135.

أ. **الاشتقاق:**

يعرّف الاشتقاق في اللغة العربية على أنّه " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في معنى ومادّة أصلية و هيّأة تركيب لها، ليدلّ بالثّانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلاف حروف أو هيئة"[1] . فالاشتقاق بذلك هو نزع لفظة من لفظة أخرى وفق قواعد و قوانين تضمن التّناسب بين اللفظتين في اللفظ و المعنى. و أمّا عن مصدر الاشتقاق فقد اختلف فيه اللّغويون فمنهم من يقول أنّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق وهم البصريون ومنهم من يقول أن الفعل هو الأصل في الاشتقاق وهم الكوفيون[2].

إنّ استخدام هذه التّقنية في توليد المصطلحات الاقتصادية العربية له فائدة جمّة على اللغة العربية المالية. فبحكم أنّ أغلب المبادئ الاقتصادية والنظريات ظهرت في المجتمعات الأخرى وفرضت على اللغة العربية فرضا، كان الأجدر بها أن تسيطر على الوضع وتحاول استدراك الأمور وصناعة المصطلحات الاقتصادية التي تجابه بها ما يجتاحها من مصطلحات أجنبية وغريبة عن ثقافتها الاقتصادية. فنجد لفظ "مصرف" مثلا الذي أشتق من الصرف أو الفعل صرف، وغيرها من الأمثلة التي سنتطرّق إليها في الفصل التطبيقي.

وللاشتقاق أنواع هي:

1. الاشتقاق الصغير: وهو يقتضي تشابه المشتق والمشتق منه في الحروف وفي ترتيبها.

1 السيوطي – المزهر في علوم اللغة و أنواعها – تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، و علي البجاوي و محمّد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل – بيروت – د ت – ج 1 ص 346.

2 ينظر فريد أمعضشو – آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية– الجمعية الدولية لمترجمي العربية – www.atinternational.org 16. 04 . 2014. ص 01 .

2. الاشتقاق الكبير: و يسمّى القلب كذلك عند العرب و هو يستوجب تشابه الكلمة المشتقة والكلمة الأصلية في الحروف و ليس في ترتيبها.

3. الاشتقاق الأكبر: و يسمّى أيضا بالإبدال و هو صياغة كلمة من أخرى على أن يكون التّشابه بينهما في أكثر الحروف و ليس كلّها. ويرى "على القاسمي" أنّ الاشتقاق الصغير هو الأكثر إنتاجية و فاعلية في النّمو المصطلحي[1].

ب. المجاز:

لا يختلف معنى المجاز هنا كثيرا عن معنى الإحياء، إذ أنّه العمد إلى ألفاظ ذوات معان قديمة و استخدامها للدّلالة على مفاهيم حديثة، و يقول "عبد السّلام المسدّي" في هذا الشأن: "يتحرّك الدّال، فينزاح عن مدلوله، ليلامس مدلولا قائما أو مستحدثا. وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية...إذ يمدّ المجاز أمام ألفاظ اللغة جسورا وقتية، تتحوّل عليها من دلالة الوضع الأوّل إلى دلالة الوضع الطارئ. ولكن الذّهاب و الإيّاب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد، فيقطع عليه طريق الرجوع".[2]

ينفع استعمال المجاز في الكتابة الاقتصادية، و خاصة عندما يتعلّق الأمر بتلك المصطلحات التّي تكون بحاجة إلى التّجسيد من أجل الفهم. فاللّغة الاقتصادية هي نتاج اجتماعي، لذلك ينبغي على بعض المصطلحات أن تحمل الصّبغة الاجتماعية الإنسانية حتّى تصل إلى القارئ بسهولة و يكون تفاعله معها إيجابيا. و من أوجه المجاز في

1 ينظر علي القاسمي – مقدّمة في علم المصطلح – دار الحرّية بغداد – 1985 – ص 98.

2 عبد السلام المسدّي – قاموس اللسانيات – الدار العربية للكتاب – د ت – ص 44 – 45.

النّصوص الاقتصادية نجد المصطلحات التي تحمل في طيّاتها استعارة وأخرى فيها تورية و قسم ثالث فيه تشبيه أو مجاز مرسل أو غيرها من البيان و البديع.

إنّ المجاز إذن هو باب من الأبواب الواسعة التي تثري اللّغة الاقتصادية العربية وغيرها من اللّغات المتخصّصة. وأمّا مجال توسيع معنى اللفظ العربي بالخروج من حقيقته إلى المجاز، فكان و مزال من أوسع الأبواب في إغناء اللغة العربية[1] وجعل قاموسها أكثر ثراء و قدرة على استيعاب ما يأتي إليه من مصطلحات أجنبية.

ج. التعريب :

يلاحظ الدارس والمستعمل للغة الاقتصادية أنّ المصطلحات المقترضة والمعرّبة متواجدة و بكثرة للدّلالة على مفاهيم غريبة عن المجتمع الاقتصادي العربي نشأت في المجتمعات الأوربية أو الأمريكية في بادئ الأمر. فنجد مثلا مصطلح البورصة و البنك وغيرها من المصطلحات، وهي مصطلحات، وإن وجد لها البديل لاحقا، إلاّ أنّها فرضت نفسها، سواء بسبب الشّيوع أو سهولة الاستعمال.

إنّ التّعريب إذن هو تقنية من تقنيات توليد المصطلحات وصناعتها لملء الفجوة التي خلّفها العجز أو بالأحرى التّهاون في اللغة المتخصّصة. وهو كما يقول عنه "محمد الديداوي""إنّ التّعريب ضرورة قومية، و تأكيد للهوية الثّقافية و الحضارية، و فيه بلورة للذاتية، كما انّه لا ينفي معه وجود لغات أخرى يستعان بها و يستفاد منها، تتكامل مع اللّغة القومية"

1 ينظر يحي جبر – الإصطلاح ، مصادره و مشاكله و طرق توليده، اللسان العربي الرباط العدد 36/1992 م www.blogs.najah.edu .الإثنين 24 ماي 2010 ص 151 .

[1] فهو حسبه لا يحرّم الاستناد على بقية اللّغات حتّى يحصل على مصطلح يعبّر عن المفهوم الوارد للغة القومية.

أمّا "علي القاسمي" فيقول إنّ التّعريب هو إحلال اللّفظ العربي محل اللّفظ الأجنبي. ولكلمة التّعريب في معاني توليد المصطلحات معان عدّة حصرها "علي القاسمي" في أربعة و هي :

1. التّعريب هو نقل معنى نص من اللغة الأجنبية إلى اللّغة العربية و هو بذلك يعني ترجمة وعكسه التّعجيم.

2. هو استخدام اللّغة العربية في التّدريس أو في الإدارة أو في كليهما.

3. هو جعل اللغة العربية لغة حياة الإنسان كلّها. و هو أنجع سبيل لتحقيق النّهضة والتنمية المنشودتين.

4. هو نقل اللّفظ من اللّغة الأجنبية إلى اللّغة العربية كما هو مع إحداث تغيير بسيط انسجاما مع النّظامين الصّوتي و الصّرفي للغة العربية[2].

د. الترجمة:

تعتبر التّرجمة واحدة من الوسائل التي يعتمد عليها المصطلحيون في صناعة المصطلح المتخصّص و توليده، و يراد بها النقل و التفسير والإيضاح وهي على العموم نقل محتوى مضمون ونص من لغة قومية إلى لغة أخرى أجنبية.[1]

1 محمد الديداوي – علم الترجمة بين النظرية و التطبيق– ص 455.

2 ينظر فريد أمعضشو– آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية– الجمعية الدولية لمترجمي العربية – ص 3

ويقصد بها في الثقافة العربية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى النص الأجنبي. ويشترط في الترجمة الصحيحة للمصطلح إتقان المترجم للغتين المصدر الهدف ووجوب امتلاك القدرة على خلق علاقة بين المصطلح المترجم و البنية الثّقافية التي ظهر فيها. وأن يتّقي نفور النّاس منه. كما تشترط في عملية نقل المصطلح الأمانة والدّقة ومجموعة أخرى من الشّروط التّي تجعل من التّرجمة واحدة من الآليات المهمّة في صناعة المصطلح.

تستفيد صناعة المصطلح الاقتصادي والمالي من آلية التّرجمة بصفة كبيرة. فهي وسيلة ناجعة في خلق بعض المصطلحات الاقتصادية العربية وذلك بالاستناد إلى اللّغات الأخرى التّي جاء منها المصطلح الجديد. ونجد في اللّغة الاقتصادية العربية مجموعة لا بأس بها من المصطلحات المترجمة التي باتت تخدم المصطلح المالي العربي.

هـ. النحت:

يعرّف النّحت على أنّه تشكيل كلمة واحدة من كلمتين أومجموعة من الكلمات، و يشترط في ذلك أن يكون هناك تناسب و تلاؤم بين المنحوت و المنحوت منه في اللفظ والمعنى. إنّه واحدة من الآليات التي يستعين بها اللّغويون في صناعة المصطلح العلمي أوالمتخصّص، كما يعبّر عنه القدماء عادة بقولهم" إنّه استخراج كلمة واحدة من كلمتين أو أكثر"[2].

1كاتفورد – نظرية لغوية في الترجمة – ترجمة خليفة الفرابي – محي الدين حميدي – مراجعة عيسى الكاعوب – معهد الإنماء العربي– بيروت – ط1 – 1991 – ص 33.

2 أنيس إبراهيم – من أسرار اللغة – مكتبة الأنجلو مصرية – ط 6 – 1978 – ص 108.

لقد خدم النّحت اللغة العربية المتخصّصة عامة و اللغة الاقتصادية خاصة، لأنّه يتميّز بالاقتصاد اللغوي حيث يختزل لفظين أو أكثر في لفظ واحد. و لذلك كان الاهتمام به واللّجوء إليه لوضع المصطلح العلمي المتخصّص حلاّ من الحلول المقترحة لمعالجة وضع المصطلحات في الوطن العربي.

ولكنّ أسلوب النّحت لم يلقى قبولا في الواقع بوصفه طريقة لتوليد المصطلح. لأنّ اللغة العربية في نظرهم هي لغة اشتقاقية و ليست إلصاقيه. وهم يرون أنّه لا يجدي نفعا في عملية إثراء المصطلحية العربية، و رفضوا هذه التّقنية لأنّ نظام اللّغة العربية في نظرهم يجعلها غير قادرة على وضع الكلمات المنحوتة بصورة سوية. ولا يمكنها كذلك وضع سوابق و لواحق جديدة، ذلك أنّ طريقتها الأساسية في ابتكار المفردات هي التّحوير الداخلي فعلا[1].

ويمكننا القول إنّ هذه الآليات تساعد في عملية التّخفيف من حدّة الأزمة التي يعاني منها المصطلح الاقتصادي سواء في صناعته أو استعماله أو توحيده. كما يستدعي كذلك الخروج من الأزمة نهوض المؤسسات العربية المتخصّصة في الصّناعة المصطلحية وإنتاج المصطلحات العربية المتخصصة في الاقتصاد وغيره من المجالات والتّخصصات.

وتتطلب عملية صناعة المصطلح المالي والتّجاري مثل غيره من المصطلحات المتخصّصة مجموعة من الأسس والقواعد التي تجعل منه مصطلحا يتميّز بمعايير الاصطلاح الحقيقية. وتعدّ عملية تدريس المصطلح أو المصطلحية داعما أساسيا لتكوين مصطلحيين ومعجميين ومترجمين متخصّصين في مجالات عديدة. فتدريس المصطلح في المعاهد و الجامعات العربية يسهم إلى حد كبير في الصّناعة المصطلحية العربية و يثري قواميس ومعاجم اللّغة العربية المتخصصة بمصطلحات عربية حديثة وأصيلة.

1الصيّادي محمد المنجي – التعريب و تنسيقه في المغرب العربي – ط 3 – مركز دراسات الوحدة العربية لبنان – 1984 – ص 67.

5.قواعد و أسس صناعة المصطلح الاقتصادي:

تخضع صياغة المصطلح عامة و المصطلح الاقتصادي خاصّة لبعض القواعد مثل الشّيوع والاقتصاد وسهولة الاستعمال. تؤطّر هذه المجموعة من الأسس والقواعد عملية إنتاج المصطلح سواء كان ذلك عن طريق الإحياء أو التّوليد و من هذه الشّروط نجد:

1/ العمل على بعث التّسمية العربية الأولى للمفاهيم الاقتصادية وهي الكلمات العربية التي كانت سائدة سواء في العصر الجاهلي أو العصر الإسلامي و هي فترة كانت تعرف التّجارة العربية فيها ازدهارا وتطوّرا.

2/ الاشتقاق من أسماء الأعيان خاصة في مجال العلوم و التّخصصات المختلفة من مثل الاقتصاد.[1]

3/ اشتقاق الفعل على وزن فعلل من الاسم الجامد المعرّب[2].

4/ التوسّع في اشتقاق اسم الآلة عوض الاقتصار على ثلاثة أوزان فقط كما فعل القدماء فنضيف إلى الأوزان القديمة: مفعل، مفعال، مفعلة أوزان أخرى مثل فعّالة ، فعّال، فاعلة، فعول[3].

5/ تخصيص صيغة مفعال للكلمات المنتهية بالكاسعة " "able" .

1ينظرمصطفى الشهابي – المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث – ط3 – دار صادر – بيروت – 1995 – ص 75.

2ينظرمحمود فهمي – حجازي الأسس اللغوية لعلم المصطلح – مكتبة غريب – ص 42 .

3ضاحي عبد الباقي – المصطلحات العلمية والفنية و كيف واجهها العرب المحدثون – ط1 – مكتبة الزهراء – القاهرة – 1992 – ص 294.

6/ ترجمة الكاسعة بالفعل المضارع المبني للمجهول فيقال مثلا : يؤكل mangeable ويشرب potable و مثل charitable رجل محسن و raisonnable رجل يعقل[1].

6. النظريات التوطينية في الترجمة:

عُرِّفت تقنية التّوطين بأنّها اعتماد المترجم على مجموعة من الأساليب والمناهج التي تسعى إلى تكييف وأقلمة المصطلح أو النّص مع ما يناسب اللغة المستهدفة من حيث الأسلوب و الثّقافة و الفكر و الحضارة، حتّى لا يبدو النّص أو المصطلح غريبا ويصعب على القارئ بذلك فهمه و تلقّيه. إنّها عملية فهم و تجريد و إعادة صياغة المعنى الذي يريده الكاتب ثم البحث له عن مكافئ شكلي ثمّ دينامي في اللّغة المستقبلة. وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا العنصر الحديث عن بعض النّظريات التي كانت تدعو إلى التّرجمة بهذه الطّريقة واحترام المعنى واللّغة المستقبلة بالدّرجة الأولى. و أولى هذه النّظريات نجد:

1. النظرية التأويلية أو نظرية المعنى:

تعتبر هذه النّظرية من بين النّظريات الحديثة التّي أسهمت وبدرجة كبيرة في تغيير مسار الفعل التّرجمي وإعادة هيكلة أسسه و أهدافه و مراحله. فهي و بدلا من الشّكل اللّغوي الذي كادت أن تقدّسه النّظريات التّرجمية التي سادت قبلها، تدعو إلى التريّث و إعادة النّظر في ذلك وتقترح أن يكون المعنى و فهمه و إعادة التّعبير عنه هي المحاور التي ينبغي أن يتوقّف عندها المترجم من أجل أن يكون أمينا في ترجمة النّص أوالمصطلح.

لقد ظهرت في كنف المدرسة الباريسية ما يسمى بالنموذج التأويلي أو نظرية المعنى بعد ذلك لتصبح التّسمية أخيرا النظرية التأويلية، وكان ذلك على يد المنظّرة

1 أحمد الأخضر غزال – مشاكل الترجمة العلمية – محاضرة في ندوة الترجمة العلمية – ص 105.

"دانيكاسيليسكوفتش" "DanicaSeleskovitch" من خلال مؤلّفيها " الترجمان في المحافل الدولية" 1968 و"اللسان واللّغة والذّاكرة" 1975. اللّذان ناقشت فيهما موضوع التّرجمة الشّفوية وفتحت بذلك المجال أمام تفكير معمّق حول التّرجمة التّي عرفت انحرافا عن المقاربات اللّسانية والمقاربة التّي كانت سائدة أنذاك[1]. و لقد استقت "سيليسكوفتش" معطيات نظريتها من الواقع الذي كانت تعيشه عند قيامها بالتّرجمة الشّفوية في المحافل و المؤتمرات.

كانت النّظرية التأويلية في بداية الأمر تطبّق على النّصوص الشّفوية فقط، ولما عرفت التّرجمة التحريرية العجز في أنواع كثيرة من النّصوص، قرّرت صاحبتها تعميمها على النّصوص التّداولية كما هو الأمر مع نصوص "جون دوليلJean Delisle"، ثمّ أصبح تطبيقها ممكنا على النّصوص التقنية مع "كريستين دوريو Christine Durieux"، و صولا إلى النّص الأدبي مع "فورتوناتوإسرابيلFurtonatoIsrael" و ذلك من خلال مراحل ثلاثة اقترحتها المنظّرة "سيليسكوفتش" وتمّ التّأكيد على نجاعتها من قبل "ماريان لوديرير MarrianeLederer" سواء على النّصوص الشّفوية أو المكتوبة، وهي مرحلة الفهم ثم التّجريد ثمّ إعادة الصّياغة حسب ما تتطلّبه اللغة المستهدفة[2].

إنّ التّرجمة من المنظور التأويلي هي ليست عملية تشفير وفك تشفير بسيطة وإنّما هي عملية ممكنة لكل من يعرف كيف يفهم، حيث تربط هذه النّظرية الفهم بالتّأويل وتعتبر

1Voir D.SELESKOVITCH – l'interprète dans les conférences internationales, problème de langage et de communication, lettre modernes Minard, paris France, 1968. ET langage langue et mémoire, étude de la prise de notes en interprétation consécutive, lettre modernes minard, paris 1975.

2 Voir SELESKOVITCH et Lederer, interpréter pour traduire , Didier Erudition, klincksick, Paris pp 17 – 18.

أنّ الترجمة هي نقل للمعنى و ليس للغة[1]. و تقوم الترجمة حسب النظرية التأويلية على ثلاثة مراحل تكتمل بها العملية الترجمية وهي :

1. مرحلة الفهم: يتمّ من خلالها إدراك المعنى من طرف المترجم.

2. مرحلة التجريد اللغوي: حيث يستخرج المعنى من غطاءه اللغوي ويفصل بين المفهوم وبين اللّفظ الدّال عليه في اللّغة المصدر.

3. مرحلة إعادة التّركيب: و التي ترتكز على الفكرة ،أي المعنى المجرّد لغويا، وليس على الشّكل الذي أتى عليه في لغة الأصل.

ومن خلال هذه المبادئ والأساليب التي فرضتها النظرية التأويلية ، نادت، ولو بطريقة غير مباشرة، بتوطين النّصوص والمصطلحات عند ترجمتها و ذلك احتراما للغة المستهدفة وتحقيقا للفهم الذي هو أساس التّرجمة التأويلية وضمان التفاعل المفترض بين القارئ و النص المترجم.

2. أوجين نايداNida Eugene Albert: التكافؤ الدينامي و التكافؤ الشكلي.

أمّا "أوجين نايداEugene Albert Nida " وهو أحد المفكّرين في علم الترجمة وتطبيقاته، فيعتبر من مؤيّدي الترجمة الحرّة أوالترجمة السوسيوثقافية. ولقد وضّح في دراساته الترجمية الفرق بين ما يعرف بالتكافؤ الدينامي Dynamic Equivalence والتكافؤ الشكلانيFormal Equivalence بالطريقة التالية:

1Voir Ibid , page 30 et op cit page 30.

أ. التّكافؤ الشّكلي: يكون التركيز فيه منصبّ على النصّ الهدف وينحصر التّكافؤ عند الكلمات و الجمل، و تحقيق الأسلوب. و يبقى هذا التّكافؤ ضيق المجال، و كما أوضح نايدا لا يوجد تكافؤ شكلي مطابق تماما بين النصّين و لو كان التشابه كبيرا بينهما.

ب. التكافؤ الدينامي: و تكون العناية هنا موجّهة إلى معنى النص الأصلي محاولا خلق نفس الأثر والتّفاعل في نفسية القرّاء عند قراءة النص الهدف في اللغة الهدف[1].

كما ناقش مبادئ التّكافؤ الدّينامي وتقنياته وإجراءاته المعتمدة في عملية الترجمة وخاصة على النّصوص الدينية. و لقد كان "نايدا" أكثر وضوحا في انتمائه للنّظرية التّوطينية عندما نادى بالتّركيز أثناء الفعل التّرجمي على الأثر الذي يخلّفه النّص المترجم في نفس المتلقي بدلا من التّركيز على الشّكل اللّغوي للنص الأصل. والأثر إنّما مرتبط بالرّسالة أو المعنى الذي يجب أن ينقل اللّغة المستهدفة بالطّريقة التي تناسب هذه اللغة عن طريق البحث عن المكافئ المعنوي للنص أوالمصطلح الأصلي.

إنّ ما جعل "نايدا" يميل إلى تدجين النّصوص والبحث لها عن مكافئ ثقافي وحضاري واجتماعي هو تركيزه على النّصوص الدّينية و رغبته في التّبشير للمسيحية، حيث ركّز على جلب اهتمام القارئ و التّأثير فيه عن طريق القضاء عن كل ما هو غريب في هذه النّصوص حتّى لا ينفر منها المتلقّي و يستهجنها، بل يجب أن تكيّف لتقدّم بشكل مستصاغ ولو كان ذلك على حساب الحرف الأصلي.

يقوم مبدأ التّكافؤ الدينامي على التّحليل وتحويل البنية العميقة وإعادة التّركيب. ولقد حرص "نايدا" على دراسة نص لغة المصدر من استخلاص المعنى، معتمدا على الجوانب اللّفظية القواعدية للوحدات المباشرة وسياق لغة الخطاب والسّياق الاتّصالي والسّياق

1See Nida Eugene Albert – towards a science of translating – 1964 – p 159.

الثّقافي للغة المصدر[1]. ويعتبر هذا المبدأ التّرجمة صحيحة إذا كانت تحمل معنى للقارئ وتحمل روح النّص الأصل و كذلك إذا ما تمّ التّعبير عنها بأسلوب طبيعي يسهل فهمه وأخيرا يجب أن تولّد لدى القارئ ردّة الفعل نفسها التّي يولّدها النّص الأصلي في قارئه[2].

وخلاصة القول إنّ هذه النّظرية قد اعتبرت بمثابة المنفذ الرئيسي أمام الصّعوبات التّي يواجهها المترجم و الحسرة أمام كل مصطلح أجنبي و غريب يقف عنده أومعنى بسيط يتعذّر عليه وجود مقابل له.

3. جون رونيه لادميرال: Jean René Ladmiral.

يظهر الفرق بين ما دعا إليه "نايدا" وما دعا إليه "جون رونيه لادميرال" في أنّ "نايدا" ارتكز في تأسيس نظرية التّكافؤ الدّينامي على النّصوص الدّينية بوصفها عيّنة يطبّق عليها ما وصل إليه جازما أنّ التّرجمة الحرفية لا تنفع مع النّص الدّيني. في حين أنّ "لادميرال" قال إنّ التّرجمة الحرفية إنّما تنفع و تصلح للنّص الدّيني على اعتبار أنّه لا يقبل التّكييف، وأمّا بقية النّصوص مهما كان نوعها فهي تترجم ترجمة حرّة[3].

ويعتبر "جون رونيه لادميرال" من الذين يركّزون عند عملية التّرجمة على لغة وثقافة النص الهدف، حيث يعارض و بشدّة دعاة التّرجمة الحرفية و يعتبر أنّ جوهر التّرجمة الحرفية هو توراثي وديني وإلاّ فكيف يمكن أن نترجم ألفاظ النّص المصدر ترجمة حرفية؟ إلاّ إذا كان

---

1 د. محمد شاهين – نظريات الترجمة و تطبيقاته – دار الثقافة للنشر و التوزيع – 1998– ط1 – ص 12–

2 See Eugene Albert Nida et Charles R. Taber – the theory and practice of translation – Brill NV– leiden – the Netherlands – 2003 – p 12.

3Voir – Ladmiral Jean René – traduire : théorèmes pour la traduction– Gallimard – 1994 – paris – p 15.

الغرض من ذلك تحريرها من العوارض الإنسانية الناتجة عن اعتباطية اللّغة ورفعها إلى منزلة الكلام الرباني[1]. كما يعتبر أنّ المترجم إنّما هو كاتب ثان للنص أوهو كاتب يعيد الكتابة وظيفته إنّما هي وظيفة الكاتب الأصلي للنص الذي سيكيّفه المترجم على حسب اللغة الهدف ومتطلّباتها اللغوية والثقافية والفكرية و الاجتماعية.

ويواصل "لادميرال" القول بأنّنا لا نترجم علامات بعلامات أخرى، و لا حتّى وحدات لسانية بوحدات لسانية أخرى و لكنّنا و بالأحرى نترجم وحدات كلامية أوخطابية[2]لها معنى شامل يكتمل باكتمالها. كما يعدّ "لادميرال" أوّل من أطلق مصطلحي "sourciers"على من يهتمون بلغة المصدر أي (أهل المصدر) و مصطلح "ciblistes" على من يهتمون بلغة النّص الهدف أي (أهل الهدف) و هم مجموع المترجمون الذين لا يولّون أهميّة ليس للدال ولا المدلول فحسب بل لمعنى الرّسالة والخطاب و للأثر الأدبي ككل[3] على اعتبار أن الترجمة الجيّدة هي تلك التّرجمة التي لا تجعلنا نعود إلى الأصل كلّ مرّة لنفهم قصدية الكاتب ومراده من اللفظة أوالجملة أوالنّص كلّه.

ولمّا يتحدّث "لادميرال" عن تقنية التّجريد وإعادة التّركيب فإنّه بذلك يتيح الفرصة أمام أساليب التّوطين و التّكييف حتّى تتدخّل و تحافظ على خصوصية اللّغة الهدف وميزاتها التي تعوّد القارئ على استخلاص معلوماته ومعارفه من خلالها.

1Voir Jean René Ladmiral – Entre les Lignes entre les Langues – Esthetique n° 01 – 1981 – p 75 .

2Voir ibid p 206.

3Voir op cit p 18 .

7. آليات توطين المصطلح الاقتصادي:

تكثر النّظريات والأحاديث عن أساليب التّرجمة وآلياتها ومناهجها. وهي في الأغلب الآليات نفسها التي تتكرّر عند المنظّرين و لكن بشيء من الإضافة أحيانا والجدّة والتحديث على حسب متطلّبات الفترة الزّمنية والتطوّر الملحوظ في اللغة وأساليب الحوار بأنواعه العلمية والأدبية أحيانا أخرى. وتعتبر اللغة الاقتصادية من بين إحدى أكثر اللّغات المتخصّصة التي تعرف الجدّة و التّحديث دائما سواء كان ذلك على مستوى اللّغة ككل أوالمصطلح خاصة أو المفاهيم والمعطيات المالية التي تتغيّر كل يوم أن لو نقل كلّ ساعة.

إنّ ما نقصده بآليات توطين المصطلح الاقتصادي هي تلك الأساليب والمناهج التي أقرّها المنظرون للتّرجمة التي تهتم بالمعنى و الرّسالة وما يريد الكاتب قوله للمتلقّي دون الالتصاق الدائم بالشّكل اللّغوي الذي جاءت عليه المعلومة في اللغة الأصلية. إنّ آليات التّوطين في التّرجمة الاقتصادية هي التّي تسعى دائما إلى الحفاظ على المعنى من النّص، والأثر الذي ينبغي أن يخلّفه النص في نفسية القارئ المستهدف. والتوطين في الترجمة الاقتصادية قد يكون على مستوى اللغة حيث يسعى المترجم إلى تكييف الأشكال اللّغوية أوقد يكون على مستوى الفكر والثّقافة فيحاول المترجم تكييف أفكار النّص وعناصره الثّقافية مع أفكار وثقافة النّص المستقبل.

لا يخفى على أحد أنّ المختصّين في علم الترجمة سطّروا العديد من المناهج والطرق التي نطبّقها على النّصوص أثناء التّرجمة و من التقنيات و الأساليب التي نستعملها على الوحدات الصّغرى من اللغة مثل المصطلحات مثلا. وسنحاول في هذا العنصر الحديث عن بعض أولئك المنظّرين المستحدثين منهم و القدامى وعن الأساليب التّوطينية والتّغريبية التي جاؤوا بها.

إنّ الترجمة التوطينية أو التدجينية أو المتمركزة عرقيا ، كما سمّاها أنطوان برمان[1]، تنادي بحتمية الأخذ بعين الاعتبار طبيعة اللغة والمستهدفة وثقافتها وفكرها، وتدعو المترجم إلى أن يترجم ترجمة حرّة لا مقيّدة، أي ترجمة الروح بدل الحرف أو المعنى بدل الكلمة أوالفحوى لا الشّكل أوالمضمون لا الطريقة[2]. ومن المنظّرين الذين تراوحت أساليبهم بين التّوطينية والتّغريبية نجد:

1. آليات الترجمة التوطينيةعند جورج باستن: Georges L. Bastin:

لقد اقترح هذا المنظّر مجموعة من الأساليب فيها ما هو توطيني وفيها ما هو تغريبي. ومن الأساليب التّوطينية التي اقترحها هذا المنظّر نجد:

أ. **الحذفOmission** : والمقصود به أنّ المترجم يقوم بحذف بعض المقاطع والجمل والمصطلحات التي لا يرى أنّ لها تأثير في اللغة المستهدفة من النص المترجم. لأنّ النص الاقتصادي مثلا قد تشوبه بعض التفاسير والشروحات في اللغة الأصلية، وهي مهمّة في تحقيق الفهم، ولكن اللغة المستقبلة لا تحتاج هذه التفاسير وتعبّر عنها بلفظة واحدة فقط.

ب. الغرابة المثيرة Exoticism: ويقصد به استبدال الألفاظ والكلمات الدارجة والرّطانة التي جاءت في النص المصدر بمكافئات جدّية في النص الهدف. فما يعبّر عنه مثلا في المجلاّت الاقتصاديةالأجنبية بنكتة أو حادثة مضحكة أو لفظة دارجة قصد التأثير في

1 ينظر كتاب أنطوان برمان المعنون الترجمة و الحرف أو مقام البعد الذي ترجمه عز الدين الخطّابي و راجعه جورج كتّورة الصادر عن المنظّة العربية للترجمة في طبعته الأولى سنة 2010 و الذي تناول فيه قضية الغريب في الترجمة و حاول تبيان التمركز العرقي الذي تسقط فيه الترجمة إذا لم تحافظ على الغريب فيها.

2 ينظر بيتر نيومارك – الجامع في الترجمة – ترجمة حسن غزالة –ص 66 – .

المتلقّي وجلب انتباهه لا يصلح مع المتلقّي العربي و الحفاظ عليه يضفي نوعا من الغرابة والغموض التي يستهجنها القارئ المستقبل.

ج.التحديثupdating: ويعني تغيير المكافئات القديمة التي لم تعد قادرة على الوصول إلى ذهن المتلقي واستبدالها بمكافئات حديثة يستوعبها العقل ويتفاعل معها. واللغة الاقتصادية متميّزة بمستجدّاتها المصطلحية من مثل مصطلح: التّسويق والاقتصاد الإلكتروني والمؤسسات الإلكترونية و غيرها كثير.

د. التّكافؤ الموقفي Situational Equivalence : و يقوم هذا الأسلوب على عملية إدراج سياق أكثر ألفة من الذي جيء به في النّص الأصلي[1]. لأنّ اختيار السّياق المناسب لكلّ معلومة أو فكرة قائم على طريقة تفكير النّاس الموجّهة إليهم وكيفية استيعابهم لها. فإذا كان السّياق في هذه الأيّام هو مخلّفات الأزمة الاقتصادية في العالم، فينبغي على المترجم احترام الاختلافات بين الدول في هذا الموضوع، لأنّ ما خلّفته الأزمة في دول العالم الثّالث يختلف تماما عمّا خلّفته في العالم المتقدّم.

2.آليات الترجمة التوطينية عند سارة لافيوستاSara Laviosta:

لقد اقترحت لافيوستا مجموعة تتكوّن من ستّة أساليب للتّرجمة، وتتميّز مجموعتها بأنّها كلّها توطينية تسعى إلى تحقيق ترجمة سلسة وأنيقة خالية من الغموض والشّوائب و العوالق التي تشوّه شفافيتها. وتأتي أساليبها كالتالي:

1See Georges L. Bastin – adaptation – in RoutledgeEncyclopedia of translation studies, edited by Mona Bacher, assisted by Kristen Malmkjaer, London, and Newyork – 2005 – PP 05-08.

أ. التّبسيط simplification: ويقصد به تبسيط النّص أوالمصطلح في اللغة المستقبلة وذلك بغرض تكييفه حسب طبيعة هذه اللّغة. وقد يكون هذا التّبسيط معجميا أوتركيبيا أوأسلوبيا. فأمّا التّبسيط المعجمي فيكون على مستوى المفردات، حيث يكون التّعبير عن بعض المفاهيم و القيم الاقتصادية مثلا بكلمات أو بالأحرى مصطلحات أقل وأسهل وأكثر بساطة. وأمّا التركيبي، فهو تبسيط التراكيب المعقّدة وتعويضها بما هو أبسط، وكذلك تعويض الجمل غير المنتهية بجمل منتهية. وآخر التّبسيطات يكون على مستوى الأسلوب حيث يتمّ تقطيع المتواليات والجمل الطّويلة واستبدال التعابير المتقنة بالمتلازمات اللفظية وحذف التكرار والمعلومات الزائدة في النص الأصل.

ب. تفادي التكرار:Avoidance of Repetitionويكون ذلك في مرحلة التّبسيط الأسلوبي و الذي يعتبر أحد مظاهره. و يرى العديد من المنظّرين أنّ هذا الأسلوب هو أحد المعايير التي تجعل من التّرجمة أكثر استمرارية و دقّة[1]. مع أنّ التكرار قد يكون ذو وظيفة بلاغية أحيانا وخصوصا في النّصوص الاقتصادية التي توجّه للعامّة و يقصد بها التّوكيد والتّأثير، إلاّ أنّه في ما عدا ذلك قد يؤدّي إلى الثّقل و التّعقيد في الأسلوب خصوصا إذا كانت اللّغة المستهدفة لا تحبّذ التّكرار.

ج. الإبانة Explicitation :وهو بمثابة شرح أو توضيح للنّص الأصل حيث يتمّ بسطه وتطويله بإدخال كلمات إضافية و كأننا نفسّره. و مثل ذلك أن تشرح للقارئ صاحب المستوى المتواضع أو البعيد عن الاختصاص معنى المساهمين الوهميين في الشّركة أوالمعاملات التّجارية أوالمناقصات أو غيرها من المصطلحات التي يمكن أن تفقد المقابل في اللغة المستقبلة و يلجأ بذلك المترجم إلى الإبانة.

1See Sara Laviosta – Braithwaite – universals of translation in Rutledge encyclopedia of translation studies – 2005 – pp 288.

د.الإستنظام Normalisation : وهو يتعلّق بتنظيم النّص المترجم بطريقة قد تختلف عن تلك التي كان عليها في الأصل و كل ذلك لا يهم ما دام وفيا في معناه للأصل ومتوافقا مع الطريقة التي تنظّم بها اللّغة المستقبلة نصوصها. ويقصد بالتنظيم التّغييرات التي تحدث على مستوى علامات الوقف، و اختيار الكلمات، والأسلوب و بنية الجملة والتّنظيم النصّي ككل.

هـ.تحويل الخطاب:Discourse Transfer و هو عبارة عن إنتاج مقول مترجم ليس من خلال استرجاع اللّغة الهدف بواسطة معارفهم اللّغوية الخاصة بهم، بل مباشرة من المقول الأصلي نفسه. إنّ تحويل الخطاب بنوعيه إيجابي وسلبي متأصّل في سر العمليات الذهنية التي تنطوي عليه.

و. التوزيع المميّز للوحدات المعجمية Distinctive Distribution of Lexical Items: ويعني ذلك توزيع الوحدات المعجمية بطريقة مميّزة تخدم اللّغة الهدف[1].لأنّ التّوزيع العشوائي و غير العادي لنماذج بعض الوحدات المعجمية في نصوص مترجمة مقارنة بنماذج هذه الوحدات في اللغة الأصل (المنقول منها) في اللغة الهدف يمكن أن يكون نتيجة سير عملية وساطة اللغة في حدّ ذاته.

3. آليات الترجمة التوطينية عند بيتر نيومارك Peter Newmark

أمّا بيتر نيومارك فلقد اقترح مجموعة من المناهج التي نسير عليها عند ترجمة النّصوص مهما كان نوعها و مجموعة أخرى من الأساليب التي يعتمد عليها في ترجمة الوحدات الصغيرة من اللغة والمصطلحات. و لقد تراوحت هذه المجموعة سواء المناهج أوالأساليب بين ما هو مؤيّد للغة المصدر ،كما سمّاها هو، أي تغريبي و بين ما هو مؤيّد للغة الهدف أي توطيني.

1Voir ibid p 288- 291.

لقد تحدّث نيومارك عن مناهجه التي وضعها لترجمة النّصوص بأنواعها الأدبية والتّداولية و المتخصّصة و حتّى التّقنية بأنها موزّعة على الضّفتين بالتّساوي، فمنها ما هو توطيني ومنها ما هو تغريبي و منها مايشترك في التّوطين و التّغريب معا. وهو يعتقد أنّ التّرجمة الحقيقية إنّما هي تراوح بين الألفة و الغرابة . فيتحدّث عن منهج التّرجمة كلمة بكلمة و التّرجمة الحرفية وكذلك التّرجمة الوفية التي يسمّيها بالأمينة، و يقترح كذلك التّرجمة المعنوية والتّرجمة الاقتباسية والحرّة و الإصلاحية، كما يضيف التّرجمة التّخاطبية والخدمية والنّثرية والمعلومية والمعرفية وأخيرا الأكاديمية[1]. وهناك من الباحثين من درس هذه المناهج و حلّلها بطريقة حديثة تتلاءم ومستجدّات العصر[2].

أمّا الآليات التي تختصّ بترجمة اللفظ أو المصطلح فهي عديدة نذكر من أهمّها الأساليب التوطينية وهي:

أ. **التطبيع:**

يمكن أن نقول عنه أنّه توطين لغوي أكثر منه معنوي. فمن خلاله يتمّ تكييف الكلمة أو المصطلح الوارد في لغة المصدر أوّلا مع اللفظ السّليم و من ثمّ مع علم الصّرف في اللّغة الهدف وهو إجراء يتبع إجراء التّحويل. فلو أخذنا مثلا اللّغة الاقتصادية العربية نجد أنّ هناك العديد من المصطلحات التي ظهرت في اللّغة الأجنبية ولا توجد في العربية لانعدام وجود الحالة، فوجب على المترجم تطبيعها و الاستفادة منها.

1 ينظر بيتر نيومارك – الجامع في الترجمة – ترجمة حسن غزالة –ص 66 ، 67 ، 68 69 – .

2 لقراءة المزيد عن هذا الموضوع يمكن الرجوع لمقال ليلى لعيمش – معرفة النمط النصّي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة الخطاب الإقتصادي نموذجا – من مجلّة المترجم العدد 30 – يناير جوان – 2015 – ص 113 – 114 – 115.

ب. المقابل الثقافي:

وهو واضح من اسمه، يستعمل المترجم هذا الإجراء عندما يواجه مصطلحا أوجملة أوأي وحدة لغوية تحمل خصائص ثقافية وشحنة اجتماعية، فيقوم المترجم باختيار مقابل للكلمة في اللّغة الهدف تحمل الشّحنة الثّقافية نفسها. وهو ما يحدث عندما يواجه المترجم الاقتصادي كناية أو استعارة أو تورية في النّص الأصلي حيث يبحث عمّا يوازيها في اللغة الهدف.

ج. المقابل الوظيفي :

وهو يجبر المترجم على احترام الوظيفة التي يؤدّيها النّص. يتمّ تطبيق هذا الإجراء على الكلمات الثّقافية. وهو يتطلّب استعمال كلمة حرّة من الثّقافة مع مصطلح خاص جديد أحيانا. لذا فهو يحدّد أو يعمّم الكلمة الواردة في المصدر وأحيانا يضيف عنصرا تخصيصيا لها. ويعتبره نيومارك أكثر أساليب الترجمة دقّة.

د. المقابل الوصفي:

تفرض عملية التّرجمة أحيانا على المترجم حتمية الموازنة بين الوصف والوظيفة. لانّهما عنصران أساسيان في الشّرح كما في التّرجمة أيضا عند مناقشة التّرجمة. وجرت العادة على إهمال الوظيفة أمّا الآن فهناك اهتمام واضح بالموازنة بينهما.

و. ثنائيات الترجمة:

ويقصد بالثّنائية هنا اعتماد المترجم على أكثر من أسلوب في الآن نفسه. إذ يمكنه أن يعتمد على أساليب توطينية ويستعين في تكملتها بأساليب تغريبية ، والعكس صحيح. ونجد ذلك مثلا في استخدامه لأسلوب التّحويل أو الكتابة الصّوتية و التّطبيع أو التّرجمة الحرفية

متبوعة بالمقابل الوظيفي أو الوصفي وغيرها[1]. وهناك أساليب أخرى اقترحها نيومارك يطول الحديث عنها مثل التّرجمة المباشرة والتّرجمة الحرفية والترجمة الرّسمية والترجمة المؤقّتة والترادف اللفظي والحذف وغيرها، وهي نادرة الاستعمال و التطبيق[2].

أمّا **محمد رشاد الحمزاوي** فقد استعان في حديثه عن أساليب التّرجمة بما جاء به الكنديين فيناي و داربنلي ، و لخّص لنا مجموعة من الأساليب، سمّاها بالأساليب المباشرة ويقصد بها الأساليب التغريبية، و أساليب غير مباشرة أي توطينية وهي على التوالي:

أ. **التكافؤ:** و هو كما يعرّفه، التّعبير عن المفهوم أو الفكرة التي جاءت في الأصل بطريقة مختلفة، أي اختيار مكافئ معنوي أو شكلي لما ورد في الأصل.

ب. **المؤلفة:** وهو اعتماد مصطلح مألوف في لغة الهدف لنقل مصطلح ورد في لغة المصدر.

ج. **التحوير:** و هو ما يعرف بالإحياء، حيث يعتمد المترجم على مصطلحات ومعايير قديمة للدلالة على مفاهيم جديدة[3].

ولقد التقى "محمد رشاد الحمزاوي" مع "بيتر نيومارك" في بعض هذه الأساليب في المفهوم و اختلفا في التّسمية فحسب، مثل النّسخ (التحويل) والاستعارة (التطبيع) والتضخيم (المقابل الوصفي).

---

1 ينظر عامر الزّناتي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح ، مصطلح الصلاة بين العربية و العبرية أنموجا – مجلة النحو و الدراسات القرآنية – العدد التاسع – السنة الخامسة و السادسة– ص 344، 345، 346.

2 ينظر بيتر نيومارك – الجامع في الترجمة – ترجمة حسن غزالة– ص 77، 78.

3 محمد الديداوي – الترجمة و التواصل – ص 51، 52.

لا تختصّ هذه الآليات التوطينية بالنص الاقتصادي وحده ، بل إنّها تشمله ضمن عدد كبير من الأنواع النصية الأخرى التي يستعين بها البشر لتحقيق مآربهم التّواصلية. وعلى اعتبار تخلّل الصّبغة الاجتماعية والإنسانية والثّقافية والفكرية والحضارية للنّصوص الاقتصادية والمالية بأنواعها ، وجب على المترجم الحرص الكامل على نقل هذه الصّبغات والخصوصيات إلى اللّغة المستقبلة. ولا يتسنّى له ذلك إلاّ إذا اعتمد على بعض من هذه الأساليب التّوطينية حسب حاجته وحسب ما يفرضه السّياق العام للنّصوص الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني

آليات تغريب المصطلح الاقتصادي

لا يعتبر الفكر الاقتصادي وليد العصر الحديث، بل نشأ مع بداية البشرية وتطوّر بتطوّرها، وتأثّر بالعوامل والظروف نفسها التي تأثّر بها الفكر البشري كلّه. على الرّغم من بساطة هذا التّفكير وعفويته خلال الحياة البدائية التي عاشها الإنسان، إلاّ أنّه يعتبر جزءا لا يتجزّأ من تراثه وحضارته و عرفه وثقافته التي بنى عليها حاضره و يسعى بواسطتها لتطوير مستقبله.

يدّل التّطوّر الحاصل في المجال الاقتصادي للبلدان على تطوّر الفكر الاقتصادي والثّقافة الاقتصادية لدى هذه المجتمعات. إذ يمكننا أن نلاحظ أنّ هذا الفكر إنّما يتقدّم بتقدّم الإنسان وتطوّر فكره وطريقة عيشه. و لقد أسهم التّبادل الاقتصادي والمعاملات التجارية التي كانت تجري أنذاك بين الأفراد، على بساطتها، بانتعاش التفكير الاقتصادي وازدهار الاقتصاد على جميع الأصعدة. إنّ الحاجة إلى وسائل العيش الكريم من غذاء ولباس و أدوات و آلات و غيرها دفعت الأفراد على اختلاف أوطانهم وجنسياتهم إلى تبادل المصالح و ازدهار كل أنواع التّجارة بينهم.

ليس من الغرابة أن نرى أنّ الأمة التي تتّفتح على الآخر و تقبل ولوجه إليها، هي التي تشهد من التطوّر و الانتعاش ما يجعلها في مقدّمة الركب. أمّا الأمّة التي تنعزل على نفسها وتستفرد بثقافتها و علمها و لا تمنح الفرصة للآخر بالتّعامل معها و الأخذ منها وإعطاءها العلم والمعرفة، فإنّها تثبت في مكانها ولا تواكب مسيرة التّغيّر والتجدّد الذي تعرفة بقية الحضارات والعلوم.

والأمر نفسه يحدث مع علم الاقتصاد الخاص بكلّ دولة من الدول. لأنّ التّطوّر الاقتصادي للبلدان إنّما يحصل نتيجة التّفاعل والتّبادل التّجاري بينها. ولا يقال عن اقتصاد بلد ما أنّه متطوّر إلاّ إذا سادت فيه حركية تجارية فعّالة تجلب من الرّبح ما يسمح لهذه الدّولة بالسّيطرة على مجال المال و الأعمال في العالم. إنّ ازدهار اقتصاد الدول يقاس

بحجم الاستثمارات والصّفقات والمعاهدات والاتفاقيات التي تحصل بين الدول على اختلاف لغاتها و ثقافاتها ونظرياتها الاقتصادية.

إنّ هذه الّتعاملات الاقتصادية التي تحصل بين الدول تجلب معها أفكارا اقتصادية جديدة و مبادئ غريبة عن الثّقافة المستقبلة و بعيدة كل البعد عنها. ولكنّ الحاجة لضمان المصالح الاقتصادية و الفوائد المالية التي تنتج عن هذه التّعاملات و تضمن العيش الجيّد لأفراد المجتمع وتحافظ على مكانته بين المجتمعات الأخرى دفعت إلى قبول هذه الغرابة و البحث عن طرق للتّعامل معها في اللغة المستهدفة.

يعتبر قبول الغريب في هذه الحالة وتبنّيه حتمية تقرّها المصلحة العامة للمجتمع. ولا ضير إن حدث نوع من التّأثير والتأثّر بين الثّقافات الاقتصادية للدول. ففي بعض الأحيان تضطرّ إحداها إلى احترام القوانين الاقتصادية والمبادئ التّجارية والفكر الاقتصادي للشّريك قصد تسهيل عملية التّبادل بينهم و إنجاح ظروف الشّراكة المتّفق عليها.

تعتمد هذه التّعاملات الاقتصادية والتّبادلات التّجارية على اللغة بوصفها وسيلة مهمّة في تحقيق التواصل الناجح بين الأطراف المختلفة. و هي، كما نعرفها، لغة تعتمد في أساسها على المصطلحات و التّعابير الاصطلاحية الاقتصادية التي تعبّر عن هذا المجال. ولكن هذه اللغة قد تضطرّ إلى الاختلاط بلغات أخرى والاقتراض منها عند عملية التّرجمة وهو ما تدعو إليه الحاجة. والسؤال هو هل يحقّ للغة الاقتراض من غيرها في حالة عجزها عن التّعبير عن علمها بمفردها؟ وهل يحق للمترجم إقحام مصطلحات غريبة عن اللغة المستهدفة احتراما للغة المصدر؟ هل يقبل المتلقّي هذه الغرابة في لغته أم أنّه ينفر منها؟ ما هي الأساليب و الطرق التّرجمية التّغريبية التي يعتمد عليها المترجم قصد ضمان المعايير النّصية و المتمثّلة في تحقيق مقروئية ومفهومية ومقبولية لدى المتلقّي؟

1. اللغة العربية والاقتراض

لا يخفى على أحد أنّ العلاقة بين الاقتراض والتغريب علاقة متينة بحكم ما ينتج عنهما من غرابة و بعد عن تفاصيل اللغة المستقبلة للنص المترجم. ويعتبر الاقتراض بأنواعه اللغوية والمعنوية طريقة من طرق تغريب النّص المستهدف و بالتّالي احترام النّص المصدر. و أمّا عن اللغة العربية فهي و إن سعت جاهدة في فترة من فترات تاريخها الحافل إلى الحفاظ على أصالتها واجتنابها لكلّ ما هو غريب، إلاّ أنّها لم تعد تقاوم ذلك التطوّر والتقدّم الهائل الحاصل في العالم في جميع الميادين العلمية و الفكرية والأدبية.

ففي ظلّ ما يشهده العالم من سرعة في انتشار المعلومات وتكنولوجية عالية في مجال الاتصال والتّواصل، أصبحت اللّغة العربية لا تفي بغرض التّواصل بين شعوبها والشّعوب الأخرى، و بات من الأجدر لها أن تمشي على خطى هذه الشعوب و تسايرها. فلقد بات" التلميذ ينفر من حفظ أشعار المتنبّي و الفرزدق التي لا يستوعب عقله الفتي حرفا منها. في سنه المبكّر، يجد التلميذ اللغة العربية بقواعدها المبهمة وأشعارها المرموزة كابوسا يلحقه باستمرار. يجدها حملا ثقيلا يعجز كاهله الفتي عن تحمّله فينسلخ اهتمامه عنها"[1]. وهذا ما يجعلنا نشعر في بعض الأوقات أنّ اللغة العربية تعود بأدراجها إلى الخلف بدلا من أن تتقدّم خطوات إلى الأمام.

تتطوّر اللّغة بتطوّر فكر مجتمعها، و تتخلّف بتخلّفه. ونحن نشهد على ما يعرفه الفكر العربي من تأخير وتخلّف وذلك عكس ما يعرفه الفكر الأجنبي من رقي، فلقد اكتسحت اللغة الإنجليزية مثلا العالم بأسره، أضحت لغة التواصل و لغة الصفقات التجارية

1امحمدبيجطان – اللغة العربية في مهبّ التغريب –www.albayan.ae/culture/occasious – تحيين 14/ 10/ 2014 . تاريخ الزيارة 23/ 10/ 2017 .

و لغة العلم بكل مجالاته. فباتت معظم اللّغات تقترض منها و تحتكّ بها قصد التأثّر بها وإثراء لغاتهم المتخصّصة بمفردات مقترضة.

يؤكّد ذلك على أنّ العرب إنما تسلّقوا سلّم العولمة بجميع مظاهرها غير منتبهين للفرق الهائل بينهم و بين بقية دول العالم المتقدّمة. ولم يعرفوا كيف يتصرّفون في عالم شيّدته التّقنية الحديثة و وقفوا مدهوشين أمامه. و ما لبثوا أن اعتنقوا كلّ ما هو غريب شكلا و محتوى ليرقى بهم في صفوف التّقدّم، نسوا أنّ أساسهم الثّقافي و اللغوي هشّ لا يحتمل ثقل العولمة و قد يسيء ذلك إلى لغتهم أكثر ممّا يفيدها.

أصبحت اللغة العربية تعاني من المنافسة التي تفرضها عليها اللّغات الأجنبية التي يعتبرها الناس لغة العلم و المعرفة، فهي لم تعد قادرة على مجابهة اللغات الأجنبية في نقل العلم والمعرفة:" أمّا في بلدان عالمنا العربي فقد سادت فكرة عجيبة غريبة ملخّصها أنّ العجمة هي عنوان المدنية، و أنّ العربية تصلح لتدريس المواد الشّرعية والتراثية ولكنّها لا تصلح لدراسة العلوم التّجريبية والطبيعية وأنّ مجيد العربية لا يستفيد منها في حياته العلمية شيئا لأنّ عصر العلم والتقنية يتطلّب إتقان اللّغات الأجنبية لا سيما الإنجليزية."[1] وهذا ما جعل بعض العلماء والمفكّرين العرب يعتمدون على اللّغات الأجنبية في تأليف كتبهم المتخصّصة خاصة.

لقد عرفت اللّغات عملية الاقتراض منذ الأزل. فلطالما كانت هذه التّقنية واحدة من أساليب تغريب النّصوص المترجمة. يعمد النّاطقون بلغة معيّنة إلى استعارة ألفاظ من لغات إلى لغات أخرى و ذلك عندما تدعو الحاجة إلى ذلك" يعتبر الاقتراض أبسط مناهج الترجمة، حيث يتمثّل في أخذ اللفظة كما هي عليه في اللغة المنقول منها، و يلجأ إليه

1أسماء عبد الرزاق – التعريب و عقدة التغريب –www.alukah.net – تاريخ التحيين 24/ 10/ 2017 – تاريخ الزيارة يوم 27/ 10/ 2017 على الساعة 19:55 –

المترجم في الحالات التي لايجد فيها مكافئ"[1]. تنتج مختلف أنواع الاقتراض الموجودة في اللّغات العالمية عن الاحتكاك والاتصال الدائم و المتواصل بين الشّعوب و الأمم[2] إمّا عن طريق الحروب أوالمعاملات التّجارية والمعاهدات السّياسية و غيرها من طرق التّواصل.

يضفي اقتراض المصطلحات العلمية أو التّعابير الاصطلاحية شيئا من الغرابة على اللغة المستقبلة. فالنّصوص الاقتصادية العربية نجدها مليئة بالمصطلحات التي اقترضتها من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وهو ما يخلق التّضارب بين القرّاء، فهناك من يقبل بهذه المصطلحات ويعتبرها ثراءً للغة الاقتصادية العربية وهناك من يرى أنّها مصطلحات غريبة تشوّه الأصالة التي تتّصف بها اللغة العربية.

إنّ المثقّف العربي اليوم لا يكاد يتعرّف على ذاته إلاّ عبر الآخر، و هو لا يتكلّم لغته إلاّ عبر لغة أخرى، فلا معنى لما نكتبه أو نقرأه إلاّ في لغة أخرى. فنجد القارئ العربي لا يقبل بعض الكتب في لغته العربية ولكنّه يطّلع عليها عندما تكتب باللّغات الأخرى، أوبالأحرى عندما تترجم إلى اللّغات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى عدم ثقته في اللغة العربية والتي تكاد تنعدم. ولذلك "اعتبرت عملية الاقتراض اللغوي والتطوّر الدلالي للألفاظ ظاهرة صحيّة في مسيرة تطوّر أية لغة، وعبر مسيرة الاقتراض تكتسي الألفاظ دلالات جديدة تتلون بتلون العصور واختلاف المجتمعات والثقافات وتوصف اللّغة أداة للتّبادل الاجتماعي والتّلاقي

1 محمود فهمي حجازي – الاسس اللغوية لعلم المصطلح – دار غريب للطباعة و النشر – 1993 – ص 09.

2Voir M. Perrat 2003 – introduction a histoire de la langue française – Armand–Clin / VUF. P 55/

الثّقافي بين الحضارات"[1]. فاستعارة فكرة أو مبدأ أو مصطلح ينعش اللّغة ويجعلها قابلة للتأقلم مع المستجدات العلمية.

إننا لا نكاد نجد لغة خالية من الاقتراض سواء كان فكري أم لفظي و مصطلحي. إنّ ما يدعو أمّة إلى الاقتراض من أمّة أخرى هو شعورها بأنّ الألفاظ المقترضة أرقى من الألفاظ الأصيلة في لغتهم أو أنّها تضفي على جملهم و نصوصهم سمة اللغة المتطوّرة والراقية: "إنّ هذه النزعة إلى الامتياز والتفوّق هي المسؤولة عن كل مظاهر التكلّف والتصنّع والادعاء التي تصاحب استعمال الكلمات الأجنبية في كثير من الأحيان"[2] فاستعمال مصطلح "شيك" مثلا في اللغة الاقتصادية بدلا من لفظة "صك" يجعل النص أرقى و أكثر حداثة في نظرهم، والأمر نفسه مع مصطلح "البورصة" أو " البنك" بدلا من "سوق الأوراق النقدية" أو "المصرف".

لا يمكننا أن ننكر ما يقدّمه الاقتراض الفكري والمعنوي واللغوي للغة من انتعاش وتطوّر و لكنّه يجب أن يتّم بشروط تضمن للغة المستقبلة حقوقها حتّى و إن أضفى هذا الاقتراض شيئا من الغرابة عليها. إنّ اللغة المستهدفة، سواء كانت عامة أو اقتصادية، تتمتّع بخصائص نحوية و تركيبية ينبغي على المترجم احترامها و العمل على أن يبقيها ظاهرة في النّص المترجم حتّى وإن كان مضطرا أحيانا للاقتراض.

إنّ اللغة الاقتصادية هي لغة متميّزة تجمع بين الأسلوب العلمي المتخصّص والأسلوب الإيحائي و التّفاعلي الذي يكون غرضه التّأثير. وهو ما يجعل المحرّر الاقتصادي يحترس عند عملية الاقتراض لبعض الألفاظ" ليست كلّ الألفاظ قابلة للاستعارة، بل منها ما

1 اللغة العربية و التمدّد رغم القيود – شبكة نبا –www.startimes.com – بتاريخ 2017 /10/26 – على الساعة 20:30 .

2 ستيفن أولمان – دور الكلمة في اللغة – ترجمة كمال بشر – دار غريب – مصر – ط 1 – د ت – ص 147 .

يمكن أن يسمّى بالألفاظ العصية على الاستعارة، وهذه الألفاظ التي تستعصي على الاستعارة هي تلك العناصر القديمة الأصيلة في اللغة المميّزة لها كالضّمائر وأسماء الإشارة و غيرها. فهذه العناصر لا تخضع للتأثير والتأثر أو على أقلّ تقدير ينذر أن تخضع لذلك."[1] فاعتماد تقنية الاقتراض إذن لا ينبغي أن تكون على حساب اللغة المستقبلة، بل يجب أن تسهم في ثرائها و تنوّعها اللغويين.

إنّ تغريب النص المستهدف عن طريق الإكثار من استعمال الألفاظ المقترضة بدلا من البحث الحثيث في تراث هذه اللغة و محاولة إيجاد المقابل الأصيل للمصطلح أو للفظة قد يؤدّي بالنص إلى الانحراف التام عن معناه ومضمونه العلميين." تمثّل ظاهرة اقتراض المصطلحات بلغتها الأجنبية، دون البحث عن مقابل عربي لها تقصيرا واضحا من أولئك الذين يعتمدون هذا الأسلوب، إذ أنّهم يريحون أنفسهم من عناء البحث، بدعوى عدم قدرة العربية على توفير المقابلات."[2] فبقدر ما يمكن للاقتراض أن يكون نقطة قوّة و انفتاح للغة المقترضة بقدر ما يمكن أن يحسب عليها عجز و تخلّف لغوي أدّى إلى طمس هويتها اللغوية و الثّقافية و الفكرية.

والنتيجة هي أنّ الاقتراض موجود في كل اللغات. فالحضارة التي استقلّت بمفهومها استقلالا تاما و لم تعتمد على غيرها أو تتفاعل مع غيرها من الحضارات السّابقة لها واللاّحقة عليها لم تولد بعد. لأنّنا لو بحثنا في تاريخ الحضارات وأصولها لوجدنا أنّها استفادت من الحضارات الأخرى و أفادتها. فالحضارات عامة و اللغات خاصة تتصارع مع بعضها كما يتصارع البشر، ويكون نتاج ذلك إمّا السّيطرة أو التقهقر أو التمازج والاقتراض بين اللغتين

1 سميح أبو مغلي – تعريب الألفاظ و المصطلحات و أثره في اللغة و الأدب – ص 18 .

2 د. مصطفى طاهر الحيادرة – الإقتراض من اللغة العربية في اللغات الاخرى– 2016/05/05 – على الساعة 11:33 – تاريخ الزيارة 2017/10/24– www.m-a-arbia.com .

أو التعايش معا جنبا إلى جنب دون غالب أو مغلوب. و لا تعتبر الغرابة التي يحملها معه هذا التفاعل بين اللغات عيبا في اللغة المستهدفة أو نقصا من قيمتها إذا ما كان ذلك في حدود ما تسمح به قواعد هذه اللغة.

2. الغرابة و لغات الاختصاص:

تتمثّل الغرابة بين اللّغات في أن نعبّر عن فكرة أو معلومة معيّنة بمصطلحات تبدو غريبة عن اللغة التي نقلت إليها هذه الفكرة أو المعلومة. وغالبا ما يكون ذلك بسبب انعدام المصطلحات التي نحتاج إليها في التّعبير عن الأفكار و المعارف في اللغة المستهدفة.

إنّ طبيعة اللّغات في مجملها،عامة كانت أو متخصّصة، تفرض عليها التفرّد ببعض الخصائص التركيبية و النّحوية التي تجعلها تختلف وتتميّز فيما بينها، وهو ما يكسبها هوية خاصة. وغالبا ما ترفض هذه اللّغات أن تتداخل فيما بينها حتّى لا تفقد كل واحدة منها بعض الخصائص التي لا طالما انفردت بها. وتزيد حدّة هذه الرغبة في عدم الاختلاط عندما تتحول اللغة إلى رمز اجتماعي و ثقافي وأيديولوجي للشّعوب. فتصبح بذلك كل محاولة للتّغيير أوالتحديث أوالتفاعل بمثابة الخيانة التي لا تغتفر.

ولكن الخاصية التّواصلية للغة عامة واللغة المتخصصة على وجه الخصوص، تبرز جليا أثناء التّفاعل و التّبادل العلمي والمعارفي والثّقافي الذي يحدث بين اللّغات على اختلاف خصائصها و مميزاتها. فلا يمكن لعلم أن ينفع و لا لثقافة أو حضارة أن تتطوّر إذا لم تشتهر ويعرفها الجميع. و لا يوجد وسيلة لذلك سوى ذلك التزاوج الإيجابي والاختلاط المثمر الذي يحصل بين اللغات. و قد تزيد تلك الغرابة التي تدخل على اللغات من ثرائها وقيمتها العلمية.

تسعى كلّ لغة متخصّصة إلى تحقيق المكانة المرموقة بين اللغات، وذلك باحتوائها لكل ما ينتج عن أفراد من علم و معرفة وثقافة. فبقدر ما كانت اللغة غنية بالمصطلحات العلمية المتخصصة الدقيقة، بقدر ما كانت مهمّة و ضرورية في عملية التّواصل، والعكس بالعكس. فاللغة الإنجليزية مثلا، حصلت على هذه المكانة والأهمية لقدرتها على التّعبير الدّقيق على كلّ العلوم والتخصّصات وامتلاكها لعدد هائل من المصطلحات العلمية والمتخصّصة التي اكتسبتها عن طريق التّفاعل المجدي مع بقية اللّغات. و لا يمكن لأحد أن ينكر حجم الإقتراضات التي تعتمد عليها اللغة الإنجليزية وتتبناها.

تأخذ اللغات من غيرها و تقوم بتطوير ما أخذته حتّى تجعله مناسبا لما تفرضه قوانينها التركيبية والنّحوية. لقد اقترضت اللغة العربية المتخصّصة من غيرها العديد من المصطلحات وعرّبتها متّبعة في ذلك مجموعة من الطرق و الأدوات." وكما أخذ العرب من غيرهم و طوّروا ما أخذوه، هكذا فعل الأوروبيون، فمسحوق البارود مثلا لم ينل شهرته وفعاليته إلاّ بعد أن اخترع الأوروبيون ماسورة البندقية، ومع البارود دخلت إلى أوروبا كلمات مثل ترسانة و أرسنال المشتقة من (دار الصناعة) وأدميرال المأخوذة من (الأمير)"[1]، فلم تجد اللغات الأجنبية إذا إشكالا في التأثّر باللغة العربية.

إنّ اللّغة المتخصّصة هي في المقام الأوّل لغة استعمال احترافي، أي أنّها لغة يحتويها اختصاص معيّن. هي اللغة العامة ذاتها ولكنّها في خدمة وظيفة رئيسية و هي نقل المعارف." إنّ الطابع التّقني السائد في الصياغة خاضع للتبدّل حسب مقتضيات التّواصل. يمكن لهذه الأخيرة أن تؤدّي إلى استعمال محدود للغات لم يعترف لها، لدى مؤسسة دولية

1اللغة العربية والتمدّد رغم القيود –www.startimes.com.

ما، بمقام لغة العمل"[1]. فاللغة المتخصّصة بذلك هي لغة مهنية بامتياز، إذ تسمح بالتّمييز بين المهن و أنواع العمل من خلال القواميس اللغوية التي يعتمد عليها كل عمل.

يعتبر التّغريب في هذه اللغة ضرورة علمية، لأنّ التّطوّر العلمي لا يسير بالوتيرة نفسها في جميع أنحاء العالم. هناك من الدول والمجتمعات ما يشهد تطوّرا تكنولوجيا هائلا و منها ما يشهد نموا ضئيلا و منها ما يقبع في ظل تخلّف كبير. وعلى هذا الأساس تعاني بعض اللّغات من العجز في عدد المصطلحات التي تحتاجها في التّعبير عن العلوم والتّخصّصات الجديدة التي تتهاطل عليها. وما يلاحظ هنا أن كلّ لغة استعانت بمنهجية التّغريب والاقتراض والتأثّر باللّغات الأخرى المتطوّرة، خرجت من بوتقة التّخلف وحلّقت في سماء التطوّر والثّراء اللغوي. أي أنّها استوحت بعض من مظاهر التقدّم والتطوّر من المجتمعات التي ترجمت عنها وحافظت على مصطلحاتها غريبة كما هي في الأصل.

إنّ اللغة الخاصة أو ما يطلق عليها بلغة الأغراض الخاصة هي: " ضرب مقنّن ومنمّط من ضروب اللغة يستعمل لأغراض خاصة و في سياق حقيقي؛ أي يوظّف لإيصال معلومات ذات طابع تخصّصي على أيّ من المستويات: على أكثرها تعقيدا، أي بين الخبراء العارفين، أوعلى المستوى الأقل تعقيدا؛ بهدف نشر المعرفة بين المهتمين بالحقل، و تلقينهم أصوله. و ذلك بأكثر السبل إيجازا و دقة و وضوحا."[2] لا تسمح هذه الخصائص التي ذكرها التّعريف من إيجاز ودقّة ووضوح بالاعتماد على الألفاظ البسيطة والعامة في اللغة لنقل المعارف في مختلف التخصّصات. لذا كان ينبغي على اللّغة أن

1 بيير لوراه "Pierre Lerat" – خطاب لغات التخصص – ترجمة يوسف مقران – ص 373 – على موقع revue.ummto.dz – تاريخ الزيارة و التحميل 26/ 10/ 2017 – على الساعة 19:15 .

2هريبرت بيشت وجينيفر دراسكاو – مقدّمة في المصطلحية – ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل – مجلس النشر العلمي – الكويت – 2000 – ص 15 .

تستعير أو تقترض المفهوم و المصطلح المعبّر عنه حتّى تتجنّب الغموض في المفاهيم العلمية.

لقد ظهرت الحاجة إلى التّغريب في اللغة المتخصّصة عندما خضعت نصوصها إلى فعل الترجمة. لأن النّقل الصّحيح للمعلومة يتطلّب التعبير عنها بالأسلوب والمصطلح الدقيق الذي عبّرت عنه في اللغة المصدر، و إلاّ فالأمر قد يصل حدّ الخيانة للأصل. لقد اعتبر "عبد السلام بن عبد العالي" أنّ القبيحة الوفية خير من الحسناء الخائنة عندما قال أنّ " مهمّة المترجم و قيمته تتجلّيان في مدى قهره للصعوبات التي يطرحها تعدّد اللّغات و تباين الثّقافات، مهمّته أن يقهر الاختلاف الثّقافي و اللّغوي ، و أن يمحو اسمه ليسمح لكاتب النّص الأصلي أن يتكلّم بلغة أخرى من دون أن يفقد هويته"[1] فالتّغريب بالنّسبة إليه هو وسيلة من وسائل قهر الصّعوبة في ترجمة اللّغات المتخصّصة.

إنّ اللغة الاقتصادية بوصفها لغة متخصّصة، يلجأ فيها المترجم إلى الاعتماد على بعض المصطلحات و التّعابير الاصطلاحية المقترضة التي تؤدي إلى إضفاء نوع من الغرابة على النّص الاقتصادي العربي، ويكون ذلك إمّا بسبب عدم وجود المصطلح في اللّغة العربية أوأحيانا شيوع المصطلح المقترض بدلا من المصطلح الأصيل. ولمّا كانت الغاية في النّصوص الاقتصادية غالبا التّأثير، كان على المحرّر الاقتصادي ومترجم النّص الاقتصادي الخضوع لما هو متداول دون السّعي وراء تعقيد الأمور وتصعيب الفهم من خلال توظيف بعض المصطلحات الاقتصادية الأصيلة التي قد لا يفهمها المتلقي العادي الذي يهدف المحرّر الاقتصادي إلى التأثير فيه.

1 عبد السلام بن عبد العالي – في الترجمة – ترجمة كمال تومي – مراجعة عبد الفتاح كيليطو – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء – ط 1– 2006.

يجدر بالمترجم، سواء تعلّق الأمر باللغة الاقتصادية أو أية لغة متخصّصة أخرى، احترام ما يميّز هذه اللّغة من مصطلحات و عبارات اصطلاحية تخدم الجانب التّواصلي لهذه اللغة. ولا يحصل ذلك إلاّ إذا حافظ المترجم على حرمة النّص المصدر والمعنى الذي أراده كاتبه الأصلي حتّى و إن جلب ذلك شيء من الغرابة على النّص المترجم،:"... هذا المعنى الذي حمّله إيّاه كاتبه، بعد أن دار بخلده و جال بفكره. فهو نص موقّع يحمل اسم الكاتب، نص له هويته ينبغي ألاّ تضيع في عملية التّرجمة، نص له حرماته و تنبغي معاملته بنزاهة علمية."[1] و كأنّ منهج التّغريب في هذه الحالة محمود من أجل المحافظة على قيمة المعارف المنقولة إلى اللغة المستهدفة.

لا يمكننا أن نجزم بأنّ الغرابة هي مكوّن أساسي في اللغة المتخصّصة وذلك انطلاقا ممّا تعرفه اللّغة من تجديد وحداثة تلبية لحاجة العلوم إلى ذلك. ولا أن نؤكّد على ضرورة إتّباع المنهج التّغريبي في عملية ترجمة النّصوص المتخصّصة والتقنية بأنواعها بسبب تواجد كم هائل من المصطلحات والعبارات الاصطلاحية. فكأنّ الترجمة لا تريد، بالدرجة الأولى، أن تقدّم النّص المترجم وتنقله إلى القارئ العربي، بقدر ما تريد ترويض اللغة المترجمة، و تمرينها و تعويدها على لغة الحداثة. ويشبه هدف المترجم في ذلك هدف الرياضي الذي يسعى في حلّه للمسألة الرياضية إلى الوصول إلى النتيجة بطرق مختلفة.

1 المصدر السابق – ص 37 .

3. النظريات التغريبية في الترجمة :

يقصد بمصطلح النظريات التغريبية في الترجمة، مجموع النّظريات التي ينتهج مؤسّسوها المنهج التّغريبي في ترجماتهم. إنّ أصحاب هذه النّظريات ينادون بضرورة الاعتماد على الآليات التّغريبية في عملية التّرجمة بهدف الحفاظ على روح النّص المصدر وخصائصه اللّغوية. ويطلق عليهم أيضا أصحاب النّص المصدر أو المصدريين نظرا لاهتمامهم بالنص المصدر و لغته الأصلية. إنّهم يعتقدون أنّ الحفاظ على شيء من الغرابة التي يحملها النّص الأصلي في طياته بعد التّرجمة يزيد من ثراء اللغة المستقبلة وتطوّرها. هناك العديد من المنظّرين الذين يشجّعون المترجم على تغريب نصّه المترجم بدلا من توطينه و نذكر منهم: "لورانس فينوتيLawrence Venuti " "وأنطوان بيرمانAntoine Berman" و "بيتر نيوماركPeter Newmark" .

1/ فينوتي و مسألة اختفاء المترجم.

لقد انبثقت هذه الفكرة ممّا جاء به "لورانس فينوتيLawrence Venuti" عن التّرجمة وعن أساليبها و الطّرق المثلى لأداء الفعل التّرجمي في نظره. و كان ذلك في كتابه المعنون ب « The Translator's Invisibility : a History of Translation » المترجم إلى العربية بـ" اختفاء المترجم تاريخ التّرجمة" والذي صدر سنة 1995. كان الكتّاب بمثابة المنعرج في مجال التّرجمة، حيث جاء بمجموعة من الأفكار التي لا تشبه كثيرا ما كان ينادي به المنظّرون في حقل الترجمة أنذاك.

لقد أثار هذا الكتاب الكثير من التّساؤلات والنّقاشات حول طبيعة التّرجمة بسبب ما تضمّنه من نظريات و أفكار التي تعارض بشدّة الأسلوب الأنجلو- أمريكي في الترجمة في تلك الفترة. فلقد انصب الاهتمام في الترجمة التقليدية أنذاك على سلاسة النّص المترجم وتوقّعات القارئ المستهدف ليس إلاّ. وهو ما ناهضته مجموعة النّظريات التي جاء بها

فينوتي في كتابه. ولقد أشار فينوتي في كتابه إلى مصطلح مهم جدا و هو كلمة "اختفاء" « Invisibility » التي تعتبر مفتاح الكتاب و خلاصة أفكاره.

تحيلنا لفظة "الاختفاء" التي أشار إليها فينوتي في كتابه إلى الحالة التي يكون عليها المترجم و هو يقوم بعمله على النص. فوهم الشّفافية هو نتاج عمل المترجم في إخراج نص مكتوب بلغة سلسة و أنيقة يحترم كافة خصوصيات اللغة المنقول إليها و ثقافتها وذلك حتّى يضمن مقبوليته و مقروئيته لدى المتلقي من خلال استبعاد كل ما هو غريب. لقد نتجت فكرتا التّوطين و التّغريب عن مصطلح لا مرئية المترجم أي اختفاءه في النّص المترجم. أمّا فكرة اختفاء المترجم فتعود نشأتها إلى الأسلوب الذي يعتمده المترجم في التّرجمة بسلاسة و إنتاج نص سهل القراءة و الوقوع بذلك في فخ الشّفافية المضلّلة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ذلك الأسلوب الذي تتم به قراءة النّصوص المترجمة في اللغة الأخرى.

لا يؤدّي سعي المترجم إلى الحصول على نص أنيق وسلس إلى اختفائه هو فحسب، بل يؤدّي إلى انمحاء التّرجمة أمام الأصل:

« The more fluent the translation, the invisible the translator, and presumably, the more visible the writer or meaning of the foreign text"[1]

" كلّما كانت التّرجمة سلسة كلّما اختفى المترجم و كلّما ظهر الكاتب أو معنى النص الأجنبي". والمقصود من ذلك أنّه كلما كان النص المترجم سلسا و أنيقا وخاليا من الشّوائب اللغوية وخصوصيات الآخر الثّقافية و من الغرابة، كلما اختفى المترجم و جهده و لمسته التي يفترض بها أن تظهر.

1Lawrence Venuti – The Translator'sInvisibility : A History of Translation – Taylor and Françislibrary – 2004 – p 02.

كان تبني فينوتي للمنهج التّغريبي واضحا. فهو يرى أنّه يجب على المترجم أن يكون ظاهرا في اللغة المنقول إليها، و أن يبقى النّص المترجم نصا مترجما بكل ما لهذا المفهوم من معنى و أن يحتفظ باستقلاليته الخاصة التي تميّزه و يقول بشأن ذلك:

« The ultimate aim of the book is to force translators an their readers to reflect on the ethnocentric violence of translation and hence to write and read translated texts in ways that seek to recognize the linguistic and cultural difference of foreign texts"[1]

" يهدف الكتاب إلى إلزام المترجمين و قرّائهم على التّفكير في العنف الإثنومركزي للتّرجمة ومنه إلى كتابة نصوص مترجمة و قراءتها بطرق يبحثون من خلالها على التعرّف على الاختلاف اللّغوي والثّقافي للنّصوص الأجنبية".

يعتقد فينوتي أنه عندما يعمد المترجم إلى التّغريب الذي يثري ترجمته بالغرائب اللّغوية التي تجعله يحاكي النّص الأجنبي، أو حين يظهر بأنّ التّرجمة هي ميل إلى ندّ أجنبي، فإنّه لن تحقّق ترجمته النّجاح نفسه في كل اللّغات. أو بعبارة أخرى فإنّ هذه التّرجمة لن تنجح إلاّ في تلك اللغات التي لا تتمسّك كثيرا بأصولها. أو في تلك اللّغات التي تتمتّع بحرية أكبر، و التّي تظهر تسامحا أعظم مع الانحرافات عن القواعد و الابتكار، بحيث يمكن أن تتراكم تلك الأخيرة فتكوّن أسلوبا خاصا للتّعبير.[2]

على الرّغم من أنه يعترف بأنّ التّغريب يضغط على الثّقافة المستقبلة إلاّ أنّه يرى فيه فائدة لها حيث يدفع ذلك بقارئها إلى الخروج من قوقعته و التّعرّف على الآخر الغريب. إذ يقول:

1Lawrence Venuti – op cit – p 41

2 Voir Lawrence Venuti – ibid – p 140, 141.

« A foreignizing method, an ethno deviant pressure on those values to register the linguistic and cultural difference of the foreign text, sending the reader abroad"[1]

" يحدث منهج التّغريب ضغطا على القيّم الثّقافية للغة المستهدفة لتبيين الاختلافات الثّقافية واللغوية للنّص الأجنبي، حتّى يرسل القارئ إلى الخارج". و كأنّ المنهج التّغريبي يردّ بذلك على العنف الذي تفرضه التّرجمة الإثنومركزية.

يتحدّث فينوتي على أهمية الاختيار في المنهج التّغريبي. فاختيار النّص يجعل من عملية اختيار المنهج المعتمد أسهل. و تفرض كل من استراتيجيتي التّوطين والتّغريب اختيار النّص المراد ترجمته و الطّريقة المراد إتباعها في التّرجمة على حدّ سواء. وهو يعتقد أنّه على المترجم أن يختار بين منهجين، منهج يقوده إلى الاختفاء والانمحاء واللاّمرئية، ومنهج آخر يعلي من شأنه و يجعله أكثر فاعلية وظهورا في التّرجمة.

وخلاصة ما جاء به لورانس فينوتي أنّ المنهج التّغريبي إنّما يسعى إلى إنتاج نص خال من الشّفافية و السّلاسة الوهميتين، نص يكون فيه المترجم ظاهرا لا مختفيا، وتكون فيه لمسته وجهده و عمله و الطّابع الأجنبي للنّص الأصلي بارزين و مسيطرين، أوبالأحرى نص يتحرّر فيه من السّيادة الأيديولوجية لثقافة لغة الوصول و لا يخضع لها.

2/ انطوان برمان وأزمة الغريب:

يعتبر المنظّر الفرنسي في حقل التّرجمة أنطوان برمان "Antoine Berman" من بين أهم المنظّرين الذين تحدّثوا كثيرا عن التّرجمة التّغريبية و أسّسوا لها. فلقد اهتم في كتابه المعنون بـ" محنة الغريب" "L'épreuve de L'étranger " الصادر سنة 1984 بالصّلة بين الثّقافة و التّرجمة من خلال مناقشته لأعمال الرومانسيين الألمان في حقل

1Lawrence venuti– op – ibid – p 20.

التّرجمة. ولقد ظهر تأثّره الشّديد بهؤلاء المنظّرين في ما جاء لاحقا من أراء و مفاهيم وأفكار في مجال التّرجمة.

كما ينتقد أنطوان برمان في كتابه الثّاني المعنون بـ "التّرجمة والحرف أ ومقام البعد" « La Traduction et la Lettre ou L'auberge du Lointain » معظم الترجمات التي كانت سائدة في تلك الفترة الزمنية و ما قبلها بحجّة أنّها تميل إلى طمس خصوصيات الآخر و مميّزاته. و خصّ بهذا النقد الترجمة الغربية ووصفها بأنّها إثنومركزية لأنّها تحاول بشتّى الطرق إذابة الأجنبي و دمجه في ثقافتها المحلية. تردّ نظرية ترجمة الحرف لبرمان على ما هو سائد في الترجمة الكلاسيكية من تكييف و تجنيس للنص الأجنبي، و محاولة إلحاقه باللغة والثّقافة المستقبلتين. ويحدث ذلك من خلال الاستجابة غير المشروطة لمتطلبات لغة و ثقافة الوصول. إنّ خضوع النّص لهذه المعايير، كما يرى برمان، سيجرّده من طابعه الأجنبي الذي يميّزه أساسا.

يعتقد برمان بأنّ التّغريب ما هو إلاّ وسيلة من الوسائل التي تشجّع اللغة المستقبلة على احتضان بعض الغرابة في طيّاتها و ذلك بغرض التّعبير عن مفاهيم قد تعجز اللغة المستقبلة عن التّعبير عنها بدقّة:

« Encore une fois, nous avons de temps en temps traduit directement les mots, bien qu'il aurait été possible de les rendre différemment et plus clairement… c'est pourquoi nous devant garder tels mots, les acclimater, et laisser à la langue hébraïque de l'espace, là où elle fait mieux que ne peut la faire notre allemand[1] »

1Antoine Berman – L'épreuve de l'étranger – culture et traduction dans l'Allemagne romantique – Gallimard – 1984 – p 55.

" مرّة أخرى، لقد ترجمنا، و من وقت إلى آخر ، الكلمات مباشرة على الرّغم من احتمال نقلها بطريقة مختلفة وأكثر وضوحا. ولهذا السّبب يجب علينا المحافظة علي هذه الكلمات وأقلمتها وأن نفسح المجال للغة العبرية لأداء و بطريقة أفضل ما لم تستطع لغتنا الألمانية أداءه." فالتّغريب من وجهة نظره يسمح للغة المصدر بفعل ما لم تستطع اللغة المستقبلة فعله.

إنّه يجزم أنّ اللّغة إنّما تظهر قمّة ثرائها أو عجزها عندما تترجم كتبا جيّدة في الأصل. ففي هذه الحالة يظهر ما ينقص هذه اللغة و ما يتوفّر فيها.[1]فالصّحيح بالنسبة إليه هو الارتباط بالحرف حتّى لو ظهر العجز، لأنّ للتّرجمة ارتباط وثيق بالأخلاق بالنسبة له. فالأمانة و الدّقة ترجعان إلى الحرفية الشّكلية للنّص. وستكون غاية التّرجمة باعتبارها غاية أخلاقية هي استقبال هذه الحرفية داخل لغتها الأم. فالنّص المصدر يبسط عبرها منطوقه ويسمح بتجلّي العالم من خلاله.[2] و إن بحثنا عن تحديد للغاية الأخلاقية للتّرجمة وارتباطها بالحرف، فلن نجد أفضل ممّا وجد في ألمانيا الرومانسية و الكلاسيكية مع "شلايمخر" و"غوته".

و يؤكّد على انتماء التّرجمة إلى البعد الأخلاقي، ذلك أنّ غايتها الأسمى تكمن في جعل الغريب منفتحا بوصفه غريب:

« Or, la traduction de par sa visée de fidélité, appartient, originairement à la dimension éthique. Elle est, dans son essence même, animée de désir d'ouvrir l'étranger en tant qu'étranger a son propre espace de langue. (…) l'acte de traduire relevé d'une autre

1Voir op cit – p 64.

2 ينظر أنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – ترجمة و تقديم عز الدّين الخطابي – مراجعة جورج كتورة – المنظّمة العربية للترجمة – ط1 – بيروت – 2010 – ص 106.

logique, celle de l'éthique. C'est pourquoi, reprenant la belle expression d'un troubadour, nous disons que la traduction est dans son essence, l'auberge du lointain. »[1]

" و الحال أنّ التّرجمة تنتمي في الأصل إلى البعد الأخلاقي، لأنّ غايتها أخلاقية، فهي ترغب، في جوهرها، في جعل الغريب منفتحا بوصفه غريبا، على فضاءه اللّساني الخاص. (...) إنّ فعل التّرجمة يرتبط بمنطق آخر، هو منطق الأخلاق، و لهذا نقول، مستعيرين عبارة جميلة لشاعر جوال. إنّ الترجمة في ماهيتها هي "مقام البعد"." و من أخلاقها التي يؤمن بها برمان هي حفاظها على سمات الغرابة في النص المترجم احتراما للنص المصدر.

يعتبر برمان أنّه لا توجد لغة في العالم تستطيع أن تعبّر عن اللّغات الأخرى بالقوّة والروح نفسهما التي تعبّر بهما اللّغة الأصلية عن نفسها. ولكن القدرة والثراء الحقيقيان للغة يظهران عندما تعرف هذه اللّغة كيف تتتبّع خطوات الأصل خطوة خطوة، و تجعل منه مصدرا لإلهامها وتشجيعها على الانفتاح على الغريب.

3/ بيتر نيومارك و الترجمة الحرفية:

لقد أسّس بيتر نيومارك« Peter Newmark » مثل زميله برمان علاقة متينة بين الترجمة و الثّقافة، كان نتاجها النّظرية السوسيوثقافية التي تقترح الوصول إلى المعنى عن طريق العودة إلى الثّقافة. دعا نيومارك في هذه النّظرية إلى مجموعة من الأساليب في التّرجمة مثل اقتراض أسماء الأعلام ما عدا أسماء القدّسين التي تحمل معنى معيّنا له تأثير في النّص الأصل. و مثل ذلك المصطلحات التي لها علاقة بالأديان مثل

1Antoine Berman – la traduction et la lettre ou l'auberge du lointain –p25.

أسماء الطوائف و غيرها، فإنّها تُقْتَرَضُ لأهميتها. أمّا عن المصطلحات التّاريخية فلا تترجم ما لم يكن لها مقابل صحيح و ترجمة مقبولة في اللغة المستقبلة[1].

يستعين "نيومارك" بما جاء به نايدا في تقسيم التّرجمة إلى نوعين: التّرجمة الدلالية والترجمة التّواصلية، أو الترجمة المعنوية والترجمة التخاطبية. ويقصد نيومارك بالترجمة الدلالية تلك الترجمة التي تعتمد على نقل المعنى السّياقي للأصل، أي البنى النّحوية والدلالية بما تسمح به اللّغة المستهدفة. أمّا التّرجمة التّواصلية بالنسبة إليه فهي التي تعتمد بالدرجة الأولى على إحداث الأثر نفسه الذي كان سيحدثه النّص الأصلي في القارئ.

إنّ ما جعلنا نصنّف نيومارك على أنّه من أصحاب النّظريات التي تتبنّى التّرجمة التّغريبية هو تشبّثه الواضح بالتّرجمة الحرفية و مدحه لها كلما سنحت له الفرصة. فهو يعتبر أنّ التّرجمة الحرفية هي الطّريقة المثلى في نقل النّص إلى الضّفة الأخرى. ويؤمن أنّ الغرابة التي تخلّفها التّرجمة الحرفية هي التي تزيد من جمال التّرجمة و صدقها وأمانتها.

يشير نيومارك في كتابه أنّ أسلوب التّرجمة الحرفية صالحة لكلتي التّرجمتين التّواصلية و الدّلالية:

« In communicative translation as in semantic translation, provided that equivalent effect is secured, the literal word–for– word translation is only the best; it is the only valid method of translation."[2]

1 Peter Newmark – a textbook of translation – prentice hall international – vUIO – Ltd – 1988 – p 201,202, 214, 216.

2Peter Newmark – approaches to translation – oxford – and NewYork – Pergamon – 1981 – p 39.

" تعتبر التّرجمة الحرفية، إذا ما حافظت على الأثر نفسه، المنهج الأفضل، بل الأصح والوحيد في كلتي الترجمتين الدلالية و التواصلية على حدّ سواء". فهو لا يشترط في التأكيد على حتمية إتباع أسلوب الترجمة الحرفية إلاّ إحداثها للأثر نفسه الذي كان سيحدثه النّص الأصلي.

يبرّر "نيومارك" تمسّكه بالتّرجمة الحرفية و دعوته إلى الاعتماد عليها في التّرجمات بأنّها تعتبر مرحلة أولى و آلية في كلّ التّرجمة. أي أنّ المترجم لابد من أن يمرّ عليها خلال مساره الترجمي:

« Literal translation is the first step in translation, a good translator abandons a literal version only when it is plainly inexact or, in the case of a vocative or informative text, badly written. A bad translator will always do his best to avoid translating word for word"[1]

" الترجمة الحرفية هي الخطوة الأولى في الترجمة. و لا يتخلّى المترجم الجيّد عن الترجمة الحرفية إلاّ إذا لم تكن دقيقة بشكل واضح، أو إذا كانت مكتوبة بأسلوب رديء في النّص الخطابي أو الإعلامي. أمّا المترجم السّيء فيسعى جاهدا لتجنّب ترجمة كلمة بكلمة". وهو يقيس كذلك احترافية المترجم و مدى مهارته في التّرجمة بمدى اعتماده على تقنية التّرجمة الحرفية.

والخلاصة فيما جاء به "نيومارك" فيما يتعلّق بالتّرجمة التّغريبية، هو إشارته إلى الاقتراض بوصفه أسلوبا مناسبا لترجمة مجموعة من أنواع الكلام من مثل المصطلحات الدينية وأسماء الأعلام و المصطلحات التّاريخية التي لا توجد لها ترجمة صحيحة ودقيقة في

1Peter Newmark – a textbook of translation – prentice hall international– p 76.

اللّغة المستقبلة. أمّا التّرجمة الحرفية فهي الأسلوب الأنسب و الأكثر مصداقية في كل من التّرجمتين الدلالية والتّواصلية. و لا ينبغي على المترجم الجيّد أن يتخلّى عنها تحت أي ظرف من الظّروف ، إلاّ إذا كان متأكّدا من أنّ الأثر الذي سيحدثه النّص المترجم ترجمة حرفية و كلمة بكلمة لا يتوافق و الأثر الذي أحدثه النّص الأصلي في المتلقي.

4. آليات تغريب المصطلح الاقتصادي:

لم يحدّد المنظّرون أليات تغريبية خاصة بالمصطلح الاقتصادي فحسب. وإنّما تخضع الترجمة الاقتصادية للأساليب والتّقنيات الترجمية نفسها التي سطّرها المنظّرون في اختصاص الترجمة. إنّها مجموعة من الطرق التي يستعملها المترجم عند شروعه في ترجمة النّص الاقتصادي عامة والمصطلح الاقتصادي خاصة. وأمّا عن الأساليب التّغريبية لهذا المصطلح فهي مجموع الأساليب التي لا تسعى لتكييف هذا المصطلح و أقلمته أقلمة كلية عند نقله من لغة إلى أخرى. خصوصا عندما يتعلّق الأمر باللّغة العربية التي لم تنشأ فيها معظم المصطلحات الاقتصادية الحديثة.

يحتوي النّص الاقتصادي على مجموعة لا يستهان بها من الأساليب الإيحائية. ولكنّه يعتبر في الأساس نصا متخصّصا ويعتمد على لغة متخصّصة فيها من المصطلحات الاقتصادية والتّعابير الاصطلاحية ما يجعله نصا تقنيا في مواقع كثيرة. ولقد استغلّ التّغربيون هذه المواقع و نادوا بتطبيق بعض الأساليب التّغريبية في ترجمة النّصوص الاقتصادية بأنواعها و التّخلّي عن بعض الأساليب التي تنزل بالنّص الاقتصادي إلى مستوى اللّغة العادية. ومن بين أهمّ هذه الأساليب نجد:

1/ الاقتراض:

وهو الكتابة الصوتية للكلمة الأصلية في اللغة المستهدفة بشكل مباشر دون ترجمتها. يسهم هذا الأسلوب في سدّ الثّغرة في اللغة المستهدفة وملء الفراغ فيها. وغالبا ما يكون السّبب الرئيسي في الاقتراض هو الغياب التّام للمقابل في اللغة المنقول إليها أوتأخّر صناعة المصطلح الأصيل وهو ما يؤدّي إلى شيوع المصطلح المقترض وبالتّالي تصعب عملية توظيف وإعادة إدماج المقابل الصّحيح للمصطلح لدى المتلقّي الذي تعوّد على استخدام المصطلح المقترض.

يعتمد المترجمون على آلية الاقتراض في ترجمتهم للمصطلحات الاقتصادية، ويبرّرون ذلك بأنّ لغتهم العربية غير قادرة على استيعاب بعض المصطلحات، و بأنّه ليس عيبا أن ندخل مصطلحات أجنبية جديدة في اللّغة العربية و نقوم بتعريبها قصد إثراءها. وهو ما يحدث بين معظم اللّغات من مثل الفرنسية و الإنجليزية و غيرها. والأمثلة على الاقتراض والتّعريب كثيرة في الخطاب الاقتصادي العربي من مثل مصطلح "البنك" و"البورصة" و "الشيك" و غيرها من الكلمات والمصطلحات.

2/النسخ أو المحاكاة:

المحاكاة هي مثل الاقتراض و لكنّ الأمر هنا يتعلّق بالتّعابير الاصطلاحية و الجمل؛ حيث يقوم المترجم بترجمة بعض الجمل الموجودة في النّص بطريقة يحاكي فيها الأسلوب الأصلي. فإذا كان الأمر في الاقتراض متعلّقا بالكلمة أو المفردة، فإنّه في المحاكاة يتعلّق بالأسلوب الذي حِيكَ عليه النّص الأصلي. فالمحاكاة إذن هي اقتراض عبارة أو صيغة أجنبية وترجمة عناصرها حرفيا أي نسخها.

ويستعمل المترجم أسلوب المحاكاة عندما يواجه أسلوبا في اللغة المصدر لا وجود له في اللغة المستهدفة. و في حالة اللغة العربية فإنّنا نعرف أنّ بعض الأساليب التّعبيرية التي تظهر في اللّغات الأخرى لا تتوائم وشروط اللغة العربية؛ ولهذا يضطرّ أحيانا المترجم إلى ترجمة الجملة حرفيا مقترضا الأسلوب. والأمثلة عن المحاكاة في اللغة العربية اليومية كثيرة منها مثل قولنا " وضع النقاط على الحروف" و التي ترجمت من الجملة " mettre les points sur les i"، وقولنا " طلب يدها " "demander sa main " وغيرها من الأمثلة التي أصبح المتلقي العربي يتناولها لما حصلت عليه من شيوع و شهرة وخاصة من لغة الإعلام و الصحافة.[1*]

3/ الترجمة الحرفية

يتمّ من خلال التّرجمة الحرفية تحويل البنى القواعدية والتّراكيب النّحوية في اللغة المصدر إلى أقرب مقابلات لها في اللغة المستهدفة. وتكون ترجمة الألفاظ بطريقة أحادية وخارج السّياق. وهي الأخرى تعتبر مرحلة أوّلية تسبق التّرجمة ما يدلّ على ضرورة مراجعة التّرجمة وإيجاد حل للمشاكل التي تخلّفها هذه المرحلة. و منه فإنّ الترجمة الحرفية هي الانتقال من اللغة المتن إلى اللغة المستهدفة للحصول على نص صحيح من النّاحيتين التركيبية والدلالية وذلك عندما يتقيّد المترجم بالإجبارات اللّسانية للغة المستقبلة.

يتمسّك "نيومارك" كثيرا بهذا الأسلوب و يؤكّد على مدى نجاعته وأمانته للنّص الأصل، و هو يعتبرها المرحلة الأولى لكلّ ترجمة و لا يليها سوى شيء من التّعديل والتنقيح ولا يكون ذلك إلاّ نادرا و عند الحاجة الماسة. و من الأمثلة على ذلك نجد "الاستثمار الدائم"

*pour plus de détails vous pouvez lire la stylistique comparée du français et de l'anglais – didier–1977. Et Camille I. Hechaimé, la traduction par les textes , Dar El Machequ – Beyrouth – 2002 – p 61.

" permanent investment " و" دفع الفوائد من يوم إلى يوم" أي " day to day interest payment "[*1].

أمّا جورج باستين Georges L. Bastin فقط اقترح أسلوبين للتّغريب يتمثّلان في " استنساخ الأصل" " transposition of original " و الذي يقول عنه بأنّه نقل مقطع من مقاطع النّص كلمة بكلمة "Word for Word " مصحوبة بترجمة حرفية وهو تقريبا ما يعادل المحاكاة أو الترجمة كلمة بكلمة. أمّا الأسلوب الثاني فقد سمّاه بـ" البسط" "expansion" أو التصريح و الإبانة " explicitation " والمقصود منه هو التّصريح ببعض المعلومات التي لم يصرّح بها النّص الأصلي إمّا في المتن أو في الهامش مثل قولنا "تقييم الضّريبة الإضافية" التي جاءت في الإنجليزية بـ " assessment"[2] وغيرها كثير.

تعتبر هذه الأساليب من أهمّ الطّرق المعتمدة في تغريب النّصوص عامة والنّصوص الاقتصادية خاصة. وهناك غيرها من التّسميات ولكنّها كلّها تقوم على المبدأ نفسه وهو الاقتراض أو الاستعارة، فمن اقتراض الكلمة إلى اقتراض الأسلوب إلى اقتراض الجمل ومحاكاة النّصوص. وهي كلّها أساليب تثبت بعض النّصوص الاقتصادية المترجمة نجاعتها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة من فعل التّرجمة في نقل المصطلحات في النّصوص المتخصّصة بعامة والنّص الاقتصادي بخاصة.

---

* المزيد من التفاصيل يمكنكم مراجعة يبتر نيومارك في الجامع في الترجمة ترجمة حسن غزالة من قبل دار النشر مكتبة الهلال سنة 2006 – و كذا مقال ليلى العيمش المعنون بـ معرفة النمط النصي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة الخطاب الإقتصاديي نموذجا الصادر عن مجلة المترجم العدد 30.

2 See Georges L. Bastin – Adaptation in Routledge encyclopedia of translation studies – edited by Mona Baker – assisted by Kirsten Malmkjaer – Routledge – London and new york– 2005 – p 05 – 08.

المبحث الثالث

موقع الأمانة بين المنهجيتين

تتمّ عملية التّرجمة بواسطة مجموعة من الوسائل والتّقنيات التي جاء بها المنظّرون في حقل التّرجمة. و لقد تمّ التّوافق بينهم على هذه التّقنيات والطّرق لأداء الفعل التّرجمي على أساس بعض المعايير والمقاييس من مثل نوع النّص وغرضه ووظيفته وأسلوبه وكذا نوعية المتلقي الموجّه إليه النّص.

يجب على المترجم إتقان هذه الأساليب والتّمكّن منها بطريقة تسمح له باستخدامها بالشّكل الذي يضمن ترجمة جيّدة للنّص. فهذه الطّرق إنّما هي وسائل تسهم في الأداء الجيّد لعمل المترجم و تسمح له بالاختيار المناسب للأسلوب المناسب لترجمة النّص على حسب نوعه و غرضه و وظيفته و غيرها من التّفاصيل. و ممّا لا شكّ فيه أنّ لهذه الأساليب و المناهج ضوابط و قواعد تحكمها و تؤطّر عمل المترجم بهدف الوصول إلى ترجمة مقبولة من حيث الشّكل ومن حيث الرّسالة التّي يحتوي عليها.

و لطالما ربط المترجمون و المنظّرون في حقل التّرجمة استخدام هذه الأساليب والطّرق و المناهج في التّرجمة بمدى تحقيقها للأمانة في نقل النّص الأصل و الحفاظ على خصائصه اللغوية والمعنوية. فلكّل أسلوب من هذه الأساليب غاية قصوى في تحقيق الأمانة والإخلاص لإحدى اللّغتين حسب ما يؤمن به أصحاب هذه الأساليب. فنجد منها ما هو مرتبط ارتباطا وثيقا بالميزة اللّسانية و الخصائص اللّغوية للنّص الأصل و يسعى جاهدا للحفاظ عليها ونقلها للغة المستهدفة. و منها ما هو شديد الارتباط بالمعنى والمضمون ويستخدم الميزات اللّغوية واللّسانية للغة الهدف من أجل التّعبير عنه في هذه اللّغة و بالتّالي ضمان السّلاسة والشّفافية التي تسهّل عملية الاستقبال.

ويعتقد كل من الاتجاهين بأنّ تحقيق الأمانة في التّرجمة إنّما يتوقّف على ما تنادي به كلّ من المجموعتين. إنّ المترجمين الذّين يعتمدون على مجموعة الأساليب المباشرة في التّرجمة يؤمنون بأنّ الأمانة في التّرجمة إنّما هي الأمانة للأصل والحفاظ على شكله اللغوي في اللغة

المستقبلة. أمّا الذين يلجؤون في ترجمتهم إلى الأساليب غير المباشرة فهم يعتقدون أنّ الأمانة في نقل النّص تتحقّق عندما يتجاهلون النّص الأصل ويخفونه ويسعون أثناء الفعل التّرجمي إلى احترام اللّغة المستقبلة.

وبين من يعتقد أنّ الأمانة هي تتبّع للمصدر ومن يعتقد أنّها احترام وإخلاص للغة المستهدفة، ضاع موقع الأمانة و صعبت عملية تحديد مفهومها في مجال التّرجمة. وبات من العسير على المتتبّع للمنهجين أن يحدّد أيّ من المترجمين أمين، و أيّ منهم خائن. وبات التساؤل المطروح هو، هل تغريب النّصوص و نسخها عن الأصل هو الذي يضمن الأمانة؟ أم أنّ تكييفها و أقلمتها أي توطينها هو الذي يثبت أمانة واحترافية المترجم؟

1. مفهوم الأمانة في الترجمة:

تعرّف الأمانة في التّرجمة بأنّها احترام النّص والحفاظ عليه من التّحريف والتّشويه والتّعديل المبالغ فيه. " فهي مراعاة مضمون ولغة النّص الأصلي، وذلك بنقل أفكاره كما هي دون تبديل أو تزييف، ويراعي المترجم أيضا القالب الذي وضع فيه النّص؛ أي اللّغة، أي أنّ المترجم أمين على ترجمة النّص في معناه وفي مبناه...فإذا راعى المترجم ذلك في عمله يكون أمينا."[1] ومعنى ذلك أنّ المترجم الأمين هو الذي يمسك بشكل النّص ولغته بيد ويمسك بمعناه ومضمونه الفكري بيده الأخرى.

وعندما نقول إنّ مفهوم الأمانة يرتبط بمفهوم التّرجمة، فذلك معناه أنّ عنصر الأمانة هو واحد من المعايير المهمّة التي تحقّق مقبولية ترجمة النّصوص بأنواعها. فمتى كان النّص أمينا للأصل، كان مقبولا لدى المتلقّي. فالنّص هو روح مليئة بالحيويّة والنّشاط ، إنّه حالة

1 أسامة طبش – الأمانة في الترجمة – شبكة الألوكة الأدبية و اللغوية – تاريخ النشر 04/08/ 2018/ ص 01 – www.alukah.net .

دائمة من التّجدّد والتّفاعل بين تفاصيله التي تنقل إلى القارئ ذلك الشّغف الذي حمّله إيّاه كاتبه. فإذا ما استطاع المترجم الحفاظ على هذه الشّحنة من الحياة فهو بذلك مترجم أمين.

إنّ النّص هو ذلك الكم الهائل من الأفكار والمعارف والعلوم والثّقافة التي يرغب كاتبه في توصيلها إلى القارئ المتوقّع. فإذا ما حافظ المترجم على هذه الأفكار والمعارف وكان دقيقا في نقلها إلى الضّفة الأخرى، محترما مميّزاتها اللغوية وإكراهاتها اللسانية كان مترجما ناجحا ومن ثمّ أمينا. فالتّرجمة هي نقل روح اللغة الأجنبية إلى اللغة المحلية. هي نقل ذلك الجمال والروعة التّي يعبّر عنهما مؤلّف النّص المصدر إلى النّص المستهدف، والأمانة هي أن يحدث النّص المترجم الأثر نفسه الذي أحدثه النّص الأصلي في نفسيّة المتلقّي.

يسعى المترجم في كلّ الأوقات إلى تحقيق ترجمة ناجحة وكاملة. ولا يملك لذلك سبيلا سوى أن يكون أمينا في ترجمته فكما يقول "جورج مونان":

« Les traductions, comme les femmes, pour être parfaites, elles doivent être à la fois fidèles et belles. »[1]

" التّرجمات مثل النّساء لكي يكنّ كاملات ينبغي أن يكنّ وفيّات وجميلات في الوقت نفسه." فالأمانة في نقل النّص هي قمّة الاحترافية والتّمكّن عند المترجم، والتي تفضي به إلى نسبة لا بأس بها من الكمال في ترجمته. فعلى الرّغم من الاختلاف الكائن بين المترجمين في مفهوم الأمانة إلاّ أنّ المترجم الجيّد هو الذي يكون موضوعيا في طريقة ترجمته.

تعتبر كل ترجمة قريبة من المصدر وصحيحة من النّواحي اللغوية والتّركيبية، ترجمة أمينة إلى حدّ بعيد. فالخيانة هي عند بعض المترجمين كل ما هو غريب عن لغة الوصل ونحوها. وأمّا التّرجمة التي يكتسيها الغموض لدى متلقّيها أو تحوي أخطاء لغوية ليست ترجمة أمينة

1G. Mounin – linguistique et traduction – Bruxelles – Gallimard – 1976- p 145.

للمعنى.[1] لأنّ المعنى لا يكون كاملا وواضحا وجليّا إلاّ إذا نقل إلى متلقّيه بطريقة صحيحة من حيث المبنى.

مهما كانت المساحة الممنوحة للمترجم أثناء قيامه بالعمليّة التّرجمية، إلاّ أنّه يبقى مقيّدا ومحاصرا بروح النّص المصدر وأهداف مؤلّفه، فالغاية الأولى من الفعل التّرجمي هي نقل نص موجود أصلا وليس كتابة نص جديد لم يوجد من قبل:" فالمترجم محروم من الحريّة الإبداعية أو الحريّة الفكرية لأنّه مقيّد بنص تمتّع صاحبه بهذا الحق من قبل، وهو مكلّف الآن بنقل هذا السّجّل الحي للفكر من لغة لها أعرافها وتقاليدها وثقافتها وحضارتها إلى لغة ربّما اختلفت في كلّ ذلك."[2] وإذا لم يأخذ المترجم هذه القيود بعين الاعتبار فإنّه لن ينقل النّص بأمانة.

إنّ المترجمين الذين يربطون التّرجمة بالأصالة والمحليّة حتّى تكون أمينة ووفية للغتها، يجعلون منها مادة عريقة لا يصحّ التّجديد فيها أو التّحديث. ولكنّهم ينسون أنّ التّرجمة هي نقل ونشر لكلّ ما هو جديد ومستحدث من علوم وأفكار:" فالتّرجمة ليست عودة إلى التّراث بل هي إضافة إليه، وليست عطاء من الذّات بل أخذ من الغير، إنّها ليست انغلاقا على الماضي أوالذّات بل انفتاح على الجديد الذي لدى الآخرين."[3] ولا تخلّ هذه التّرجمة بمبدأ الأمانة مادام المعنى والمبنى اللذان يقوم عليهما النّص موجودين.

1Voir AlbirAmparoHurtado , la notion de fidélité en traduction, Didier , éruditions, paris, 1990, p 116, 118.

2 عناني محمد – فن الترجمة – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان – الطبعة السابعة – 2004 – ص 07 .

3 شحاذة الخوري – دراسات في الترجمة و المصطلح و التّعريب– ص 65.

مهما تعدّدت المعايير والمقاييس التي يعتمد عليها المختّصون في تقييم التّرجمات وتحديد درجة جودتها وصحّتها، فإنّ معيار الأمانة يبقى هو الأهم بينها. إنّ " الأمانة في التّرجمة هي جوهر ولب العمل التّرجمي. وللمترجم دور الوساطة فيها، فهو حلقة وصل بين كاتب من بيئة وقارئ من بيئة أخرى، يهدف إلى نقل أفكاره بما ينمّي التّرابط بين الشّعوب."[1] ولا يمكن أن يقال عن ترجمة لم تنقل المعلومة التي جاءت في النّص الأصل بطريقة صحيحة أنّها جيّدة حتّى وإن كانت معايير أخرى غير الأمانة قد تحقّقت فيها.

إنّ الأمانة في التّرجمة هي التّقفي المشروع لآثار النّص المصدر ومحاولة الحفاظ على مكنوناته وتحويلها إلى القارئ المستقبل.

« La fidélité est de s'attacher au texte de départ tout en respectant la destination de sa traduction. »[2]

"الأمانة هي التّمسّك بنص الانطلاق محترمين وجهة ترجمته." إنّها العودة المتكرّرة إلى نص الانطلاق الذي يتّضح من خلاله الطريق الذي سيسلكه المترجم أثناء تحويله لمادة النّص الموجود بين يديه.

تعرف الأمانة في التّرجمة أيضا على أنّها احترام مفروض لمجموع التّصوّرات والحقائق والمبادئ التي كانت تجول في خاطر الكاتب والتي ترجمها في كلمات نصّه.

« Traduction fidèle = conforme au texte original. Réalisation fidèle à la conception de l'auteur. »[1]

---

1 اسامة طبش الأمانة في الترجمة – www.alukah.net .

2Nassima el Medjira– fidélité en traduction ou l'éternel, souci des traducteurs – translation journal – volume 05 – n° 04 octobre 2001 – mise a jour – 2017 – last updated 05/09/2014.

" ترجمة أمينة = مطابقة للنّص الأصلي. إنّها تجسيد أمين لتصوّر المؤلّف." وهذا هو العمق الذي ينبغي على المترجم الأمين أن يصل إليه في خيال الكاتب الأصلي وما يختلجه من أفكار وتصوّرات.

تتحقّق الأمانة في ترجمة نص ما، مهما كان نوعه، بشروط يفرضها الفعل التّرجمي.

« La fidélité à ce sens exige deux conditions : l'adéquation du sens compris du traducteur au vouloir dire de l'auteur et l'adéquation du sens compris du destinataire de la traduction au sens compris du destinataire original. »[2]

" تتطلّب الأمانة بهذا المعنى توفّر شرطين: توافق المعنى الذي فهمه المترجم مع مقصدية الكاتب وتوافق المعنى الذي فهمه متلقي التّرجمة مع المعنى الذي فهمه المتلقّي الأصلي." وكأنّ هذا المفهوم ينحاز إلى الأمانة للمعنى أكثر من الأمانة إلى المبنى.

يجمع النّص بين كاتب أنتجه وأخرجه إلى الوجود، وبين مترجم يحاول تحويله ونشره بين مختلف الشّعوب والحضارات عبر العالم وبين قارئ ينتظر حصوله على نص جيّد وصحيح يتمتّع بقراءته والتّفاعل معه. ولذلك فإنّ الأمانة في ترجمة هذا النّص تخدم الكاتب والقارئ في الوقت نفسه. إنّها تخدم الكاتب عندما تحترم نصّه وأسلوبه وأفكاره الأصليّة. وتخدم القارئ

1Alexandre Ndeffo tente – qu'est-ce que la fidélité en traduction ? Le traducteur littéraire entre reproduction et adaptation – 2006 – provided by diacronia.ro. p 106.

2AlbirAmparoHurtado , la notion de fidélité en traduction, Didier , éruditions, paris, 1990, p 115.

عندما تحترم تفاصيل لغته وتحافظ على الغرابة التي توحي له عند فتحه الكتاب بأنّه يقرأ مؤلّفا أجنبيا عنه وعن ثقافته.

ومنه نفهم أنّ الأمانة في التّرجمة سواء كانت أمانة للمعنى أو أمانة للشّكل أو لكليهما، هي عنصر مهم ومعيار تقاس به جودة التّرجمة ودقّة المعلومة. فالمترجم الجيّد إذن هو ذلك المترجم الذي يحاول جاهدا على طوال مراحل أدائه للفعل التّرجمي بأن يكون أمينا ووفيا ومخلصا في ترجمته.

2. الأمانة في الترجمة ومنهجية توطين المصطلح:

التّرجمة هي فعل إنساني يسعى إلى تحقيق نوع من التّرابط والتّحالف بين الإنسانية جمعاء. إنّها فعل ينقل بواسطته المترجم أحاسيس أمّة لأمة أخرى. تعكس التّرجمة التّفاعل المستمرّ بين الثّقافات على اختلافها، وكذلك الصّراع بين الحضارات التي تعتزّ بتفاصيلها ولا ترغب في اختلاطها مع غيرها وتأثّرها بها لا أخذا ولا عطاء.

لا تعتبر التّرجمة تَخَلٍ عن التّراث أو خيانة للأصالة، ولكنّها بمثابة الوسيلة الفعّالة في إثراء هذا التّراث ودعمه بالمستجدّات وكل ما هو حديث:" ليست التّرجمة تنكرا للموروث من الثّقافة بل هي إغناء له، وليست انسلاخا من الأصالة بل هي تأصيل جديد. إنّ مثقّفا لا يعيش عصره، ولا يؤمن بالتّعاون والتّواصل بين البشر، ولا يتمتّع بفكر منفتح خلاّق، لا يستطيع أن يكون مترجما، بل لا يقدر أن يكون قارئا مستفيدا."[1] فميزة المترجم الجيّد هي قدرته على المزج الصّحيح بين ما هو أصيل وما هو حديث للحصول على نص مقبول ومقروء ومفهوم لدى المتلقّي المستهدف.

1 شحاذة الخوري – دراسات في الترجمة و المصطلح و التعريب– ص 65.

ولم يعد أحد يتجاهل الدّور الفعّال الذي تؤدّيه التّرجمة في الرّفع من مستوى الكتابات التي تخضع لها. إنّها تسهم في التّعريف بهذه الكتابات وتوسيع نطاق الاطلاع عليها. فالكثير من الكتابات التي خرجت من لغتها مجهولة ومهمّشة، لتعود إليها مشهورة وذات قيمة ثقافية وعلمية عالية المستوى من مثل رباعيات الخيّام التي ترجمت إلى لغات متعدّدة. خرجت هذه الكتابات أصيلة ومتجدّرة في ثقافتها المحلية وبعدما احتكّت بلغات أخرى وامتزجت بها اكتسبت صيغة جديدة لم تمح عنها أصالتها بل زادتها غنى وثراء، فعادت بعدها إلى حضن ثقافتها الأصليّة لتجلب انتباه المتلقي الذي بات متشوّقا للاطلاع عليها.

تُكسِبُ التّرجمة اللغات التّطوّر، وترفع عنها العديد من الحواجز التي تمنعها من التّأثّر والتّأثير في بعضها، تأثيرا يسمح لها بالاستفادة من غيرها لتغطية عجزها:

" La traduction joue un rôle constitutif dans la recherche d'une parole authentique, d'une écriture vraie qui puise surmonter le mur de l'indicible, le mur du silence.[1]"

" تؤدّي الترجمة دورا أساسيا في البحث عن الكلام الأصيل والكتابة الصّحيحة التي تستطيع التغلّب على جدار ما لا يوصف وعلى جدار الصّمت." فهي إنّما تثري النّصوص وتنتج من تمازجها الانفتاح الذي يدعّم التّواصل بين الحضارات.

توصف التّرجمة الأمينة بأنّها تلك التّرجمة الشّفّافة التي لا يشوبها أي شوائب أو عوالق من النّص الأصلي. إنّها ترجمة تسعى جاهدة لإتلاف الأصول والاستغناء عنها تحت ضريعة الولاء والوفاء للغة المحلية والوطنية. التّرجمة التي يمكن وصفها بالأمانة، هي تلك التّرجمة

1Heidi Aschenberg – la traduction comme transfert culturel ? a propos des textes sur la choah… textes reunis par C. Lombez et R. Von Kulessa – Le Harmattan – 2007 – paris p 25.

التي تعفينا من الرجوع إلى الأصل، حيث أنّها تنتج لنا نصّا جديدا مأقلما ومكيّفا على حسب ما تتميّز به اللغة المستهدفة. والتّرجمة الأمينة تنفي وتتلف كل الصفات التي يمتاز بها النّص الأصلي نحوية شكلية كانت أو معنوية. إنّها تلغي كذلك الكاتب الأصلي وتتخلّى عنه. إنّها باختصار ترجمة تعتمد على المنهج التوطيني بالدّرجة الأولى.

وبهذا الخصوص يقول "فريديريك شيغل" " Friedrich Schlegel " بأنّ العرب اعتادوا على نفي الأصول، والسّعي إلى منع أيّة محاولة مهما كانت ضئيلة للتّجاوب مع الأجنبي الدخيل، واعتمدوا منهج التّوطين في ترجماتهم:

" Les arabes ont une nature au plus haut point polémique; entre toutes les autres, ils sont la nation ambiante. Leur manie de détruire ou jeter les originaux une fois la traduction faite, caractérise l'esprit de leur philosophie[1]"

" يتّسم العرب بطبع مجادل إلى أبعد الحدود. فهم، من بين الأمم جميعها، أكثر الأمم قدرة على النّفي والإتلاف. ما يميّز فلسفتهم في روحها هو ولعهم المرضي بإتلاف الأصول والقضاء عليها بمجرّد أن تتمّ التّرجمة." فهم يعتزّون بثقافتهم ويرغبون في الحفاظ عليها نظيفة، حسب اعتقادهم، من كل ما هو غريب أو دخيل، فيترجمونها بتحفّظ ويترجمون إليها بتحفّظ أكبر.

يعتقد المترجمون الذين يعتمدون على مناهج التّوطين في عملهم بأنّ التّرجمة هي إعادة إنتاج لنص غريب عنها وجعله قريبا منها عن طريق تكييفه وأقلمته معها:

1Friederich Schegel, Fragmentes de Athenaeum (Fragment 229). In Philipe lacoue – Labarthe – jean – Luc Nancy, L'Absolu littéraire, Seuil, 1978, p 131.

"Translation consists in reproducing in the receptor language, the closest natural equivalent of the source-language message, first in terms of meaning and secondly in terms of style.[1]"

" تتمثّل التّرجمة في إعادة إنتاج، بلغة التّرجمة، أقرب مكافئ طبيعي لرسالة اللغة المصدر، أوّلا من حيث المعنى وثانيا من حيث الأسلوب." فالمسألة هنا تتعلّق بالبحث عن المكافئات القريبة من اللغة المحلية حتّى يبقي النّص قريبا من المتلقي المستهدف.

يتمتّع النّص الاقتصادي بميزات وخصائص نحوية ولغوية وتركيبية تدفع بالمترجم إلى التريّث أثناء عملية التّرجمة. بحيث ينبغي عليه أن يكون حذرا في اختيار الطّريقة والمنهج الذي يتّبعه في ترجمته لهذا النّص. فالنّص الاقتصادي هو نص تواصلي وإخباري يهدف إلى إحداث أثر معيّن في المتلقّي. ويرى أصحاب المناهج التّوطينية أنّ ترجمة النّص الاقتصادي مثلا تكون أمينة إذا لجأت إلى توطينه وأقلمته: " والأرجح أن يلجأ المترجم في هذا النّوع من النّصوص إلى مناهج التّرجمة التفهيمية والإدراكيّة والتّبليغية إلى جانب التّوصيلية، وربّما يجرّه تعقيد النّص إلى التّرجمة الحرّة أحيانا."[2] والمهم في الأمر هو إيصال المعلومة بواسطة اللغة التي يفهمها المتلقّي ويتفاعل معها، وغالبا ما تكون هذه اللغة هي لغته المحلية التي اعتاد على ممارستها.

1Eugene Albert Nida – Charles R, Taber – the theory and practice of translation. Brill NV – Leiden – the Netherlands – 2003 – p 12.

2 ليلي العيمش – معرفة النمط النصي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة – الخطاب الإقتصاديأنموذجا– ص 121.

تسعى النّظرية التّوطينية في التّرجمة إلى الحصول على ترجمة سلسة وشفّافة لا يشعر المتلقي بعد قراءتها بالحاجة إلى العودة إلى النّص الأصلي ليفهم بعض التّفاصيل أو يتحقّق منها.

« La finalité d'une traduction consiste à nous dispenser de la lecture du texte original. »[1]

" تكمن الغاية من التّرجمة في إعفائنا من قراءة النّص الأصلي." فالنّص المترجم الذي لا يشوبه غموض ولا تعقيد لا يدفعنا إلى الرّجوع إلى الأصل، بل إنّه مكيّف بطريقة محكمة واللغة المستقبلة.

تظهر أهمية توطين النّصوص الاقتصادية خاصة والنّصوص عامة في مواقف كثيرة. فقد تتخلّل هذه النّصوص بعض المواقف المثيرة التي تحدث أثرا واضحا في المتلقّي الأصلي والتي ينبغي على المترجم أن يحافظ عليها أثناء التّرجمة. فما تحدثه بعض الجمل الاستفزازية من غضب، مثلا، يجب أن يحرص المترجم على إثارته في المتلقّي المستهدف حتّى يكون أمينا في ترجمته.

فما يثير السّخرية والضحك ويضفي جوا من الدّعابة في لغة المصدر، قد لا يكون له التّأثير نفسه ولا تأثير مشابه إذا كتب بلغة أخرى وبطريقة "أمينة" لأنّ ذلك التّأثير يستدعي الاعتماد على تحريك الأبعاد التّراثية واللاشعورية للغة بأسلوب يغلب عليه التّلميح والتّضمين اللّذين يؤدّيان إلى إطلاق تداعيات بعضها عن وعي وبعضها عن غير وعي.

1Ladmiral Jean René – Traduire – Théorèmes pour traduction – Gallimard – 1994 – paris – p 15.

وتبقى التّرجمة بالنّسبة لأصحاب النّظرية التّوطينية ، وسيلة فعّالة لإثراء النّص المصدر. والتّرجمة الأمينة هي تلك التي تسعى إلى أقلمة النّص مع اللّغة المستهدفة. وهم يعتقدون أنّه إذا ماكان هناك فضل في عملية التّرجمة، فسيكون هو تحسين النّص الأصلي، قدر الإمكان وتجميله وامتلاكه وإضفاء نفحة وطنية عليه وتطبيع هذه النّبتة الغريبة حتّى تبدو وكأنّها نمت بها.

3. الأمانة في التّرجمة و منهجية تغريب المصطلح:

على عكس ما تنادي به النّظرية التّوطينية في التّرجمة من تكييف وأقلمة وتطويع للنّص المصدر؛ فإنّ نظيرتها التّغريبية تتمسّك بالنّص المصدر وتسعى إلى التّأكيد على قداسته وإثبات أصالته في كل مناسبة. إنّ المنهجية التّغريبية للتّرجمة تعتمد على نقل النّصوص بأنواعها إلى اللغة الأخرى عن طريق مجموعة من الأساليب التي تنقل النّص بطريقة حرفية مهما كان فيه من غرابة وبعد عن اللغة المستهدفة.

ينعت المترجم بالاحترافية ، بالنّسبة للنّظرية التغريبية، إذا ما صبّ جل اهتمامه أثناء عملية التّرجمة على تفاصيل النّص الأصلي، وسعى بكلّ جهده إلى الحفاظ عليها أثناء تحويله للنّص. فعندما يشعر المتلقّي بغرابة النّص المترجم وتستعصي عليه عملية الفهم لهذا النّص ، في هذه الحالة فقط يعتبر المترجم أمينا.

إنّ النّفور من فكرة التّغريب يعود إلى اعتقاد العرب في فترة من الفترات بأنّ العلم والثّقافة والحضارة ينبغي أن تكون باللّغة العربية وليس بغيرها، فنفروا من كل غريب وحاولوا تحاشيه:" إنّ العرب كانوا يشعرون على رغم كل ذلك أنّهم لم يكونوا يخاطبون إلاّ قراء يتقنون العربيّة. والتّرجمة الوحيدة التي كانوا يتصوّرونها هي إمّا النّقل إلى العربيّة أو الشّرح والتّعليق

والحاشية، ترجمة داخل اللغة نفسها."[1] لأنّهم يخشون على اللغة العربية من الاختلاط الذي يجلب الغريب ويجعله قريب.

لم يكونوا يستوعبون مدى أهمية ما يجلبه هذا الغريب إلى اللغة المحلية من تغيير وتجديد وحداثة تثري قاموسها العلمي والمعرفي والثقافي. فبالنّسبة للنظرية التّغريبية في التّرجمة لا حرج في اكتشاف الغريب، فكل شيء في العالم بدأ بتجربة

“We are told about the world before we see it. We imagine things before we experience them. And those preconceptions, unless education made us acutely aware, govern deeply the whole process of perceptions”[2]

" لقد أخبرونا عن العالم قبل أن نراه، ونحن نتصوّر الأشياء قبل أن نجرّبها. إنّ هذه التصوّرات القبلية، ولو لم نستوعبها عن طريق التّعليم، تحكم وبعمق عملية الإدراك برمّتها." فقد نجد في ذلك الغريب ما يسدّ حاجة القريب.

إنّ اللغة هي رمز لأمّتها ومجتمعها والنّاس الذين يتحدّثون بها. ولذلك فهي مختلفة باختلاف هذه الأمم والمجتمعات. وينبغي الاعتراف في هذا المقام بأنّه لا توجد قصيدة على كل من سيقرأها، ولا لوحة على مقاس كلّ من سيتأمّلها، ولا سمفونية على مقاس كل من سيسمعها، فالموسيقى التي تعزف بآلة معيّنة مثلا ، لن تعزف بطريقة جيّدة بأداة مغايرة.[3] والأفضل أن تحتفظ بخصائصها وتجلب المتلقي إليها بدلا من أن تذهب هي إليه.

---

1 عبد الفتاح كيليطو – لن تتكلم لغتي – ص 24.

2Walter Lippmann – public opinion – Nj , transaction, 1998, (11922) p 89.

3 ينظر أنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – ترجمة و تقديم عز الدين الخطابي– ص 49 و 63 .

لا ينبغي أن ننكر أنّ بعض التّرجمات تكتسب أهميّتها التّاريخية بعد خيانتها لنصوصها الأصليّة، إنّ صحّ التّعبير، بل إنّه يوجد من النّصوص المترجمة ما يشدّ انتباهنا اليوم فقط لما فيه من تحريف وانحراف عن مسار النّص المصدر. ولكن منهج التّغريب يصرّ على الإيمان بأنّ التّرجمة الأمينة والصحيحة هي التي تجسّد الأصل بحذافيره:" ليس للتّرجمة قيمتها حقّا إلاّ إذا كانت صورة صحيحة للأصل."[1] لا تحيد عنه ولو بقليل.

إنّ الحديث عن الأمانة في التّرجمة يدعونا إلى الحديث عن التّرجمة بوصفها فعلا إنسانيا. وعلى حسب برمان Bergman فإنّ الإشارة إلى الفعل التّرجمي تستدعي الإشارة إلى ثنائيّتين مهمّتين وهما الكذب والحقيقة والخيانة والأمانة.[2]فعندما يخون المترجم ويحرّف النّص الأصلي فإنّه يكذب، وعندما يكون وفيّا ويحافظ على النّص المصدر فهو يقول الحقيقة.

لا تنفي النّظريات التّغريبية في التّرجمة الضّرورة التي تفرضها بعض اللغات في إلحاق بعض التّغييرات والتّكييفات على النّص المصدر، وذلك بسبب الاختلافات الشاسعة بين اللغتين المصدر والمستهدفة أحيانا، ولكنّها تشترط أن تكون هذه التّغييرات بعدد قليل لا يطمس الهوية الأجنبية عن النّص المصدر، لأنّ الإكثار منها يعدّ مخاطرة:

« Quand on commence à insérer quelques choses dans l'original, on risque d'en faire trop. » [3]

1 عبد الغني حسن محمد – فن الترجمة في الأدب العربي – الدار المصرية للتأليف و الترجمة – 1969 – ص 57.

2Voir Antoine Berman – l'épreuve de l'étranger culture et traduction dans l'Allemagne romantique – p 17.

3Amberto Eco – dire presque la même chose– expériences de traduction – traduit de l'italien par Meriem Boubaker – Bermard Grass et paris – 2003 – p 209.

" عندما نشرع في إضافة أشياء إلى ما هو أصلي فإنّنا نخاطر بالإكثار من ذلك."

إنّ النّصوص المتخصّصة تحتاج دائما في ترجمتها إلى اللّجوء إلى بعض المصطلحات والتّعابير الاصطلاحية الخاصّة بالمجال الذي نترجم فيه والتي لا توجد في اللّغة المحلية أو اللغة المستهدفة. فاللغة الإنجليزية تعير مصطلحاتها وألفاظها إلى العديد من لغات العالم والسّبب في ذلك أنّها اللغة الأكثر تطوّرا وحداثة. وهي اللغة التي يكتشف متحدّثوها العلوم ويخترعون البرامج الإلكترونية في جميع المجالات، والآلات الحديثة وغيرها من علامات التّطوّر التكنلوجي الذي يشهده العالم .

فالنّص الاقتصادي العربي مثلا، لا يستطيع أن يستوعب كل المفاهيم الاقتصادية الحديثة والبرامج الإلكترونية الاقتصادية المستحدثة من قبل المنظّمات الاقتصادية العلمية. وفي هذه الحالة فإنّ التّرجمة الاقتصادية إلى العربية، سواء كان ذلك بغرض التّعليم أو التّواصل العام، تحتاج إلى استعارة جميع المصطلحات والتّعابير الاصطلاحية التي لا توجد لديها بغرض تحقيق الأمانة العلمية عند نقل النّص الاقتصادي.

ينبغي على المترجم التّمييز بين الإضافة الخلاّقة التي لا تخدش الأمانة العلمية في نقل النّصوص المتخصّصة وبين التّحريف الذي يخرج بالنّص عن مساره الأصلي تماما: " إنّ الأمانة العلميّة هنا تفرض علينا واجب التّفريق بين الإضافة الخلاّقة والإبداع وبين تحوير النّص الأصلي عن معناه."[1] لدرجة أن يصبح النّص المترجم غريبا عن النّص الأصلي بدلا من أن يكون غريبا عن المتلقي الأصلي.

إنّ الغرابة التي تنشدها النّظرية التّغريبية في التّرجمة، ليست تلك الغرابة التي تجعل المتلقي ينفر من النّص المترجم، أو التي تصعّب عملية الفهم عليه. ولكنّها غرابة تسمح له

1بوبكري فراجي – الترجمة – التعريب و المصطلح – دار الغرب للنشر و التوزيع – وهران– دت – ص 25.

ببذل جهد أكبر في اكتشاف خفايا النّصوص المترجمة، وهي تحترم غرابة النّص الأصلي وبعده عن الثّقافة المحلية وألفة النّص المترجم وقربه من هذه الثّقافة. إنّها غرابة تجبر المترجم على احترام الهوية الثّقافية للمصدر بغية تحقيق الأمانة: " ينبغي على المترجم الحرص على احترام اللغة المصدر، لكي لا يقع في خطأ تشويه ثقافة النّص المصدر عند نقلها إلى ثقافة المتلقي الجديد."[1]

يفسّر بعض المترجمين عدم قبولهم لمنهج التّغريب، ووصفهم للتّرجمات التي تعتمد عليه بالخائنة؛ لأنّ هذا المنهج يجعل النّص المترجم تابعا للغة الأصليّة في حين أنّه موجّه لقارئ مختلف وهو قارئ اللغة المستهدفة:" إنّ التّرجمة ليست أبدا علامة على التّبعية، إنّها ليست قهرا للآخر أو ارتماء في أحضانه وإنّما هي تحوّل وتجدّد وترحال وانفتاح وتلاقح وتكاثر وحياة."[2] وليست سيطرة أو احتلال تفرضه اللغة المصدر على اللغة المستقبلة. فالأمانة هي إيجاد طريقة توازن بين ما يجب تكييفه وما يجب تغريبه في النّص.

إنّ الأمانة في التّرجمة تستدعي بالدرجة الأولى، على حسب ما تؤمن به النّظرية التّغريبية، الوفاء التّام والخالص للنّص المصدر، فهو مقدّس وينبغي على المترجم أن يسعى جاهدا غير مقصّر إلى نقل تفاصيل هذا النّص والمحافظة على الغرابة التي تجلبها هذه التّفاصيل، وإلاّ كانت التّرجمة رديئة وبالتالي خائنة وغير أمينة:" وأنا أسمي ترجمة رديئة، تلك التي تقوم بنفي ممنهج لغرابة العمل الأجنبي بحجّة التّبليغ."[3] فاحترام الغريب أثناء التّرجمة هو دليل الصّحة والأمانة في التّرجمة.

---

1 د – عامر الزناتي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح – ص 64.

2 عبد السلام بن عبد العالي – في الترجمة – ترجمة كمال التومي – ص 69.

3 أنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – ترجمة عز الدين الخطابي– ص 17.

وخلاصة القول إنّ المترجم الذي يحاول تكييف النّص مع اللغة المحلية، يشبه ذلك المروّض أو السائس الذي يدّعي حمل حصانه أو ترويضه على القيام بحركات لا تتلاءم وطبيعته. فالأمانة والصحة لا تتحقّقان، في نظر التّغربيين، إلاّ بأداء الصّورة اللفظية للأصل الذي وضعه هذا الآخر ، أي بالتزام الحرفية في نقله فتكون الغاية الأخلاقية للمترجم هي استقبال هذه الحرفية الخاصّة بالآخر ووضعها في قالب يستطيع المتلقّي المستهدف تقبّلها أوّلا ثمّ فهمها واستيعابها والتّفاعل معها.

4. موقع الأمانة بين المنهجيتين:

على الرّغم من أنّ الآراء التي جاء بها كل من التّغربيين والتّوطينيين في حقل التّرجمة نابعة من جملة من الدّراسات والأبحاث التي دأبوا على إجرائها، إلاّ أنّها لا يمكن أن تكون مقبولة تماما. فليس كل نص قابل للتّغريب وليس كل نص قابل للتّوطين. فالاعتماد على هاتين المنهجيّتين يخضع لطبيعة النّصوص ومميزاتها اللسانية وغير اللسانية.

فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار النّص الاقتصادي مثلا، ليست كل النّصوص والمقالات الاقتصادية تقبل التّغريب وليست كلها تقبل التّوطين فهناك منها ما يحتاج إلى تطبيق المنهجيّتين للوصول إلى نص صحيح من حيث المادة العلميّة التي ينقلها وأمينا سواء للمعلومة أو للغة المستقبلة. لأنّ النّص الاقتصادي ،وكما سبقت الإشارة إليه، يجمع بين المصطلحات العلمية والمتخصّصة الدّقيقة التي تتطلّب أساليب مباشرة وحرفية لترجمتها، وبعض الإيحاءات والصّور البيانية التي تتطلّب أساليب غير مباشرة وتكييفية لترجمتها.

فأساليب الاستعارة والتّورية والكناية والتّشبيه التي تتخلّل النّصوص الاقتصادية التّواصلية والتّفاعلية لا تنجح التّرجمة المباشرة أو التّغريبية في نقل روحها إلى اللغة المستهدفة. وكذا المصطلحات العلمية التي تتعلّق بالاختصاص والمتّفق عليها عالميا، لا تنجح معها التّرجمة التّكييفية أو التّوطينيّة إذا ما أراد المترجم أن يكون أمينا في ترجمته.

إنّ الحديث عن موقع الأمانة في التّرجمة بين منهجيّتي التّوطين والتّغريب يبدو سابقا لأوانه عند بعض الذين يعتقدون أنّ التّرجمة هي في الأصل خيانة: " التّرجمة فعل خيانة أصلا وتذّكر ثانيا وتنوير ثالثا."[1] هي فعل خيانة لأنّ النص المترجم يزيد أو ينقص عن الأصل ولو بقليل. وتذكّر لأنّه يحدث الفعل التّرجمي بالمحاذاة مع الأصل. فيحي المترجم النّص الأصل في مكان آخر ولغة أخرى ووسط بيئة اجتماعية أخرى مختلفة. وهي فعل تنوير لأنّ النّص المترجم في لغته الجديدة ومكانه الآخر وبيئته المختلفة يقوم حتما بدور رائد في وعي من يقرأه.

كان يفترض بالتّرجمة أن تكون رمزا للتّلاقح والتّوافق بين الشّعوب. إنّها هي التي يجدر بها أن ترضي قارئ النّص الأصلي، وقارئ النّص المستهدف في الوقت نفسه. وذلك هو معيار أمانتها:" التّرجمة خدمة سيّدين، الأجنبي في غربته، وقارئ في رغبته في التّملّك."[2] فالتّرجمة تعتبر أمينة إذا ما استطاعت تحقيق هذا الشّرط. أي أن تكون أمينة للنّص المصدر والنّص المستهدف في الوقت نفسه. ولا يتأتّى ذلك إلاّ إذا اعتمد المترجم على منهجيّتي التّوطين والتّغريب معا. فيغرّب حين يتطّلب النّص التّغريب و يوطّن حين تتطلّب اللغة المستقبلة ذلك.

لا يخفى على أحد في مجال التّرجمة أنّ الأمانة والوفاء في ترجمة النّصوص إنّما يعود، بالإضافة إلى المنهجية التي يعتمدها المترجم، إلى مدى احترافيته وتمكّنه من مهنته لدرجة أنّه يتقن المزج بين الأساليب والمناهج التّرجمية المختلفة بطريقة تجعل النّص المترجم يلقى قبولا لدى المتلقي المستهدف.

---

1 محمد عيد إبراهيم – أعمال الندوة الفكرية التي أقانتها وزارة الثقافة و تنمية المجتمع في الإمارات – شبكة الالوكة – ص 02 –www.alukah.net/culture 20/ 11/ 2013.

2 بول ريكور – عن الترجمة – ترجمة حسن خمري – منشورات الإختلاف – الدار العربية للعلوم ناشرين – ط 1 – 2008 – ص 45.

وبالإضافة إلى ذلك، وحتّى يتمكّن المترجم من تحقيق الأمانة، ينبغي عليه أن يتمتّع بمجموعة من الكفاءات التي تساعده على الاستغلال الجيّد لمختلف المناهج والأساليب التّرجمية التي جاء بها المنظّرون. فإنّ لم يتمتّع المترجم بكفاءة لسانية، وكفاءة موسوعية وكذلك كفاءة الفهم و كفاءة إعادة الصّياغة، لن يستطيع توظيف مجموعة الأساليب التي تمنحها له نظريات التّرجمة. وإذا ما أخفق في ذلك فإنّه من الصّعب عليه، إن لم نقل من المستحيل، أن ينقل النّص بوفاء وأمانة.

إنّ الأمانة في نقل النّص أو المعلومة من لغة إلى لغة أخرى هي المعيار الذي يقاس به مدى نجاح التّرجمة من عدمه. فبغض النّظر عن المناهج والأساليب التّي يستعملها المترجم أثناء الفعل التّرجمي، إنّ أمانته للنّص الأصل والنّص المستهدف والمتلقي المستهدف هي مقياس نجاح ترجمته وتحقيقها للمعايير النّصية المطلوبة منها من مقروئية ومفهومية ومقبولية: " فالوفاء للغة الهدف (لغة التّرجمة) والوفاء للغة المصدر والوفاء لمتلقي التّرجمة هي المعايير الثّلاثة والأساسية لأيّة أمانة في التّرجمة."[1]فلا يجب أن يكتفي المترجم بالوفاء لأحد هذه المعايير فقط ويسعى إلى الموازنة بينها في عملية التّرجمة.

وخلاصة القول إنّ المترجم المحترف هو الذي يستطيع الجمع بين منهجيتي التغريب والتوطين حتّى يصل إلى هدفه الأسمى من عملية التّرجمة والذي يكمن في نقل النّص من ضفة إلى ضفة أخرى بأمانة ووفاء. فتغريب بعض العناصر في النّص قصد الحفاظ على روحها العلمية أو الأدبية تارة، و توطين عناصر أخرى في النّص نفسه لأنّ عملية الفهم تستدعي ذلك تارة أخرى هي المهارة التي يجب ينبغي أن يتقنها المترجم المحترف حتّى يكون مترجما أمينا.

1 مصطفى مويقن – مفهوم الأمانة في الترجمة – ص 01 –www.aljabriabed.net– 01/31 / 2018 . على الساعة 22:00 .

الفصل الرّابع(تطبيقي)

تحديد آليات التوطين والتغريب المستعملة في ترجمة المصطلحات الاقتصادية الموجودة في المدوّنة

تسعى هذه الدّراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التّي تؤطّرها وتبرّر الخطّة العلمية التّي اقترحناها لهذا العمل. لقد قام هذا البحث على بعض الأسس و المبادئ المتعلّقة بالمصطلح عامة و المصطلح المتخصّص خاصة والتّي نستطيع أن نبرهن عليها ونثبّتها من خلال المدوّنة التّي اخترناها للجانب التّطبيقي من البحث. يعتبر الفصل المختار من النّص الاقتصادي الإنجليزي حقلا خصبا لدراسة المصطلح الاقتصادي المتخصّص ومناقشة مفاهيمه وأساليب ترجمته إلى اللّغتين العربية و الفرنسية.

تنقسم آليات التّرجمة التّي جاء بها المنظّرون إلى مجموعتين. تعتمد المجموعة الأولى على التّرجمة المباشرة التي تبحث عن المقابلات الدّقيقة للمصطلحات وتوظّفها في النّص المستهدف. يحدث ذلك دون أن تولي هذه المجموعة من الآليات أهمية للثّقافة أوالفكر المحلي للغة المستهدفة أي أنّها تغرّب هذه المصطلحات عن الواقع اللّغوي والثّقافي للغة المستقبلة. أمّا المجموعة الثّانية فتترجم المصطلحات بطريقة تضمن احترام الثّقافة واللغة المحلية في اللغة المستهدفة. حيث أنّها تسعى لتوطين هذه المصطلحات على حسب فكر المتلقّي حتّى لو تطلّب الأمر الاعتماد على ترجمة شارحة و توضيحية لبعض المصطلحات المتخصّصة.

يسمح إذن الفصل التّطبيقي من الدّراسة بالاطلاع على المدوّنة في لغتها الأصلية وفهمها ومحاولة ترجمتها داخل اللّغة نفسها حتّى يتسنّى لنا الولوج إلى ثناياها الخفية. ثمّ بعد ذلك الاطلاع على أكبر عدد ممكن من التّرجمات التي خضعت لها المدوّنة وبعديد اللغات، حتّى نتمكّن من اختيار اللغات التي نتناولها في التطبيق و نقارن بينها. فما يغرّبه المترجم في لغة قد يوطّنه مترجم آخر في لغة أخرى.

يعتبر كتاب "النّظرية العامة للتّشغيل والفائدة و النقود" لمؤلّفه "**جون ماينارديكينز**" **John Maynard Keynes** ، حقلا خصبا تثري دراسته الجانب التّطبيقي من البحث.

ويحفّز ثراءه المصطلحي وتنوّعه الناقد على العمل ودراسة الأساليب الترجمية المستعملة في نقل هذه المصطلحات إلى اللغة الفرنسية و اللغة العربية. و على هذا الأساس تم اختيار المدوّنة لاستخراج أساليب تغريب المصطلح الاقتصادي و توطينه المعتمدة في التّرجمة. كما أنّ الأهمية التي تتمتّع بها النّظرية الكينزية جعلتها صالحة لكل مكان وزمان، حيث إنّ العديد من المجتمعات اعتمدت عليها في بناء نظرياتها الاقتصادية الحديثة، وهو ما يجعل المترجمين حرصين على اختيار المصطلحات الاقتصادية بدقة وحذر يضمنان مواءمتها لمختلف العصور.

1. نبذة عن حياة جون ماينارد كينز John Maynard Keynes

يعتبر جون ماينارد كينز عالما اقتصاديا معروفا في عالم الاقتصاد، حيث كان لنظريته الاقتصادية الأثر البالغ على المبادئ و الأسس الاقتصادية المعتمدة في هذا المجال.وُلد "جون ماينارد كينز" في 5 يونيو 1883 في كامبريدج. وتوفي في 21 أبريل 1946 بقرية "فيرل". كان مايناردا اقتصاديا وموظّفا رفيع المستوى وكاتبا بريطانيا ذي شهرة عالمية. وهو مؤسّس الاقتصاد الكلي الكينزي. و لقد استخلص من أعماله كل من الاقتصاد الكينزي و الاقتصاد و الكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية. ونظرًا لعظم شأنه وبوصفه أكثر المنظّرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين، تولّي العديد من المناصب الاستشارية الرّسمية وغير الرّسمية للعديد من السّاسة، وكان من الشّخصيات الرّئيسية باتفاقية "بريتونوودز" التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية1.

كما كان كاتبًا ناجحًا و مشهورا على الرّغم من صغر سنّه، وذلك بفضل كتابه «**التوابع الاقتصادية للسّلام**»، الذي نُشر عام 1919 و الذي جاء تعليقًا

1https//m.marefa.org le 05/11/2018 à 20 :40.

على معاهدة "فرساي". كما كان يكتب المقالات للجرائد والمجلات. كانت نظريته «**رسالة في المال**» هي الأولى. ولكن عمله الأكبر و بدون منازع كان «**النظرية العامة حول التّشغيل، والفائدة والمال**» "**the**" **General Theory of Employment,Interest,and Money** الذي صدر سنة (1936)1.

يتميّز كينز باختلافه عمن سبقوه وذلك بوضعه لنظرية جديدة ومفاهيم جديدة ضرورية لتأسيس سياسات اقتصادية بديلة. واستُغلت أعماله، بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار تأسيس دولة الرفاه. فوفقًا لـ "كينيت آر هوفر" (Kenneth R. Hoover)، احتل كينز موقعًا وسطًا بين اثنين من ملهمي الجناح اليساري لحزب العمل، وهما "**فريدريش فون هايك**"، و"**هارولدلاسكي**"، ثم اعتُبر لاحقًا واضع النّظرية الاقتصادية التي احتاجها اللّيبراليون الاجتماعيون في بريطانيا2.

تعرّض الفكر الكينزي الذي كان يدعو للكلاسيكية الجديدة والذي سيطر على الولايات المتحدة لفترة طويلة، لفقدان أتباعه للكثير من تأثيرهم منذ بداية الثّمانينات وبزوغ نجم المدرسة النّقدية وإلغاء التّنظيمات المالية والمدرسة الكلاسيكية الحديثة. ولكن، ومع الركود الاقتصادي في 2008، بدأ يعود الاهتمام بالفكر الكينزي، وأيضًا الاهتمام بالنّسخة الليبرالية الاجتماعية من المدرسة الكينزية الجديدة، كما وُجدت تطويرات للنظرية مثل مدرسة ما بعد الكينزية أو اقتصاد الاتفاقيات بفرنسا.

1 Voir www.aljazeera.net le 05/10/2018. A 17 :30- visité le 11/11/2018.

2 ينظر روبرت سكيدلسكي – جون ماينارديكينز- مقدّمة قصيرة جدا – ترجمة عبد الرحمان مجدي – مراجعة مصطفى محمود فؤاد – دار الهنداوي – ط1 – 2015- ص 21 – 22 .

شهدت بدايات الثّلاثينيات تغيرات مهمة على مستوى علاقاته، فقد تُوفي بعض من أصدقائه من مثل "**ليتونستراتشي**" و" **روجر فراي**" و بينما ابتعد عنه البعض الأخر مثل "**هربرتهندرسون**". فتقرّب كينز من اقتصادي كامبردج. وفي العام اللّاحق عمل على نشر كتابه" **رسالة في المال**"، الذي تناولته «Cambridge Circus» "دائرة كامبردج" والتي ضمّت حينها الأعضاء الأكثر شهرة : "**ريتشارد كاهن**" **و** "**جوان**" **و**"**أوستن روبنسون**" **و** "**جيمس ميد**" **و**"**بييروسرافا**" وغيرهم.وقد بدأ كينز فعليًا منذ بدايات عام 1932 في كتابة ما سيسمّى لاحقًا النّظرية العامة.

يُعدّ كتابه، المستخلص عن مقالات جريدة تايمز **The Means of** : «**Prosperity** "**وسائل الرخاء**" مَعْلَمًا هامًا في ظهور ما سيسمّى فيما بعد الثّورة الكينزية. كان كينز في ذلك الكتاب أكثر جديّة، وأقل تركيزًا على المشاكل الإنجليزية، فمقارنةً بمؤلفاته السّابقة، كان تركيزه على الولايات المتحدة أكبر من تركيزه على إنجلترا.وفي خريف1934 ، أنهى كينز النّسخة الأولى من النّظرية العامة، وبعثها لقرّاء مثل "**هارولد روي فور**" **و**" **رالف جورج هاوتري**" **و** "**دينيس هولم روبرتسون**".خرج هذا الكتاب إلى الوجود عام 1936، وهو الذي أهّل كينز كي يُعتبر شخصية كبرى في الاقتصاد، ويزيد البعض على ذلك بوصفه بالأب المؤسس للاقتصاد الكلي الحديث.

2. التعريف بالمترجمة العربية للمدوّنة:

تعتبر **إلهام عيداروس القيصر** كاتبة صحفية ومترجمة وباحثة وسياسية مصرية من مواليد الجيزة 1980. تخرجت من كلية الاقتصاد والعلوم السّياسية جامعة القاهرة في عام 2001 وتخصّصت في العلوم السّياسية. حصلت على درجة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان في عام 2010 من الجامعة الأمريكية في القاهرة وكان موضوع رسالتها عن الحق

في الإضراب. تعمل بوصفها باحثة ومترجمة في مجال الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية، ولها كتابات وترجمات متعددة حول موضوعات مختلفة مرتبطة بالحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية في مصر 1.

ساهمت المترجمة **إلهام عيداروس القيصر** بالعديد من المقالات والتّقارير مع جهات ومنظّمات بحثية وحقوقية منها مركز هشام مبارك للقانون، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومراكز إعلامية وحقوقية واقتصادية أخرى مختلفة سمحت لها بفرض فكرها السّياسي.

شاركت في الحياة السّياسية في جامعة القاهرة من خلال الأسر الطلابية السّياسية وانضمت إلى حركة الطلاّب الاشتراكيين ونشطت معهم خلال فترة دراستها في الجامعة، والتحقت بعد تخرجها بالحركة المصرية من أجل التّغيير (كفاية) لتستكمل نشاطها السياسي2.

درست **إلهام عيداروس** التّرجمة بطريقة عصامية. حيث كوّنت نفسها في مجال التّرجمة و أساليبها و تقنياتها و دعّمت تكوينها بترجمة العديد من المؤلّفات في الحقوق والسياسة والاقتصاد و ما ساعدها على ذلك هو كونها متخرّجة من كلية الاقتصاد والعلوم السّياسية. و من بين ما ترجمته إلهام عيداروس كتاب "**الحاديعشر من سبتمبر**" لكاتبه "**نعوم تشومسكي**". لقد ترجمت عيداروس كتاب **كينز**"**النظرية العامة للتشغيل والفائدة**

1 ينظر إلهام عيداروس و خلود جمعة – مجلة مدام مصر – www.madamaser.com يوم 2013/05/27– زيارة يوم 2018/11/13, على الساعة 11:00 .

2 ينظر، نظرة للدراسات النّسوية – www.nazra.org – زيارة بتاريخ 2018/11/10 على الساعة 22:30 .

والنقود" إلى اللغة العربية بالتعاون و التشاور، كما أشارت في مقدّمة الكتاب، مع مجموعة من الزملاء و قام بمراجعته الأستاذ الدكتور "**عبد الله شحاتة خطاب**".

3.تعريف المترجم الفرنسي للمدوّنة

يعتبر "**جون دي لارجنتاي**"**"Jean Rioust de Largentaye**" واحد من المترجمين الذين ساهموا في نقل الفكر الاقتصادي و سعوا إلى تطويره و تحديثه من خلال ترجمته إلى ثقافاتهم المحلية. اسمه الكامل هو "**JeanRioust de Largentay"** ، ولد هذا المترجم في 15 نوفمبر عام 1902 في فرنسا. و توفي في 26 فبراير عام 1970، مخلفا وراءه مسيرة ثرية اختلفت فيها المهن التي اشتغلها والمناصب التي تقلّدها.

لم تكن لـ "**Jean Rioust de Largentaye**" مهنة نمطية منتظمة، ففي سن 17 من العمر كان تقني متعدّد المهام. ثمّ تولى بعد ذلك منصب مهندس في شركة "**AirLiquide**" وأصيب بخيبة أمل في هذا المنصب الذي لم تكن الأمور فيه تجري كما يخطّط لها دائما. فانضم بعدها الى مفتشية المالية في عام 1931، وبعدها الحركة العامّة للأموال في عام 1936. ثمّ أصبح الملحق المالي في مدريد، وبعدها مساعد ل"**بيير مندیس فرانس**" في الجزائر في عام 1943 ثمّ نائبه وخليفته الفرنسي في منصب مدير صندوق النقد الدولي من 1946 إلى 1964. ولدى عودته إلى فرنسا ، يجلس استقرّ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يبرع في اللغة الإنجليزية منذ دراسته في الكلية في "**جيرسي**" ، حريصًا على العلوم الاقتصادية والعقل غير التّقليدي ولا يتردّد في اتّخاذ الولايات المتحدة الأمريكية مثال على الاقتصاد المتخلّف ، على أساس أن المنتج في كلّ هكتار أمريكي منخفض والدخل القومي

أقل بكثير من إمكاناته، كان لـ "**جان دي لارجنتاي**" الفضل الكبير في إنارة المجتمع الاقتصادي الفرنسي بما احتوته النظرية العامة للاقتصاد من أفكار و مبادئ جديدة.

4.وصف المدوّنة:

المدوّنة هي عبارة عن كتاب يعالج بعض القضايا الاقتصادية ويقترح مجموعة من النّظريات والآراء فيما يتعلّق بالتّشغيل والفائدة والنّقود. كتبت المدوّنة باللغة الإنجليزية في الأصل، بقلم رجل الاقتصاد في تلك الفترة الزّمنية "**جون ماينارديكينز**". يتميّز الكتاب بحجمه الكبير حيث يتكوّن من 472 صفحة في طبعته لسنة 2007 في المملكة البريطانية. لقد تمّ نشر هذا الكتاب لأوّل مرّة سنة 1936 من قبل دار النّشر المسمّاة Palgrave Macmillan في الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد قسّم "**جون ماينارديكينز**" الكتاب إلى خمسة أبواب و هي معنونة كالتّالي:

1-Book 1 : introduction.

2- Book 2 : definitions and ideas.

3- Book 3 : the propensity to consume.

4- Book 4 : the inducement to consume.

5- Book 5 : money-wages and prices.

- Short notes suggested by the general theory.

و قُسّمت هذه الأبواب الخمسة إلى مجموعة من الفصول بلغ عددها الأربعة و العشرون فصلا و هي على التوالي:

1- The general theory

2- The postulates of the classical economics

3- The principal of the effective demand

4- The choice of units

5- Expectation as determining output and employment

6- The definition of income, saving and investment

7-The meaning of saving and investment further considered

8- The propensity to consume

9- The objective factors

10- The propensity to consume

11- The marginal efficiency of capital

12- The state of long-term expectation

13-The general theory of the rate of interest

14- The classical theory of the rate of interest

15- The psychological and business incentives to liquidity.

16- Sundry observation on the nature of capital

17- The essential properties of interest and money

18- The general theory of employment re-stated

19- Changes in money-wages

20- The employment function

21- The theory of prices

22- Notes on the trade cycle

23-Notes on mercantilism, the usury laws, stamped money and theories of under-consumption

24-Concluding notes on the social philosophy towards which the general theory might lead.

- Appendix 1
- Appendix 2
- Appendix 3

و جاءت ترجمة هذه الأبواب و الفصول إلى اللّغة العربية على النحو التّالي:

- الباب الأوّل: المقدّمة

2- الباب الثاني: تعريفات و أفكار

3- الباب الثالث: الميل للاستهلاك

4- الباب الرابع: الحافز على الاستثمار

5- الباب الخامس: الأجور النقدية و الأسعار

- ملاحظات موجزة تقترحها النّظرية العامة

ثمّ مجموعة من الملاحق التّي تحتوي على الوثائق المعتمدة وبعض الشّروحات والمعلومات الإضافية.

وتنقسم هذه الأبواب إلى مجموعة من الفصول والتّي بلغ عددها الأربعة والعشرون فصلا و هي كالتالي:

- النّظرية العامة
- مسلمات علم الاقتصاد الكلاسيكي
- مبدأ الطلب الفعّال
- اختيار الوحدات
- التوقّعات كمحدّدات للناتج والتّشغيل
- تعريف الدخل و الادخار والاستثمار
- عن تكلفة الاستخدام
- مزيد من التّفكير في معنى الادخار والاستثمار
- الميل للاستهلاك : العوامل الموضوعية
- الميل للاستهلاك: العوامل الذاتية
- الميل الحدّي للاستهلاك المضاعف
- الكفاية الحدية لرأس المال
- حالة التوقّعات طويلة الأجل
- النّظرية العامة لسعر الفائدة

- النّظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة
- عن سعر الفائدة في كتاب مارشال "مبادئ علم الاقتصاد" و كتاب ريكاردو "مبادئ الاقتصاد السياسي" و مواضع أخرى.
- الحوافز النفسية و التّجارية على السّيولة
- ملاحظات متعدّدة عن طبيعة رأس المال
- الخصائص الجوهرية للفائدة والنقود
- إعادة عرض النّظرية العامّة للتّشغيل
- التغيّرات في الأجور النّقدية
- دالة التّشغيل
- نظرية الأسعار
- ملاحظات عن دورة الأعمال
- ملاحظات عن المركنتيلية و قوانين الربا و النّقود المدموغة و نظرية نقص الاستهلاك
- ملاحظات ختامية عن الفلسفة الاجتماعية التي قد تؤدّي إليها النّظرية العامّة.

5. أسباب اختيار المدوّنة:

لقد تعدّدت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذه المدوّنة قصد التّطبيق لما جاء في الجزء النّظري. فبالإضافة إلى ميولنا إلى مجال الاقتصادي وتآلفنا مع اللّغة الاقتصادية و الخطاب التّجاري و المالي بأنواعه، فإنّنا نعتقد أن المدوّنة تكتسي من الأهمية العلمية و اللّغوية ما يستحقّ البحث والمدارسة. كما تعتبر تفاصيل هذا الكتاب ورموزه الاقتصادية بوابة مهمة

للانفتاح على عالم اللّغة الاقتصادية ومحاولة قياس نتائج هذه الدّراسة التّطبيقية على مجمل الكتب والمدوّنات الاقتصادية الأخرى، على اعتبار أنّها شاملة وجامعة لمعظم السّياقات اللّغوية الاقتصادية التّي يمكن أن يرد فيها المصطلح الاقتصادي.

ومن بين أهّم الأسباب التي جعلتنا نختار هذه المدوّنة يمكننا أن نذكر مايلي:

- يعتبر كتاب النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود ذي أهمية كبيرة في مجال علم الاقتصاد. فعلى الرّغم من صدوره منذ فترة زمنية طويلة (1936) ومحاولة معالجته لمسائل اقتصادية كانت حاصلة في تلك الفترة البعيدة من أزمات ومتاعب مالية واقتصادية، إلاّ أنّه لا يزال يؤثّر على الاقتصاد الحديث خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية الراهنة والبحث عن الحلول الممكنة تماما كما حدث في أزمة الكساد الكبير الذي حدث قبل صدور النّظرية.
- كان للمدوّنة الفضل الكبير في تأسيس بعض المصطلحات الاقتصادية و الترويج لها قصد حل مشكلة الرّكود الاقتصادي، و كذلك ترسيخ عدد كبير من المصطلحات الاقتصادية وإعطاءها مكانتها التي تستحقها من مثل: الطلب العام و العرض العام والإعفاء الضريبي و الجبائي و الإنفاق و غيرها من المصطلحات الاقتصادية، وذلك على عكس ما كانت عليه هذه المصطلحات في الاقتصاد الكلاسيكي.
- تعتبر المدوّنة حقلا خصبا عامرا بالمصطلحات المالية والتّجارية التّي تثري الدّراسة وتعطيها فرصا عديدة و متنوّعة لملاحظة المصطلحات الاقتصادية الأصلية ومعاينتها والوقوف على مقابلاتها في اللّغات المترجمة إليها.
- خضعت المدوّنة إلى التّرجمة إلى لغات عدّة من لغات العالم. و هذا ما يضع العالم أمام اختيارات عديدة ومختلفة، حيث يمكنه دراسة المصطلح الاقتصادي نفسه

وترجمته في لغات عديدة كما سيحدث في هذا البحث، إذ اخترنا اللّغات الإنجليزية والعربية والفرنسية من أجل معاينة المصطلحات و تغيّراتها عند تعرّضها لفعل التّرجمة.

- بعد قراءة المدوّنة، لمسنا دقّة و جودة اللّغة المكتوبة بها، و لاحظنا كذلك دقّة المصطلحات المالية و التّجارية المستعملة للتّعبير عن هذه المفاهيم، و هو ما شدّنا إلى هذه المدوّنة وخلق فينا ميولا واضحا و إعجابا بائنا بهذه المدوّنة. ودفعتنا رغبتنا في محاولة متابعة هذه الدّقة المصطلحية و السّلاسة اللّغوية في النّصوص المستهدفة.

- على اعتبار أنّ المدوّنة لم تكن موجّهة لأهل الاختصاص فقط و إنّما لكافة أفراد المجتمع، كونها جاءت لتقدّم الحلول للأزمة الاقتصاديةأنذاك، كان التّساؤل المطروح هو كيف ستخاطب هذه المدوّنة المتلقّي البسيط الذي قد لا يدرك بعض المفاهيم الاقتصادية المعقّدة و بأيّة لغة؟ و منه فكيف سيترجم المترجم هذه المصطلحات إلى اللّغات الأخرى؟ هل سيحافظ على غرابتها أم أنّه سيوطّنهاعلى حسب المتلقّي المستهدف؟

- لقد تبنى النّظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النّقود العديد من المحدثين من علماء الاقتصاد من مثل "**هوتري**" و "**أولهن**" و "**روبرتسون**" مع إضافة بعض التّصحيحات و التّعديلات على مستوى بعض المصطلحات و المفاهيم. و من هذا المنطلق أردنا أن نعرف ما إذا كانت المصطلحات المعدّلة من هؤلاء العلماء قد تم تعديل ترجمتها أيضا، خصوصا إذا علمنا أنّ التّرجمة العربية للكتاب كانت في سنة 2010 أي أنّها حديثة مقارنة بتاريخ صدور الكتاب.

كانت هذه بعض من الأسباب التّي جعلت اختيارنا يقف على هذا الكتاب بعد البحث الحثيث على مدوّنة تكون لها مواصفات معيّنة من أجل إسقاط كل ما توصّلنا إليه في الجانب النّظري.

6.لمحة عن النّظرية الكينزية

خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين ، قاد كينز ثورة في التّفكير الاقتصادي ، تحدّى أفكار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد التي قادت إلى أن الأسواق الحرة، على المدى القصير إلى المتوسط ، ستوفر التّوظيف الكامل تلقائيًا ، طالما أن العمال يتّسمون بالمرونة في أجورهم. ورأى كينز بدلاً من ذلك أن الطّلب الكلّي يحدّد المستوى الإجمالي للنّشاط الاقتصادي وأن عدم كفاية الطلب الكلي قد يؤدي إلى فترات طويلة من ارتفاع معدلات البطالة. دعا كينز لاستخدام السّياسات المالية والنّقدية للتّخفيف من الآثار السّلبية للرّكود الاقتصادي. تم ظهرت نظرية كينز الكبرى ، "**النّظرية العامة للتّوظيف، الفائدة والنّقود**" في عام 1936.

أسّس هذه النّظرية الاقتصادي البريطاني" **جون مينارد كينز**,"وتركّز هذه النّظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السّوق الحر (دون تدخل الدولة) أي أنّه مع تدخّل الدولة في بعض المجالات.

ظهرت النّظرية الكينزية في الاقتصاد خلال فترة حرجة من تاريخ الاقتصاد العالمي، وهي تلك التّي امتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثّانية حيث خيّمت أصعب فترات الأزمة الاقتصادية الكبرى. وقد جاءت النّظرية الكينزية لتناهض– وإلى حد بعيد – النّظرية الكلاسيكية في الاقتصاد و التّي جاء بها "**آدم سميث**". فرأت النّظرية الكينزية أنّ التّشغيل قد يكون أقل في حالة توازن الاقتصاد وأنّه يتعيّن على الحكومة تشجيع الإنفاق من خلال تمويل

العجز لضمان الشّغل للجميع. وقد كان لهذه النّظرية الأثر الكبير، حيث دفعت الحكومات إلى الالتزام بمسؤولية ضمان الشّغل للجميع على الرّغم من أنها لم تتوفّق دائماً في القيام بذلك1.

تبنّت الاقتصادات الغربية الرّائدة توصيات سياسة "كينز" قبل اندلاع الحرب العالمية الثّانية، وفي العقدين التّاليين لوفاة كينز في عام 1946 ، فعلت جميع الحكومات الرأسمالية تقريباً ذلك. تضاءل تأثير كينز في السّبعينات ، جزئياً بوصفه نتيجة للرّكود التّضخمي الذي أصاب الاقتصادات الأنجلو-أمريكية خلال ذلك العقد ، وجزئياً بسبب انتقادات السّياسات الكينزية من قبل "**ميلتون فريدمان**" وغيره من أتباع النّظرية النّقدية. وقد عارض هو وخبراء اقتصاديون آخرون قدرة الحكومة على تنظيم دورة الأعمال بشكل إيجابي مع السّياسة المالية.

تسبّب ظهور الأزمة المالية العالمية في 2007-2008 في عودة ظهور الفكر الكينزي. ولقد قدم الاقتصاد الكينزي الأسس النّظرية للسّياسات الاقتصادية التي تمّ اتخاذها ردا على الأزمة من قبل الرئيس "**باراكأوباما**" من الولايات المتحدة ، ورئيس الوزراء "**جوردون براون**" من المملكة المتحدة ، وغيره من رؤساء الحكومات.

قالت مجلة تايم عن النّظرية الكينزية إنّ فكرته الجذرية أن تنفق الحكومات الأموال التي لا تملكها ربما تنقذ بذلك الرأسمالية. وصفت مجلة "الإيكونوميست" بـ بريطانيا كينز بأنّه أشهر خبير اقتصادي في القرن العشرين. بالإضافة إلى كونه اقتصاديا متمرّسا.

وصف "**ميلتون فريدمان**" النّظرية العامّة بأنها "كتاب عظيم" ، إلاّ أنّه يرى أن فصله الضّمني عن القيم الحقيقية ليس ممكناً ولا مرغوبا فيه. يقول "**فريدمان**" ، إنّ سياسة الاقتصاد الكلّي ، يمكن أن تؤثّر بشكل موثوق على القيمة الإسمية فقط. وبالتّالي فقد توقّع

1 المرجع نفسه – ص 89- 90 .

هو وغيره من علماء النّظريات النّقدية بأن الاقتصاد الكينزي يمكن أن يؤدّي إلى التّضخم المصحوب بالرّكود، وهو مزيج من انخفاض النّمو وارتفاع التّضخم الذي عانت منه الاقتصادات المتقدمة في أوائل السّبعينيات.

في نظريته، يعتقد كينز أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدّد إلى حد بعيد سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكّد، كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين، على دور طلب إجمالي على السّلع وإنّ لهذا الطّلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الرّكود الاقتصادي حيث يعتقد أنّه من خلال الطّلب الكلّي تستطيع الحكومة محاربة البّطالة والكساد خصوصا إبّان الكساد الكبير.

وهو يعتقد كذلك أنّ الاقتصاد لا يميل إلى اتجاه التّوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيرا ما يكتفي بشكر الاقتصادي "**سميث**" على كتاباته.

تتعارض نظرية التّوظيف الحديثة بشدّة مع النّظرية الكلاسيكية، حيث ترى النّظرية الحديثة أنّ النّظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التّوظيف الكامل وأنّ الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التّوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخّم شديد، فحالة التّوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقّق.

تعتبر تلك النّظرية أن العمالة والإنتاج كلًا واحدًا، لا ينقطعان عن بعضهما البعض، وليس كما يقول الكلاسيكيون، بأنها نظرية تعرض استخدامات بديلة لكمية الموارد المتاحة. يرى "**كينز**" أن اقتصاد السّوق لا يملك آليات تقوده تلقائيًا لاستغلال كامل الموارد

المتاحة، ومن هنا تتواجد احتمالية حدوث بطالة لا إرادية (أي بالإجبار)، مما يؤكّد على ضرورة تدخّل قوّة خارجية عن السّوق.

مضى تفكير كينز بقواعد الاقتصاد الكلي إلى العرض العام والطلب العام. ففي إطار الاقتصاد الكلّي الإنتاج والعمالة ، يعتمدان على التّكلفة. فإذا لم يكن الطلب مُرضيًا، فالشّركات لن تنتج بشكل كاف ولن توظّف كل العاملين. ومن هنا كان على الحكومة أن تقود سياسات لدعم الطّلب، أي أن تدعم الاستهلاك و/أو الاستثمار. كما يصرّ "**كينز**" بشكل خاص على الاستثمار.

لقد قام الاقتصاد الكينزي على ثلاثة مبادئ مهمّة تسهم، في نظره، في تحقيق النّمو الاقتصادي عن طريق تحقيق الفائدة وتشغيل أكبر عدد ممكن من اليدّ العاملة. وأوّل هذه المبادئ نجد:

- مبدأ الطلب الكلّي؛ الذي يتأثّر بالعديد من القرارات الاقتصادية الخاصة والعامة.
- الاستقرار الاقتصادي ؛ حيث لا تنشأ هذه السّياسات عن طريق هذه المبادئ الثّلاثة فقط. فما يميّز خبراء الاقتصاد الكينزي عن غيرهم من الاقتصاديين هو إيمانهم بفعالية السّياسات في تقليص مدى الدّورة الاقتصادية والتّي يصنّفونها ضمن أهم المشكلات الاقتصادية.
- السّياسات المالية العامة المضادة للاتجاهات الدّورية التّي تعمل ضد اتجاه الدّورة الاقتصادية[1].

1 ينظر المرجع السابق – ص 98– 97 .

7. أهداف النّظرية الكينزية:

و لقد كان للنّظرية العامّة للتّشغيل والفائدة والنّقود أهداف سطّرها المنظّر حتّى ينتقد الوضع السّائد أنذاك ويقترح الحلول المناسبة للوضع الاقتصادي الذي عانى من كساد كبير في تلك الفترة الزمنية (1929). و من هذه الأهداف والمحاور نذكر:

- ركّز "**كينز**" على مفهوم الطّلب الكلّي و أهميّته في النّمو الاقتصادي. فهو يؤمن بأنّ الاقتصاد ينمو ويتطوّر عن طريق زيادة الطلب الذي يتزايد مع تزايد الإنفاق واستهلاك السّلع والخدمات، و هو ما يدفع الشّركات للإنتاج أكثر وبالتّالي توظيف اليّد العاملة وزيادة معدّل التّشغيل.
- انتقاد النّظام و النّظريات الكلاسيكية أنذاك وإثبات عدم قدرتها على تفسير كيفية حدوث الانهيار الاقتصادي لسنة 1929. و جاء كتابه بنظريات جديدة قادرة على إعطاء الحلول المناسبة لنموّ اقتصادي صحيح و قائم على أسس متينة.
- تبيان كيفية تأثير هذه المفاهيم: الطّلب و الاستهلاك و الفائدة على الاقتصاد وعلى نموّه و تطوّره.
- يكتسب مفهوم الإنفاق أهمية كبيرة في الفكر الكينزي؛ حيث و بعد أزمة الكساد الكبير والتي عرفها الاقتصاد سنة 1929 نادى كينز بضرورة تدخّل الحكومة وزيادة إنفاقها وتخفيض الضّرائب لدعم الاقتصاد.

لقد اخترنا الباب الرابع من الكتاب المعنون بـ" **الحافز على الاستثمار**" وحاولنا استخراج المصطلحات التي وجدناها في فصوله الثّلاثة، ومقارنة المصطلحات الأصلية بمقابلاتها الفرنسية و العربية، و كذلك تحديد الآلية التي تمّت بها ترجمة هذه المصطلحات

بغية تصنيفها إذا ما كانت أساليب تغريبيه أو توطينيه. والهدف من ذلك هو محاولة تحديد طريقة ناجعة لترجمة المصطلح الاقتصاد ي والمحافظة على خصائصه العلمية واللّغوية.

8.جدول المصطلحات:

المصطلحات الإنجليزية	الترجمة الفرنسية للمصطلح	الترجمة العربية للمصطلح
– The marginal efficiency	_L'efficacité marginale	_ الكفاية الحدّية
_ Capital	_Capital	_ رأس المال
_ Investment	_Investissement	_ استثمار
_ Capital asset	_Un bien de capital	_ أصلا رأسماليا
_Prospective returns	_ Revenus escomptés	_ العائد المتوقّع
_ The asset	_ Le bien	_ الأصل
_Runningexpenses	_ Des dépenses	_ مصروفات التّشغيل
_Prospective yield of the investment	_ Un rendement escompté de l'investissement	_ العائد المتوقّع للاستثمار

_ سعر العرض	_ Le prix d’offre	_Supply price
_ سعر السّوق	_ Le prix du marché	_ Market price
_ تكلفة الإحلال	_ Cout de remplacement	_ Replacement coast
_ تكلفة	_ Cout	_ Coast
_ وحدة	_ Unité	_ Unit
_ معدّل الخصم	_ Le taux d’escompté	_Rate discount
_ الدفعات الدورية	_ Annuités	_ Annuities
_ الاستثمار الكلي	_Investissement globaux	_ Aggregate Investment
_ جدول الطلب على الاستثمار	_ La courbe de la demande de capital	_ Investment-demand schedule
_ سعر الفائدة	_ Taux de l’intérêt	_ The rate of interest

_ سعر الفائدة السوقي	_ Taux d'intérêt du marché	_ The market rate of interest
_ سعر الطلب على الاستثمار	_ Le prix de demande de capital	_ The demand price of the investment
_ الحافز على الاستثمار	_ L'incitation à investir	_ Inducement to invest
_ رسملة	_ Capitalisation	_ Capitalising
_ قيمة الأصل	_ La valeur du capital	_ The value of the asset
_ الإنتاجية الحدية	_ La productivité marginale	_The marginal productivity
_ المنفعة الحدية	_ L'utilité marginale	_The marginal utility
_ ارتفاع	_Accroissement	_ Increment
_ الناتج المادي	_ Produit physique	_Physical product
_ التّشغيل	_ L'emploi	_ Employment

_ الوحدة الفعلية	_ Unité physique	_ Physical unit
_ العمّال	_ Laboureurs	_ Labourers
_ كمية مطلقة	_ Quantité absolue	_Absolute quantity
_ نسبة	_ Une proportion	_ Ratio
_ النّظريةالاقتصادية	_ La théorie Economic	_The economic theory
_ النّظرية الستاتيكية	_ La théorie statique	_ Static theory
_ نظرية التّوزيع العادية	_ Théorie ordinaire de distribution	_The ordinary theory of distribution
_ نفقات إضافية	_ Dépenses supplémentaires	_Extra expense
_ الناتج الصّافي	_ Production nette	_ Net output
_ المستثمرون	_ Les personnes qui investissent	_ Investors
_ عائدا عاليا	_ Rendement	_ High reward

	élevé	
_ نظرية الفائدة	_ Une théorie de taux de l’intérêt	_Theory of interest
_ نظرية الدّخول	_ Une théorie de salaires	_Theory of wages
_ معدّل العائد على التّكلفة	_ Taux de rendement par rapport au cout	_ The rate of return over cost
_ المستخدَم	_ Employé	_ Employed
_ حساب	_ Calculer	_ Computing
_ قيمة	_ Valeur	_ Worth
_ تحفيز	_ Provoquer	_ To induce
_ يتجاوز	_ Etre supérieur	_ Exceed
_ الفرصةالاستثمارية	_L’opportunité de l’investissement	_The investment opportunity
_ التّكلفة المحتملة	_ Le cout escompté	_The prospective cost
_ تكلفة العمالة	_ Le cout du	_ Labour cost

	travail	
_ وحدة الأجر	_ L'unité du salaire	_ Wage-unit
_ يتنافس	_ Concourir	_ To compete
_ السّعر	_ Le prix	_ The price
_ ربح المنظّم	_ Le profit que les entrepreneurs tireront	_The entrepreneur's Profit
_ أرخص	_ Un meilleur marché	_ Cheaply
_ تنخفض	_ Diminue	_ Diminished
_ انخفاض	_ Une baisse	_ A fall
_ قيمة النقود	_ Valeur de la monnaie	_Value of money
_ ارتفاع القيمة والفائدة	_ Appréciation et intérêt	_ Appreciation And interest
_ السّلع	_ Richesses	_ Goods

_ حيازة النقود	_ La conservation de la monnaie	_Holding money
_ حيازة البضائع	_ La détention de ces richesses	_Holding goods
_ الحائزون	_ Détenteurs	_ Holders
_ قرض	_ Prêt	_ Loan
_ النقود المقرَضَة	_ La monnaie	_ Money lent
_ الأثر التحفيزي	_ Un effet stimulant	_the stimulating effect
_ تخفيض	_ Abaisse	_ Lowering
_ تأثيرات ركودية	_ L'effet déprimant	_Depressing effect
_ الاعتمادية	_ Influence des variations de la prévision	_The dependence
_ تقلبات عنيفة	_ Fluctuations d'une certaine violence	_ Violent Fluctuations
_ دورة الأعمال	_ Le cycle	_The trade cycle

	économique	
_ الازدهار	_ Alternance d'essor	_ Boom
_ الهبوط	_ Dépression	_ Slump
_ مقدار الاستثمار	_ L'importance de l'investissement	_ The volume of investment
_ المُقترِض	_ Emprunteur	_ Borrower
_ نظام الاقتراض	_ System de crédit	_System of borrowing
_ مَنْحُ القروض	_ Octroyer des prêts	_Danting loans
_ هامش من الضّمان	_ Une marge de sécurité	_Margin security
_ المُقرِض	_ Préteur	_ Lender
_ معيار نقدي	_ Etalon monétaire	_ Monetary Standard

_ القرض النّقدي	_ Créance monétaire	_ Money-loan
_ تكلفة اجتماعية	_ Une charge nécessaire de la communauté	_ Social cost
_ حساب متوسّط القيم المختلفة	_ La division des risques	_ Averaging
_ تكلفة الاستثمار	_ Le cout de l’investissement	_ The cost of investment
_ سعر الفائدة البحت	_ Taux de l’intérêt pur	_ Pure rate of interest
_ التّسليف	_ Emprunter	_ To lend
_ حالة إستاتيكية	_ Economie stationnaire	_Static economy
_ تكلفةالاستخدام	_ Cout d’usage	_ User cost
_ معدّات معمّرة	_ Equipement durable	_Durable equipment
_ سعر الطّلب	_ Prix de demande	_Demand price

_ الاستثمار الحالي	Investissement	_Current investment
_ حجم الاستثمار	_ Flux effectif d'investissement	_ The scale of investment
_ الطلب القائم من المستهلكين	_ La demande des consommateurs	_Consumer's demand
_ أذواق المستهلك	_ Les gouts des consommateurs	_ The tastes of the consumer
_ الطلب الفعّال	_ La demande effective	_Effective demand
_ عمر الاستثمار	_ L'existence du capital	_ The life of the investment
_ منتج	_ Producteurs	_ Producer
_ تكهّن	_ Prévision	_ Forecast
_ حالة الثّقة	_ Etat de la confiance	_State of confidence
_ الممارسون	_ Les hommes d'affaires	_Practical men

_ علماء الاقتصاد	_ Economistes	_ Economists
_ المشاكل الاقتصادية	_ Problèmes économiques	_Economic problems
_ النّفسية السّائدة لدى رجال الأعمال	_ Psychologie des affaires	_Business psychology
_ الشّركات	_ Les entreprises	_ Enterprises
_ يمتلك	_ Appartenir	_ To own
_ زملاء	_ Associés	_ Associates
_ حساب الرّبح المتوقّع	_ Calcul de profit escompté	_Calculation of prospective _profit
_ الأموال المستثمرة	_ Les sommes engagés dans un rapport	_Sums invested
_ الأعمال التّجارية	_ Les affaires	_ Business
_ التقدّم	_ Progrès	_ Progress
_ الرخاء	_ Prospérité	_ Prosperity

_ رجال الأعمال	_ Les hommes d'affaires	_Business men
_ الحسابات الباردة	_ Un calcul froidement établi	_Cold Calculation
_ الأعمال الخاصة	_ Les affaires privées	_Private business
_ الملكية	_ Propriété	_ Ownership
_ الإدارة	_ Gestion	_ Management
_ أسواق الاستثمار المنظّمة	_ Les marchés financiers organisés	_ Organised investment markets
_ سوق الأوراق المالية	_ Bourse de valeurs	_Security markets
_ البورصة	_ Stock exchange	_Stock exchange
_ إعادة التّقييم	Réévaluations	_ Revaluations
_ تحويلات الاستثمارات القديمة	_ Transferts des capitaux	_ Transfers of old investment

_ مشروع	_ Une affaire	_ project
_ ربح فوري	_ Bénéfice immédiat	_Immediate profit
_ سعر الأسهم	_ Le cours des actions	_Price of shares
_ العرف المتّبع	_ Convention	_ Convention
_ طريقة الحساب العرفية	_ La méthode conventionnelle de calculer	_Conventional method of calculation
_ الحفاظ على هذا العرف	_ Le maintien de la convention	_The maintenance of convention
_ الاستثمار الآمن	_ Un investissement devient de sécurité	_Safe investment
_ الاستثمارات الثّابتة	_ Les investissements fixes	_Fixed investment
_ نسبة الأسهم	_ Une fraction plus importante	_The proportion of

	du capital global	equity
_ يدير	_ Gérer	_ To manage
_ الأسهم	_ Les actions	_ The shares
_ جنيهات	_ Livres	_ pounds
_ التّقييم العرفي	_ Une évaluation conventionnelle	_Conventional valuation
_ المنافسة	_ Concurrence	_ Competition
_ السّيولة	_ La liquidité	_ Liquidity
_ الاستثمار المحترف	_ La technique du placement	_Professional investment
_ الأكثر ربحية	_ Qui rapporte le plus	_ Profitable
_ المضارب	_ Spéculateur	_ Speculator
_ المستثمر المضارب	_ L'auteur d'un placement spéculatif	_Speculative investor

_ مؤسسات الإقراض	_ Les institutions de prêt	_Lending institutions
_ الأسهم	_ Des actions	_Equities
_ المضاربة	_ Spéculation	_ Speculation
_ المالية	_ Financier	_ Finance
_ الدّخل	_ Revenu	_ Income
_ منتجا ثانويا	_ Sous-produit	_ By-product
_ شراء استثمار	_ Les opérations d'investissement	_The purchase of an investment
_ المدّخرات	_ Les épargnes	_ Savings
_ توظيف	_ Employer	_ To employ
_ الثّروة	_ Richesse	_ Wealth
_ أزمات الثّقة	_ Crises de confiance	_Crises of confidence
_ الاستهلاك	_ Consommer	_ Consuming
_ الاستثمارات الواعدة	_L'investissement le plus	_ Promising

	intéressant	Investment
_ اكتناز النّقود	_ La thésaurisation de la monnaie	_Hoarding money
_ المزايا الكمية	_ Bénéfices numériques	_Quantitive benefit
_ الاحتمالات الكمية	_ Probabilités numériques	_Quantitive probabilities
_ نشرة الاكتتاب	_ Prospectus	_ prospectus
_ حالات الكساد	_ Les crises	_ Slumps
_ حكومة عمالية	_Gouvernement travailliste	_Labour government
_ حسابات عقلانية	_ Prévision rationnelles	_Reasonable calculation
_ التقادم	_ Se démoder	_Obsolescence
_ امتيازات الاحتكار	_ Privilèges	_ Privileges
_ فرض رسوم	_ Majorer	_ To charge

_ السياسة النقدية	_ politique monétaire	_Monetary policy
_ حساب	_ Calculer	_ To calculate
_ التقدير السّوقي	_ L’estimation faite sur le marché	_Market estimation
_ ارتفاع	_ Croitre	_To rise
_ سعر الفائدة السّائد	_ Le taux de l’intérêt	_The ruling rate of interest
_ الشّروط	_ Les conditions	_Terms
_ الأموال القابلة للاقتراض	_ Des fonts à placer	_Loanable funds
_ تفاعل	_ Action combinée	_The interaction
_ الميل النّفسي للادخار	_ La propension psychologique à épargner	_Psychological propensity to save
_ الطّلب على	_La demande d’épargne	_The demand for

الادخار		saving
_ عرض الادخار	_L'offre d'épargne	_The supply for saving
_ التّفضيلات الزّمنية النّفسية	_ Préférences psychologiques relatives au temps	_The psychological time-preferences
_ الميل للاستهلاك	_ Propension à consommer	_Propensity to consume
_ يُبقي	_Réserver	_To reserve
_ الاستهلاك المستقبلي	_ Une consommation future	_Future consumption
_ يقتني	_Conserver	_To hold
_ السّيطرة المباشرة	_ Droit immédiat	_Immediate command
_ تفضيل السّيولة	_ Préférence pour la liquidité	_Liquidity preferences

_ المقادير	_ Le montant	_Amounts
_ بالنّقود	_ Unités de monnaie	_Terms of money
_ النّظريات السائدة	_ Les théories admises	_The accepted theories
_ العائد على الادخار	Rémunération de l’épargne	_Return to saving
_ يكتنز	_ Accumuler	_To hoard
_ يحصل	_ Gagner	_To earn
_ يدّخر	_ Epargner	_To save
_ معكوس النّسبة	_ L’inverse du rapport	_The inverse proportion
_ يمتلك	_ Les détenteurs	_To possess
_ سيطرتهم السّائلة	_ Le droit d’en disposer à tout moment	_Liquid control
_ النقد	_ Liquide	_Cash

_ كمية النقود	_La quantité de monnaie	_Quantity of cash
_ كمية النقد الكلي	_ Le montant global de monnaie	_Aggregate amount of cash
_ فائض من النقد	_ Un excédent de monnaie	_Surplus of cash
_ احتمالية	_ Une tendance potentielle	_Potentiality
_ ميل دالي	_ Une tendance fonctionnelle	_Functional tendency
_ المخطّط الاقتصادي	_ Le schème économique	_The economic scheme
_ مخزّن الثّروة	_Conservation de la richesse	_Store of wealth
_ الاستحقاقات	_ Termes	_Maturities
_ شراء دين	_ Acheter une créance	_To purchase debt
_ نقد سائل	_Argent liquide	_Liquid cash

_ دين طويل الأجل	_ Une créance à long terme	_Long-term debts
_ الربح الاكتواري	_ The profit actuariel	_The actuarialprofit
_ التوقّع الرّياضي	_ l'Esperance mathématique	_Mathematical expectation
_ موارد سائلة	_ Des ressources liquide	_Liquid resources
_ مبيعات	_ Les ventes	_Sales
_ مشتريات	_ Les achats	_Purchases
_ دافع المبادلات	_ Le motif de transaction	_The transaction-motive
_ التّبادلات الشّخصية والتّجارة	_ Des échanges personnels et commerciaux	_Personal and business exchanges
_ دافع المضاربة	_ le Motif de spéculation	_The speculative-motive

_ سعر السندات	_ le Prix des obligations	_Price of bonds
_ النقد الإضافي	_ La quantité additionnelle de monnaie	_The additional cash
_ كمية النقود	_ La quantité de monnaie	_The amount of money
_ أراء السوق	_ L'opinion du marché	_Market views
_ الرابطة السببية	_ Chaine de relations causales	_Causal nexus
_ الميل للاكتناز	_ Tendance à thésauriser	_Propensity to hoard
_ مقدار الاكتناز	_ Le montant de thésaurisation	_Amount of hording
_ الرغبة الكلية في الاكتناز	_ Désir global de thésaurisation	_The aggregate desire to hoard
_ عدم الاكتناز	_ Ne pas thésauriser	_Not-hoarding

_ الاستعداد للادخار	_ La disposition à épargner	_Willingness to save
_ الطلب على المواد القابلة للاستثمار	_ La demande de ressources à investir	_The demand of investible resources
_ سعر المواد القابلة للاستثمار	_ Le prix de ressources à investir	_The price of investible resources
_ سعر أي سلعة	_ Le prix d'une marchandise	_The price of commodity
_ الطّلب	_ La demande	_Demand
_ العرض	_ Offre	_Supply
_ قوى السّوق	_ Des forces du marché	_Market forces
_ مقدار الاستثمار	_ Le montant investi	_Amount of investment
_ مقدار الادخار	_ Le montant d'épargne	_Amount of saving
_ السّعر المدفوع	_ Le prix payé	_The price paid

_ استخدام رأس المال	_ L’usage du capital	_The use of capital
_ الطّلب الكلي على رأس المال	_ La demande global du capital	_The aggregate command of capital
_ المخزون الكلي	_ Stock total	_The aggregate stock
_ الطلب على الانتظار	_ La demande d’abstinence	_Demand for waiting
_ عرض الانتظار	_ L’offre d’abstinence	_Supply for waiting
_ الضّرر الحدي للانتظار	_ La désutilité marginale de l’abstinence	_The marginal disutility of waiting
_ الإنتاجية المتناقصة	_ La productivité décroissante	_The diminishing productiveness
_ الدّفعات	_Investissements	_Instalments
_ مصرفي	_ Banquier	_Man-banker
_ عالم الاقتصاد المحترف	_L’économiste consommé	_The trained economist

_ زيادة الادخار	_L’accroissement de l’épargne	_Increment of saving
_ السّلطة النّقدية	_L’autorité monétaire	_Monetary authority
_ الاستعداد للادخار	_ La disposition à épargner	_Readiness to save
_ الادخار الكلي	_ L’épargne global	_Aggregate saving
_ الاستثمار الكلي	_L’investissement global	_Aggregate investment
_ الكمية المدّخرة	_ Le montant de l’épargne	_The amount saved
_ منحنى الطّلب	_ La courbe de la demande	_The demand curve
_ التّوازن في الأجل الطّويل	_ Un équilibre de longue période	_Long-period equilibrium
_ التّشغيل الكامل	_ Plein emploi	_Full employment
_ نظرية القيمة	_ Théorie de la valeur	_Theory of value

_ نظرية النّقود	_ Théorie de la monnaie	_Theory of money
_ مدّخرات بالمعنى الأصلي	_ Epargnes véritables	_Savings proper
_ الادخار الإجباري	_ Epargne forcée	_Forced saving
_ انخفاض الإنفاق	_ Une démunissions de la dépense	_Decrease in spending
_ الزّيادة في الاستثمار	_Augmentation de flux d'investissement	_Increase in investment
_ المقدار الكلّي للتّشغيل	_ Le volume global de l'emploi	_The aggregate volume of employment
_ انخفاض الاستعداد للإنفاق	_ Un affaiblissement a la dépense	_The decrease readiness to spend

9. التعليق على الترجمة عامة

بعد الدّارسة للتّرجمة المقدّمة للجزء الذي اخترناه من المدوّنة إلى اللغة العربية والفرنسية، وبعد تركيز دقيق على مصطلحاته ومقابلاتها في اللغة الفرنسية والعربية، تبيّن لنا مجموعة من الملاحظات سواء كان ذلك على مستوى التّرجمة بشكل عام أو على مستوى ترجمة المصطلحات والعبارات الاصطلاحية بشكل خاص. لقد تمّ إحصاء كلّ المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الموجودة في الفصل وتصنيفها في جدول مع مقابلاتها المقترحة من المترجمين الفرنسي والعربي. وبعدها تمّ التّعليق على هذه المصطلحات وتحديد أهمّ التّقنيات التي ترجمت بها بغرض تحليل هذه الأساليب إذا ما كانت تغريبيه أوتوطينية.

إنّ أهمّ ما يجب الإشارة إليه هو الفارق الزّمني الموجود بين التّرجمتين العربية والفرنسية. فالتّرجمة العربية لهذا الكتاب و التي تمّت في سنة 2010 من قبل المترجمة "**إلهام عيداروس**" تعتبر حديثة جدا مقارنة بالتّرجمة الفرنسية له و التّي تمّت في سنة 1942 من قبل المترجم الفرنسي "**جون دو لرجونتاي**"**Jean De Largentaye**".ولقد نتج هذا التأخير في ترجمة النّص إلى اللّغة العربية، في اعتقادنا، عن سيطرة الترجمة الأدبية على مختلف أعمال التّرجمة العربية، وكذلك التّرجمة القانونية بعدها، أمّا الترجمة الاقتصادية فلم تكن محطّ اهتمام المترجمين العرب بسبب انعدام التخصّص في هذا المجال وكذلك انعدام القواميس و برامج التّرجمة المتخصّصة في الاقتصاد. بالإضافة إلى أنّ اللّغة الاقتصادية العربية لم تكن بهذا التطوّر والانفتاح أنذاك. و قد يكون لهذا العامل الأثر البالغ على عملية ترجمة المصطلحات، و ذلك على اعتبار أنّ المصطلح الاقتصادي يتقدّم ويتطوّر عبر الزّمن و هو ما يجعله يتغيّر من حيث المفهوم أحيانا.

لم يكن النّص الإنجليزي مكتوبا بلغة صعبة أو معقّدة. بل كان نصا بسيطا، يطغى عليه الأسلوب السّهل المباشر في أغلب الأحيان. و لكنّ ذلك لا يعني أن لا تخلّله بعض الجمل ة العبارات الصعبة و المعقّدة بين الفينة و الأخرى. إلاّ أنّ معظم الجمل جاءت مفهومة وواضحة ولا تحتاج فراسة أو مهارة عالية جدا باللّغة الإنجليزية حتّى يتسنّى فهمها. أمّا عن مصطلحات النّص الإنجليزي الأصلي فكانت متخصّصة جدا و ميسورة الفهم في الوقت نفسه. و لقد لاحظنا تواجد العبارات الاصطلاحية بكثرة لأنّها هي التّي تعبّر وبدقّة عن المفاهيم الاقتصادية التي جاءت بها نظرية كينز.

تتجلّى بساطة النّص الإنجليزي في احتوائه على بعض الجمل القصيرة والسّهلة في الفهم من مثل: "Some would fail and some would succeed". لأنّ تعامل المتلقّي مع هذه الجمل القصيرة و المباشرة يحفّزه على التّفاعل مع النّص وتذوّقه في اختصاصه. وحتّى تلك الجمل الطّويلة التي وردت في النّص الأصلي لم تكن صعبة ولا معقّدة بالدّرجة نفسها التّي نجدها في أنواع أخرى من النّصوص المتخصّصة. فمثلا الجملة الإنجليزية:

"When a man buys an investment or capital-asset, he purchases the right to series of prospective returns, which he expects to obtain from selling its output, after deducting the running expenses of obtaining that output, during the life of the asset".

و على الرغم من طولها و تركيبها المعقّد نوعا ما ، إلاّ أنّ عملية فهمها لا تشكّل عائقا أمام المتلقّي الإنجليزي ولا المترجم أو القارئ البسيط. فهذا التّركيب، و المتمثّل في طول الجملة، لا يزيد عن كونه خاصية من خصائص اللغة الإنجليزية.

أمّا التّرجمتين العربية والفرنسية فقد تميّزتا بالبساطة و السّهولة أيضا ، على اعتبار أنّ التّرجمة عن طريق إيجاد المقابل أو ما يسمّى بالتّرجمة بالاستثمار كانت مسيطرة على مجمل أجزاء النّص و مصطلحاته الاقتصادية. أمّا أسلوب الترجمتين فقد كان مباشرا وبسيطا و هو يكافئ بذلك أسلوب النّص الأصلي تماما. و تميّز الأسلوب الفرنسي بالدقّة والسّلاسة أكثر من الأسلوب العربي الذي كان يبدو مضطربا أحيانا. وكان ذلك نتيجة للقرابة و التّشابه الموجود بين اللّغتين الإنجليزية والفرنسية في بعض التّراكيب و الصّيغ اللّغوية.

لقد تخلّلت التّرجمتين الفرنسية والعربية للنّص الإنجليزي مجموعة من التّقديمات والتّأخيرات في الجمل. كان بعضها احتراما للإجبارات اللّسانية للّغتين، وبعضها الآخر تجميلا للأسلوب و توطينا له حتّى تبدو الجمل و كأنّها قيلت لأوّل مرّة في اللغة المستهدفة. و من هذه التقديمات و التأخيرات نجد مثلا:

« The element of real knowledge in the valuation of investments by those who own them or contemplate purchasing them has seriously declined"1

و التي ترجمت إلى اللغة الفرنسية على النحو التالي:

« Il en résulte que, dans l'évaluation des capitaux faite par leurs possesseurs ou par leurs acquéreurs éventuels, l'élément de compétence réelle est sérieusement diminué. »1

1 John Maynard Keynes – The general Theory of Employment, Interest and Money – Palgrave Macmillan – 1936 – p 98

وقد كان الغرض من التأخير هو ملائمة الأسلوب مع ما تتطلّبه اللّغة الفرنسية حتّى يبدو للقارئ الفرنسي أنّه أسلوب مألوف و ليس غريبا عنه.

أمّا في التّرجمة من الإنجليزية إلى العربية، و فيما يتعلّق بالتأخير و التقديم فنجد المثال التالي:

« … meaning by this, not the market-price at which an asset of the type in question can actually be purchased in the market, but the price which would just induce a manufacturer newly to produce an additional unit of such assets, i.e. what is sometimes called its replacement cost"2

و التي ترجمت إلى العربية على النّحو التّالي:

" … والذي يعني السّعر الذي سيحفز الصانع بالكاد على أن ينتج من جديد وحدة إضافية من هذه الأصول (أي ما يطلق عليه أحيانا تكلفة الإحلال الخاصة به)، وليس سعر السوق الذي يمكن به شراء أصل من هذا النوع بالفعل في السوق." ولقد حدث هذا التّقديم لأنّ المترجم يهتم أكثر بالمقدّم على ما جاء بعده فهو يعتبره مجرّد تأكيد للفكرة فقط، بينما يعتبر أنّ الجملة التّي قدّمها أثناء التّرجمة هي المعلومة التي يجب أن تصل إلى ذهن القارئ أوّلا.

1 Jean de L'argentaye – théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie- Payot – 1946- livres 4 – p 18.

2 John Maynard Keynes – The general Theory of Employment, Interest and Money – p 88

لقد احتوى النّص كذلك على مجموعة من الرّموز و المعادلات التي اقترضها المترجم العربي و الفرنسي أثناء عملية التّرجمة من مثل Q_1و Q_rو d_rو Y_2و X_1 وكذلك المعادلة $_1d_r = {}_1d_{n+r} / {}_1d_n$ لقد فضّل المترجم المحافظة على غرابة هذه الرّموز والمعادلات بدلا من تعريبها عن طريق تغيير الحروف على حسب الكلمات العربية. لقد اعتبر المترجم أنّ هذه الرّموز و المعادلات التي تشبه الرّياضيات مفاتيح مهمة في النّص الأصلي و لا يجدر به تغييرها وإلاّ طمس الشّخصية الحقيقية للنّص الإنجليزي، وحتّى مترجم النّص الفرنسي حافظ عليها كما هي في الأصل.

على الرّغم من أنّ النّص اقتصادي محض إلاّ أنّه لم يخل من بعض الصّور البيانية التي تجسّد علاقته بالمجتمع و الإنسان. و لقد كانت هذه إحدى الخصائص المميّزة للنّص الاقتصادي والتي تحدّثنا عنها في الفصول النّظرية. يستعمل كينز في كتابه مجموعة من العبارات و الجمل غير المباشرة التي تحتاج عملية فهمها إحداث نوع من الإسقاط على الحياة اليومية للمتلقي. وقد يتعلّق الأمر ببعض التّشبيهات والأمثال والحكم التّي يستعملها الإنسان الإنجليزي في حياته اليومية. لقد وصلت درجة اعتماد المترجمين الفرنسي والعربي على التّرجمة الحرفية للنصّ، إلى حدّ ترجمة بعض هذه العبارات ترجمة حرفية أو التعبير عنها بأسلوب صريح غير مجازي كما جاء في الأصل.

نجد في النّص الإنجليزي مثلا عبارة 2« **to beat the gun** » و التّي يصف من خلالها حالة تسابق رجال الأعمال و الاقتصاديين لتحقيق أهم الاستثمارات وأكثرها ربحا.

---

1 ينظر جون ماينارديكينز – النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود – ترجمة إلهام عيداروس – ط 1 – 2010 – هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث (كلمة) ص 183، 215،226.

2John Maynard Keynes – The general Theory of Employment, Interest and Money – p 99.

تعني هذه الجملة عند ترجمتها ترجمة حرفية " أنّه يفوق البندقية في السّرعة" أي أنّ الاقتصادي الناجح يجب أن يكون أسرع من الرّصاصة المنطلقة من البندقية في اتخاذ قراراته المهمّة واقتناص الفرص ليحوز على الصّفقات الاقتصادية المعروضة على المجموعة الاقتصادية. لقد ترجم المترجم الفرنسي العبارة بقوله 1« **voler le départ** » وهي تعتبر تعبير مجازي ومكافئ معنويا للمثل الإنجليزي في اللّغة الفرنسية. أمّا المترجم العربي فقرّر أن يحوّل التّعبير المجازي إلى تعبير حقيقي عادي فقال" التحرّك قبل الآخرين"2 ، قد تحيل هذه العبارة إلى ضرورة إسراع رجل الأعمال ولكنّها لن تكون بتلك القوّة التي ظهرت في العبارتين الإنجليزية و الفرنسية. كان بإمكان المترجم العربي مثلا أن يشبّه سرعة رجل الأعمال "بسرعة البرق" و كان ذلك لن يبدو غريبا على المتلقي العربي فهو يعرف جيدا كم تساوي سرعة البرق، و كان سيفهم الصورة البيانية من دون شك.

يوجد في النّص العديد من الصّور البيانية والتّشبيهات. فنجده تارة يشبّه رجال الأعمال من الدّرجة الأولى بالثيران و رجال الأعمال من الدرجة الأخيرة بالدببة. وكذلك يرسم صورة للنّقود على أنّها المشروب الذي يسهّل عملية سير النّظام الاقتصادي، ثمّ يعود ويذكّر بضرورة الاحتراز لأنّ هذا المشروب قد يتسرّب من بين الكأس والشّفاه بسبب العراقيل التي يواجهها. وكذلك يأسّس علاقة بين حرص الاقتصاديين على استثمارهم وبين خوف وحرص الأم على رضيعها. وغير ذلك من الاستعارات والكناياتالكثيرة.

كانت أغلب التّرجمات المقدّمة لهذه الصّور حرفية أو توضيحية على اعتبار من المترجمين أنّ الترجمة المكافئة قد لا تحافظ على الأمانة أو قد لا تنقل النّص بنفس الرّوح والقوّة

1 Jean de L'argentaye – théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie – p 19.

2ينظر، جون ماينارد كينز – النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود – ترجمة إلهام عيداروس_ص 202.

المعنوية التي يتضمّنها الأصل. لقد استرسل "**جون ماينارديكينز**" في اعتماده على هذا الأسلوب المجازي لأنّ مؤلّفه كان موجّه لكلّ طبقات المجتمع. فظهور النّظرية كان عقب أزمة حادّة في الاقتصاد أنذاك، وكان من اللاّزم أن تتظافر كل الجهود حتّى يتخطّى المجتمع هذه الأزمة. كان يجب على جميع الطّبقات أن تفهم النّظرية وتستوعبها.

لقد سبق و تعرّفنا على بعض الأساليب التّوطينية و التغريبة التي صنّفها بعض المنظّرين على حسب دراسات و تجارب قاموا بها في هذا المجال. صحيح أنّ التّسميات اختلفت قليلا من منظّر إلى آخر، إلاّ أنّ لبّ الأساليب و معناها لم يختلف، فنجدها إمّا حرفية أو تكافؤ أو إبدال أو شرح أو نسخ و اقتراض.

10.التّعليق على ترجمة المصطلحات الاقتصادية الموجودة في النّص:

لم تكن المصطلحات الاقتصادية الموجودة في النّص الإنجليزي معقّدة جدا، ولم تتميّز بتلك الصعوبة التّي تعرقل مهمة المترجم أو تجعلها شبه مستحيلة كما يحدث في بعض النّصوص الاقتصادية. و كما كانت هناك بعض الملاحظات العامّة التّي أبديناها على ترجمة النّص في اللّغتين الفرنسية والعربية، هناك أيضا بعض الملاحظات الخاصّة بترجمة المصطلحات التي جاءت في النّص الأصلي و التّرجمتين.

في الحقيقة، لقد غلب على ترجمة المصطلحات الاقتصادية الموجودة في النّص الأصلي الأساليب التّرجمية المباشرة أكثر من الأساليب التّرجمية غير المباشرة. فنجد مثلا أسلوب التّرجمة بواسطة المقابل أو ما يسمى بالاستثمار في التّرجمة يكاد يسيطر على الجزء الذي قمنا بدراسته في هذه الرّسالة. وذلك ناتج عن الأسلوب الذي حرّر به النّص الإنجليزي والذي كان أسلوبا مباشرا و بسيطا قليلا ما تخلّلته بعض الأساليب المعقّدة أو الإيحائية.

تجدر الإشارة إلى أنّ أسلوب التّرجمة عن طريق إيجاد المقابل الدّقيق في اللّغة المستهدفة يسهم و بدرجة كبيرة في تحقيق ترجمة صحيحة و مقبولة لدى المتلقي المستهدف. تميل الترجمة بالاعتماد على هذا الأسلوب إلى التّرجمة التّوطينية، حيث إنّ المترجم يحترم المقابلات التي تفرضها اللغة المستهدفة فلا يلجأ بذلك للاقتراض أو المحاكاة أو النسخ أوغيرها من الأساليب التي يلجأ إليها المترجمون عندما لا يجدون المقابل الصحيح والدقيق في اللغة المستهدفة.

يمكننا ذكر بعض المقابلات التّي أحصيناها في الفصل الذي عُنِيَ بالدّراسة والتحليل وهي :

المصطلح الأصلي (الإنجليزي)	المصطلح المترجم (فرنسي)	المصطلح المترجم (عربي)
Management	Gestion	الإدارة
Businessmen	Les hommes d’affaires	رجال الأعمال
The shares	Les actions	الأسهم
Competition	Concurrence	المنافسة
Liquidity	Liquidité	السيولة
Speculator	Spéculateur	المضارب
Wealth	Richesse	الثروة
Demand	Demande	الطلب
Capital	Capital	رأسمال / رأس مال

استثمار	Investissement	Investment
الأصل	Le bien	The asset
رسملة	Capitalization	Capitalizing
التشغيل	L'emploi	Employment
نسبة	Une proportion	Ratio
العمال	Laboureurs	Labourers

يبدو كلّ من النّص المترجم إلى الفرنسية أو النّص المترجم إلى العربية صحيحين ومفهومين عندما تقرأهما بهذه المقابلات في اللّغتين. فلا تجد اختلالا في المعنى و لا صعوبة في الفهم والاستيعاب و ذلك على اعتبار أنّ هذه المقابلات موجودة في اللغتين و هي مستقرة فيها ومتداولة و متفّق عليها بين أهل الاختصاص في اللّغات الثلاثة.

لقد بحثنا عن مجمل هذه المقابلات في قواميس1 و برامج ترجمة مختلفة ووجدناها تتوافق وما اختاره المترجمان من مقابلات في اللّغتين. و هذا دليل على أنّ المترجمين اعتمدا كثيرا على هذه القواميس الثّنائية اللغة والمتخصّصة في إيجاد المقابلات الدقيقة والصّحيحة لعدد كبير من مصطلحات المدوّنة. و لم يضرّ ذلك بالنّصّين المترجمين في مواقع كثيرة لأنّ

1 ينظر منى جريج – قاموس المصطلحات التّجارية والاقتصادية و المالية– إنجليزي –فرنسي –عربي – مكتبة لبنان ناشرون – دت.

Mustapha Henni – dictionnaires des termes économiques et financiers – français– anglais – arabe – librairie de liban– publishers – SD

طبيعة النّص الأصلي فرضت عليهما أسلوب التّرجمة بالمقابل الذي خدم النّص بصورة كبيرة في ترجمة بعض المصطلحات الثّابتة واتّفق عليها في اللّغات الثّلاثة.

لقد أشادت النّظرية التغريبة في التّرجمة كثيرا بدور التّرجمة الحرفية في نقل معاني ومفاهيم النّصوص المتخصّصة على اعتبار أنّ هذه النّصوص لها طبيعة بسيطة وأسلوب مباشر لا يحتاج إلى أساليب معقّدة في ترجمته. وعند مقارنتنا للنّص الأصلي مع التّرجمتين الفرنسية و العربية تبيّن لنا بأنّ المترجمين اتفقا في مواقع كثيرة من النّص على ترجمة بعض العبارات الاصطلاحية ترجمة حرفية اعتقادا منهما بأنّ ذلك يضمن الحفاظ على المفهوم الذي يحمله المصطلح الأصلي في النّص المستهدف.

لقد تعدّدت العبارات الاصطلاحية المترجمة ترجمة حرفية في النّص واختلفت، وذلك على حسب ما يحتاجه النّص حتّى يكون صحيحا في نسخته المترجمة من حيث التركيب والنحو والصرف و كذلك المعنى بطبيعة الحال. يجدر بنا الإشارة إلى أنّ هذه العبارات جاءت دقيقة فعلا في لغتها الأصلية ولقد حاول المترجمان جهدهما كي يحافظا على هذه الدّقة في العبارات المترجمة. ومن بين هذه العبارات يمكننا أن نذكر ما يلي:

العبارةالاصطلاحية الأصلية	العبارة الاصطلاحية المترجمة إلى اللغة الفرنسية	العبارة الاصطلاحية المترجمة إلى اللغة العربية

– كمية النقد الكلية	–Le montant global de la monnaie	–The aggregate amount of cash
– دين طويل الأجل	–Une creance à long terme	–Long termdebt
– الرّغبة الكلية في الاكتناز	–Le désire global de thésaurisation	–The aggregate desire to hord
– طلب المواد القابلة للاكتناز	–La demande de resources à investir	–The demand of investible resources
– سعر المواد القابلة للاكتناز	–Le prix de resources à investir	–The price of investible resources
– الضرر الحدّي للانتظار	–la disutilité marginale de l’abstinence	–The marginal disutility of waiting
– التّشغيل الكامل	–Plein emploi	–Full employment
– الكفاية الحدية	–The marginal efficiency	–The marginal efficiency
أصلا رأسماليا	–Un bien de capital	–Capital asset

لم تتعارض الصّيغ اللّغوية التي جاءت عليها العبارات الاصطلاحية المترجمة ترجمة حرفية مع الصّيغ اللّغوية التي ترجمت بها في اللّغتين الفرنسية والعربية. فبالإضافة إلى تأديتها للمعنى المنوط بها في اللّغة المستهدفة، جاءت هذه الصّيغ مطابقة لما هو موجود في اللّغتين المستقبلتين واحترمت الإجبارات اللّسانية والنّظام اللّغوي لكلّ من اللّغتين. ومن

المتعارف عليه أنّ الترجمة الحرفية هي أنسب أسلوب لترجمة ونقل النّصوص المتخصّصة إذا ما كانت قادرة على تأدية المعاني الصّحيحة والدّقيقة للمصطلحات في اللّغة المستهدفة.

عندما اعتمد المترجمان على هذا الأسلوب في ترجمة مجموعة لا بأس بها من العبارات الاصطلاحية فإنّهما قرّرا تغريب هذا النّص الاقتصادي من أجل المحافظة على روحه المتخصّصة والغريبة في اللّغة المستقبلة. إنّهما بذلك قد احترما النّص الأصلي وجعلاه في قمةّ اهتماماتهما أثناء عملية التّرجمة. و حاولا في الوقت نفسه احترام خصوصيات اللّغة المستهدفة و نظامها اللّغوي بالدّرجة الأولى.

فلم يأثّر منهج التّغريب هنا على النّص بل حافظ على دقّته العلمية وشفافيته وسلاسته اللّغويتين. لقد لجأ المترجمان هنا إلى التّغريب لأنّها عجزا عن إيجاد المقابل الصّحيح لهذه العبارات، فبحثا عن حل وسط بين اللغتين، يحافظ على غرابة اللغة المصدر ويحقّق الفهم في اللّغة الهدف. ومنه فإنّ الهدف الأساس من تغريب هذه العبارات الاصطلاحية هو إثراء اللّغة العربية وخلق عبارات اصطلاحية اقتصادية جديدة تحتاجها اللّغة العربية لاحقا في التّعبير عن المفاهيم الاقتصادية التّي قد تلجها.

لقد اختلفت تقنيات التّرجمة التّي استعملها المترجمان بين اللّغتين الفرنسية والعربية في بعض المصطلحات، حيث نجد أنّ الأسلوب المستعمل في اللّغة العربية مثلا يختلف عن الأسلوب المستعمل في اللغة الفرنسية. والأمثلة على ذلك كثيرة. فنجد المترجم الفرنسي يعتمد في ترجمته للمصطلح على تقنية استعمال المقابل في اللغة المستهدفة في حين أنّ المترجمة العربية تعتمد على أسلوب الإبدال أو الحرفية أو غيرها من أساليب التّرجمة المعروفة في ترجمة المصطلح نفسه.

لقد اختلفت التقنيات المستعملة في ترجمة المصطلح نفسه بين اللغتين الفرنسية والعربية احتراما للخصائص اللّغوية والتراكبية لكل من اللغتين. فما يتلاءم مع اللغة الفرنسية قد لا يتناسب مع اللغة العربية. فعبارة "markets investment organized" ترجمت إلى اللغة الفرنسية ب " les marchés financiers organisés" و هنا نجد أنّه حافظ على لفظة organisés كما هي في اللغة الفرنسية في حين أنّه جاء بمكافئ لعبارة markerts investment وهو les marchés financiers و ذلك احتراما لواقع الحال في اللغة المستهدفة، حيث إنّ المقصود بالعبارة الإنجليزية هو تلك الأموال التي تستثمر في الأسواق المنظّمة وما كانت العبارة لتحافظ على معناها لو ترجمت ترجمة حرفية في اللغة الفرنسية، وعلى هذا الأساس اختار المترجم الفرنسي تقنية التّكافؤ بدلا من تقنية أخرى لأنّه رأى أنّها الأسلوب الصحيح للمحافظة على المعنى في اللّغة الفرنسية.

ويبدو المترجم هنا وكأنّه بصدد توطين هذا المصطلح و أقلمته مع اللغة المستهدفة. وذلك على عكس ما فعلته المترجمة العربية التي ترجمت العبارة الاصطلاحية نفسها ترجمة حرفية قائلة " **أسواق الاستثمار المنظّمة**" ، لأنّها رأت بأنّ هذه التّقنية في التّرجمة تفي بالغرض وتنقل المعنى بطريقة صحيحة إلى اللغة العربية، فلم تجد هناك من داع لاستعمال تقنية أخرى مثل التّكافؤ في ترجمة العبارة الاصطلاحية. وتعتمد المترجمة العربية في هذه الحالة وعلى عكس المترجم الفرنسي على منهجية التّغريب في نقل هذه العبارة الاصطلاحية حتّى تضمن وصول الرّسالة بحذافيرها إلى المتلقّي المستهدف.

لقد كان لتقنية التّكافؤ في التّرجمة نصيب في الترجمتين الفرنسية والعربية، وذلك لما لهذه التّقنية من أهمية في نقل مفاهيم المصطلحات و المحافظة على معانيها في اللغة المستهدفة. ففي كثير من الأحيان اتفق المترجمان على استعمال هذه التّقنية في ترجمة المصطلحات والعبارات الاصطلاحية الموجودة في النّص. لقد لاحظنا أنّه ،وفي مواطن كثيرة

من النّص، يحاول المترجمان توطين المصطلح الاقتصادي عن طريق البحث عن مكافئ له في اللغة المستهدفة وذلك على اعتبار أنّ الأساليب الأخرى لا تفي بالغرض في ترجمة هذه المصطلحات.

و من بين هذه العبارات الاصطلاحية نجد عبارة "market security" والتي تترجم حرفيا بـ "marché de la sécurité"1 في الفرنسية و بـ " سوق الأمن"2 في العربية. و بما أنّ الترجمة الحرفية لم تفِ بالغرض و لم تؤدّي المعنى الاقتصادي المطلوب من المصطلحين، اختار المترجمان تقنية التكافؤ من أجل الحفاظ على المفهوم الاقتصادي للعبارة الاصطلاحية. حيث بحثا عن المكافئ الصّحيح للعبارة في اللّغتين فتُرجِمت إلى الفرنسية بـ" bourse de valeurs" وإلى العربية بـ " سوق الأوراق النقدية". و في هذه الحالة وطّن المترجمان العبارة لانعدام المقابل ومن جهة، وحتّى يستطيع المتلقي فهمها واستيعابها وبالتّالي فهم النّص و استيعابه.

توالى استعمال أسلوب التّكافؤ في التّرجمة من قبل المترجمين وذلك لأنّه يناسب ترجمة بعض العبارات الاصطلاحية و المصطلحات الموجودة في النّص الأصلي. فنجد مثلا مصطلح "stock exchange" في النّص الإنجليزي و الذي قام المترجم الفرنسي باقتراضه أي تغريبه في اللغة الفرنسية حين ترجمه بـ"stock exchange" وذلك لعدم وجود مقابل دقيق له في اللغة الفرنسية. كما أنّ المتلقي الفرنسي متعوّد على المصطلح المقترض لأنّه

1Reverso – anglais – français – le 30/10/2018 – à 22 :18 – https://dictionnaire.reverso.net

.

2 رمضان محمد علي البدري – قاموس المرجع – إنجليزي – عربي – تدقيق لغوي خالد جمال وأحمد صالح – دار الروضة للنشر و التوزيع – ط 1 سنة – 2006.

شائع الاستعمال في هذه اللّغة و متداول في الاقتصاد الفرنسي. أمّا المترجمة العربية فآثرت البحث عن المكافئ في اللغة المستهدفة لنقل المصطلح إلى اللّغة العربية فترجمته بـ" البورصة"، و مع أنّ هذا المصطلح هو الآخر يعتبر مقترضا من اللغة الفرنسية " bourse" إلاّ أنّه متداول لدى المتلقي العربي و يمكنه فهمه واستيعاب مفهومه الاقتصادي.

وأمّا العبارة الاصطلاحية "transferts of oldinvestments" فقد ترجمتها المترجمة العربية بطريقة حرفية جدا ولم تضف إليها أو تحذف منها شيء، فقالت " تحويلات الاستثمارات القديمة" وهي ترجمة تؤدّي معناها بطريقة صحيحة في اللغة العربية. أمّا المترجم الفرنسي فأجبرته اللغة الاقتصادية الفرنسية على ترجمة "transferts" بـ"transferts" وهو المقابل في اللغة المستهدفة، أمّا "investments" فقد بحث لها عن المكافئ في لغته وهو "capitaux" وقرّر توطينها وهو ما يتناسب والمفهوم في اللغة الفرنسية. أمّا عن الصّفة "old" فقد فضّل حذفها والتّخلي عنها ليقتضب في الحديث، ولكنّه بذلك غيّر في معنى العبارة الاصطلاحية الأصلية التي كانت تعني تحويلات الاستثمارات القديمة بالضّبط و ليس تحويلات الاستثمارات بصفة عامة.

وكذلك الأمر نفسه مع مصطلح "immediate command" الذي يقصد به الكاتب الإنجليزي للنّص السّيطرة الفورية أو التّحكم الفوري في السّوق، والذي ترجمه المترجم الفرنسي بـ "droit immédiat" حيث ترجم لفظة "immédiat" بمقابلها في اللغة الفرنسية بينما بحث عن المكافئ المعنوي لمصطلح "command" والذي هو "droit" لأنّ الترجمة الحرفية لهذا المصطلح لا تؤدّي المعنى للاقتصادي المراد من المصطلح الأصلي وبالتّالي فإنّ تغريب هذا المصطلح لا يفي بالغرض و إنّما يستحسن توطينه كما فعل المترجم. أمّا الترجمة العربية للمصطلح فكانت حرفية محضة، أي مغرّبة، حيث ترجمت العبارة الاصطلاحية ب " السيطرة المباشرة" مع أنّه من المتعارف عليه أنّ التّرجمة الحرفية للفظة

"immediate" إلى العربية هي " الفورية". و كان الغرض هنا من منهجية التغريب هو تقريب المعنى للمتلقّي.

يتواصل اعتماد المترجمين على تقنية التكافؤ في ترجمة النّص إلى اللّغتين العربية والفرنسية بسبب ما قدّمه هذا الأسلوب للترجمة من فائدة. ففي مصطلح "cheaply" في الإنجليزية والذي يعني "أرخص الأثمان" لم يترجمه المترجم ترجمة حرفية لكي يحافظ على روحه وقوّته المفاهيمية في اللغة الفرنسية، بل وجد له مكافئ فرنسي يستعمله المتلقي الفرنسي في التّعبير عن الحالة نفسها، فقال "meilleure marché" بمعنى سوق مواتية من حيث الأسعار التي تكون رخيصة مقارنة بالمعتاد. أمّا المترجمة العربية فوجدت المقابل مباشرة و ترجمت المصطلح بـ"أرخص" حتّى أنّها حافظت على صيغة المبالغة التي جاء عليها المصطلح في اللغة الأصلية.

ويحصل الأمر نفسه مع مصطلح "averaging" والذي يقصد به متوسّط القيم المختلفة، الذي ترجم إلى الفرنسية عن طريق أسلوب التّكافؤ بـ"la division des risques" و ترجم إلى العربية باستعمال أسلوب التّرجمة التّفسيرية بـ" حساب متوسّط القيم المختلفة". لجأت المترجمة إلى هذه التّقنية لأنّ المصطلح غير موجود في اللّغة العربية، على الرّغم من أنّ الفكرة موجودة في اللّغة الاقتصادية العربية إلاّ أنّ المصطلح الدّقيق الذي يعبّر عنها غير موجود فيضطّر المترجم إلى شرح المصطلح الأصلي و توضيحه في اللّغة المستهدفة.

يلجأ المترجم إلى هذا الأسلوب في التّرجمة عندما يشعر بأنّ أيّ أسلوب آخر لا يؤدّي معان النّص ومفاهيمه كما يؤدّيه هذا الأسلوب، بحيث يقوم ببحث مكثّف ودقيق عن المكافئات التي تؤدّي معان المصطلحات الأصلية في اللّغة المستهدفة. ويعتبر أسلوب التكافؤ من أساليب الترجمة التّوطينية التي يلجأ إليها المترجم عند انعدام المقابل الدّقيق في

اللّغة المستهدفة، ويكون ذلك بسبب عدم التّوازي بين المواقف اللغوية والمعنوية في اللغة المصدر واللغة المستهدفة. وكذلك يستعمل أسلوب التّكافؤ بسبب الاختلاف الكائن بين طرائق التفكير و التعبير عند المتلقّي الأجنبي والمتلقّي المحلّي والمستهدف.

لقد استعان المترجمان في مواطن عديدة من النّص أيضا، بأسلوب التّرجمة التّفسيرية أو التوضيحية من أجل نقل بعض المفاهيم التي ليس لها مقابلات دقيقة في اللّغة المستهدفة. و من هذه المصطلحات نجد مصطلح "social cost" الذي شرحه المترجم الفرنسي بـ" une charge necéssaire de la communauté" و ذلك على أساس تبسيط المصطلح و جعله سهل الفهم و الاستيعاب لدى المتلقّي المستهدف. في حين اكتفت المترجمة العربية بالتّرجمة الحرفية للعبارة قائلة "تكلّفة اجتماعية" و هي ترجمة تفي بالغرض.

وكذلك مصطلح "investors" الذي شرحه المترجم الفرنسي بقوله " les personnes qui investissent" في حين أنّه كان بإمكانه أن يحذو في ترجمته له حذو المترجمة العربية، و التي ترجمت المصطلح بـ "المستثمرون"، و يبحث عن مقابله في اللغة الفرنسية الذي هو "investisseurs"1. لقد حاول المترجم الفرنسي في هذا الموضع أن يوطّن المصطلح الإنجليزي عن طريق شرحه و تفسيره بكلمات متداولة في اللّغة الفرنسية ولكن وبما أنّ المقابل موجود في قواميس اللّغة المستهدفة، فإنّ منهجيته التّوطينية لم يكن لها الأثر البالغ، على عكس المنهجية التّغريبية التي اعتمدت عليها المترجمة العربية عندما جاءت بالمقابل والتّي أدّت الغرض من التّرجمة.

1 ينظر منى جريج – قاموس المصطلحات التّجارية والاقتصاديةوالمالية– إنجليزي –فرنسي –عربي – مكتبة لبنان ناشرون – دت.

وأمّا عن مصطلح "market estimation" فقد ترجمته المترجمة العربية ترجمة حرفية مباشرة حيث قالت " التّقدير السّوقي" وهي ترجمة تؤدّي المعنى. أمّا المترجم الفرنسي فقد شرح العبارة الاصطلاحية قائلا "l'estimation faite sur le marché" وكان الغرض من ذلك تبسيط المفهوم و تيسيره على الفهم حتّى يتمكّن المتلقّي المستهدف من الإحاطة بالرّسالة المراد توصيلها. ومع ذلك كان بإمكان المترجم أن يكتفي بترجمة حرفية للعبارة كأن يقول"estimation du marché" و كانت ستؤدّي المعنى بصورة صحيحة.

لقد شُرِحت هذه المصطلحات كلّها في اللّغة الفرنسية واستعملت أساليب أخرى مختلفة للتّرجمة في اللّغة العربية. أمّا مصطلح "prospectus" فقد اقتُرِضَ في اللّغة الفرنسية وبقي"prospectus" لعدم وجود المقابل، و تُرجِم في العربية بـ" نشرة الاكتتاب" وهي ترجمة تفسيرية توضّح المصطلح و تبيّنه. مع العلم أنّنا و من خلال اطلاعنا على بعض القواميس المتخصّصة وجدنا أنّ مقابل مصطلح "prospectus" بالعربية هو " نشرة تمهيدية"1.

وكذلك مصطلح "business psychology" الذي يقصد به نفسية رجال الأعمال و مزاجهم، و الذي ترجمه المترجم الفرنسي بـ" psychologie des affaires" وهو مقابل المصطلح في اللّغة الفرنسية. أمّا المترجمة العربية ففضّلت شرح هذ المصطلح وتوسيعه قائلة "النفسية السائدة لدى رجال الأعمال" و هي بذلك توضّح ما يقصده الكاتب الأصلي للنّص من المصطلح الأصلي. وبالطريقة نفسها شرح المترجم الفرنسي المصطلح الإنجليزي "safeinvestment" بقوله "un investissement devient de sécurité" لكي يفسّر

1 ينظر المرجع نفسه.

للمتلقّي بأنّ الاستثمار هو الذي يكون آمنا. أمّا التّرجمة العربية فكانت حرفية "الاستثمار الآمن" و لقد أدّت الوظيفة المعنوية بصورة صحيحة في اللغة المستهدفة.

عندما يستعمل المترجم أسلوب التّرجمة التّفسيرية أو الشّارحة أو التوضيحية، فإنّه بذلك يحاول توطين بعض المفاهيم الاقتصادية الغريبة عن لغته المحلية. و يرجع السّبب في ذلك إلى عجز الأساليب التّغريبية عن أداء المعنى المراد من المصطلح الأصلي، أمّا هدفه من تفسير هذه المصطلحات هو خلق عبارات اصطلاحية اقتصادية جديدة يثري بها لغته المحلية، و يساعد المتلقّي بذلك على فهم النّص و التّمتّع بقراءته دون مواجهة أي صعوبة تذكر.

لقد تخلّل النّصين المترجمين بعض أساليب الإبدال بأنواعه. ولقد اعتمد المترجمان وفي مواقع عديدة من الترجمتين على تقنية الإبدال التي نادت بها النظرية التّوطينية في الترجمة على اعتبار أنّها أحد أهمّ الأساليب التي تعمل على توصيل الرّسالة التي يتضمّنها النّص الأصلي محترمة الواقع اللّغوي و التركيبي والثّقافي للغة المستهدفة. وغالبا ما يعكس استعمال المترجم لهذا الأسلوب رغبته في التّوطين اللّغوي والتركيبي لبعض المصطلحات الاقتصادية حتّى تتناسب والتّركيبة اللّغوية للغة المستهدفة.

يجد المترجم في الإبدال أحيانا فسحة للتّغيير، حيث يفضّل استعمالا لاسم بدل الفعل أو الجمع بدل المفرد أو الصّفة بدل الاسم و ذلك لكي يضفي على اللّغة المستهدفة شيئا من الجمال و الألفة في الوقت نفسه. ففي مصطلح "to rise" مثلا نجد أنّ المترجم الفرنسي قد حافظ على الصّيغة الأصلية للفعل في اللغة الفرنسية وترجمه بـ"croitre" لأنّ ذلك يتناسب مع اللّغة الفرنسية و مع تركيبتها البنيوية. أمّا المترجمة العربية فقد جاءت بالمقابل في اللّغة العربية ولكنّها استبدلت صيغة الفعل بالاسم لأنّ البنية التركيبية للجملة العربية تستدعي

ذلك. فترجمت المصطلح إلى العربية بقولها "ارتفاع" وهو ما يتوافق والسّياق العربي الذي ورد فيه المصطلح.

وكذلك الأمر نفسه في ترجمة المصطلح الإنجليزي "consuming" الذي تُرجِم إلى العربية بـ" الاستهلاك" جِيءَ بمقابله في اللغة العربية واحتفظ بصيغة الاسم التّي جاء عليها في لغته الأصلية. أمّا المترجم الفرنسي، و بعد ما جاء بالمقابل في لغته، فلقد آثر تبديل صيغة الاسم للمصطلح الأصلي بصيغة الفعل في المصطلح المترجم فقال "consommer" مع أنّه كان بإمكانه الاحتفاظ بصيغة الاسم و القول "consommation" وكان ذلك سيفي بالغرض من التّرجمة.

تتكرّر الإبدالات بين الفعل و الاسم في التّرجمتين حيث يغيّر المترجمان بين هاتين الصّيغتين على حسب ما تتطلّبه اللّغتين. وهو ما يحدث في مصطلح "computing" الإنجليزي الذي ترجم بـ"حساب" في اللّغة العربية و تحوّل إلى فعل في اللغة الفرنسية وهو "calculer". وكذلك مصطلح "to lend" الذي ترجم بالفرنسية إلى "emprunter" وأمّا في العربية فتحوّل الفعل إلى اسم و ترجم بـ "التّسليف". و مصطلح "to employ" الذي ترجم للفرنسية بـ"employer" و إلى العربية بـ"توظيف". تأتي هذه الإبدالات احتراما للإجبارات اللّسانية للغة المستهدفة، فهي آلية من الآليات التي يستخدمها المترجمون لتوطين بعض المصطلحات المتخصّصة في اللغة المستهدفة.

وهناك تبديل آخر حصل في نصّي التّرجمة، وكان على مستوى المفرد والجمع. بحيث غيّر المترجمان من صيغة المصطلح الأصلي فيحوّلانه تارة إلى مفرد وأخرى إلى جمع. كما نلاحظه في مصطلح "amounts" الذي ترجم إلى العربية بـ"المقادير" وهي المبالغ، في حين نُقِل إلى الفرنسية بـ"le montant" وهو مصطلح مفرد يناسب سياق اللّغة

الفرنسية ويؤدّي المعنى. وكذلك مصطلح "the tastes of consumer" و التي ترجمت ترجمة حرفية إلى اللّغة الفرنسية بـ" les gouts des consommateurs" ولكنّه غيّر صيغة مصطلح "consumer" من المفرد إلى جمع في الفرنسية وقال "consommateurs"، في حين حافظت المترجمة العربية على صيغة المفرد في هذا المصطلح و ترجمت العبارة بـ"أذواق المستهلك" لأنّها لا تضرّ المعنى ولا تشوّشه.

أمّا أساليب الاقتراض فلم تتواجد بكثرة مثل مثيلاتها في الفصل الذي قمنا بدراسته. فبالإضافة إلى ما ذكر سابقا هناك أمثلة قليلة على بعض المصطلحات المقترضة مثل مصطلح "the actuarial profit" الذي ترجمه المترجم الفرنسي بـ" le profit actuariel" أين جاء بمقابل "the profit" في اللّغة الفرنسية و اقترض مصطلح " actuarial" الذي لا يوجد في اللّغة الاقتصادية الفرنسية و حاول أقلمته مع ضوابط هذه اللغة. و الأمر نفسه حصل في اللغة العربية أين جاءت المترجمة بمقابل "the profit" واقترضت مصطلح "actuarial" وحاولت تعريبه فأصبحت العبارة كالتّالي " الربح الإكتواري".

لقد لجأ المترجمان إلى الاقتراض، أي إلى التّغريب، في حالات عديدة عندما عجزا فعلا عن إيجاد المقابل الصّحيح للمصطلحات في اللّغتين الفرنسية والعربية. وكانت تلك وسيلتهما الوحيدة في ملئ الفراغ الذي كان سيخلّفه غياب المصطلح أو حذفه من قبلهما. فنحن نتحدّث عن مصطلح وليس عن لفظة يمكن تعويضها والتّعبير عنها بلفظة تشبهها. كان واضحا جدّا أنّ سبب الاقتراض أو التّغريب هو سدّ الثّغرة المعنوية و المفاهيمية التّي يخلّفها غياب المصطلح المقابل وعدم القدرة على إيجاد مكافئ له أو ترجمته ترجمة حرفية أو شرحه. إضافة إلى تزويد اللّغة ببعض المصطلحات الغريبة عنها و جعلها تتبناها حتّى تدفع بها العجز عن نفسها.

ويتواصل اقتراض المترجمان للمصطلحات الاقتصادية الواردة في النّص والتي لا يوجد لها مقابل في اللّغتين من مثل مصطلح "statictheory" الذي ترجم إلى الفرنسية بـ"la théorie statique" و إلى العربية بـ" النّظرية الستاتيكية"، وكلاهما جاء بمقابل لمصطلح "theory" و لكن اقترضا مصطلح "static" لتجاوز العجز الكائن في اللّغتين العربية والفرنسية. و في هذه الحالة حدث تغريب إجباري للعبارة من قبل المترجمان لأنّهما لا يملكان حلا آخر غيره لترجمة العبارة الاصطلاحية إلى العربية.

كان لأسلوب المحاكاة أيضا مكانة بين الأساليب المستعملة في ترجمة نص المدوّنة الإنجليزية إلى اللغة الفرنسية واللغة العربية. و على الرغم من قلّة العبارات الاصطلاحية التي حدثت فيها محاكاة إلاّ أنّها موجودة في التّرجمتين. فمثلا العبارة الإنجليزية "cold calculation " التي وردت في النّص الأصلي و التي تعني الحسابات التي تجري على مهل و في سرّية لا توجد في اللّغتين العربية و الفرنسية على حد سواء. و لهذا ما كان على المترجم الفرنسي سوى أن يقوم بشرحها في لغته فقال " un calcul froidement etabli". أمّا المترجمة العربية ففضّلت محاكاة التّعبير الإنجليزي على أساس أنّ هذه المحاكاة سوف تسمح للمتلقي العربي بفهم المضمون واستيعابه لأنّه تعبير سهل و يفهم من خلال السّياق، فقالت بالعربية" الحسابات الباردة".

وكذلك العبارة الاصطلاحية الأصلية "net output " التي تعني الناتج النهائي الصافي من كل الزيادات أو الإضافات. و في هذه المرّة اتفق المترجمان على محاكاة التعبير لأنّه غير موجود في لغتيهما. فقال المترجم الفرنسي "production nette " و قالت المترجمة العربية "الناتج الصّافي". و كلاهما تعبير شائع و متداول في لغته على الرّغم من أنّه ناتج عن محاكاة تعبيرية في التّرجمة وليس بتعبير أصلي في اللّغة. فإنّ الاعتماد على أسلوب المحاكاة يتمّ بغرض توطين العديد من التّعابير الاصطلاحية

والمصطلحات المتخصّصة و أقلمتها مع اللّغة المستهدفة قصد ملئ الفراغ الذي يخلّفه عدم وجود هذه المصطلحات في اللّغة المستقبلة للنّص المتخصّص مثل النّصوص الاقتصادية.

و بصفة عامة، نجد أنّ المترجمان قد اعتمدا في ترجمتهما على بعض الأساليب التّي جاء بها المنظّرون الذين أشرنا إليهم، كما اعتمدوا على أساليب أخرى لم يتمّ ذكرها من قبل المنظّرون. فنجد أنه من بين الأساليب التي جاء بها "جورج باستن Georges Bastin" اعتمد المترجمان على الحذف بنسبة قليلة و على التّكافؤ كذلك. أمّا المنظّرة "لافيوستاLaviosta" فلم يأخذا من أساليبها سوى أسلوب الإبانة الذي كان متواجدا في التّرجمتين بكثرة. و لقد ظهر أسلوبا التّطبيع و المقابل الوظيفي اللّذان جاء بها "نيومارك Newmark" كذلك في النّص. وكذلك أسلوبا التّكافؤ و التّحوير اللّذان جاء بهما محمد رشاد الحمزاوي.إلاّ أنّ ما يجدر الإشارة إليه فعلا هو سيطرة التّرجمة الحرفية على النّص في مجمله، طبعا بسبب الطّبيعة المتخصّصة للنّص الاقتصادي الذي تمّت ترجمته.

إنّ ما يلاحظ على النّصين الفرنسي و العربي أنّهما كانا خاليان تماما من الهوامش المخصّصة للشّرح. فهما لم يسعيا في أيّة مرحلة من مراحل التّرجمة أن يشرحا أي مصطلح من المصطلحات الموجودة في النّص، على الرغم من أنّ عدد المصطلحات في النّص كان كبيرا جدا وما استخرجناه منها دليل على ذلك. و إن كان كثيرها يسير على الفهم فإنّ قليلها كان عسيرا عليه. فمصطلح "The Marginal Efficiency"وهو المصطلح الذي ترتبط به أهم المصطلحات الأخرى، لم يخضع لأي شرح أو توضيح حتّى يتسنّى للمتلقّي البسيط فهمه والتّفاعل معه. ومثله كذلك مصطلح « Crises of Confidences » لم ينل حقّه من الشّرح والتّفسير على اعتبار أنّه في سياق اقتصادي محض، و قد يختلف مفهومه الاقتصادي عن مفهومه العادي المتداول في السّياقات الأخرى.

لقد لاحظنا أثناء عملية إحصاء المصطلحات من النّص الإنجليزي والتّرجمتين العربية و الفرنسية له أنّ المصطلحات الدّالة على المفهوم الواحد تتعدّد في مواقع كثيرة من النّص. حيث يعبّر الكاتب الإنجليزي على المعنى الواحد و الفكرة الواحدة بمصطلحات متعدّدة. فإذا أخذنا مثلا المصطلح المركّب The prospective return الذي ترجم إلى العربية بـ العائد المتوقّع، سوف نجد مصطلح "العائد" في التّرجمة العربية يقابل مصطلحات return و yield و reward ، حيث أنّ الكاتب كان يستبدل مصطلح returnفي كلّ مرّة بأحد المصطلحات المذكورة. و عند قراءة النّصين الأصلي و العربي نجد أنّ معنى هذه المصطلحات هو واحد و هو العائد من الصّفقات والمعاملات التّجارية بين رجال الأعمال والتّجار. أمّا في العربية فإنّ المترجمة بدورها قابلت الصّفة prospective بـ مجموعة من الصفات وهي المتوّقع والمحتمل والمستقبلي. مع أنّ هذه الصّفات كلّها لها نفس الدّلالة المرادة من المصطلح.

وتواصلت الظّاهرة نفسها مع مفاهيم أخرى كان يستعمل الكاتب في التّعبير عنها مجموعة من المفاهيم بدل الاعتماد على المصطلح الواحد للمفهوم الواحد. وهو ما خلق فوضى في التّرجمة العربية على اعتبار أنّ المترجمة كانت ملتصقة بالنّص الأصلي التصاقا كبيرا فكانت كلّما استعمل الكاتب مصطلحا ترجمته ترجمة استثمارية عن طريق إيجاد مقابله الدّقيق في اللغة المستهدفة، حتّى لو كان مرادفا لما سبقه. فنجد مصطلح "حفّز" الذي جاء في النّص الأصلي مرّة to induce و مرّة to stimulate . وكذلك مصطلحات to hold و to hoard و to conserve والتي كانت تعني كلّها توفير النقود والتي ترجمتها "عيداروس" بـ الاكتناز مرّة و الاحتفاظ مرّة أخرى. إنّ التصاق المترجمة بالنّص الأصلي وتقيّدها به حتّى في حالة الفوضى المصطلحية والاضطراب، دليل على رغبتها الجامحة في تغريبه و

المحافظة عليه كما هو في اللغة المحلية، لدرجة أنّها كانت وفية حتّى للاضطراب الذي أصاب النّص الأصلي فقامت بنقله كما جاء.

لم يكن التّعدد في المصطلحات والمقابلات حكرا على اللغة العربية والإنجليزية فقط. فحتّى المترجم الفرنسي كان يعدّد في استخدام المصطلحات أحيانا. فنجده مثلا يترجم مصطلح asset الإنجليزي بـ un bien تارة و un capital تارة أخرى، غير أنّ السّبب هنا قد يعود إلى اختلاف السّياق. والشّيء نفسه مع المصطلح الإنجليزي the fall الذي ترجمهـ décroitre ثمّ بـ dépression . أمّا المترجمة العربية فعدّدت مقابلات المصطلح الإنجليزي employmentفي العربية و ترجمته بـ التّشغيل ثمّ التّوظيف ثمّالعمالة. على الرّغم من أنّ هذا المصطلح هو مصطلح مفتاحي للكتاب وهو مكوّن أساسي من مكوّنات العنوان الرئيسي للمدوّنة.

تراوحت أساليب التّرجمة المعتمدة في هذا النّص الاقتصادي بين أساليب تغريبيه وأساليب توطينية. كانت الأولى تسعى جاهدة إلى تجسيد النّص الاقتصادي الإنجليزي بكلّ حذافيره و تفاصيله اللّغوية والمعنوية في اللغة الفرنسية واللغة العربية. أمّا الثّانية فكانت تهدف بالدّرجة الأولى إلى ضمان وصول المعلومة الاقتصادية إلى ذهن المتلقّي وفي أحسن الظّروف.

وبينما كانت التّرجمة الحرفية والاقتراض والتّرجمة بالمقابل التي استعملها المترجمان إلى نقل صيغة المصطلح و رسمه كما هو في اللغة المستهدفة ، وبما تحمله هذه الأساليب من غرابة واستهجان إلى المتلقي بغية تشجيعه على التعرّف على هذه المفاهيم والمصطلحات الجديدة الواردة إليه، كانت تهدف التّرجمة التّوضيحية أو الشارحة والإبدال والتّكافؤ إلى تخفيف الحمل على المتلّقي بواسطة تجهيز المعلومة و شرحها أو البحث عن

مكافئ محلي لها وجعل المتلقّي يهتمّ بفهمها والتّجاوب معها وبالتّالي التّفاعل معها بدلا من الانشغال بفكّ رموز بعض المصطلحات الغربية والمهجّنة التي يجدها في النّص.

كانت كلّ من المنهجيتين التّغريبية والتّوطينية موفّقتين في تحقيق الأهداف التي كانتا تطمحان إلي تحقيقها من ترجمة **النّظرية العامة للتشغيل و النقود والفائدة**. فحتّى وإن لم يكن النّصين الفرنسي والعربي ممتازان إلاّ أنّهما نجحا وإلى حدّ كبير في نقل المعارف والمعلومات والنّظريات التي أراد "**كينز**" أن يوصلها إلى غرب العالم وشرقه. ولا ينفكّ أيّ اقتصادي معاصر أن يتكلّم عن عالم الاقتصاد إلاّ ومرّ بهذه النّظرية وأتقنها وتعلّم منها ولو كان في آخر العالم، والفضل إنّما يعود في ذلك إلى التّرجمة.

لا يجب أن ننسى بأنّ طبيعة النّص الاقتصادي الذي كان محلّ دراسة تطبيقية للرّسالة، والتّي تميّزت بالسّهولة والمباشَرة في تبليغ الرّسالة الاقتصادية هي التي حدّت من تواجد بعض الأساليب التّرجمية التي يمكن تسميتها بالثّانوية، سواء أكانت تغريبية أو توطينية، واكتفت بأساليب رئيسية أكثر شمولية في احتواء تفاصيل هذا النّص ورموزه الاقتصادية.

وخلاصة القول أنّه ومن خلال ما مررنا به من محطّات خلال عملية الدّراسة التّفصيلية للمدوّنة عامة والفصل المنتقى للدّراسة التّطبيقية للرّسالة خاصة، فإنّ النّص الاقتصادي يعتمد في ترجمته على بعض الأساليب التّغريبية من أساليب التّرجمة عندما يتعلّق الأمر بمصطلحات لا تخدش التّرجمة الحرفية معناها أو عندما تقبل الاقتراض دون إضرار باللّغة المستقبلة. وقد يلجأ المترجم الاقتصادي إلى بعض الأساليب التوطينية عندما يتعلّق الأمر بمصطلحات لا تقبل التّرجمة الحرفية، بل تحتاج إلى إيجاد مكافئ لها في اللّغة المستقبلة أو تكييفها وشرحها على حسب ما تتطلّبه اللغة المستهدفة دائما.

خاتـــمـة

لقد طُرِحت في بداية البحث مجموعة من التّساؤلات والفرضيات التي اعتبرت حجر الأساس في رسم خطّة واضحة يسير عليها هذا البحث.ولقد حاولت هذه الدراسة بدورها الإجابة على كلّ التساؤلات المطروحة في إشكالية الرسالة و ذلك بهدف توضيح الرؤية والتأسيس لنتائج واضحة يستخلصها الباحث بعد التحليل المعمّق والشامل لموضوع الدراسة. ولعلّ من أهم النتائج التي وصل إليها البحث هو ما يلي:

●تعتبر اللغة بمثابة الوسيلة التي تسهّل عملية التّواصل والتّبادل المعرفي بين أفراد المجتمعات المختلفة من الثقافة والحضارة و الدين والعقائد والأعراف والتقاليد. إنّها الوسيط الضروري الذي يتيح الفرصة أمام الجميع للتعلّم والتثقّف من خلال الاطلاع على ما يخفيه الآخر من علوم و معارف.

● إنّ اللغة المتخصّصة هي سجّل لغوي ثري بالمصطلحات والتّعابير الإصلاحية التي تمثّل مجالا معيّنا من العلوم و التخصّصات. إنّها تتميّز عن اللغة العامة أو الطبيعية بأنّها تنفرد بقاموس لغوي معيّن خاص بمجال معيّن و محدّد من المجالات. فنجد اللغة الطّبية واللغة السّياسية واللغة الاقتصادية وغيرها من أنواع اللغات المتخصّصة.

● تنتج اللغة الاقتصادية عن العلاقة الوطيدة الموجودة بين علم الاقتصاد واللغة. إنّها لغة تعتمد على مفرداتها و مصطلحاتها للتّعبير عن مفاهيم اقتصادية محضة موجودة في علم الاقتصاد. فاللغة الاقتصادية هي مجموع الكلمات والمصطلحات الاقتصادية التي تحمل في طيّاتها فكرا اقتصاديا معيّنا.

●وعلى هذا الأساس فإنّ اللغة الاقتصادية تتميّز بمجموعة من الخصائص والمميّزات التي تتمثّل في البساطة والوضوح والدقّة والأسلوب المباشر والأساليب الإيحائية والمستجدّات الاصطلاحية والقواميس اللّغوية المتخصّصة والصّبغة العالمية. إنّها خصائص تجعل منها لغة فريدة ومتميّزة عن بقية اللغات المتخصّصة.

● تصدر اللغة الاقتصادية عن مصادر مختلفة مثل المؤسسات الجامعية والهيئات الاقتصادية العليا في الدولة مثل الغرف التّجارية أو الاجتماعات الوزارية وكذلك نجدها في البنوك والشركات العمومية والخاصة والكتب والمجلات المتخصّصة في علم الاقتصاد والأبحاث والرسائل المنجزة في أقسام الاقتصاد والمقالات الصّحفية وغيرها من المجالات المتعلّقة بالاقتصاد.

● يتخلّل الأسلوب الاقتصادي مجموعة من الأساليب الإيحائية التي دعت الضرورة المعنوية إلى توظيفها. فنجد مثلا بعض الاستعارات والكنايات والتّشابيه والتّوريات، وذلك ناتج عن تأثّر اللغة الاقتصادية بمختلف القواميس اللغوية في التخصّصات الأخرى. وهو ما يجعل من الأسلوب الاقتصادي مزيج ما بين الدّقة العلمية والصّبغة الأدبية ممّا يصعّب مهمّة المترجم أكثر فأكثر.

● النّص الاقتصادي هو وحدة مركّبة من كلمات ومفردات ومصطلحات وعبارات اصطلاحية اقتصادية ومالية تحمل في طيّاتها معان ومفاهيم وأفكار اقتصادية ومالية محدّدة. وينبني النّص الاقتصادي، مثل غيره من النّصوص المتخصّصة، على المصطلح الاقتصادي أساسا، فهو عماده الذي لا يستقيم بدونه.

● الترجمة المتخصّصة هي ترجمة النصوص والخطابات والمقالات المتخصّصة وغيرها من أشكال النصوص المتخصّصة. يجب على المترجم أن يكون متمرّسا في التخصّص الذي سوف يترجم فيه، كي يتفادى كلّ الصعوبات و العراقيل التي تعرفها الترجمة المتخصّصة من فوضى في المصطلحات وغياب المقابلات الدقيقة والاشتراك اللّفظي وعدم توحيد المصطلحات.

●ينبغي على المترجم الاقتصادي أن يمتلك مجموعة من المؤهّلات اللّغوية وغير اللّغوية في المجال الاقتصادي حتّى يتمكّن من ترجمة النّص الاقتصادي بطريقة صحيحة تمكّنه من

تفادي المشاكل التي تعاني منها الترجمة الاقتصادية عامة وترجمة المصطلح الاقتصادي خاصة.

●الثّقافة هي المكوّن الأساسي لكل مجتمع. إنّها عناصره اللغوية والحضارية والثّقافية والدينية التي تميّز كلّ مجتمع عن مجتمع آخر. تحدّد هذه العناصر الثّقافية الهوية المحلية للأفراد و تجسّد التّباين بينهم، فتصعّب بذلك عمل المترجم الذي يجد نفسه حائرا عند التّرجمة بين نقل هذه الهوية كما هي إلى اللّغات الأخرى أو تكييفها على حسب ما تتطلّبه اللّغة المستقبلة.

● التّوطين في التّرجمة هو محاولة تكييف المترجم لبعض المفردات والمصطلحات الأصلية وأقلمتها مع اللّغة المستقبلة. إنّه ينمّ عن عزم المترجم على احترام اللغة المستقبلة وتبجيل ثقافتها وهويّتها المحلية بغض النظر عن الهوية الأصلية للنص. والتّوطين هو محاولة من المترجم لتقريب الكاتب من المتلقّي، حيث يسعى إلى المجيء بالكاتب إلى المتلقّي بينما يبقى المتلقي في مكانه دون حراك.

●التّغريب هو سعي المترجم إلى الحفاظ و بكل قوّته على الطابع الغريب في النّص الأصلي ونقله بحذافيره إلى اللّغة المستهدفة. لا يبالي المترجم في حالة اعتماده على منهجية التغريب في الترجمة بخصوصيات اللغة المستقبلة ولا بطابعها المحلي، إنّه يركّز على الحفاظ على هوية النص الأصلي وتقليده حد الالتصاق. تقوم منهجية التّغريب في التّرجمة بالانتقال بالمتلقّي و المجيء به إلى الكاتب الذي لا يبذل أدنى جهد للتقرّب من المتلقّي.

● يعتمد المترجم في توطينه للمصطلح الاقتصادي عند ترجمته على مجموعة من الآليات تتمثّل في الإبدال الإجباري أو الاختياري والتكافؤ والترجمة الشارحة أو التوضيحية والتكييف والمعادلة وغيرها من الأساليب التي تساعد المترجم على تكييف النصّ الأصلي وجعلة يتناسب وطبيعة اللغة المستهدفة وثقافة المتلقّي المستهدف.

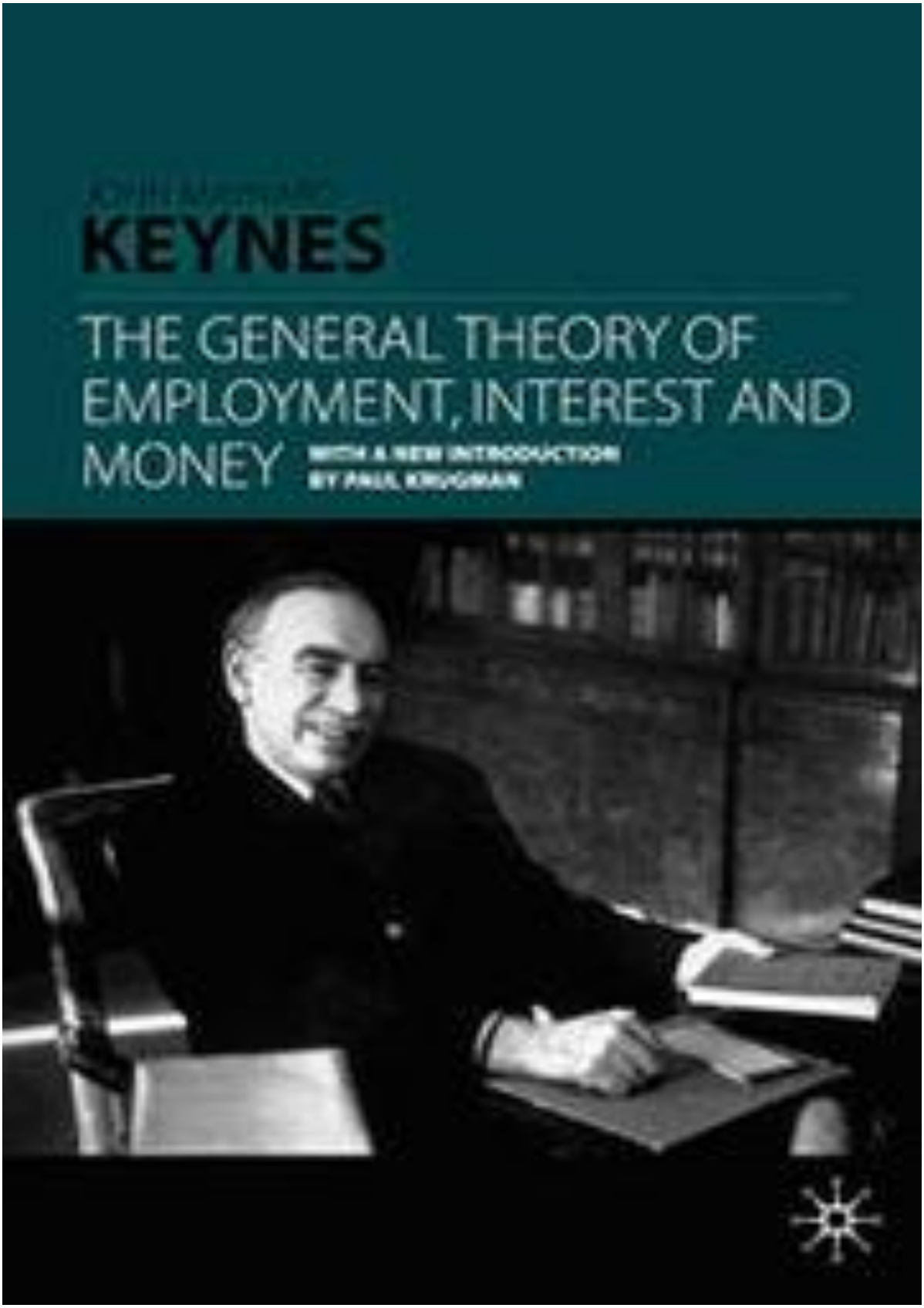
●يستعين المترجم في تغريبه للمصطلح الاقتصادي عند ترجمته بعدد من الآليات التي تهتّم بالدرجة الأولى بالنّص الأصلي وتسعى إلى المحافظة على تفاصيله ونقله إلى اللغة المستقبلة. ومن هذه الأساليب نجد: الترجمة الحرفية والنسخ والمحاكاة والاقتراض. إنّها أساليب تضفي على النّص المترجم نوعا من الغرابة والبعد عن طبيعة اللغة المستهدفة فيحسّ المتلقي فورا بأنّ النص مترجم وغريب عنه وليس ابن بيئته.

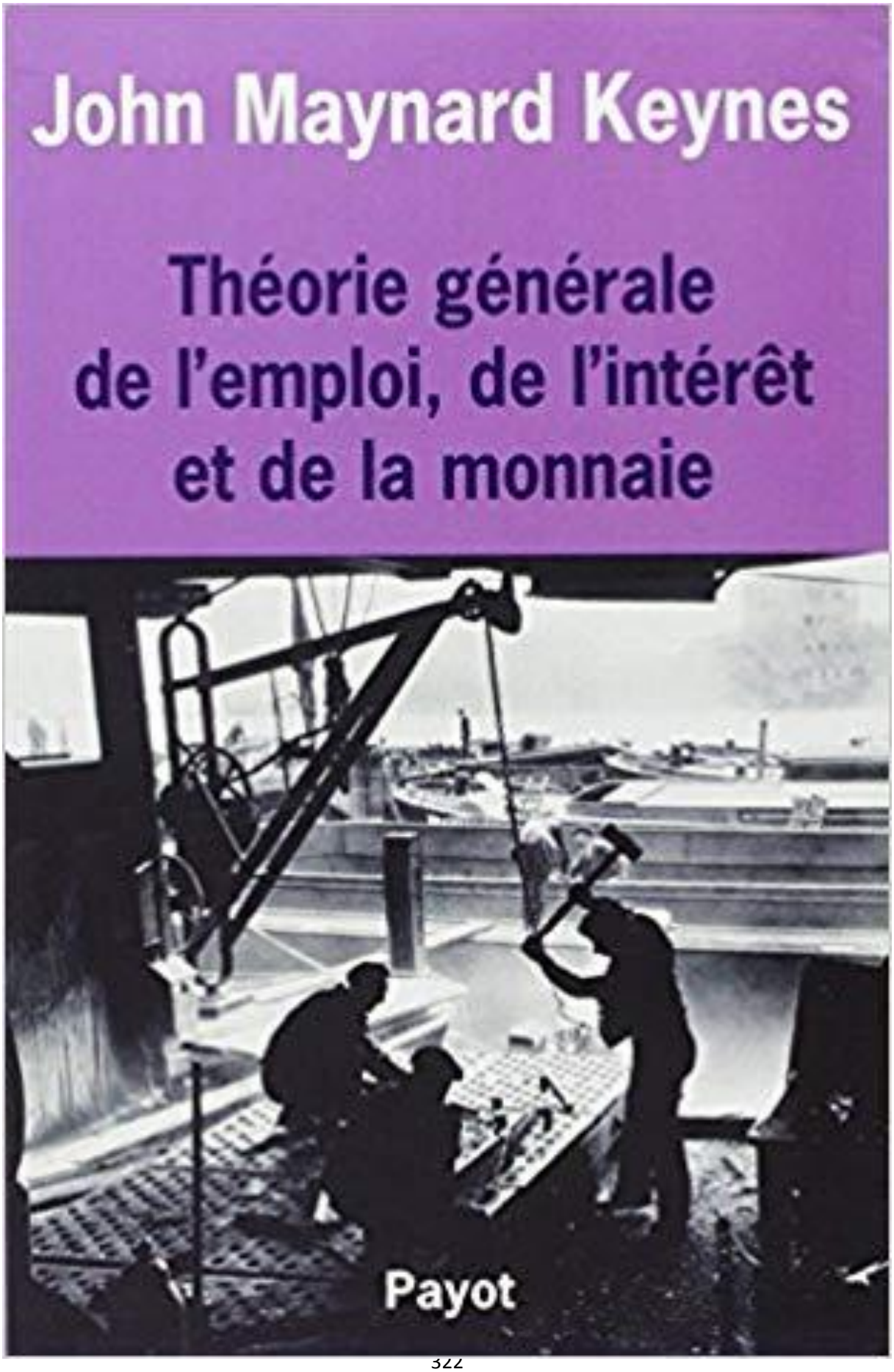
● إنّ التّرجمة الوفية والأمينة هي ترجمة يعرف فيها المترجم كيف يوازن بين منهجيتي التّغريب والتّوطين. فالمترجم المحترف هو الذي يتقن التّعامل مع أساليب التّرجمة، ويعرف متّى يوطّن بعض الألفاظ و المصطلحات ومتى يغرّب بعضها الآخر. أي أنّه يدرك تماما متى عليه أن يكون وفيا لمعنى النّص ومتى عليه أن يكون وفيا لمبناه.

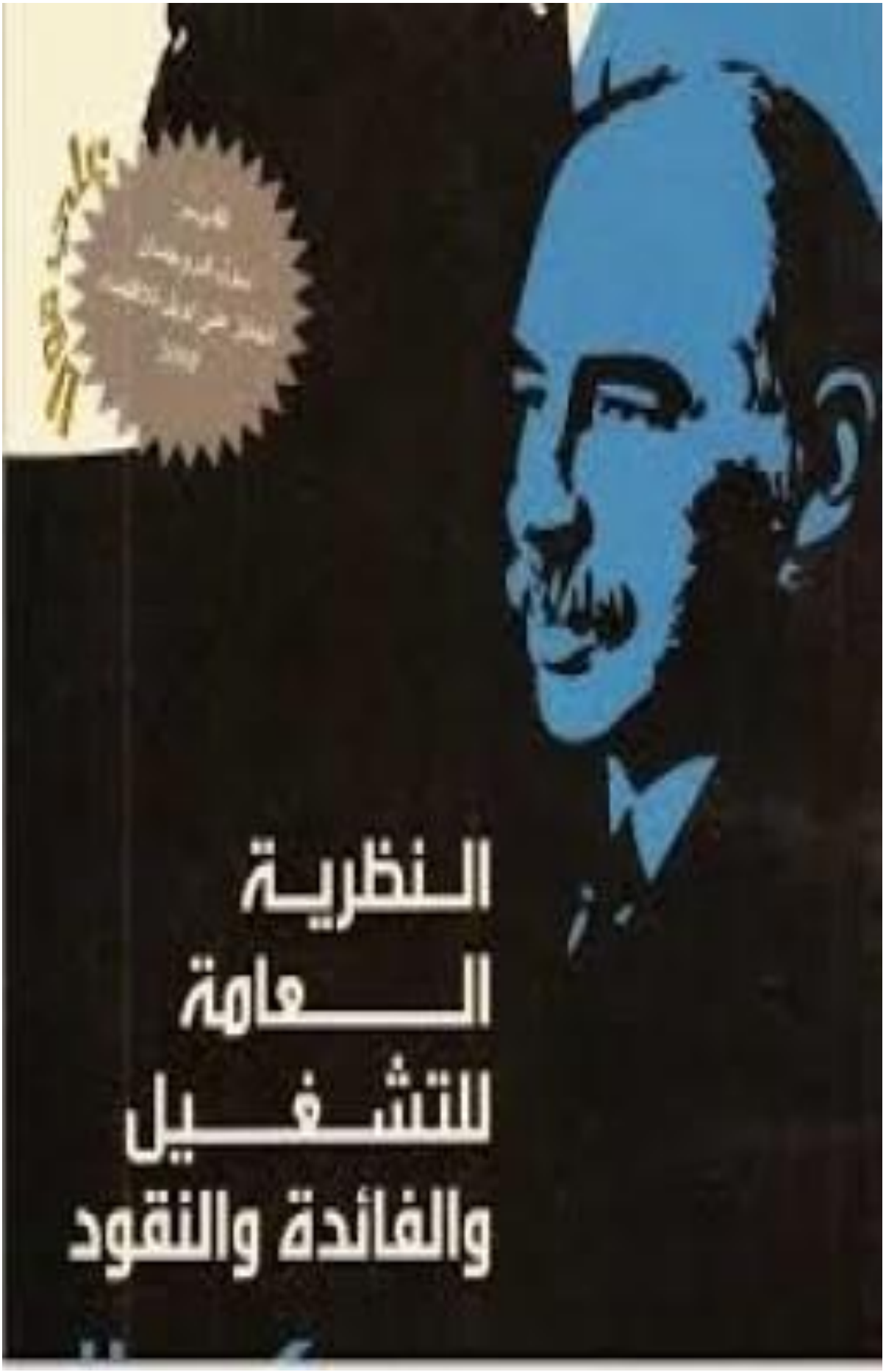
● إنّ طبيعة النّص الاقتصادي و خصوصية مصطلحاته تجعل منه نصا قابلا للتّرجمة بكلتا المنهجيتين. فإذا ما كان المصطلح الاقتصادي صريحا ودقيقا ومباشرا، كان من الأجدر بالمترجم أن يكون مباشرا في ترجمته وأن يستعمل أليات التّرجمة التّغريبية. أمّا إذا كان المصطلح الاقتصادي إيحائيا ويحيل على استعارات وكنايات وتشابيه، فإنّ البحث عن مقابل أو مكافئ معنوي لهذا المصطلح في اللّغة المستهدفة سيكون أكثر نجاعة من التّرجمة الحرفية له.

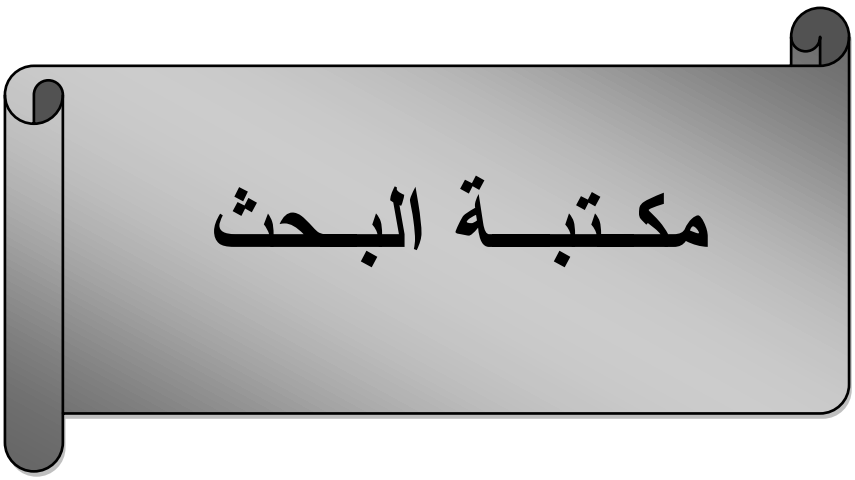
●على مترجم المصطلح الاقتصادي أن يحسن التّوفيق بين منهجيتي التّوطين والتّغريب عند ترجمته لهذا المصطلح. لأنّ الأمانة التي نادى بها المنظّرون في حقل الترجمة تقوم على الموازنة بين أساليب الترجمة المختلفة. ولما كان الأمر كذلك، كان على المترجم أن يبتعد بالمصطلح الاقتصادي عن اللغة المستقبلة ويحافظ على غرابته عندما يكون المصطلح مباشرا.ويقترب به ويخلق ألفة بينه وبين اللغة المستهدفة عندما يكون المصطلح موحيا وغير مباشر. وهو ما يحقّق الأمانة المطلوبة في ترجمة المصطلح الاقتصادي

ملاحق البحث


KEYNES
THE GENERAL THEORY OF EMPLOYMENT, INTEREST AND MONEY
WITH A NEW INTRODUCTION BY PAUL KRUGMAN


John Maynard Keynes
Théorie générale
de l'emploi, de l'intérêt
et de la monnaie
Payot


النظرية
العامة
للتشغيل
والفائدة والنقود


مكـتبـــة البـحث

مكتبة البحث

المصادر:

المدوّنة " جون ماينارد كينز – النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود" ترجمة إلهام عيداروس– تقديم بول كروجمان – دار العين للنشر– الطبعة الأولى – 1431هـ/2010.

Le corpus: John Maynard Keynes « The General Theory of Employment,Interest and Money » – Palgrave Macmillan – 1936.

المعاجم و القواميس:

باللغة العربية:

- أبو الحسن أحمد بن فارسي بن زكريا – معجم مقاييس اللغة – ج6– تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة ، و النشر و التوزيع – القاهر – 1399هـ – 1979م.
- أبو الفضل بن مكرم (ابن منظور). لسان العرب، ط3 هج9 – دار صادر – بيروت– 1994.
- أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري – الصحاح . لتحقيق محمد محمد تامر – دار الحديث القاهر 1430 هـ – 2009 م.
- إلياس أنطوان إلياس، قاموس إلياس العصري، دار الجليل، بيروت، 1972.
- كمال شاتيلا– قاموس نوبل عربي– إنجليزي– دار الكتاب الحديث– الجزائر– 1432هـ– 2011. أكثر من 60000 كلمة– و 1200 صورة.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مطبعة مصر،ج1، 196،مادة (خَ ط ب).

- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – ظ4 – مكتبة الشروق الدولية – جمهورية مصر العربية 1425هـ .2004 م.
- المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية – مكتبة الشروق الدولية – جمهورية مصر العربية – ط4 – 1424هـ – 2004م.
- منى جريج– قاموس المصطلحات التّجارية و الإقتصادية والمالية– إنجليزي– عربي– فرنسي– مع مسردين فرنسي و عربي– مكتبة لبنان ناشرون– 2000.
- نزيه حمّاد– معجم المصطلحات المالية و الإقتصادية في لغة الفقهاء– دار القلم– دمشق– دار الشامية– ط1 – بيروت– لبنان.
- هيثم النّاهي – هبة شرّى – حياة حسنين – مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة– المنظمة العربية للترجمة– دت– دط.

باللغة الأجنبية:

- Dictionary of national accounts terms– English– French– Arabic– united nations– Ed 1– 2001– New York.
- Dictionnaire Nobel– Français–Arabe– par C.CHIDIAC– dar el Kitab el hadith– ed 1– 2011.
- Mona Joreige– glossary of Commercial,Economic and financial terms– English–French–Arabic– with French and Arabic indexes– Librairie du Liban – publishers– ed 1– 2000.
- Mustapha henni– dictionnaire des termes économiques et financiers– français–anglais–arabe– avec index des mots clés anglais et arabe– librairie du liban Publisher– ed 1– 2001.

- Oxford Dictionary of English, edited by Angus Stevenson, third edition, first edition by Judy Revral, Patrick hanks, oxford university press, uk, 2010.
- Sophie Richard Lanneyrie- le dictionnaire Français du marketing- tous les mots clés a connaitre en marketing- les mémentos.
- Vocabulaire de l'économie et des finances- termes expressions et définitions publiés au journal officiel-commission générale de terminologie et de néologie- 2012.

المراجع:

أ. باللغة العربية:

- إبراهيم أنيس – دلالة الألفاظ - مكتبة الأنكلو المصرية – 1984 – ط 5.
- أبو الحسن علي الجرجاني- التّعريفات- الدار التّونسية للنشر- دط- 1971- تونس.
- أحمد الزّعبي- دراسة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون- المقدّمة- شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان- دط- دت.
- أحمد لهيبات- سعد طبري- محمد الأمين بن الزين- الاقتصاد والمناجمنت- كتاب مدرسي- المستوى النهائي- 2009.
- إدمون كاري- الترجمة في العالم الحديث- ترجمة عبد النبي ذاكر- دار الغرب للنشر والتوزيع- ط1- 2004.

- أنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – ترجمه عز الدين الخطّابي – وراجعه جورج كتّورة الصادر عن المنظّة العربية للترجمة في طبعته الأولى سنة 2010 .
- أنطوان برمان – الترجمة و الحرف أو مقام البعد – عز الدّين الخطابي – مراجعة جورج كتورة المنظّمة العربية للترجمة – ط 1 – بيروت – ايّأر – مايو – 2010 .
- إنعام بيّوض – الترجمة الأدبية مشاكل و حلول – دار الفرابي – الجزائر – 2004.
- أنيس إبراهيم – من أسرار اللغة – مكتبة الأنجلو مصرية – ط 6 – 1978 .
- بوبكري فراجي – الترجمة – التعريب و المصطلح – دار الغرب للنشر و التوزيع – دت –25.
- بول ريكور – عن الترجمة – ترجمة حسن خمري – منشورات الإختلاف – الدار العربية للعلوم ناشرين – ط 1 – 2008 .
- بول شاؤول – الترجمة من التفاعل إلى الفعل الثقافي – محمود امين عبد ربه – فن الترجمة والتنوّع الثقافي – دار الكتاب الحديث – دت.
- بيتر نيومارك، الجامع في الترجمة، تر: حسن غزاله– سنة 1999.
- ثريا إقبال – الترجمة و المنثاقفة – من كتاب ل محمود امين عبد ربه – فن الترجمة والتنوع الثقافي ط1 دار الكتاب الحديث د ن .
- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي (بالالفاظ العربية و الفرنسية و الانجليزية والاتينية) ج2 – دار الكتاب اللبناني – 1994.
- جوزيف فندريس– اللغة – ترجمة عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص – مكتبة الانكلو المصرية – مطبعة لجنة البيان العربي – 1950 – دط .

- جون كانيسون كاتفورد – نظرية لغوية في الترجمة – ترجمة خليفة الفرابي – محي الدين حميدي – مراجعة عيسى الكاعوب – معهد الإنماء العربي– بيروت – ط1 – 1991.
- جون نيف – الأسس الثقافية للحضارة الصناعية – تر مجهود زايد – دار الثقافة – بيروت 1962.
- جينا أبو فاضل – المترجم في عمارتي النّص – الشكل سمة الدخول إلى المعنى– سلسلة المصدر الهدف – مدرسة الترجمة – كلية الآداب و العلوم الأنسانية – جامعة القديس يوسف – مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – لبنان – 2005 .
- خور رشيد إبراهيم زكي – الترجمة ومشكلاتها – الهيئة المصرية العامّة للكتاب– القاهرة – 1989.
- دوغلاس روبنسون – الترجمة الإمبراطورية – ترجمة ثائر علي الديب – دار الفرقد – ط 2 سورية دمشق – 2009 .
- دوني كوش – مفهوم الثّقافة في العلوم الإجتماعية – ترجمة قاسم مقداد – منشورات اتحّاد الكتاب العرب – دمشق – 2002 .
- رالف لينتون – دراسة الانسان – ترجمة عبد المالك الناشق – المكتبة العصرية – بيروت– 1964
- رشيد جميلي حميد حسن – حركة الترجمة في الشرق الإسلامي في القرنين الثالث والرابع للهجرة– الكتاب و التوزيع و الإعلان و المطابع – طرابلس – 1982.
- الرفاعي – الإسلام في حضارته و نظمه الإدارية و السّياسية و الأدبية و العلمية والإجتماعية و الإقتصادية و الفنيّة – دار الفكر دمشق – ط3 – 1997.
- روبرت دي بوجراند– النص والخطاب والإجراء– ترجمة تمام حسان– عالم الكتب– ط1 1998.

- ستيفن أولمان – دور الكلمة في اللغة – ترجمة كمال بشر – دار غريب – مصر – ط 1 – دت.
- سعيد يقطين– انفتاح النص الروائي– المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء– المغرب– ط2، 2001.
- سميح ابو مغلي – تعريب الالفاظ و المصطلحات و أثره في اللغة و الأدب. دار البداية خبراء الكتاب الأكاديمي – 2011 ط1 .
- سوزان روبين سليمان– وإنجي روسان– القارئ في النّص– تر: د. حسن ناظم وعلي حاكم صالح، دار الكتاب الجديدة المتّحدة، 2007، ط1.
- السّيوطي – المزهر في علوم اللغة و أنواعها – تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل – بيروت – د ت – ج 1.
- شحادة الخوري – دراسات في التّرجمة والمصطلح و التّعريب– ط1–1989–دار طلاس للدّراسات و التّرجمة و النّشر .
- شوقي أحمد دنيا – علماء المسلمين و علم الإقتصاد– إبن خلدون مؤسس علم الإقتصاد– دار معاذ للنشر و التوزيع– 1414هـ 1993م.
- صالح بلعيد – اللغة العربية العلمية – دار همّة – الجزائر – 2003.
- عامر الزناتي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح – مجلة البحوث و الدراسات القرآنية – العدد التاسع السنة الخامسة و السادسة– .
- عبد الباقي– ضاحي– المصطلحات العلمية و الفنية وكيف واجهها العرب المحدثون – ط1 – مكتبة الزهراء – القاهرة – 1992.
- عبد الرّحمن بن محمد بن خلدون – مقدمة ابن خلدون دار الفكر العربي – بيروت 1982.
- عبد السلام المسدّي – قاموس اللّسانيات – الدار العربية للكتاب – دت.

- عبد السلام بن عبد العالي – في الترجمة – ترجمة كمال التومي – و مراجعة عبد الفتاح كيليطو دار توبقال للنشر – ط 1 – 2006 .
- عبد الغني حسن محمد – فن الترجمة في الأدب العربي – الدار المصرية للتأليف و الترجمة– 1969 .
- عبد الفتاح كيليطو – الأدب و الغرابة – دراسات بنيوية في الأدب العربي – دار الطّليعة بيروت ط3 – نوفمبر 1997.
- عبد الفتاح كيليطو – لن تتكلم لغتي – دار الطليعة – بيروت– ط1 – 2002.
- عبد الواحد الوافي – علم اللغة – دار نهضة مصر – 2004– ط 9.
- علي القاسمي – مقدّمة في علم المصطلح – دار الحرّية بغداد – 1985.
- الغزالي– المستصفى من علم الأصول – المطبعة الأميرية – بولاق – 1322هـ
- فلوريان كولماس اللغة والاقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، دار عالم المعرفة، ط1، 2000.
- فينوتي لورانس – إختفاء المترجم : تاريخ التّرجمة– ترجمة سمر طلبة – الهيئة المصرية العامّة للكتاب– 2009.
- كريستين دوريو – أسس تدريس الترجمةالتقنية– ترجمة هدى مقنص – المنطقة العربية للترجمة– بيروت لبنان ط1–2007.
- كريستين دوريو– أسس تدريس الترجمة التقنية– تر هدى مقنص– المنظمة العربية للترجمة– ط1 2007، بيروت.
- لبيب الطاهر – سوسيولوجية الثقافة – معهد البحوث و الدراسات العربية– القاهرة – 1978.
- ماتيوغيدار – الثقافة و التواصل و الترجمة – تلر جمة محمد أحمد طجو – مجلّة الآداب الأجنبية العدد 140 – اتحاد الكتاب العرب – دمشق – خريف – 2009.

- مالك بن نبي – شروط النهضة – دار الفكر للنشر و التوزيع– 2004.

مالك بن نبي – مشكلة الثقافة – ترجمة عبد الصبور شاهين – دار الفكر – دمشق – 2000.

- مايكل كاريدرس – لماذا ينفرد الانسان بالثقافة ، الثقافات البشرية : شاتها و تنوعها ، ترجمة شوقي جلال ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب (سلسلة كتب ثقافية شهرية – كويث يناير 1998 .
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيزوزا بادي – القاموس المحيط– التحقيق انس محمد الشامي و زكريا جابر احمد – دار الحديث ، القاهر 1429 هـ . 2008 م.
- محمد الخطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1991.
- محمد الديداوي – علم الترجمة بين النظرية و التطبيق– لمحمّد الديداوي – دار المعارف للطباعة والنشر سوسة – تونس ط1 – 1992.
- محمد الديداوي– مفاهيم الترجمة – المركز الثقافي العربي ط1– 2007 – الدار البيضاء – المغرب.
- محمد الدّيداوي– منهاج المترجم– المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء– المغرب– ط1 – 2005.
- محمد الديداوي، الترجمة والتّعريب، المركز الثقافي العربي– ط1 – 2002 – بيروت – لبنان.
- محمد الديداوي، الترجمة والتواصل– المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء– المغرب– ط1– 2000.
- محمد المنجيالصيّادي– التّعريب و تنسيقه في المغرب العربي – ط 3 – مركز دراسات الوحدة العربية لبنان – 1984.

- محمد شاهين – نظريات الترجمة و تطبيقها في تدريس الترجمة من العربية والإنجليزية وبالعكس – ط1 – مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع – الأردن 1998.
- محمد عناني– المصطلحات الأدبية الحديثة– دراسة معجم إنجليزي عربي الشّركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان– ط1– 1996.
- محمد عناني– فن الترجمة – الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان – الطبعة السابعة – 2004 .
- محمد عناني– نظرية الترجمة الحديثة– مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة– الشركة المصرية العالمية لونجمان– مصر– 2003.
- محمد محمد يونس علي– المعنى وظلال المعنى– أنظمة الدّلالة في العربية– دار المدار الإسلامي– ط2– 2007.
- محمد يوسف – إبن خلدون إنجاز فكري متجدّد – ط1 – مكتبة الإسكندرية – مصر – 2008 .
- محمود أمين عبد ربه و آخرون – فن التّرجمة و التّنوع الثّقافي – دار الكتاب الحيث ط1 – دت.
- محمود فهمي حجازي – الأسس اللغوية لعلم المصطلح – دار غريب للطباعة والنّشر – 1993.
- مصطفى الشهابي – المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث – ط3 – دار صادر – بيروت – 1995 .
- معن زيادة – معالم على طريق تحديث الفكر العربي– سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثّقاغة و الفنون و الأدب – الكويت – يوليو 1987.
- هاشم حسين ناصر – موسوعة المصطلحات الإدارية و الإجتماعيةوالإقتصادية والتّجارية – مطبعة المساحة – القاهرة – 2008.

- هريبرت بيشت وجينيفر دراسكاو – مقدذمة في المصطلحية – ترجمة الدكتور محمد محمد حلمي هليل – مجلس النشر العلمي – الكويت – 2000 – دط.
- وليام ديوزنت– قصة الحضارة ج1 نشأة الحضارة ترجمة زكي نجيب محمود – لجنه التأليف والترجمة و النشر ، القاهر 1959 .

ب. باللغة الأجنبية

- AlbirAmparoHurtado , la notion de fidélité en traduction, Didier , éruditions, paris, 1990.
- Alexandre Ndeffo tente – qu'est-ce que la fidélité en traduction ? Le traducteur littéraire entre reproduction et adaptation – 2006 – Provided by diacronia.ro..
- Amberto Eco – dire presque la même chose – expériences de traduction – traduit de L'Italien par Meriem Boubcher – Bernard Grasset – Paris 2003.
- Antoine Berman – L'épreuve de l'étranger – culture et traduction dans l'Allemagne romantique – Gallimard – 1984.
- Antoine Berman – la traduction et la lettre ou l'auberge du lointain – seuil – paris – 1999.
- Benetton Philipe – histoire de mots: culture et civilisation – paris – presses de la fondation nationale des sciences politiques- 1975.

- Christine Durieux, Fondements Didactiques de la traduction Technique, la maison de dictionnaire, Paris, 2010.
- DanicaSeleskovitch – l'interprète dans les conférences internationales, problème de langage et de communication, lettre modernes Minard, paris France, 1968. ET langage langue et mémoire, étude de la prise de notes en interprétation consécutive, lettre modernes Minard, paris 1975.
- DanicaSeleskovitch et Marianne Lédérer, interpréter pour traduire , Didier Erudition, klincksick, Paris.
- De Waard Jan et Eugene Nida – traduire d'une langue a une autre: l'équivalence fonctionnelle en traduction biblique – trad: Janine de Waard, Alliance Universelle- 2003.
- Eugene Albert Nida ET Charles R. Taber – the theory and practice of translation – Brill NV- Leiden – the Netherlands – 2003.
- Ferdinand de Saussure, Cours de linguistique générale. Payot, Paris, 1968.
- Francise Kaufman –la coprésence de l'original et de sa traduction – identité, altérité, équivalence- les traductions comme relation – Fortunato Israël – lettres modernes Minard paris – 2002.

- Friederich Schegel, Fragmentes de Athenaeum (Fragments 229). In Philipe Lacoue – Labarthe – jean – Luc Nancy, L'Absolu littéraire, Seuil, 1978.
- Friedrich schlegel, Fragrants de L'Athenaeunr(fragments 229), in Philipe Lacoure -(1) Labarthe / Jaén – Luc Nancy, l'absolu littéraire , seuil , 1978 .
- Gambier Yves – Translation Strategies and Tactics – in Handbook of translation studies – edited by Yves Gambier and Luc Van Doorslaer- vol 01- John Benjamin publishing company- Amsterdam/ Philadelphia- 2010.
- Geerts Clifford – the interpretation of cultures – new york – basic – books – 1999.
- George. Lakoff, Johnson, les métaphores de la vie quotidienne, Paris, Edition de Minuit- coll, propositions, 1985.
- George. Mounin – linguistique et traduction – Bruxelles – Gallimard – 1976-.
- Georges L. Bastin – adaptation – in Rutledge Encyclopedia of translation studies, edited by Mona Bacher, assisted by Kristen Malmkjaer, London, and NewYork – 2005.
- Georges Mounin – les problèmes théoriques de la traduction, Gallimard, Paris, 1963..

- Heidi Aschenberg – la traduction comme transfert culturel – a propos des textes sur la shoah – textes réuni par C- Lombez et R. Von Kulessa – l-harmattan, 2007 – paris.
- Heidi Aschenberg – la traduction comme transfert culturel ? a propos des textes sur la choah… textes réunis par C. Lombez et R. Von Kulessa – Le Harmattan – 2007 – paris.
- Jean René Ladmiral– Traduire – Théorèmes pour traduction Gallimard – 1994 – paris.
- Jean de L'argentaye – théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie- Payot – 1946- livres 4.
- Jean Delisle –l'initiation à la traduction-économique-p-207 .Meta, www.Erudit.com
- Jean Delisle, l'analyse de discours comme méthode de traduction, SD.
- Jean René Ladmiral – Entre les Lignes entre les Langues – Esthetique n° 01 – 1981.
- Jean.Paul Vinay et Jean Darbelnet, la stylistique comparée du Français et de l'anglais, Didier, Nouvelle Edition, 1977, Paris.
- John Albrecht – la traduction des postes structuralistes français en allemand – un cas de transfert culturel – R.NonKulessa et C. Lombez – de la traduction et du transfert culturel – Le Harmattan – 2007.

- John Maynard Keynes – The general Theory of Employment, Interest and Money – Palgrave Macmillan - 1936 .
- Lawrence Venuti – The Translator's Invisibility: A History of Translation – Taylor and Francise library – 2004.
- Lawrence Venuti – translator's invisibility – a history of translation – Rutledgee – 1995.
- Marianne Lédérer, La traduction Aujourd'hui, le modèle Interprétatif, Nouvelle édition, Lettres modernes Minard, 2006.
- Michael Richard- compréhension et réexpression des textes économique – Elisabeth Lavault – Olléon (éd).traduction spécialisée : protéiques, théories, formations – Peter long. Éd 2007-berm – Allemagne .
- Michael Richard, la Métroconception entre compréhension et me-expression des textes économique ,Ollion , edBetter long. Bern 2007 – ed : 01 .
- Michel Espagne les transferts culturels franco-allemands – paris – PUF – 1999.
- Michèle Perret 2003 – introduction a histoire de la langue française Armand-Clin / VUF.
- Mona Backer – the rout ledge encyclopedia of translation studies, assisted by Kristen Malmkjaer , London , and new york , 2005.

- Nida Eugene Albert – towards a science of translating – 1964.
- Paul Bensi mon traduire la culture, palimpsestes N°11 presses de la Sorbonne nouvelle 1998.
- Peter Newmark – a textbook of translation – prentice hall international – VUIO – Ltd – 1988.
- Peter Newmark – approaches to translation – oxford – and New York – Pergamum – 1981.
- Pierre Lerat – les langues spécialisées – DUF- paris- France – 1ere édition- 1995.
- Roland Gerard Barthes adventure in the Figaro literary, 27 juillet 1974, ed du Senil.
- Sapir Edward, Language,Hort court Brace Jovanivish, NewYork and London, 1949.
- Sara Laviosta – Braithwaite – universals of translation in Rutledge encyclopedia of translation studies – 2005.
- Walter Lippmann –Télérama- me /nabara – neurs – le 03/10/2016 à 21.16 – public opinion – Nj , transaction, 1998, (11922).

المجلاّت والدوريات:

باللغة العربية:

- أحمد الأخضر غزال – مشاكل الترجمة العلمية– محاضرة في ندوة التّرجمة العلمية.

- الأخضر أبو علاء عزّي دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الإقتصادية الجامعية في الجزائر – الملتقى الدولي الرابع حول "استراتيجية الترجمة" الرهانات الإقتصادية للترجمة المنظّم بجامعة وهران كلية الآداب واللغات والفنون– قسم الترجمة 10 – 11 مايو – 2002.
- بشير إبرير، مفهوم النّص، في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق، مجلد 23، العدد1، 2007.
- ترحيب بن ربيعان الدوسري– مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية– عدد 45 1329هـ. تيسر شيخ الأرض – الترجمة بين الفعل والإنفعال الثّقافي مجلة الوحدة العدد 61–62 أكتوبر ونوفمبر–المجلس القومي للثّقافة العربية– الربط 1989 .
- جورج الطرابيشي – الترجمة والإيديولوجية المترجمة – مجلّة الوحدة –العدد 62/61– أكتوبر/ نوفمبر – المجلس القومي للثقافة العربية – الرباط – 1989.
- الجيلالي حلام – ترجمة المصطلح أهميّتها ووسائل تنميتها– مجلّة المترجم– العدد1– دار الغرب جوان 2001.
- حسن العايب – إشكالية المصطلح العلمي و أثرها في دقّة التّرجمة – مجلة المترجم– العدد 01 – يناير جوان 2001.
- دانييل جيل – مبادئ في علم الترجمة – ترجمة محمد أحمد طجو – مجلة الآداب الأجنبية – العدد 135 – إتّحاد الكتّاب العرب – دمش – صيف 2008.
- دياب محمد حافظ – الترجمة وأسئلة النّهضة العربية– مجلة الوحدة – العدد 62/61 – أكتوبر/نوفمبر– المجلس القومي للثقافة العربية – الرباط – 1989.
- زكي الميلاد – المسالة الثّقافية – من أجل بناء نظرية في الثّقافة – سلسلة الدراسات– الحضارية مركز الحضارة لتنمية الفمر الإسلامي بيروت – 2010.

- سعاد آمنة بوعناني، بين المفهوم والمصطلح "المصطلح اللساني نموذجا"، مجلة المترجم، عدد1، 2002. بول ريكور، ما هو النّص، مجلة العرب والفكر العالمي، خريف، عدد 12، 1990.
- سعيدة كحيل، كيف تكون مترجما للمؤسسة، مجلة المترجم، العدد 24 جويلية، سبتمبر 2011.
- سعيدة كوحيل – ريما لعريبي – لإتّجاهات التنظير في التّرجمة – مجلة الآداب الأجنبية – العدد 135 – إتّحاد الكتّاب العرب – دمش – صيف 2008.
- صالح هاشم – دور الترجمة في تشكيل الفكر الإسلامي المعاصر – مجلّة الوحدة،العدد 62/61 – أكتوبر/ نوفمبر – المجلس القومي للثقافة العربية – الرباط– 1989.
- عامر الزّناتي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح – مجلة البحوث و الدّراسات القرآنية – العدد التّاسع السّنة الخامسة و السّادسة.
- عامر الزّناتي الجابري – إشكالية ترجمة المصطلح ، مصطلح الصلاة بين العربية و العبرية أنموجا – مجلة النحو و الدراسات القرآنية – العدد التاسع – السنة الخامسة و السادسة.
- عبد الله العروي – خواطر الصّباح – جريدة – 1973–1967 –2001
- عصام رفعت، فن وأساليب الصّحافة المالية والاقتصادية، جريدة الأهرام الاقتصادية، 2006، PSE.
- عمار السّاسي، مبدأ الاقتصاد اللغوي أساس لغة الاقتصاد، مجلة المترجم، العدد 11 جانفي، جوان 2005.
- فرقاني جازية – فوضى المصطلح في الترجمة – مجلّة القلم – العدد التاسع جويلية 2009.

- ليلي العيمش – معرفة النمط النصي ضرورية لكنّها لا تكفي لتحديد الإستراتيجية الأمثل للترجمة الخطاب الإقتصادي أنموذجا– مجلة المترجم – العدد 30 – يناير – جوان 2105.
- محمد أحمد طجو، محمد خير البقاعي، الترجمة المتخصصة فرنسي عربي، مقال على شبكة الأنترنت، 2014/08/08.
- مزيان عبد المجيد – عوائق التعايش بين ثقافة الغالب وثقافة المغلوب – مجلة الثّقافة– العدد 71–10–1982 – الجزائر .
- هشام خالدي –المصطلحات اللغوية بين الدّقة والغموض –مجلة المصطلح–العدد–02–2003.
- يوسف إلياس – مقاربة منهجية لتدريس الترجمة المتخصصة–النّص الاقتصادي نموذجا–مجلة ترجمان–العدد"2"–طنجة–1992.

باللغة الأجنبية:

- Ahmed Elbadaoui Manel – Traduction de quelques faits culturels du français vers l'arabe: retour de l'original à son point de l'origine – TTR vol 15– N°01 association Canadienne de Traductologie – Université Concordia –Canada –Septembre – 2012.
- Bouziane Hanna, les stratégies de productivité adoptée par traducteurs isolés. AL Mutargim .N : 24, 07, 09, 2011,.
- CodleanuMioara – l'adaptation: difficultés de délimitation d'un concept, OvidiusUniversityAnnals of philology – vol XIII N° 57–67, 2002.

- Farouk Bouhadiba – Semantic Fields and Translation– AlMutargim– Dar El Gharb– N°01 – 2001.
- Fredéric Houbert, Problématique de la traduction économique et financière, p01. www.Frederic Houbert.com.
- Hasan Ghazala – The translator's dilemma with bias (English–Arabic) – Babel vol 48 – N° 2 – 2002.
- Isabelle oliveira, sens figuré et compréhension humaine actes de colloque interdisciplinaire, 2007.
- Khary Diagne Momar – de l'équivalence a la traduction – Meta – vol 16 – N° 03 – 1971.
- Nassima el Medjira– fidélité en traduction ou l'éternel, souci des traducteurs – translation journal – volume 05 – n° 04 octobre 2001 – mise a jour – 2017 – last updated 05/09/2014.
- Salim Djamel, Mécanisme de la terminologie économique et politique, V : 172, 2/97, p33. Meta Erudit.
- Taber,R.Charles,"sociolinguistic obstacles to communication through translation" – Meta – vol 25 – N° 4–1980.
- Zare–BehtashEsmail – FiroozkoohiSepideh – a diachronic study of domestication and foreignazation strategies of culture–specific items: in English Persian translations of six of Hemingway's Words, world applied sciences journal – 7 (12) – IDOSI publications – 2009.

الرسائل الجامعية

- إسمهان بوعناني – ترجمة المصطلحات البنكية في النّصوص القانونية– رسالة ماجستير – إشراف نصر الدين خليل – جامعة وهران السانية– كلية الأداب واللغات والفنون – مدرسة دكتوراه – قسم الترجمة– 2010–2011.
- دريس محمد أمين– إستراتيجيتا التوطين و التّغريب – دراسة تطبيقية– رسالة دكتوراه– إشراف فرقاني جازية– جامعة وهران– معهد الترجمة – 2015–2016.
- صباح بوغازي – خصائص الخطاب العلمي في حوار البيروني و إبن سينا– رسالة ماجستير– إشراف الشريف بوشحذان– جامعة برج باجي مختار عنابة– قسم اللغة العربية و آدابها – 2012–2011 –
- صنية رمضان – إستراتيجيات الترجمة الأدبية – رواية)(les misérables فيكتور هيجو بترجمة منير البعلبكي إلى العربية المجلد الثاني (cosette) أ،موذجا– دراسة تحليلية نقدية– رسالة ماجستير– إشراف سعيدة كوحيل– جامعة الحاج لخضر باتنة– كلية الأداب و اللغات– قسم الترجمة– 2013–2014.
- فادية كرزابي – واقع المصطلح العلمي بين الترجمة و التعريب– ترجمة المصطلح الطبي من الفرنسية إلى العربية – رسالة ماجستير – إشراف نورية شيخي – جامعة تلمسان – كلية الأداب و اللغات الأجنبية– قسم اللغة الإنجليزية – شعبة الترجمة – 2014–2015 .
- محمد شحدة علي الحروب، معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
- منير خضار – ترجمة النص الروائي بين التوطين و التغريب (خان الخليلي) لنجيب محفوظ أنموذجا– دراسة تحليلية نقدية–رسالة ماجستير– إشراف فرحات عبّاس – جامعة قسنطينة – كلية الأداب واللغات – قسم الترجمة– 2014–2015 .

- موحوش خيرة- ترجمة البعد الثقافي من منظور إستراتيجيتي التوطين و التغريب – دراسة تطبيقية- إشراف بلحيا الطاهر- رسالة ماجستير- جامعة وهران 1 أحمد بن بلة- معهد الترجمة 2015-2016.

قائمة مواقع الأنترنت

أ. باللغة العربية:

- الأخضر عزّي، دراسة تحليلية لترجمة الكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مجلة ديوان العرب. www.diwanclarab.com، ص2.
- أسامة طبش – الأمانة في الترجمة – شبكة الألوكة الأدبية و اللغوية – تاريخ النشر 06/28/ 2016/- www.alukah.net .
- أسماء عبد الرزاق – التّعريب و عقدة التغريب – www.alukah.net – تاريخ التحيين 24/ 10/ 2017 – تاريخ الزيارة يوم 27/ 10/ 2017 على الساعة 19:55 -
- امحمد بيجطان – اللغة العربية في مهبّ التغريب – تحيين 14/ 10/ 2014 . تاريخ الزيارة 23/ 10/ 2017 . www.albayan.ae/culture/occasious .
- بيير لوراه " لغات التخصص – ترجمة يوسف مقران – ص 373 – على موقع revue.ummto.dz تاريخ الزيارة و التحميل 26/ 10/ 2017 – على الساعة 19:15.
- التبسيط العلمي ، مقال بدون كاتب – ترجمة أثير العطّار و تدقيق فاطمة القريشي – سلسلة فلسفة العلم – يوم 01 نوفبر 2014 – www.iraqi.translation.
- جنيفر أولمستيد، ترجمة لميس نقّاش، www. c-olmsted.com
- خالد اليعبودي، طبيعة البحث المصطلحي بالعالم العربي، الحدود والآفاق، مجلة دراسات، www.atida.org، أفريل، 2014.

- شقيق الغبرا – الانفتاح أهمية – ضروراته للعالم – مجلة منير الحرية– 27 دجنبر كانون 2010/1. www.minbarelhaurriyya.ory .
- عاشور فنّي – المصطلح الإقتصادي في المباحث المعرفية الجديدة حالة إقتصاديات الإعلام و المعرفة. www.isat-al.org.
- عبد الرحمان خميس – khamis102@gmail.com هيوشت تكساس كتب يوم 2009/11/09 تمت زيادة الموقع يوم 2016/10/08 15.30
- عبد الله الحراصي، نظرات جديدة في الاستعارة والترجمة، مجلة تروي، العدد 15، www.nizwa.com، يوم 2014/01/27.
- العربي الرّباط العدد 36/1992 م www.blogs.najah.edu . الإثنين 24 ماي 2010 .
- عز الدّين محمد نجيب، أسس التّرجمة www.MedNodjib.com
- علاء رنّوش –ورقة بحث عن إشكالية المصطلح– www.ta5atub.com 28/09/2010.
- فريد أمعضشو– آليات الوضع المصطلحي في اللغة العربية– الجمعية الدولية لمترجمي العربية www.atinternational.org 16. 04 . 2014.
- اللّغة العربية والتمدّد رغم القيود – مقال من دون كاتب – شبكة النبأ – تاريخ النشر 04 -11 2007 – تاريخ التحيين 26 – 10 – 2017 – www.startimes.com.
- مارجي فيرني– آني شيفرين وجين فولبي – الصّحافة التّجارية والإقتصادية – المركز العالمي للصحفيين www.ICFJ.com
- محمد أحمد طجو، الترجمة أنواع... نظريات... صعوبات، مجلة القرآن الكريم. www.aleflam.net /2011/09/20 16:43.

- محمد الدّيداوي- إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده وتوصيله وتفهيمه وحوسيته- مكتب الأمم المتحدة في جونيف www.google.com.
- محمد العبد الله الكفري – التواصل بين الشّعوب بواسطة الترجمة – مجلة الألوكةwww.alukah.net/culture – 2013- 11- 20 – على الساعة 13:00.
- محمد خير البقاعي- الترجمة المتخصصة- فرنسي عربي- عمل المترجم 08/08/ 2014www.google.com..
- محمد عبد الله الكفري- التواصل بين الشعوب بواسطة الترجمة – مجلّة الألوكة – 2013/11/2 على الساعة 13:00 زوالا – الموقع www.alukah.net/culture.
- محمد عيد إبراهيم – أعمال الندوة الفكرية التي أقانتها وزارة الثقافة و تنمية المجتمع في الإمارات شبكة الالوكة– www.alukah.net/culture 20/ 11/ 2013.
- محمد كحفوظ – في معنى الانفتاح على الغرب – مجلة الرياتي – 2016/10/08 العدد.13945 –www.alriyobh.com
- مصطفى طاهر الحيادرة – الإقتراض من اللغة العربية في اللغات الاخرى- 2016/05/05 على الساعة 11:33 – تاريخ الزيارة 2017/10/24-www.m-a-arbia.com
- مصطفى مويقن – مفهوم الأمانة في الترجمة– www.aljabriabed.net– 01/31 / 2018 . على الساعة 22:00 .
- منذر العياشي- مقالات في الأسلوبية- مقال على شبكة الأنترنت www.google.com.

- وهيبة بوربعين – التواصل الحضاري في عالم متغيّر – مجلة عود الند – مجلة ثقافية فصلية – العدد 99 – النّاشر العدلي الهواري – 2017 – www.audenad.net
- يحي جبر – الإصطلاح ، مصادره ومشاكله وطرق توليده، اللّسان جنيفر أولمستيد، ترجمة لميس نقّاش، ص01، 18: 23.www. c-olmsted.com.

ب/ باللغة الأجنبية

- Christine Durieux, la recherche Terminologie en traduction pour une approche hypertextuelle, Meta, Vol. 42, N04 1997. www.Erudit. Org.
- Frédéric Houbert, Problématique de la traduction économique et financière, Houbert@nol.fr.translatiajournal
- Jean Delisle –l'initiation à la traduction-économique-. Meta, www.Erudit.com
- Jean Delisle, limitation à la traduction économique,.www.Erudit.com. Meta
- Jeanne Dancette – le vocabulaire économique et social : entre termes, formules discursives et noms propres- Meta- 2003 – érudit – www.erudit – volume 58 n° 02 p 12
- Site de traduction http/ //www.euro texte.fr/ traduction/ tips. Faux amis. Shtml.sp – www.lafomille.IB.2015/11/

الملخص باللغة الفرنسية

La traduction du terme économique entre la domestication et l'aliénation
-Etude pratique -

Présenté par : BelmokhtarKheira
Encadré par : FerganiDjazia

Résumé:

Le monde de l'économie est vaste. Et encore, il n'est jamais stable, de nos jours, L'état économique de chaque pays est la mesure par laquelle ce dernier peut être classé comme pays développé, sous développé ou en cours de développement. Avoir une économie forte est le but de chaque gouvernement qui vise à atteindre la prospérité et occupe une position prestigieuse parmi les pays.

La relation entre économie et langue a toujours été solide et basée sur le principe d'échange utilitaire. L'économie donne de la valeur à la langue. L'économie a donc sa propre langue. Le langage économique est devenu l'une des langues spécialisées qui ont besoin d'études et de recherches pour développer et faciliter son utilisation. Les langues spécialisées ont fait l'objet de traduction entre les différents peuples et civilisations du monde, c'est pourquoi la langue économique, en tant que langue spécialisée, est devenue un sujet de traduction entre les différents peuples et les langues du monde.

Le terme est l'un des éléments fondamentaux des textes économiques. Il est l'un des éléments linguistiques sur lesquels se fonde le texte économique. Le lecteur de textes économiques note l'existence de beaucoup de termes économiques spécialisés: Monnaie forte, Inflation, Economie Islamique, Privatisation, Capital, Mini-Entreprises, Opérateurs Economiques Ou Commerciaux, et d'autres termes qui sont presque dépourvus de textes économiques de toutes sortes. Il est à noter ici que ce terme peut être un seul mots ou un groupe de mots qui forme soi-disant les expressions du jargon qui sont parfois un ensemble de mots et d'autres des collocations.

En se basant sur la relation entre langue, économie, terme et traduction, la problématique de la recherche est comme suit :

Quelles sont les caractéristiques grammaticales, structurelles et morphologiques de la langue économique? Comment les spécialistes définissent-ils le texte économique? Et comment est construit ce texte? Quel est le terme, en général, et quel est le terme économique en particulier? Quel rôle joue le terme dans les textes économiques? Comment le terme économique se traduit-il? Le traducteur devrait-il utiliser des méthodes directes pour traduire le terme économique ou est-il obligé d'utiliser des méthodes indirectes? Laquelle des deux méthodes convient pour préserver la fidélité du sens dans la traduction du terme économique, la domestication ou l'aliénation ? Quel rôle joue le récepteur cible dans la sélection du traducteur pour l'une des deux méthodes?

Pour répondre à ces questions, nous avons suivi l'approche descriptive analytique et l'approche comparative dans certains cas. Et nous nous sommes appuyés sur une série d'études qui ont précédé notre recherche, y compris ce qui est nouveau et ce qui est ancien. Le but de la recherche était de définir une méthodologie claire pour la traduction des termes économiques et financiers afin d'aider le traducteur à atteindre la fidélité dans la traduction du terme économique.

La langue est alors le moyen par lequel les individus expriment leurs pensées et leurs informations afin de réussir le processus de communication entre les membres de la communauté. La langue est les mots et le vocabulaire que les humains ont tendance àutiliser pour transmettre un message particulier. Ou, comme Ibn al-Jinni a dit dans (les Caractéristiques), "C'est ce que tout le monde utilise pour exprimer leurs buts." Le mot "tout le monde" dans ce contexte indique les différentes sociétés qui peuvent exister sur la surface de la terre. Le terme «but» fait référence aux croyances, aux principes politiques, religieux, idéologiques, sociaux et autres de ces sociétés.

La langue est le canal par lequel les idées et les informations atteignent l'autre partie ou ce que l'on appelle le récepteur par rapport à l'expéditeur. La langue est donc le moyen de communication entre les membres d'une même société et constitue également un moyen important de partager les connaissances, les nouveautés et les sciences.

La langue n'a pas acquis cette importance récemment, mais elle occupait aussi une place importante dans l'ancienne époque, et sans le besoin urgent de cette langue, elle ne pourrait pas évoluer.

Le développement de la langue au fil du temps a conduit à l'émergence d'un langage spécialisé qui traite de différents domaines de la science, du savoir et de la connaissance. Le terme générique (s) langue de spécialité (s) constitue une notion purement linguistique, utilisée depuis les années 1960 pour désigner les langues utilisées dans des situations de communications orales ou écrites qui impliquent la transmission d'une information, d'un champ d'expérience particulier, d'une discipline, d'une science, d'un savoir-faire lié à une profession déterminée.

Le langage spécialisé concerne le transfert de connaissances spéciales, ainsi que des informations, statistiques et chiffres précis. C'est donc un moyen par lequel chaque groupe exprime ses propres objectifs. Ces objectifs sont souvent liés à un domaine particulier de la science. Le but du langage spécialisé ou scientifique est, comme l'ont dit les spécialistes, de prouver ou d'annuler quelque chose ou de définir ce que c'est. C'est donc un langage basé sur la preuve ou la négation des faits scientifiques d'une manière indiscutable.

En tant que l'une des langues spécialisées, le langage économique se spécialise dans le transfert, la diffusion et l'expression des sciences économiques. Le langage économique est défini comme un langage scientifique et technique, qui adopte une méthode simple et facile, libre de tout obstacle au message économique atteignant le destinataire. C'est une langue qui repose dans son intégralité sur les chiffres, les ratios et les statistiques économiques. Cette langue est concernée par tous les développements dans le domaine économique comme un important moyen de communication entre les spécialistes d'une part et le citoyen ordinaire et expert dans ce domaine d' autre part.

Ce langage, malgré son aspect scientifique et son exactitude, contient des méthodes qui tendent à l'éloquence et à l'inspiration. Les plus importantes de ces méthodes sont peut-être l'analogie, la métaphore, la comparaison, et d'autres. Quoique à un taux faible parfois et parfois

inégal. Cette langue a récemment acquis une grande importance en tant que domaine fertile dans lequel les études n'ont pas encore pénétré ou approfondi, comme dans d'autres espèces telles que les langues littéraires, juridiques, politiques et autres langues spécialisées.
La langue économique comprend le total des textes bancaires, textes commerciaux et financiers, les textes marketing, les textes du marché boursier et les textes publicitaires. Ceux-ci sont souvent des textes sous forme de rapports annuels de certaines institutions financières, des prêts, des études économiques, des rapports et des correspondances des différentes banques centrales, des documents émis par les banques, des articles de presse, spécialisés en économie, des spots publicitaires et d'autres textes et rapports publiés par les gestionnaires financiers à leurs clients et leurs opérateurs économiques. La rédaction de toutes ces formes exige un style exact, simple, scientifique et clair. De temps à autre ce style de rédaction contient des connotations qui visent à influencer le récepteur.

La langue économique et financière est en même temps une langue vivante dotée d'une personnalité à part entière, et une langue très technique. La caractéristique la plus importante du langage économique, de toutes sortes et qui en fait l'objet d'études et de recherches, est sa nature du mercure. Il continue d'être un langage technique et spécialisé, après il devient une langue d'inspiration des méthodes rhétoriques et littéraires. Et dans ce cas, le lecteur et l'interprète ne trouvent pas un moyen de classer ou d'établir les fondements et les méthodes par lesquelles ils comprennent, transfèrent ou traduisent les textes de cette langue.

Qu'il soit métaphorique ou technique le langage économique repose fortement sur ces méthodes à des fins cognitives ou artistiques spécifiques. Le langage économique était initialement caractérisé par la précision, la simplicité, la clarté et l'exactitude scientifique, ainsi que par des images graphiques et rhétoriques aidant au diagnostic des termes économiques afin de rapprocher le lecteur du texte et de faciliter le processus de compréhension chez le récepteur.

Le texte économique est un texte spécialisé principalement. Il est caractérisé par un langage direct, scientifique et précis. Le texte économique en tant que texte spécialisé concerne le transfert d'informations et de connaissances, souvent des chiffres et des statistiques, dans un langage direct et précis. Le texte économique est tout texte principalement destiné à véhiculer des informations et n'ayant pas d'apparence esthétique.

Le texte économique est le résultat de certaines expériences et théories économiques menées par les communautés, il est l'ensemble de principes et de transformations économiques qui se déroulent dans le monde. Il est le groupe de phrases qui portent les détails du monde de la finance, des affaires et de les transmettre à une réalité économique renouvelée. Le texte économique reflète tous les contrats financiers, les transactions commerciales et les transactions financières qui régissent le fonctionnement du marché et les relations internes. Le discours économique répond à tous les chiffres, les statistiques et les rapports économiques qui dépendent des différents documents économiques.

Le texte économique est défini comme l'ensemble des informations, des faits, statistiques, évolutions économiques exprimées par la langue des théories économiques. Il est le groupe de théories qui ont été exprimées par des structures et de vocabulaire économique et par l'analyse du phénomène économique spécifique. La composition linguistique du texte économique est régie par groupe des règles et des normes linguistique en premier lieu.

Le texte économique se trouve dans notre vie quotidienne sous formes différentes. Ces écrits regroupent, à titre d'exemple, les articles de presse, la correspondance générale, la documentation touristique, les rapports et les documents officiels, bref tout texte générale traitant de la pollution, physique et de l'économie.

La phrase dans le texte économique est caractérisée par un certain nombre de caractéristiques qui facilitent le processus de réception par le lecteur et facilitent également le processus de réception. Et à partir de ces caractéristiques, on retrouve aisance et régularité dans la

composition de cette phrase et son style direct, ce qui conduit souvent à la signification sans difficulté. La simplicité de ces phrases et la finesse de leur style les rendent capables de se connecter et d'être en harmonie avec le reste des phrases pour former un texte cohérent dans les idées et dans les paragraphes. Cependant, ces phrases ne sont pas exemptes de termes spécialisés, qui constituent souvent un obstacle à la compréhension simple du destinataire. Ces phrases peuvent aussi contenir des syndromes verbaux de toutes sortes. Parler de ces éléments nous amène à parler de la structure des textes et des phrases économiques. Le texte économique est basé sur:

1- Terme : Le terme économique, comme d'autres termes, est un terme convenu par un groupe particulier pour effectuer un certain concept dans le domaine de l'économie. Il n'est donc pas différent du reste des termes, mais tire sa définition de la définition du terme en général. Le terme est ce que les scientifiques ont convenu, des mots ou des phrases pour désigner un concept unique dans un domaine spécifique de la science. Chaque groupe de chercheurs a son lexique spécialisé. Donc ils encadrent l'information dans un domaine spécifique de la science et facilitent le processus de négociation entre les spécialistes et les lecteurs en général. Le terme économique est la clé qui facilite le processus de communication entre les économistes d'abord, et les citoyens en général en deuxième position.

2- Collocations : Le texte économique est également composé de collocations qui occupent une place importante dans la construction de ce texte. Ils contribuent à la description du phénomène économique et du détail en termes de qualités: les collocations sont un avantage qui caractérise le langage économique et commercial. Ils rendent le style économique simple et direct.

3- Les figures de style : La caractéristique la plus importante du terme économique ou des collocations économiques est qu'il est implicite plutôt qu'explicite. La plupart de collocations mentionnées sont des pseudonymes provenant de différents domaines de la vie et peuvent

contenir une métaphore. Et puisque la métaphore est l'utilisation du mot hors de sa signification originale, La phrase économique est souvent basée sur une terminologie empruntée à d'autres domaines, comme : «le front de chômage», ou le chômage est comparé au champ de bataille ou au front, compte tenu du risque que le chômage peut apporter à la société et à l'économie.

Les chercheurs classent le texte économique, selon sa fonction, avec les textes pragmatiques qui reflètent la réalité du citoyen. Le citoyen lit ces textes afin d'obtenir des informations et des connaissances. Le texte économique est caractérisé par un ensemble de caractéristiques linguistiques, notamment :

- Le caractère international.
- La soumission à la vulgarisation scientifique.
- La présence des faux amis.
- La disponibilité des termes économique.
- La mixture des registres linguistiques.
- La présence de néologismes.
- Les phrases courtes.
- La simplicité et clarté.
- La présence de connotations et de figures de style.
- La présence d’abréviations.

Le terme est d'une grande importance dans les textes spécialisés en général et les textes économiques en particulier. Il est considéré comme la clé de ces textes et la réduction de leurs idées, concepts et principes. Le terme est celui qui peut contenir les éléments du concept du problème peut être dans le moule de régularité, il a une puissance totale de ce qui nous semble qu'il est fragmenté dans la perception. Il fait surgir les idées sur le terrain et les transforme en perceptions concrètes après qu'elles ne soient de simples significations flottant à la surface de la pensée. Un terme est un mot ou un groupe de mots qui transcendent la signification verbale et lexicale pour cadrer et nommer les perceptions intellectuelles dans un cadre particulier et pour

pouvoir diagnostiquer et contrôler les concepts produits par un exercice à certains moments.

Le terme organise la communication entre des personnes dans divers domaines et disciplines. Il regroupe des connaissances et des sciences. L'importance du terme spécialisé en général et du terme économique en particulier est la suivante :

1 - L'organisation de la connaissance sur la base des relations entre concepts. Il limite la confusion entre les concepts économique, politique ou médical.

2. Contribuer au transfert de connaissances et à l'échange d'expériences et d'idées entre les peuples.

3 – la Formulation et diffusion d'informations techniques et scientifiques afin que l'information soit unique dans un certain format.

4. Traduire des textes scientifiques et techniques car la standardisation facilite la traduction.

5. Extraire et résumer l'information parce que la précision dans le transfert de l'information facilite le processus de compréhension.

6 – le stockage et récupération des informations scientifiques et techniques car le terme aide à organiser et classer l'information et donc le stockage.

La traduction économique est l'un des types de traduction spécialisée les plus importants, dont la nécessité est apparue en raison de la demande croissante de transactions et de conventions économiques entre les pays et les peuples afin de réaliser des échanges et des intérêts économiques. La traduction économique comprend un large éventail de types de textes, qui nécessitent certains outils utilisés par le traducteur dans l'exécution de son travail de traduction. Le traducteur peut avoir des problèmes dans la traduction de leurs termes techniques, qui peuvent être imprécis de temps en temps.

La traduction économique concerne la traduction d'articles économiques, de livres économiques, de traités, d'accords, de contrats économiques, de

panneaux publicitaires, de conférences, de séminaires et de réunions économiques. Elle n'exclut aucun texte ou discours traitant d'économie, de commerce ou d'argent. Tous ces textes ont leurs caractéristiques et leurs problèmes de traduction. Chacun d'entre eux accepte certaines méthodes de traduction et différentes approches. Ce qui accepte l'interprétation n'accepte pas la traduction littérale et ce qui accepte la traduction littérale ne peut être interprété.

La traduction d'un texte financier ou commercial exige que le traducteur soit très professionnel. Sur cette base, les spécialistes dans ce domaine obligent les traducteurs de se spécialiser dans ce domaine et de l'approfondir afin d'assurer la bonne qualité des textes traduits. Malgré la facilité de langage et la simplicité de la méthode économique, le traducteur lui-même peut se trouver souvent embarrassé par le choix d'équivalences appropriées et correctes. Ce langage, et suite à sa nature humaine, peut prendre une tournure déformée, surtout si le but final est d'influencer Et de persuader le lecteur.

Malgré le développement de la traduction financière et économique, cette dernière souffre encore de différents problèmes et d'obstacles. Le langage économique n'arrête pas de se développer, les termes économiques ne dépendent guère de l'apparence. Les concepts économiques liés à la culture économique et commerciale ne s'imposent pas seulement à la société, mais ils sont imposés aussi à l'éditeur et au traducteur économique.

Le chaos terminologique et le manque d'uniformité et de standardisation dans les termes et la multiplicité des concepts et autres sont différents problèmes qui gênent la traduction du terme. La description du langage économique en tant que langage vivant développé et en accord avec l'évolution et les changements économiques sont vues aussi comme obstacles qui gênent la traduction du terme économique.

La culture économique aide le citoyen à choisir les opportunités importantes pour l'investissement et l'épargne. Elle aide à comprendre les relations commerciales extérieures, les mouvements d'importation et d'exportation et les effets de la politique fiscale et douanière. Et elle aide aussi dans le processus d'ouverture des crédits, comme apprendre à se prémunir contre les crises économiques de toutes sortes, parce que le citoyen quand il est conscient de la situation du marché et de la volatilité peut prédire ce qui pourrait arriver. Ainsi, la culture économique du citoyen est un facteur important du développement et de la force économique du pays, mais le problème est de savoir comment transférer cette culture dans une autre langue grâce à la traduction.

Pour transmettre cette culture économique, les spécialistes proposent certaines méthodes de traduction comme la domestication. La domestication est considérée comme une méthode de traduction sur laquelle le traducteur s'appuie dans son transfert vers différents types de textes, spécialisés et littéraires. Le but est de diminuer les distances entre les deux textes et de les raccourcir, et pourquoi pas les effacés entre la langue d'origine et la langue cible. La domestication est la simplification et l'adaptation de tout ce qui est étranger et le rend familier, ou en d'autres termes le remplacer par éléments culturels et des modèles linguistiques dans l'original par d'autres éléments et modèles dans la langue cible pour atteindre l'acceptabilité chez le récepteur cible.
La traduction comme transfert culturel, représente donc un processus d'assimilation ou d'appropriation qui rend possible la présentation de l'étranger conformément aux besoins de la culture cible. Sinon, Comment traduire en Maya, dit-il (en pleine zone tropicale à deux saisons, à la sèche et l'humide) la notions de nos quatre saisons différenciées toutes autrement par rapport aux températures, aux précipitations, aux cycles de végétations.

Traduire consisterait à faire revivre ailleurs, à rendre présent sous une autre enveloppe matérielle, l'être premier que constituait l'original.

Parfois, tous les cas de domestication sont indispensables, justement pour rendre le texte conforme au génie de la langue de destination.

Ainsi, la domestication est l'élimination de l'ambiguïté, de la difficulté, de la complexité et de la profondeur résultant de l'étrangeté de la culture et de la civilisation dans la langue cible, et de les compenser avec la clarté, la simplicité, la facilité, la superficialité, la douceur et la transparence.

L'aliénation est définie comme une méthode de traduction. Elle signifie que le traducteur cherche à rapprocher le lecteur de l'auteur du texte original en abandonnant le caractère ethnique de sa langue et de sa culture ; c'est-à-dire la langue qui lui est transmise. Et en le montrant et en soulignant les différences entre le texte étranger et les valeurs de la culture du langage d'accès. Toute traduction est une exagération pour faire ressortir les mots en dehors de l'habitude.

L'aliénation est la traduction du texte sur la base des différences culturelles, laissant un sentiment étrange chez le destinataire et associant avec des contextes culturels différents de sa culture mère. L'aliénation peut être considérée comme une manifestation du nationalisme racial, culturel et narcissique pour établir la démocratie comme base des relations politiques entre les nations, car le langage qui n'accepte pas l'autre n'accepte donc pas l'ouverture, le progrès et la domination.

Venuti considère que l'aliénation est l'un des moyens d'améliorer et de développer la traduction, et de rendre les textes locaux des textes universels avec toutes ses composantes scientifiques, cognitives, culturelles et idéologiques. Sans l'aliénation, la culture tombe dans le piège de la complaisance et du narcissisme et devient un terreau fertile pour des pratiques idéologiques dangereuses, telles que les conflits nationaux et fondamentalistes.

Après mûre réflexion sur la nature de la domestication et de l'aliénation, nous pouvons être renvoyés à deux autres termes de la traduction, qui sont la traduction littérale et la traduction libre. La traduction libre signifie de s'éloigner de l'original et de se rapprocher du texte cible et de le respecter. En raison de ses origines dans la tradition allemande, l'aliénation en traduction signifie une forte adhésion au texte étranger et à la traduction littérale qui apporte des formes culturelles étrangères et les développent dans les langues locales.

Ce que nous voulons dire par techniques de domestication en traduction économique, ce sont les méthodes approuvées par les théoriciens de la traduction, qui traitent du sens et du message et de ce que l'auteur veut dire au destinataire sans adhérer définitivement à la langue d'origine. Les techniques de domestication en traduction économique cherchent toujours à préserver le sens du texte, et l'impact que le texte devrait avoir sur le lecteur. La domestication en traduction économique peut être au niveau du langage où le traducteur cherche à adapter des formes linguistiques ou peut être au niveau de la pensée et de la culture. Le traducteur essaie d'adapter les idées du texte et ses éléments culturels aux idées et à la culture du futur texte future.

Les théoriciens dans le domaine de la traduction et les traducteurs ont identifié un certain nombre de méthodes par lesquelles le traducteur peut domestiquer la traduction des textes économiques, et parmi les techniques on trouve :

- **La transposition**
- **La modulation**
- **L’adaptation**
- **L’omission**
- **Exotisme**
- **La simplification**
- **L’explication**
- **L’explicitation**
- **La Normalisation**

- **Le Transfer de discoure**
- **L'équivalence culturelle**
- **L'équivalence fonctionnelle**
- **L'équivalence descriptive**
- **Les dualités en traduction**

Et d'autres méthodes qui peuvent être utilisées de la part du traducteur qui veut domestiquer son texte traduit et respecter la culture et les caractéristiques de la langue cible.

Les méthodes utilisées par le traducteur, qui vise à aliéner le texte traduit et à respecter la langue source sont :

- **L'emprunt.**
- **Le calque.**
- **La traduction littérale.**
- **La transposition de l'original.**

Nous avons exposé un éventail de façons dont le terme économique est domestiqué ou aliéné. Et ces méthodes conviennent pour la plupart des théoriciens dans le domaine de la traduction. Mais la question qui se pose est de savoir laquelle de ces méthodes aide le traducteur à réaliser la fidélité en traduction lors du Transfer de ces textes vers la langue cible?

La fidélité est de s'attacher au texte de départ tout en respectant la destination de sa traduction. La fidélité en ce sens exige deux conditions : l'adéquation du sens compris du traducteur au vouloir dire de l'auteur et l'adéquation du sens compris du destinataire de la traduction au sens compris du destinataire original.

La fidélité en traduction consiste à servir à la fois l'auteur et le lecteur au lieu de choisir l'un d'eux comme on est souvent tente de le faire ou plutôt, comme on a pris l'habitude de le faire.

La traduction était censée être un symbole de fertilisation croisée et d'harmonie entre les peuples. C'est elle qui devrait satisfaire à la fois le lecteur du texte original et le lecteur du texte cible en même temps. C'est le critère de la fidélité: La traduction est le service de deux maîtres, l'étranger dans son exil et le lecteur dans son désir de posséder la propriété. La traduction est fidèle si cette condition est réalisée à la fin de l'acte traductif. C'est-à-dire être fidèle au texte source et au texte cible en même temps. Cela ne peut être fait que si le traducteur adopte à la fois les deux approches : la domestication et l'aliénation.

En somme, un traducteur professionnel peut combiner les deux approches domestication et aliénation pour atteindre son but ultime du processus de traduction, qui réside dans le transfert d'un texte d'une langue à une autre langue fidèlement et consciencieusement. L'aliénation de certains éléments dans le texte est parfois obligatoire afin de maintenir l'esprit de la science et l'exactitude d'un texte technique. Et la domestication d'autres éléments dans le texte lui-même, c'est parce que le processus de compréhension exige cela, il est la clé qui prouve la compétence d'un traducteur.

Enfin, il convient de noter que les méthodes et les techniques établies par les théoriciens et les spécialistes de la traduction ne se concurrencent pas sur les textes et la crédibilité de leur traduction dans la langue de réception, au contraire, ils sont un groupe de méthodes que le traducteur doit maitriser afin de les utiliser correctement pour atteindre le but ultime de la traduction qui réside au transfert de l'information, des sentiments, des idées et de la science, au texte cible en toute honnêteté et crédibilité.

Le résultat de la recherche est que le texte économique est un texte spécialisé qui traite les sciences économiques, les connaissances financières et transmet des idées économiques et commerciales au destinataire dans un langage purement économique. Le terme économique est la base de tout texte, il est le pilier qui se construit

autour de lui et des détails de ce texte. Le terme économique est traduit selon différentes méthodes pour s'assurer qu'il atteigne l'autre langue fidèlement et de manière fiable. Que ce soit en aliénant ou en domestiquant le terme économique doit être correctement et fidèlement traduit.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

بسملة

إهداء

شكر وعرفان

المقدمة 2

الفصل الأول: ماهية النص الاقتصادي 9

المبحث الأول: ماهية اللغة الاقتصادية 10

1.تعريف اللغة 13

2.تعريف اللغة المتخصّصة 19

3.تعريف اللغة الاقتصادية **26**

1- علم الاقتصاد **26**

2- العلاقة بين اللغة والاقتصاد **29**

4. خصائص اللغة الاقتصادية 32

5. أهم المصادر والقطاعات التجارية التي تصدر عنها المقالات الاقتصادية 34

6.الإيحاء في اللغة الاقتصادية 38

أ. الاستعارة 39

ب. الكناية 42

المبحث الثّاني:بنية النّص الاقتصادي وموقع المصطلح منه 45

1.الفرق بين النص و الخطاب 47

2.تعريف النص الاقتصادي 51

3.بنية النص الاقتصادي 57

4.خصائص النص الاقتصادي 67

5.أهمية المصطلح في النص الاقتصادي 70

المبحث الثالث: ترجمة المصطلح الاقتصادي 74

1.التّرجمة المتخصّصة 75

2.التّرجمة الاقتصادية 78

3.مشاكل الترجمة الاقتصادية 84

4.مؤهّلات المترجم الاقتصادي 88

5.إشكالية ترجمة المصطلح الاقتصادي 93

الفصل الثاني: آليات التوطين والتغريب في ترجمة المصطلح الاقتصادي 98
المبحث الأول: أهمية التوطين و التغريب في تفعيل الحوار بين الثقافات 99
1.الترجمة والمثاقفة 102
2.الثقافة الاقتصادية في المجتمع 105
3.الملتقى وحوار الثقافات 106
4.إشكالية نقل البعد الثقافي في ترجمة النصوص الاقتصادية 112
5.بين حتمية التّأثير في الآخر وإمكانية التأثّر به 114
6.أسباب التأثير والتأثّر 119
7.أهمية التوطين والتّغريب في إثراء الحوار الثقافي بين الشعوب 121
المبحث الثاني: آليات التوطين و التغريب في الترجمة 127
1.الترجمة محرّك البحث والتلاقح بين الحضارات 130
2.النص بين الفهم و الإفهام و تحديد منهجية للترجمة 134
3.مفهوم التوطين 138
4 أثر التوطين على الثقافة المحلية 141
5.آلية التوطين في الترجمة 144
6.مفهوم التغريب 150
7.أثر التغريب على الثقافة المحلية 154
8. آلية التغريب في الترجمة 156
الفصل الثالث: ترجمة المصطلح الاقتصادي بين التوطين والتغريب 162
المبحث الأول: مناهج توطين المصطلح الاقتصادي وآلياته 163
1.تطور المصطلح الاقتصادي 165
2.عوامل تطور المصطلح الاقتصادي 168
3.تبسيط المصطلح الاقتصادي 170
4.صناعة المصطلح الاقتصادي 173
.أ.الاشتقاق 175
.ب.المجاز 176
ج. التعريب 177
د.الترجمة 178
و. النحت 179

5. قواعد صناعة المصطلح الاقتصادي و أسسه 181
6.النظريات التو طينية في التّرجمة 182
أ.النظرية التأويلية أو نظرية المعنى 182
ب. أوجين نايدNida Eugene Albert 184
د. جون رونيه لادميرال Jean René Ladmiral 186
7. آليات توطين المصطلح الاقتصادي 188
أ.عند جورج باستنGeorges BASTIN 189
ب. عند سارة لافيوستاSara Laviosta 190
د. عند بيتر نيوماركPeter Newmark 192
المبحث الثاني: آليات تغريب المصطلح الاقتصادي 197
1. لغة الضاد والاقتراض: هل هو عجز أم قوّة و انفتاح؟؟..... 200
2. الغرابة ولغات الاختصاص 205
3. النظريات التّغريبية في الترجمة 210
1- فينوتي و مسألة اختفاء المترجم 210
2- أنطوان برمان و أزمة الغريب 213
3- بيتر نيومارك و الترجمة الحرفية 216
4. آليات تغريب المصطلح الاقتصادي 219
1- الاقتراض..... 220
2- النسخ و المحاكاة..... 220
3- الترجمة الحرفية..... 221
المبحث الثالث: موقع الأمانة بين منهجيتي التوطين والتغريب 223
1.مفهوم الأمانة في الترجمة 225
2.الأمانة في الترجمة ومنهجية توطين المصطلح..... 230
3.الأمانة في الترجمة و منهجية تغريب المصطلح..... 235
4.موقع الأمانة بين المنهجيتين 240
الفصل الرابع: تحديد آليات التوطين والتغريب المستعملة في ترجمة المصطلحات الاقتصادية الموجودة في المدوّنة 243
1.السيرة الذاتية لجون ماينارديكينزJohn Maynard Keynes..... 245
2.التعريف بالمترجمة العربية..... 247

3.التعريف بالمترجم الفرنسي 249
4. وصف المدوّنة 250
5.أسباب اختيار المدوّنة 254
6.لمحة عن النظرية الكينزية 257
7.أهداف النظرية الكينزية 261
8.جدول المصطلحات المترجمة 262
9.التعليق على الترجمة عامة 288
10.التعليق على المصطلحات الاقتصادية المترجمة 294
الخاتمة 314
ملاحق البحث 319
مكتبة البحث 323
الملخص باللغة الفرنسية 348
فهرس الموضوعات 364

الملخص

تتمحور الإشكالية العامّة لهذه الأطروحة حول ضبط مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها ترجمة المصطلح الاقتصادي و نقله إلى الضفة الأخرى بأمانة. فالطّبيعة الزّئبقية للمصطلح الاقتصادي جعلت المترجمين يتأرجحون بين تغريب هذا المصطلح و توطينه في اللّغة المستقبلة. فبينما تدعو بعض النّظريات إلى تغريب المصطلحات المتخصّصة و الحفاظ على غرابتها العلمية لدى المتلقّي و جعله دائم البحث في هذه المصطلحات المغرّبة بغية إثراء رصيده المصطلحي في لغته الأم حتّى وإن كان ذلك بمصطلحات مقترضة أو مترجمة ترجمة حرفية، تناهض نظريات أخرى هذه الفكرة و تتمسّك بمنهجية لتوطين المصطلح الاقتصادي بحجّة أنّ المتلقّي يرغب في التعلّم و استقبال المعلومة و التّفاعل معها، و لا يحبّذ إشغال وقته في تلذّذ الغرابة والشّعور بالبعد عن النّص المترجم.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح المتخصّص؛ النّص الاقتصادي؛ الترجمة الاقتصادية؛ الترجمة المتخصّصة؛ اللغة المتخصّصة؛ التوطين؛ التغريب؛ آليات الترجمة؛ ترجمة المصطلح الاقتصادي؛ المتلقّي.

نوقشت يوم 05 فبراير 2020